دراسات في

علم الاجتماع الريفي والحضري

إشراف

الدكتور محمد الجوهري
أستاذ علم الاجتماع
رئيس جامعة حلوان



دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - ت ٥٩٧٣١٤٦

دراسات فى

علم الاجتماع الريفى والحضرى

إشراف
الدكتور محمد الجوهرى
أستاذ علم الاجتماع
رئيس جامعة حلوان

١٩٩٧

دَار المعرفة الجَامعيَة
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبى - ت ٥٩٧٣١٤٦

فهرس المحتويات

الفصل الأول

علم الاجتماع الحضرى

الفصل الأول

علم الاجتماع الحضرى(*)

لقد كان من النادر استخدام كلمة «حضرى» فى اللغة الانجليزية urban فيما قبل القرن التاسع عشر. ولقد تضمن قاموس أوكسفورد المختصر تعريفاً لها بأنها «كل مايتصل بالمدن أو حياة المدينة». وهى مشتقة من الكلمة اللاتينية "Urbs": وهى اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدنية، وبخاصة مدينة روما.

ونظراً لأن كلمة «علم الاجتماع» ذاتها كثيراً ما تستخدم فى مواقف شديدة التنوع ومازال يحيط بها الغموض فى استخداماتها اللغوية بسبب حداثتها، كما أنها لم تحظ بعد بالموافقة الكاملة على معنى محدد لها من قبل السوسيولوجيين، لذلك سوف نلتزم هنا بتعريف محدد نلزم أنفسنا به على طول هذا العمل. إذ أننا سوف نعتبر علم الاجتماع أساساً ذلك العلم الذى يعنى بالبناء الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية. وأن علم الاجتماع الحضرى هو علم اجتماع الحياة الحضرية، أى دراسة الجماعات والعلاقات الاجتماعية فى ظروف وأوضاع اجتماعية حضرية.

وعلى الرغم من أن دراسة الناس فى المدن والمراكز الحضرية هى السمة الهامة التى تميز علم الاجتماع الحضرى، إلا أنه ليس من الحكمة أن يقصر هذا العلم موضوعه على دراسة المدن والمراكز الحضرية فحسب. ولقد ثبت أنه من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف سوسيولوجى خالص للمدينة. وأحد أسباب هذه الصعوبة هى تلك الفروق الهائلة بين البلدة(**) (Town) والمدينة (City)، أو بين

(*) هذا الفصل مترجم عن المصدر التالى:

Hardd E. Nottridge, THe Sociology of urban Living, Routledge and Paul, London Ané Boston, 1972, pp. 1- 16.

(**) سوف تأتى ترجمتنا لكلمة (Town) على أنها «مركز حضرى» وذلك على امتداد هذا الفصل. (المترجمة).

المركز الحضرى، وبين المدينة سواء كنا ندرس المدن المعاصرة، أو نستعرض المدن التى كانت قائمة فى الماضى. وتتباين المراكز الحضرية من حيث الحجم، والكثافة السكانية، والمظهر العام، وأسباب ظهورها وتطورها كما تتباين فى علاقتها بالأماكن الأخرى، إلى غير ذلك من صور التباين. وهى ترتبط أوثق الارتباط بالمجتمع الذى نشأت وتطورت فيه. ولذلك يصبح من المستحيل أن نجد نمطاً حضرياً واحداً ينطبق فى كل الأحوال، فينطبق مثلاً على المراكز الحضرية الجبلية المنعزلة فى أمريكا اللاتينية والتى تتكون من ألفين من السكان، كما ينطبق على المراكز الحضرية الصناعية الضخمة التى تقع فى وسط انجلترا وتتخذ شكل المجتمع الحضرى -Cnur bation حيث تمتد المدينة إلى حد أن تتصل بمدينة مجاورة وتكون كلها مدينة ضخمة(*).

ومن المشكلات الأخرى الخاصة بالتعريف، تلك التى ترتبط بالحدود إذ من الممكن أن نعثر عرضاً على بعض الشواهد التاريخية لمدن كانت الأسوار التى تضرب حولها تعتبر حدوداً تفصل السكان الحضريين عن السكان الريفيين. وكان الحضرى فى بعض مدن ألمانيا فى العصور الوسطى يقول بتفاخر «إن جو المدينة يشعر الإنسان بالحرية»، إذ كان الحضريون فى ذلك الوقت يتمتعون بقدر من الحرية أكبر مما يتمتع به غير الحضريين، نظراً لأن الأولين كانوا يمتلكون قدراً أكبر من الحقوق، ولو أن ذلك لايمكن تعميمه حيث لم يكن يمثل النمط الشائع. وفى كثير من البلدان المتحضرة فى عالم اليوم، يصعب علينا أن نقيم الدليل على وجود فروق سوسيولوجية محددة بين الريف والحضر قائمة على أساس أماكن تمركز السكان فقط. ولقد وجد أحد السوسيولوجيين الأمريكيين أن هناك من «القرويين» من

(*) كالقاهرة الكبرى على سبيل المثال التى تمثل مجتمعاً حضرياً يجمع مدن القاهرة والجيزة وشبرا وحلوان ... إلخ.

يقيمون فى وسط المدينة الصناعية الكبرى المزدحمة بالسكان[1]. أولئك هم المهاجرون الذين وفدوا إلى المدينة وهم يحملون طريقة ريفية فى الحياة، وبناءاً اجتماعياً يختلف عن مثيله لدى السكان الحضريين المحيطين بهم. وهم على الرغم من أنهم يكسبون عيشهم من إقامتهم بالمدينة، إلا أنهم يظلوا قرويين. وعلينا أن نذكر فى هذا الصدد النصيحة التى قالها أحد الريفيين القادمين من الشمال عن يوركشير بأنها «ليست مجرد منطقة، ولكنها حالة عقلية».

ولقد دأب بعض السوسيولوجيين فى مجال علم الاجتماع الحضرى على تعريف المدينة على أساس المحك السكانى، أى حجم السكان، وبخاصة عندما يتناولون بالدراسة عملية التحضر فى المناطق الواقعة فى أجزاء من آسيا أو أمريكا اللاتينية. إذ أن هذه المناطق تشهد مدنا ومراكز حضرية آخذة فى التحضر السريع. ولقد قرر بريز بأنه من المناسب أن يطلق اصطلاح «حضرى» على الوحدات العمرانية التى تضم عشرين ألفاً من السكان أو أكثر، وذلك للتمييز بينها وبين الوحدات العمرانية الريفية[2]. وعلى كل حال فإن ذلك التمييز على أساس عدد السكان يطرح عدداً من التساؤلات. من ذلك مثلاً، ما إذا كان الذين يقيمون فى وحدات عمرانية يقل عدد سكانها عن عشرين ألفاً يختلفون من الناحية السوسيولوجية عمن يقيمون فى وحدات أخرى، وهل يمكن أن نطلق على هؤلاء اسم «ريفيين»، وهل نستطيع أن نذهب إلى أن هناك فروقاً اجتماعية بينهم وبين من يقيمون فى وحدات كبرى أو وحدات صغرى؟ إن المحك السكانى يمكن أن يكون مفيداً فى حالة دراسة سرعة التحضر فى مناطق معينة، إلا أنه لايصلح لتقديم نظرية رحبة وقابلة للتطبيق فى كل مكان.

---

(1) Gans H., The Urban Villagers, New York and London, 1962.

انظر كذلك دراسة أبو الغد عن «تكيف المهاجرين الريفيين بالمدينة. دراسة حالة لمدينة القاهرة».

(2) Breese, G., (ed.), The City in Newly Develoming countries, prentice-Hall, New York, 1969.

إن افتتان بعض كبار السوسيولوجيين المهتمين بالدراسات الحضرية بالمدينة يبدو في ولعهم بالتعميمات الفضفاضة التي يطلقونها في هذا الصدد. ومن ثم فإننا نجد كثيراً من المصطلحات التي تتردد في هذا الشأن «كالمواطن الحضري»، و «ساكن المدينة»، و «الإنسان الحضري»، و «الطريقة الحضرية في الحياة» و «النمط الحضري». وينبهنا موزر Moser في دراسته المقارنة لعدد كبير من المراكز الحضرية الانجليزية إلى ضرورة الكف عن استخدام هذه المصطلحات العامة ما لم نكن على استعداد في نفس الوقت لقبول صور التباين الموجودة بين المراكز الحضرية[٣].

* * *

أولاً: أهمية علم الاجتماع الحضري

ظلت الزيادة السكانية في العالم لفترة طويلة وحتى القرن التاسع عشر تتسم بالبطء النسبي، كما كانت معدلات الزيادة السكانية ثابتة تقريبا، ثم أخذت الزيادة السكانية بعد ذلك في الظهور بدرجة كبيرة. وهو ما نعبر عنه في الوقت الحاضر بالانفجار السكاني. وتوضح بعض الحسابات السكانية في الوقت الحاضر أنه من المحتمل أن يتضاعف عدد سكان العالم حتى سنة ٢٠٠٠. ويتوازى مع هذه الزيادة السكانية بشكل عام، ما يسمى «بالانفجار الحضري»، حيث الزيادة الرهيبة في عدد السكان المقيمين بالمدن. وفي الوقت الحاضر يقيم ٣٧٠ مليون من السكان في مراكز حضرية كبرى يبلغ حجم كل منها مليون نسمة فأكثر. وإذا استمر الانفجار الحضري على هذا النحو، فمن المتوقع أن يبلغ عدد السكان في هذه المراكز الحضرية ٢٦٠٠ مليون نسمة في نهاية هذا القرن. وعلى ذلك فسوف تمثل هذه النسبة أكبر قطاع من السكان في العالم. وبطبيعة الحالة فإن هذا الانفجار الحضري يستتبعه بالضرورة زيادة كمية في المطالب والاحتياجات الطبيعية والمادية

(3) Moser, C. A. and Scott, W., British Towns, Oliver, 1961.

والتغييرات فى كثير من المجالات كالإسكان والتشييد، والطرق، والمواصلات، والخدمات المختلفة. وإذا كنا الآن بصدد دراسة الحياة الاجتماعية فى تلك المناطق الحضرية الكبرى، فلنا أن نتصور ما سوف ينطوى عليه المستقبل من تكثيف للمشكلات الاجتماعية الحضرية.

إن الأمر على هذا النمو سوف ينطوى على مزيد من التغيرات الاجتماعية الضخمة. فسوف يستحدث الإنسان فى هذه المناطق الحضرية الكبيرة أشكالاً جديدة من الحياة الاجتماعية. ويتعين علينا أن نتنبه كما تذكرنا اليزبيث بفايل (Pfeil) بذلك، إلى أن حياة الإنسان فى المدن والمراكز الحضرية هى ظاهرة اجتماعية حديثة نسبياً، ولاتتعدى كونها فترة قصيرة من حياة الإنسان وتاريخه على الأرض. إنها تمثل مرحلة من التطور الثقافى الذى بلغه الإنسان أخيراً ولن يكون بالقطع آخر مراحل ذلك التطور[٤].

ولقد بدأنا ندرك بعض الدلالات التى تنطوى عليها عملية التحضر، وذلك بملاحظة الأسلوب الذى تتم به تلك العملية وما ينجم عنها فى بعض الأجزاء المتخلفة من العالم. وتحدث عملية التحضر بسرعة مروعة، ويتطلب ذلك ضرورة التوافق الاجتماعى للسكان الذين يتعين عليهم أن يتسموا بالمرونة إزاء البيئة الحضرية الجديدة. إن ما يتعين علينا دراسته هو الوقوف على الآثار المفاجئة للحياة الحضرية على الفلاح الذى كان مرتبطاً بالأرض ومعتاداً على الحياة الاجتماعية المنعزلة فى القرية، والتوترات التى تصيب البدوى المتجول الذى ينتقل من فقر الحياة القبلية الصحراوية إلى الحياة المزدحمة والمعقدة فى شوارع المدينة[٥]. فمثل هذه الموضوعات التى تفرض نفسها اليوم وكذلك فى المستقبل، وإنما تقع فى دائرة اهتمام المتخصصين فى علم الاجتماع الحضرى.

(4) Preil, E., Cross Stadtforschung, Walter Dorn Verlag, Bremen-Horm, 1950.
(5) De Vries., E., Man in Rapid Social change, S. C. M. Press 1961.

ويمكن أن يكون لعلم الاجتماع الحضرى أهميته من ناحية أخرى. إذ أن الدراسات الحضرية، وفقاً لما يذهب إليه رايسمان (١٩٦٥)، ذات أهمية أساسية لعلم الاجتماع نفسه. ذلك أن دراسة عملية التحضر يمكن أن تخدم دراسة التغير فى أى مجتمع من المجتمعات، هذا إلى جانب أن البناء والتنظيم الاجتماعى الذى يقوم أساساً على الحياة الحضرية يمكن أن يفيد فى فهم البناء والتنظيم الاجتماعى القائم فى أى مجتمع، حتى ولو لم يكن مجتمعاً حضرياً[٦]. ويضيف رايسمان أيضاً أن هناك بعض الموضوعات التى لايمكن دراستها دراسة حقيقية إلا من خلال مجتمع حضرى كالطبقات الاجتماعية، والبيروقراطية؛ ويمكن أن نعتبر المدن والمراكز الحضرية بمثابة المعمل الذى يصلح لدراسة عدد من ملامح المجتمع. من ذلك مثلا، الهجرة إلى المراكز الحضرية، والهجرة الريفية - الحضرية، والهجرة الحضرية - الحضرية. ومن المهم أن ندرس نوعية المهاجرين، والدوافع وراء هجرتهم، وهل ترجع هذه الهجرة إلى الضغوط التى يتعرضون لها من جراء عوامل معينة كجاذبية المراكز الحضرية مثلاً. ومن المهم أيضاً التعرف على الأوضاع الطبقية للمهاجرين، وما إذا كانت هذه الأوضاع الطبقية تتغير بسبب الهجرة، كالتغيرات التى تحدث فى الأنماط الأسرية. ومن النقاط الهامة فى موضوعنا أيضاً، التعرف على العلاقات الاجتماعية بين المهاجر كوافد حديث إلى المدينة وبين غيره من الحضريين المقيمين بالمدينة منذ البداية.

٤ ومن النتائج الحديثة القيمة التى ترتبت على نمو علم الاجتماع الحضرى، الالتفات إلى دراسة البناء والتنظيم الاجتماعى على نطاق واسع فى كثير من دول العالم. ولقد شهدت بريطانيا العظمى البدايات الرائدة من الأعمال فى هذا المجال، وكذلك الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. فلقد لقيت النظريات المبكرة فى علم

(6) Reissman, L., "Urbanism and Urbanisation", in: Social Sciences Survey, Penguin, 1965.

الاجتماع الحضرى حظها من التطور والنمو فى تلك البلدان. ولعل ذلك وراء العيوب الحادة التى ظهرت بشكل جلى فى السنوات الأخيرة. ذلك أن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية كانت لهما أوضاعهما الحضرية الخاصة بهما. فلقد كان شكل عملية التحضر فيهما، وكذلك تاريخهما الاجتماعى، وبنائهما الاجتماعى من نوع خاص يرتبط بنوع معين من النمو الصناعى.

ولذلك كان من المحتم أن يخلق التراث السوسيولوجى الحضرى الأمريكى والأوروبى والبريطانى نظرة معينة تثير عدداً من المشكلات عند تطبيق هذا التراث فى أجزاء أخرى من العالم. فلم ينجح هذا التراث الغربى فى تقديم الإطار المناسب لفهم أوضاع ومشكلات التحضر فى البلاد النامية. فنحن نعلم الآن أن ظروف الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ليست بالضرورة هى الأساس الذى تقوم عليه المشكلات الحضرية فى أجزاء أخرى من العالم. ولقد كتب «سفانى» (Sovani) حول عملية التحضر فى الهند، يقول:

«هل تختلف الأوضاع الاجتماعية الحضرية عن الأوضاع الاجتماعية الريفية فى الهند؟، وإذا كان الأمر كذلك، فهل تماثل الفروق بينهما ما هو موجود فى الغرب؟... إن عملية التحضر ذاتها ظاهرة ثقافية أساساً. وليس من المنطقى أن نتوقع أن تكون جوانب النمو الاجتماعى فى البلدان النامية هى بعينها نمط النمو الاجتماعى الذى شهدته المدن الغربية»[(٧)].

ولقد بات واضحاً أن المعايير التى تستخدم فى الولايات المتحدة أو بريطانيا لاتكون مفيدة عندما يجرى تطبيقها فى مدينة آسيوية أو مركز حضرى فى أمريكا اللاتينية ولكى نوسع من نظرتنا إلى البناء الاجتماعى والتنظيم الاجتماعى، ولكى

---

(٧) أنظر المرجع التالى:
Sovani, N. U., Urbanization and Urban India, Asia Publising House, 1966.

نجعل تعميماتنا بشأنهما أكثر دقة وأكثر قابلية للتطبيق على نطاق واسع، فإننا فى حاجة إلى بناء نظرية تقوم على عدد من الدراسات المقارنة فى كثير من البلدان المختلفة. وقد يمدنا علم الاجتماع الحضرى المقارن، وهو فرع لايزال فى طفولته المبكرة، بمفهومات نظرية حديثة، يمكن أن تطبق بدورها فى إطار نظرية سوسيولوجية حضرية فى مختلف بلاد العالم..

* * *

ثانياً: علم الاجتماع الحضرى والدراسات الحضرية الأخرى

إن دراسة المدن والمراكز الحضرية والمناطق المتاخمة لها، تتطلب إسهام عدد من فروع العلم المتخصصة. فالباحث فى مجال الجغرافيا الحضرية أو «جغرافية المدن» يهتم بمورفولوجية المدينة من حيث تكوينها الطبيعى، وشكلها العام. وأنماطها المختلفة. وقد يعنى بدراسة النمو الجغرافى للوحدات الحضرية، ومدى تأثر ذلك أو ارتباطه بعوامل معينة كالبحار، أو البحيرات، أو الأنهار، أو الغابات، أو التلال، أو الطقس. وهو يضع الخطوط العريضة لاستخدام الأرض فى مختلف الأغراض كالاسكان، والخدمات العامة، والصناعة، والطرق، والترويح، بالإضافة إلى الوقوف على علاقة كل تلك العوامل بالسكان فى المدينة. والباحث فى مجال الديموجرافيا يهتم أساساً بالاحصاءات السكانية الخاصة بالمنطقة، وتوزيع السكان وفقاً لفئات العمر، والنوع ، والميلاد، ومعدلات الزواج، ومعدلات الوفاة، إلى غير ذلك من الاحصاءات الحيوية. وقد يقارن بين هذه المتغيرات مع ربطها بعضها ببعض، إلى جانب دراسته لتوزيع السكان. وقد يعانى من بعض القيود، إذ أن هناك أجزاء من العالم لايتوفر بشأنها احصاءات دقيقة، ويصعب الحصول على مثل هذه الاحصاءات. وفى أجزاء أخرى، كبعض المدن السويدية، يمكنه الحصول على مادة احصائية جاهزة دوما. ويهتم الباحث الاقتصادى بأوجه النشاط التجارى والصناعى

فى المدينة، ويجرى حول ذلك دراسات تتجاوز حدود المنطقة لتشمل الأسواق فيما وراء البحار. ويهتم خبير الاسكان بالنمط المعمارى المألوف وتكاليفها وتوزيعها. وهناك جوانب أخرى هامة من حياة المدينة يهتم بدراستها المهندس المعمارى، وخبير المرور، وخبير التخطيط الريفى والحضرى، أولئك الذين لايمكن الاستغناء عن بحوثهم ودراساتهم عند إعادة تخطيط المنطقة. وبهذه المناسبة فلا يفوتنا أن نذكر «اخصائى التنمية الاجتماعية»، الذى يهتم بأمور الرعاية الاجتماعية لأبناء المدينة، وكذلك المؤرخ الحضرى ... إلخ.

وفى غمرة حديثنا عن الدراسات الحضرية، يتعين علينا أن نضيف أنه من الصعب أن نحدد على وجه الدقة وظيفة علم الاجتماع الحضرى، أو نبين بوضوح علاقته بفروع العلم الأخرى. فهناك فروع أخرى تقع على حدود علم الاجتماع الحضرى وتتصل به على نحو معين. ولقد كان بعض الكتاب الأوائل فى علم الاجتماع الحضرى يستعيرون مادة كتاباتهم من بعض فروع العلم لأخرى، أو يستخدمون أساليب ومناهج هذه الفروع إذا كانت تكشف عن فائدة فى مجال الدراسات الحضرية.

وتمثل دراسة زورباخ نموذجاً لذلك النوع من الدراسات فى دراسته الموسومة «ساحل الذهب والحى المتخلف» (The Gold Coast and the slum) فلقد جمع مادة ديموجرافية (عن شيكاغو) حول ظاهرة الانتحار فى فترة معينة. ولقد تضمنت هذه المادة عناوين الأماكن التى وقعت فيها حوادث الانتحار. ثم قام زورباخ برصد أماكن هذه العناوين وإظهارها بنقاط سوداء على خريطة كبيرة لشيكاغو. وعندما انتهى من رصد الأماكن على الخريطة تبين أن هناك تركزاً للنقاط السوداء فى شارع «كلارك ستريت» أو بالقرب منه. وبعد ذلك قام زورباخ بإجراء مسح للمنطقة الواقعة بين قطاع «ساحل الذهب» حيث الثراء، وبين قطاع «ايطاليا

الصغرى» "Little Italy" ، وهو أحد أحياء المهاجرين. وقد تبين له أن الحى الأخير كان على درجة كبير من الفقر وانخفاض المستوى الاقتصادى الاجتماعى، حيث كان هناك مايعرف بالمساكن ذات الحجرة الواحدة، أو المساكن المؤجرة حيث يعيش الأشخاص غير المستقرين، كما تبين له أيضاً أن من يسلم نفسه إلى الانتحار يعيش فيما أسماه ميرتون حالة الانسحابية (vetrealism)(٨). ويلخص لنا زورباخ هذا الوضع قائلاً: «إنها منطقة لاتعرف تقاليد المجتمع المحلى ولاتحديداً مشتركاً للموافقة. وليس هناك رأى عام، ولا وسائل غير رسمية للضبط الاجتماعى».

والمعايير التى يمكن أن نطبقها على هذه الفقرة من دراسة زورباخ تعتمد على ما نسميه بالعلاقة الوثيقة بين علم الاجتماع وعلم الجغرافيا. ويمكن أن نتبنى الرأى القائل بأن نظرية الانسحابية لاترتبط بأى فرع آخر من فروع العلم. كما أنه يمكن لنا أن نأخذ بوجهة النظر القائلة بأن زورباخ كان على صواب حينما ربط بين الجغرافيا والديموجرافيا وعلم الاجتماع، وإن كان قد وضع العربة أمام الحصان. ولنا أن نتساءل عما إذا كان المتخصص فى الجغرافيا الحضرية والديموجرافيا الحضرية قد أفادا من زورباخ أكثر مما أفاد هو منهما؟

ولقد حاول بعض المتخصصين فى علم الاجتماع الحضرى أن يحلوا مشكلة العلاقة بين هذه العلوم باقتراح مداخل نظرية مختلفة. ولقد ذهبوا إلى أن علم الاجتماع الحضرى لم يحظ بعد بتعريف واضح يؤهله لأن يحتل مكانه كفرع من العلم. ذلك أن مجال اهتمامه متشعب ومعقد. وعلى ذلك، فإن المنهج الصحيح فى دراسته، على نحو ما يقولون، يتمثل فى استمداد معطياته من العلوم المختلفة وتجميع هذه المعطيات فى كيان واحد ذى شكل موحد. ويفترض هذا المدخل أن علم الاجتماع الحضرى على هذا النحو أشبه ما يكون بالملك الذى يمارس حقه فى

(8) Merton, R. Social Theory and Social Structure, Chicago and London, 1949.

الضبط والتنظيم على الأمراء، أكثر منه كائناً يقتات على ما يتبقى من الفضلات التى تخلفها العلوم الأخرى. وعلى ذلك فمن المحتمل أن ينطوى الوضع على وجهين للخطورة. إذ أننا يمكن – من ناحية – أن ننبهر بهذا المدخل الرحب الذى يجعلنا نفقد الرؤية الكلية، كمن يعجز عن رؤية الغابة من كثرة الأشجار فيها. ومن جهة أخرى، فقد يغرق الباحث السوسيولوجى الحضرى فى خضم المادة، والمناهج، والمبادئ، التى تنهمر عليه بسخاء من العلوم الأخرى، بحيث يتوه عن مبادئ حول نظرية سوسيولوجية حضرية. ولقد قدم لنا موريس تحذيراً مفيداً فيما يتعلق بمخاطر التأثر الزائد بالمعطيات المستمدة من العلوم الأخرى[٩]. فهو يذهب إلى أنه قد يكون من المهم ومن الميسور من الناحية الاحصائية ادراك الفروق بين المراكز الحضرية التى يبلغ عدد سكان عشرة آلاف، وعشرون ألفا، وثلاثون ألفا، وأربعون ألفا من السكان. فقد تنجح البيانات الاحصائية بنفس الدرجة فى ابراز التغير الاجتماعى الذى يطرأ على الفئات السكانية فى هذه المراكز الحضرية، فضلاً عن أشكال السلوك الاجتماعى الذى يختلف من مركز إلى آخر.

* * *

ثالثاً: الاصلاح الاجتماعى الحضرى

إذا كان بعض الناس يعتبرون أن المدن هى أنبل عمل صنعته يد الإنسان، فإن عليهم فى الوقت نفسه أن يضعوا فى اعتبارهم مظاهر أخرى. وإذا رجعنا إلى الوراء فإننا نجد جون ايفلين (J. Evelyn) قد عبر فى القرن السابع عشر من شكواه من الدخان والتلوث الذى أصاب المراكز الحضرية فى لندن. وقد أخذت هذه الشكوى تزداد فى القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر وفى القرن العشرين فى بريطانيا على وجه الخصوص كنتيجة للتغيرات التى طرأت على أساليب الحياة فى ظل النمو

(9) Morris, R. N., Urban Sociology, Unwin, 1968.

الصناعى وتطور المصانع والأمر على هذا النحو يختلف عما كان يبدو فى المدن القديمة من شرور ظاهرة، كالأمراض الناجمة عن انخفاض مستوى الوقاية الصحية التى كانت تزداد تركزاً فى حياة المدن. فالمراكز الحضرية تشهد ازدحاماً سكانياً لأناس يعيشون معاً فى ظروف سيئة. وبعض هؤلاء السكان قد وفدوا من الريف طلباً للعمل فى الوقت الذى كانت فهى المراكز الحضرية قد أصبحت عاملاً من عوامل الجذب.

ولقد استخدم لويس ممفرد عبارتين يصف فيهما الظروف بالغة السوء فى المراكز الحضرية وهما «صراع الفردوس»، و «صراع الجحيم»[١٠]. فالمساكن المتزاحمة، فى شوارع رتيبة تبعث على الملل، والمكتظة بأعداد هائلة من الكائنات البشرية التى تتحمل الازدحام الشديد، والفقر إلى جانب الكثير من الأمراض الاجتماعية الأخرى ... كل ذلك موجود بالمدن. ويرى بعض المراقبين أن المرض، والازدحام الشديد، والفقر ليست مرعبة فى حقيقتها بقدر ما يترتب عليها من نتائج كالجريمة والانحلال، والانحطاط الخلقى، والسلوك غير الاجتماعى، والانحراف الذى يستشرى فى ظل الحياة الحضرية، والذى يتخذ صوراً وأشكالاً شتى مؤلمة. ولقد تناول الكتاب فى كتاباتهم الشرور الحضرية من زوايا عديدة. فقد تحدث زولا Zola عن الأحياء المتخلفة فى باريس، كما تحدث سنكلير Sinclair عن نفس الشيئ فى شيكاغو. كما تحدث فى نفس الموضوع ديكنز Dichens وهناك ملاحظون آخرون تحدثوا فى نفس الموضوع ابتداء من توماس تشالمرز Thomas Chalmers الوزير الاسكتلندى الذى تحول إلى مفكر اجتماعى، وأبدى اهتماماً شديداً بالقطاعات الفقيرة فى جلاسجو وأدنبرة، وحتى هنرى مايهيو Henry

(10) Mumford, L., The City in History, Penguin, 1981.

وقد ظهرت لهذا الكتاب الهام ترجمة عربية فى مجلدين نشرتهما مؤسسة فرانكلين بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم المصرية، القاهرة، ١٩٦٦ .

Mayhew الذى عنى بدراسة الحياة والفقر فى لندن فى الفترة من ١٨٦١ حتى ١٨٦٥ . كما كان هناك أيضاً وليام بوث W. Booth الذى دعا إلى تكوين جيش الخلاص. ففى كتابه الموسوم «انجلترا المظلومة وطريق الخلاص» الذى نشر عام ١٨٩٠ ، صور شرور الحياة الحضرية واقتراح حلولا لها.

إن الفقر فى المناطق الحضرية، الذى استشعره كثير من المفكرين الاجتماعيين، لم يكن مقبولا كظاهرة اجتماعية ناجمة عن الحياة الحضرية إلا بعد ظهور أول مسحين اجتماعيين علميين تم إجراؤهما حول الأوضاع الحضرية. فقد أجرى «شارلز بوث» عام ١٩٠٢ مسحا لمدينة عظمى (مدينة لندن)، كما أجرى «راونترى» Rowntree عام ١٩٠١ مسحا لمركز حضرى أصغر وهى مدينة York ، وقد أجريا هذين المسحين وفقاً لبحوث علمية دقيقة بذلا فيها عناية كبيرة. وقد انتهيا إلى نتائج مزعجة مؤداها أن هناك فى بريطانيا، وهى واحدة من أغنى بلاد العالم وأكثرها تحضراً، قطاعاً كبيراً من السكان ممن يعيشون ويموتون فى فقر.

لقد كان تحديد الأسباب الاجتماعية للفقر، أو تحليل الشرور والآثام المرتبطة بالحياة الحضرية على وجه التحديد، أمراً على درجة من الصعوبة. وكان من الطبيعى أن يحاول المصلحون الاجتماعيون فى القرن التاسع عشر وما بعده بلورة نظرية فى التغير الاجتماعى ترتبط بتحسين أحوال الإنسان كما ذهب المصلحون الاجتماعيون إلى أن الفقر والشرور الاجتماعية الأخرى قد ظهرت نتيجة نوع من الخطأ فى البيئة الاجتماعية التى تستشرى فيها الجريمة، والسلوك غير الاجتماعى، والانحراف، بالإضافة إلى الاعتلال العقلى والجسدى. وبدت الحلول التى اقتراحوها حلولاً مباشرة وإن كانت مكلفة ولكنها فى حدود المعقول. فهم يرون أنه لابد من تغيير البيئة إذا كان لابد من تغيير الإنسان والقضاء على الشرور. ويمكن أن يتحقق ذلك بتحسين ظروف الاسكان، والتعليم، والصحة. كما أن تحسين

الأجور يتيح للعاملين وعائلاتهم أن يعيشوا فى راحة. غير أن ذلك كان يعنى للمتحمسين من الشباب - مثل بياتريس ويب (B. Webb) - كما نرى فى مذكراتها، حلماً ذهبياً بجنة على الأرض.

غير أن المدخل الذى يستخدمه الباحث الحديث فى علم الاجتماع الحضرى فى تناوله لموضوع الفقر فى المناطق الحضرية، يتسم بقدر أكبر من التعقيد. ويجب أن يكون مفهوماً أن الاصلاح الاجتماعى الحضرى، على نحو ما أشرنا، ليس هو الهدف المبدئى لعلم الاجتماع الحضرى، وإن كان يبدو نتاجا ثانوياً لتقدم البحث فى هذا العلم. ولقد درس يونغ Young وويلموت Willmott عام ١٩٥٧ البناء الأسرى فى شرق لندن، ووجدا أن بناء الأسرة يتأثر بانتقال الأسرة إلى مسكن جديد[١١]. ولقد كانت القيمة التى تنطوى عليها هذه الدراسة هى أنها لفتت نظر المخطط الحضرى إلى أهمية أخذ البناء الأسرى فى الاعتبار عندما يكون بصدد تخطيط المناطق السكنية. وقد يجرى الباحث فى علم الاجتماعى الحضرى دراساته القيمة التى يفيد منها المخطط الحضرى، غير أن ذلك لايعنى بالضرورة أن الأول خادم للأخير. إننا فى حاجة ماسة إلى مدخل رحب لملاحظة ظاهرة الفقر الموجودة فى المناطق الحضرية كما يتناولها علم الاجتماع الحضرى. كما أننا فى حاجة إلى جهود كالتى بذلها أوسكار لويس O. Lewis فى أمريكا اللاتينية[١٢]، وكالجهود التى بذلها الباحثون السوسيولوجيون الأوربيون فى قطاعاتهم المتخلفة، بحيث يتذكرون دائما ما ذكره «مابو جونجى» Mabogunje (١٩٦٨) فى تقريره عن إحدى مدن غرب افريقيا، حيث يقول:

---

(11) Young, M. and Willmott P., Family and Kinship in East London, Routledge and Kegan Poul, 1957.

(١٢) انظر مؤلفيه:

(*) Oscar Lewis, Life in a Mexican Village, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1951.

«يمكن أن نقول بحق أن ٧٠ - ٨٠٪ من سكان المدن يعيشون حقيقة فى أحياء متخلفة ... وعلى خلاف الأمر فى الدول المتقدمة، فإن الأحياء المتخلفة (فى المدينة الأفريقية) ليست بالضرورة هى نفس المناطق التى تشهد انحرافاً اجتماعياً، وجريمة، وانحرافاً للأحداث. فالحياة فى الأحياء المتخلفة على درجة من التكامل فى حقيقة الأمر، كما أنها تتسم بالاشباع والدفء فى العلاقات الاجتماعية الإنسانية. ونتيجة لذلك فإن المساوئ التى تشهدها الأحياء المتخلفة إنما تأتى ممن هم خارج هذه الأحياء وليس من سكان تلك الأحياء أنفسهم»(١٣).

* * *

رابعاً: النزعة المضادة للحضرية

لقد كان من بين صور النقد التى وجهت إلى الحياة الاجتماعية تلك التى تعكس كراهية الحياة فى المدينة على وجه العموم. ووجهة النظر المضادة للحضرية تستمد جذورها من أسباب متعددة، غير أن السبب الرئيسى يبدو واضحاً فى المقارنة بين الوجه القبيح للمراكز الحضرية الصناعية بما فيها من تلوث، وفقر، ومرض، واضطراب وفوضى، وبين المراكز الحضرية القديمة، وما تتسم به من جلال وتبجيل، حيث يعيش الناس (أو على الأقل الأثرياء منهم) فى المراكز الحضرية حياة تحوطها الدعة والاستقرار. ومن الأسباب الأخرى المضادة للحضرية، ذلك التباين بين حياة الريف وحياة الحضر. ذلك أن المزرعة والقرية تبدو ملاذاً للرضا والقناعة المصحوبة بطرق فى الحياة معبرة عن عصور أكثر سعادة. ويبدو أن اتجاه المفكرين نحو المدن فى بريطانيا العظمى يختلف إلى حد ما عن الاتجاه المعروف فى مختلف بلاد القارة الأوروبية. إذ تعتبر فى البلاد الأوروبية الأخرى مستودعاً للتراث الثقافى، والمكان الذى ينبغى أن يعيش فيه الإنسان ليستمتع بوجوده فى وسط متحضر. أما

(13) Maborgunje, A. L., Urbanization in University; Nigeria, of Liverpool Press, 1968.

الريف، فيما يرى الحضرى، فيوهم بأنه مكان الحملة والفقراء، حيث لايجد فيه الحضرى أناساً يأنس إليهم.

ولقد كان ظهور المراكز الحضرية الصناعية مصدراً للقلق بالنسبة للطبقات العليا والمتوسطة فى انجلترا فى العهد الفيكتورى. فبغض النظر عن المخاطر المحدقة بالصحة، وفقدان الأمن، كانت المراكز الحضرية ينظر إليها على أنها تهديد للنظام المستقر. فالجماهير العريضة من السكان العاملين، الذين اكتسبوا العديد من المتناقضات، يظهرون فى شكل عربدة، وتهديد للأمن ومع ذلك فإنهم يظهرون فى شكل متماسك ومتحد، كما أنهم يظهرون فى شكل مرتعب، وهكذا كان العنصر البشرى فى تلك البيئة الحضرية يبدو بشكل ينذر بوقوع انفجار أو انهيار اجتماعى.

وهكذا كان يبدو أن هناك طريقاً واحداً للخلاص، ألا وهو هجر مراكز المدينة والتوجه إلى الريف. غير أن هناك من يتحفظون حيال ذلك الرأى من منطلق أن عودة الحضريين من سكان المدن إلى الريف سوف يؤدى إلى الانهيار الخلقى للريف، فلقد خلق هؤلاء لكى يقيموا فى المدن ولابد أن يكونوا كذلك.

وعندما بدأ الخروج من المدن، فإن الأكثر ثراء هم الذين وجدوا فى أنفسهم القدرة على ترك المراكز الحضرية والتحرك صوب الريف. ولقد قدر لهم أن يحيوا حياة تتسم بالعزلة النسبية، فإنهم يستطيعون أن يستمتعوا بالاتصال الاجتماعى مع الآخرين ممن فى نفس أوضاعهم. ويرغب أبناء الطبقات المتوسطة أيضاً فى الانتقال إلى الريف، ولكنهم لايستطيعون التحرك بالقدر الذى يتحرك به الأغنياء، ذلك أنهم يظلون مرتبطين بالمراكز الحضرية التى يزاولون فيها أعمالهم، ولذلك اتجه البعض إلى إنشاء أحياء جديدة داخل المدينة نفسها، ولكن الحل الذى وجد فيه الكثيرون علاجاً للموقف، كان الاتجاه إلى إنشاء بعض الضواحى القريبة من المراكز الحضرية والمتاخمة للريف القريب. وتقع تلك الضواحى القريبة من المراكز الحضرية أو قريبا

منها فى بادئ الأمر، ثم لايلبث الامتداد العمرانى للمدن أن يجعل هذه الضواحى تتصل اتصالاً وثيقاً بها. وينتقل سكان الضواحى إلى المدن أو المراكز الحضرية بواسطة القطار أو الترام، أو الأوتوبيس، أو الدراجة، أو السيارة الخاصة. وباتساع المدن أو المراكز الحضرية، وازدياد الحركة الخارجية نحو الضواحى، أصبحت المسافات التى تقطع فى الانتقال داخل المدن ذاتها تزداد طولاً باستمرار، ويظل الناس لفترة طويلة متمسكين بحقيقة مضللة وهى أنهم قد أصبحوا يعيشون فى نطاق الريف. ويعتقد البعض أن حركة الخروج إلى الضواحى يمكن اعتبارها وسيلة للتفرقة بين الغنى والفقر. غير أن أحد لايمكنه أن يتخذ من ذلك دليلاً على تلك المقولة. فقد أصبح أبناء الطبقة المتوسطة العاملة يخرجون أيضاً إلى الضواحى. وخصوصاً عندما تستحكم أزمة المساكن داخل المدن.

أما أولئك الذين يعارضون مساوئ وآثام المدينة، ولديهم أفكار وتطلعات حول المستقبل، فقد انقسموا إلى قسمين: أما أولهما فإن أصحابه يرون أنه بالإمكان إيجاد أحياء سكنية حديثة على نمط جديد داخل المدن أو المراكز الحضرية. وأما القسم الثانى فإن أصحابه يرون أنه من الأفضل إقامة مراكز حضرية أو مدن أو قرى جديدة تماماً على شكل مجتمعات محلية يخطط لها تخطيطاً جيداً. ومن أهم دعاة هذا الرأى الأخير روبرت أوين R. Owen و «تيتوس سولت T. Salt وهما من أصحاب المصانع الأثرياء الذين يبدون اهتماماً شديداً بالطبقة العاملة، ويرون أن التغيير أو التحسين فى البيئة التى يعيش فيها العمال لابد أن يجعلهم يتغيرون إلى الأحسن.

ومن المفكرين المتأخرين المعنيين بقضايا المدينة «أبينزرت هوارد» E. Howard الذى يعتبر من أكبر المؤثرين فى هذا المجال. وهو ليس معاد للحضرية على نحو ما ينسب للمدن الكبرى كمدينة لندن، ولكنه يهدف من تحليلاته إلى أن يكشف فقط عن عيوب المدينة وفضائلها. ولقد كتب فى مؤلفه الذى نشر عام ١٩٤٦

حول مزايا وعيوب الحياة فى الريف والمدن كما وقف عليها ١٨٩٨[١٤]. وفى الجزء الثالث من تقريره يقدم لنا تصوره لنمط جديد من المدن تنعدم فيه شرور آلام المدينة، وتزداد فيه فضائل الحياة الريفية التى يجب أن يكتسبها ساكن المدينة وبالرغم من أن بعض الأشياء التى كانت محلا للنقد عنده فى المدن القديمة ليست لها أهمية فى عالم اليوم، إلا أن المجادلات التى بدأها بوضع مبادئ لنظريات حول تخطيط المدن لاتزال مؤثرة فى مجال أشكال النمو الحضرى. وربما كان الجزء الذى حظى بأكبر قدر من المناقشة فى نظريات المخططين الأوائل للمدن هو الاعتقاد بأن الإنسان يمكن أن يتغير بفعل بيئته. ولقد كانت النزعة المضادة للحضرية ذاتها مؤثرة إلى حد كبير ولكن هذا التأثير قد اتخذ اتجاهات متعددة. فبينما نجد بعض المفكرين يرغبون فى تغيير الناس عن طريق توطينهم فى مدن أو قرى «نموذجية»، فإن البعض الآخر يرى أن تغيير الإنسان يمكن أن يتحقق من خلال النهوض بالأحياء الفقيرة فى المدن من النواحى التعليمية والاجتماعية، وأيضاً عن طريق خلق مجتمعات محلية نموذجية. ولقد تركت هذه الأفكار تأثيراً فى دوائر تخطيط المدن، غير أنها لم تنجح فى ايجاد فهم عميق للمدن كمراكز للحياة المتحضرة. ويقول بال Pahl «إننا فى بريطانيا، وهى أكثر بلدان العالم حضرية لانعلم سوى القليل عن المدن والمراكز الحضرية المعاصرة، وقد يكون ذلك راجعاً إلى أنها لم تكتسب بعد تقبلا من الناس»[١٥].

لقد عرضنا فى هذا الفصل لمجال علم الاجتماع الحضرى وعلاقته بالميادين الأخرى من الدراسات الحضرية، كما أشرنا إلى العوامل المختلفة التى تقوم عليها المناطق الحضرية كما يراها المفكرون الحضريون. وقد نوهنا بأهمية اعتبار علم الاجتماع الحضرى فرعاً عالمياً على درجة عظيمة من الأهمية فى الوقت الحاضر.

(14) Howard, E., Garden Cities of Tomorrow, Faber, 1946.
(15) Pahl, Readings in Urban Sociology, Pergamon, 1988.

وسوف نقدم فى الفصل التالى مسحاً للمناهج المختلفة المستخدمة فى دراسة الخصائص الاجتماعية للحياة الحضرية، فضلاً عن وضع صياغة للنظريات المتعددة فى علم الاجتماع الحضرى.

الفصل الثانى

الاتجاه والمنهج فى علم الاجتماع الحضرى

الفصل الثانى

الاتجاه والمنهج فى علم الاجتماع الحضرى(*)

إن الباحث فى علم الاجتماع الحضرى قد يتناول موضوعه بالدراسة بطريقتين مختلفتين. فإذا نظر إلى علم الاجتماع الحضرى من زاوية الوحدة الاجتماعية الصغرى micro-social فسوف يركز اهتمامه على خاصية واحدة من خصائص الحياة الحضرية، كدراسة مدينة معينة، مثلاً، أو دراسة الخصائص الاجتماعية لسكان الحضر فى واحدة أو أكثر من المناطق الحضرية، أو أشكال استخدام الأرض فى المدينة ... وهكذا. وقد تنحصر بؤرة اهتمامه فى مجال ضيق كالاهتمام بطبيعة إحدى الضواحى المعينة أو العلاقات بين الناس فى الشارع، والبيانات التى يمكن أن تجمع من خلال العمل الميدانى أو الاحصاءات. وقد تقودنا الدراسة على هذا النحو إلى نتائج نظرية، غير أنها مع ذلك تتسم غالباً بالاتجاه الامبيريقى. وتنتمى إلى هذا النوع من الدراسات الأعمال الوصفية والتفصيلية «لمدرسة شيكاغو».

أما النظرة إلى علم الاجتماع الحضرى من زاوية الوحدة الاجتماعية الكبرى Macro-Social ، أو من وجهة النظر الاجتماعية الكبرى، فإنها تعتبر الأساس الذى تبنى عليه النظرية فى علم الاجتماع الحضرى. فهى تهتم بالتناول الرحب والمجرد لملامح الحياة الحضرية، كما تعنى ببناء نظرية عامة وتتناول النظم الاجتماعية الحضرية على نطاق عالمى، ولاتقف الموضوعات التى تثيرها عند حدود مدينة واحدة أو قطر واحد، وإنما تتميز هذا الموضوعات بدلالات عامة، كالتساؤل مثلاً عن الآثار التى تحدثها الحياة الحضرية على وظيفة الأسرة، أو على التقسيم الاجتماعى الطبقى للسكان. ويرى العلماء الذين يأخذون بهده الوجهة من النظر،

(*) هذا الفصل مترجم عن المصدر التالى:
Harold E. Nottridge, The Sociology of Urban Living, Routledge and Kegan Paul, London and Boston, 1972, pp. 17 39.

مثل ماكس فيبر M. Weber أن التحضر يجب أن ينظر إليه كعملية تغير ضخمة وشاملة وأنه ينطوى على دلالات أكثر من مجرد نمو حجم المدن.

ونحن نؤكد على التمييز بين هاتين الوجهتين من النظر، لا لأن أحداهما تلغى الأخرى، وإنما لأنه من الأهمية بمكان أن نفهم طبيعة المدخل المستخدم فى دراسة معينة. والنموذج العملى للبحث الذى يدرك التمييز بين طبيعة هذين المدخلين، تلك الدراسة عن أسر الطبقات المتوسطة (C. Bell ١٩٦٨) التى تضع مقابلة بين الدراسة الايكولوجية الكبرى ذات المستوى الرحب للمدن والمراكز الحضرية، وبين المداخل الايكولوجى الأصغر، الذى تتطلبه دراسة إحدى جماعات الجوار مثلاً[1].

* * *

أولاً: علم الاجتماع الحضرى والتاريخ الحضرى

يرى شنور Schnore أن علم الاجتماع الحضرى، فى الولايات المتحدة على الأقل، قد أبدى حتى وقت حديث نقصاً شديداً فى الاهتمام بالموضوعات والمسائل التاريخية[2]. ولقد أخذ هذا الوضع يتغير نظراً لظهور مدخل جديد يقوم على نوع من التكامل المعرفى يدرك من خلاله المؤرخون والسوسيولوجيون أهمية أعمالهم فى تنمية الفروع الأخرى من العلوم. ويصدق ذلك بوجه خاص على التاريخ الاجتماعى حيث تجد المتخصصين فيه يستعيرون بعض الأساليب، كطريقة العينات، أحياناً من المشتغلين بعلم الاجتماع. وهناك مداخل أخرى تتمثل فى دراسة الأبنية الاجتماعية، والجماعات الاجتماعية، والفروق الريفية – الحضرية، والاتصالات الاجتماعية، تعتبر مفيدة بالنسبة لبحوث الأسرة على وجه

(1) Bell, C. R., Middle class Families, Routledge and Kegan Paull, London, 1968.
(2) Dyos, H. J. (ed.) The Study of Urban History, Arnold, 1968.

الخصوص[٣]. كما أن السوسيولوجيين يحتاجون أحياناً إلى مناهج تغطى فترة طويلة من السنين، وهى ما يعرف بالمسوح التاريخية Longitudinal surveys.

ولقد عانت الدراسة المتخصصة فى التاريخ الحضرى فى الماضى كثيراً من العقبات والصعوبات. فلقد كان هناك اهتمام زائد بالتاريخ المحلى على حساب المناهج المقارنة، كما كان الهدف الرئيسى للمؤرخين الحضريين يبدو أنه دراسة المشكلات التى يجدونها فى التاريخ الحضرى وليس دراسة العمليات الاجتماعية التى كان يمكن ملاحظتها وذلك على الأقل بالنسبة لمدن القرنين التاسع عشر والعشرين[٤].

وكانت المدن تعد الوعاء المتميز للفكر والسلوك الإنسانى كما كانت تعتبر مراكز للمشكلات الحضرية الخاصة.

ولقد ظهر حتى الآن تغير فى النظرة التاريخية وأصبح الناس يتقبلون المدن، بأخطائها أو بدون هذه الأخطاء، كجزء من الوجود الإنسانى. ولكننا فى حاجة ماسة إلى الكثير من الدراسات العامة. وتمثل دراسة أ. ف. فيبر واحدة من الاستثناءات الكبرى للقاعدة العامة التى مؤداها أن الدراسات التاريخية الحضرية التى تمت حتى الآن ليست سوى تاريخ للوحدات الصغرى[٥]. ويرى لامبارد Lampard الذى يعتقد أن الدراسة العامة للتغير الاجتماعى ميدان هام بالنسبة للمؤرخ الحضرى – أنه ينبغى دراسة الروتين المنظم والأمور المتعاقبة التى تحدث فى شئون الأسرة والمجتمع المحلى فى ضوء دلالات الهجرة، والتغير المهنى، والتغير فى المكانة

(3) Colloque de L'Ecole Normale Supérieure de St. Cloud, L'Histoire Sociale: Sources el méthodes, Presses Universitaires de France, Paris, 1967.
(4) Handlin, O. and Burchard J., (eds.), The Historian and the City, Massachusetts Institute of Technology prop 1963.
(5) Weber, A. F., The Growth of Cities in the 19th Century, Corell University Press, 1899.

والحراك الاجتماعي. فعلينا ألا ننسى الهدف العام الرحب. وعلى المؤرخ الحضرى أيضاً أن يضع فى اعتباره الدراسة العامة لعملية التحضر فى المجتمع (هاندلين وبورشارد، مرجع سابق، ١٩٦٣).

إن الباحث فى علم الاجتماع الحضرى الذى يهتم بدراسة التاريخ الحضرى الحديث سوف يجد تبايناً فى توفر مادة بحثه. فبعض بلدان أوروبا الغربية لديها مادة طيبة حول الدراسات الديموجرافية الحضرية، وعن الايكولوجيا الحضرية، ولكن قد يكون من المتعذر الحصول على مادة لدراسة البناء الاجتماعى أو السلوك الاجتماعى (ديوس، مرجع سابق، ١٩٦٨).

المدينة المبكرة: مدينة «ما قبل الصناعة»: إن الشواهد على الوجود الاجتماعى للمدن المبكرة بعضها ذو صبغة أثرية وبعضها الآخر غير قابل للتفسير المحدد. ومع ذلك فإن أقدم المدن تجذب الانتباه لأنها تبدو متضمنة لبعض التغيرات الثورية فى أنماط الحياة الاجتماعية الإنسانية. ولابد من تحقيق شروط معينة حتى تصبح المدن حقائق واقعة. ولقد كانت النظرة القديمة ترى أن نمو المدن كان يعتمد كلية على اكتشاف التكنولوجيا الجديدة فى ميدان الإنتاج الغذائى لإعاشة سكان المدينة. غير أن هذه النظرة قد تعدلت تعديلاً جزئياً فى ضوء الفكر الحديث، الذى يرى أن ظهور نوع من التنظيم الاجتماعى لإدارة شئون المدينة والتحكم فى أمورها كان ضرورياً بنفس درجة أهمية تكنولوجيا الإنتاج الغذائى المتطورة.

ولاتزال العلاقة بين التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى الحضرى من المشكلات الحضرية المستمرة. فلقد وجدت مدن الأزتك أن تنظيمها الاجتماعى سبق فى تطوره تكنولوجيا الغذاء والإمداد بالمياه، والنقل، والرعاية الصحة العامة[٦]. ويبدو أن التكنولوجيا الحديثة الغربية فى مجال النقل قد تطورت دون أن يواكبها تطور مناظر فى قدرة التنظيم الاجتماعى على ضبط آثارها ونتائجها.

---

(6) Soustelle, J., Daily Life of the Aztecs, Penguin, 1955.

وقد تكون المدينة اليونانية – الرومانية قد حققت بعض النجاح في مواجهة هذه المشكلات المبكرة، إلا أنه ظهرت مشكلات جديدة ومستمرة. ولقد كتب أحد الكتاب يقول: «في كل مدينة يعيش الفقير والغني كعدوين متجاورين. وكل منهما يحسد الآخر. ولاتقوم بينهما علاقات، ولايتبادلان الخدمات، ولايوجد عمل ما يوحد بينهما»[7].

ولقد جرت محاولة لتصنيف جميع المدن التي كانت موجودة قبل عام ١٧٥٠، بل وبعض المدن الموجودة في الوقت الحاضر، تحت مصطلح عام هو «مدينة ما قبل الصناعة»، وهو في حقيقة الأمر «مفهوم نظري»[8]. فهو يعتبر أن هذه المدن تتميز بخصائص عامة، كما أنها تختلف عن المدن الحضرية الصناعية الموجودة في الوقت الحاضر. وهي على نحو أو آخر معروفة لنا بشكل أفضل من المدن الموجودة في عهد ظهور الصناعة. فالجماعات أو العائلات المختلفة، وكذلك الحرف المختلفة، تعيش في جو من العزل الصارم وفي ظروف شديدة الازدحام. وكان الحرفيون يعيشون ويعملون ويبيعون منتجاتهم في نفس البيوت التي يعيشون فيها.

ويعيش الفقراء في المدينة على هامش الحياة، أما الطبقة العليا – أو الصفوة – فإنهم يحتلون موضعهم في المركز لكي يستطيعوا التحكم في القوة الاجتماعية. وهم قد يستخدمون الدين كوسيلة للضبط. ولقد رسم «كولانج» صورة كئيبة وحزينة للمدينة اليونانية – الرومانية، تكشف عن اغتراب الإنسان إلا بسبب حدود وقيود المدينة، وإنما لابتعاده وانعزاله عن الدين في المدينة. ولقد كانت فئة الصفوة تتمتع بقدر كبير من الأهمية في مدينة ما قبل الصناعة، «وكلما كانت الصفوة أكثر قوة، كانت المدينة أعظم» (جوبرج، المرجع السابق، ١٩٦٠). لقد كانت

(7) Coulonge, F. de, la Cité antique, Huchelle, Paris, 1864.
(8) Sjoberg, G., The Prindustrial City, Chicago and New York, 1960.

جماعات الصفوة مثقفة وتحتقر طبقات التجار وتزدريها، وفقا لما تعبر عن الأشعار الصينية من أن «رجال الأعمال يتباهون بمهارتهم ودهائهم ولكنهم فى المعرفة بالفلسفة كالأطفال الصغار»[٩].

ولقد تعرضت آراء جوبرج للنقد من عدة نواح. وكان أحد الانتقادات التى وجهت إليه أنه قد طمس الفروق الموجود بين الأنواع المختلفة من المدن. مدن الشرق القديم، ومدن العصر اليونانى – الرومانى، والمدن الأوربية فى العصور الوسطى. وكان متعسفاً فى مفهومه النظرى الذى قدمه للمدينة حيث لايصدق هذا المفهوم على كثير من المدن، ويرى كوكس Cox أن المشكلة تكمن فى زعم جوبرج أن كل المدن، وعلى الأقل فى فترة ما قبل الصناعة، كانت أنساقاً فرعية من المجتمع الاقطاعى[١٠]. فهو يقرر أن الهند البراهماتية لايمكن أن تندرج تحت هذه الفئة. فقد كانت تمثل نسقاً من القرى التى تم تنظيمها بشكل صارم على أساس توارث التخصص المهنى دون أى قدرات ثقافية داخلية تؤهلها للتطور الاجتماعى. ولقد طورت أثينا وروما مفهوماً للمواطنة لم يكن ينسجم مع المجتمع الاقطاعى. ولم تكن المدينة الأوروبية فى العصور الوسطى نتاجاً للنظام الاقطاعى. وأخيراً، فإن الاقطاع والصناعة ليسا مفهومين متوازيين يمكن النظر إليهما كثنائية يقابل كل منهما الآخر.

ويؤكد بيرن Pirenne على أهمية كل من الجوانب الاقتصادية للمدن فى العصور الوسطى والتنظيم الجماعى لها. كما أنه يبرز بالحاح القيمة الهامة للأسواق، وإن كانت تعميماته لاتصدق على جميع المدن الأوروبية. (هاندلين، وبورشارد،

---

(٩) نقلاً عن:

Chen Tzu-ang, Chinese Poems, trans. by A. Waly, Aller and unwin, 1946.

(10) Meadows, P. and Mizruchi, E. H., Urbanism, Urbanisation and change: comparative perspectives, Addison-Wesley, 1969.

مرجع سابق، ١٩٦٣!). ولقد أبرز الطابع المميز للحياة العامة فى المدينة، والتعاون الذى كان موجوداً بالمعنى القائل (ليعمل كل واحد على مساعدة الآخر كأخيه). غير أن مقابلته بين حياة المدينة وبين النبالة الريفية (حياة نبلاء الريف) لم تستطع أن تثبت أمام النقد. وفى بعض المدن كانت النبالة الحضرية تتمتع بقوة كبيرة. وعلى كل حال، فإن بيرن قد أثار عدداً من المشكلات الهامة كطبيعة العلاقات بين المدن والريف فى العصور الوسطى، والدور الذى لعبته المدن فى التغير الاجتماعى الذى وضع حداً للنظام الاقطاعى[١١].

المدينة كنمط مثالى: أراد ماكس فيبر فى مؤلفه «المدينة» أن يكتشف نموذجاً من التاريخ، وأن يقف على الطبيعة الخاصة للظاهرة الاجتماعية الحضرية[١٢]. ولقد قبل الفكرة الشائعة فى وقته والتى مؤداها أن المدينة هى منطقة مزدحمة بالسكان حيث لايعرف الناس كلا منهم الآخر على خلاف ما يحدث فى الأماكن الأصغر، ولكنه تفوق على غيره من السوسيولوجيين بنظريته عن «المجتمع المحلى الحضرى».

ولم يكن «المجتمع المحلى الحضرى» عند فيبر مجرد جمع أو تجمعات للنشاطات الإنسانية، ولكنه عبارة عن نمط واضح محدد المعالم من أنماط الحياة الإنسانية. ويمكن أن تظهر المدينة بهذا المعنى فقط تحت شروط خاصة وفى مرحلة معينة من مراحل التاريخ. ولقد توفرت هذه الشروط فى أوروبا فى مدينة ما قبل الصناعة، وأن فيبر قد أثبت أن هذه الشروط لم تكن موجودة فى كل أنحاء أوروبا. وينبغى تحديد الوقت الحقيقى لظهور المدن على نحو دقيق.

ويمكن لأوروبا وحدها أن تخلق ذلك الوضع الفريد بسبب ظهور وتأثير «الرشد» فى الحياة الاجتماعية. ولم يكن ذلك يعنى بالضرورة انتصاراً «للعقل» أو

---

(11) Pirenne, H., Mediaeval Cities, Princeton University Press, 1956.
(12) Weber, M., The City, New York and London, 1958.

«الذوق العام» ولكنه يتضمن الاستخدام المحسوب للموارد من أجل انجاز هدف أو مجموعة من الأهداف بأكثر الطرق اقتصاداً بقدر الإمكان. غير أن هناك من قال بأن مجتمعات ما قبل الصناعة، كان لديها القدر القليل من «الرشد» على هذا النحو. حيث كانت تلك المجتمعات تتميز بوجود شد وجذب بين السلوك الرشيد والسلوك التقليدى، وكان يحسم لصالح السلوك المتوارث عن الماضى «كما كان الناس ينفعلون دائما»(١٣). ويبدو أن الفرق بين الرشد والسلوك التقليدى قد قاد فيبر فى ذلك الوقت إلى تصور وجود تناقض بين الاثنين وإلى الفصل بينهما على نحو غير صحيح(١٤). ولقد كان فيبر مشغولاً طيلة حياته بنمو ظاهرة الرشد فى الحضارة الغربية(١٥). وربما يكون هذا قد جعل من الصعب عليه أن يتطرق إلى تعريف عام للمدينة يقبل التطبيق على نطاق عالمى.

وهناك صعوبة أخرى تكتنف مفهوم فيبر للمدينة كنمط مثالى يتأسس على عدد من العناصر النظرية التى يصعب تطبيقها فى الواقع المعاش. فإذا تصورنا هنا فكرة «الكلب» كمفهوم مجرد والتى تتضمن كافة السمات الهامة «الكلابية» (أى كون الحيوان كلبا)، ولكنها مع ذلك لايمكن أن تنطبق على كلب بعينه، لأنها تعبر عن مفهوم مجرد وليس عن حالات فردية. فهذا المفهوم لاينطبق على بعض أنواع المدن «كمدن العامة من الرومان»، و «مدن النبلاء والارستقراطيين فى روما». إن النمط المثالى يمكن أن يساعدنا فى معرفة الدرجة التى عندها تكون هذه المدينة ممثلة لهذا النمط أو ذاك، وتتبع النظام القديم أم أنها تتبع شكلاً حديثاً من أشكال التنظيم. كما أنه سوف يساعدنا فى قياس التغير أيضاً.

---

(١٣) انظر دراسات مورجان ووارد فى الكتاب التالى:

Worsley, P. (ed.), Introducing Sociology, Penguin, 1970.

(14) See, Weber, M., Theory of Social and Economic Organization, Trans. By A. Henderson and T. Parsons, Collier Macmillan, 1947.
And T. Parsons, The Structure of Socalaction, New York and London, 1968.

(15) Bendix, R., Max Weber, An Intellectual Portrair, Doubleday, New York, 1960

وبينما كان النمط المثالى أداة نظرية قيمة، فإن هناك بعض المشكلات التى سوف تظهر لو أننا قبلناه دون ما تحفظ. وربما كانت المشكلة هى الطريقة التى اختار بها فيبر الخصائص التى نهضت عليها مدن «المثالية». فلو أنه اختار خصائصه من بين المدن الموجودة وحدها، فإنه لايكون قد تمكن بحق من خلق نمط مثالى خالص. ومن جهة أخرى، فإن نمطاً مثالياً مجرداً لاتكون له قيمة ذات بال فى المساعدة على فهم الأوضاع الاجتماعية، ولقد كان «الفهم» من الملامح الأساسية فى نظرة فيبر لعلم الاجتماع (بارسونز، المرجع السابق، ١٩٦٨). ويؤكد فريدريش بشئ من التشاؤم أنه لاتحليلات فون شيلتونج الدقيقة ولا تعليقات بارسونز المتعمقة أفلحت فى كشف الغموض الذى يحيط بهذه الأداة التى طهورها ماكس فيبر[١٦].

وبالرغم من أن أعمال فيبر تنصب على موضوع تطور الظاهرة الحضرية أكثر مما تنصب على وضع نظرية عامة فى التحضر، فإن هذه الأعمال تنطوى على قيمة من حيث أنها توضح كيف يمكن تركيز الانتباه على العمليات الأساسية للتغير الاجتماعى.

ويؤكد فيبر بحق على التنوع الكبير فى أشكال المدن التى كانت موجودة حتى فى مجتمعات ما قبل الصناعة، ففى الوقت الذى نسلم فيه بأن الزيادة السكانية والتجميع السكانى ظاهرة مصاحبة للثورة الصناعية فى العصر الحديث، فإننا يجب ألا نخلط بحال من الأحوال بين التجمع الفيزيقى للسكان ونمو المدن بالمعنى السوسيولوجى. وفيما يرى فيبر فإن فكرة المدينة قد أشرفت على نهايتها. ولقد فقد «المجتمع المحلى الحضرى» أو بدأ يفقد تفرده واستقلاله القانونى والسياسى. ولم يعد المواطنون الحضريون يتحدون حول هدف مشترك، ولم يعد هناك انغلاق داخل جدران المدن، كما أن المدينة الحديثة قد أخذت تمر بمرحلة من الاضمحلال

(16) Merton, R. K. et al. (eds.) A Reader in Bureaucracy, Chicago and London, 1952.

والتدهور. ولقد وجدت هذه النتيجة المأساوية لدراسة فيبر صدى لها فى كتاب «بولدنج» Boulding المتشائم الموسوم «نهاية المدينة» (هاندلين، وبورشارو، المرجع السابق، ١٩٦٣) حيث تبدو مواقع المدينة القديمة عبارة عن حفر أو تجويفات ناتجة عن الاشعاع.

المدن الشرقية: ميز فيبر نفسه بين المدن الشرقية والأنواع الأخرى من المدن، حيث أشار إلى المدينة اليونانية – الرومانية ، والمدينة الأوروبية، والمدينة الشرقية. ولقد أبرز أحد الكتاب الذين درسوا مدن الشرق الأوسط والمدن الإسلامية تناقض تلك المدن مع المدن الأوروبية التى يقصدها فيبر. فالمدينة الشرقية فى عدد من خصائصها – الشرعية أو القانونية، والبنائية، والمادية – لاتتميز فى شئ عن القرية وطريقتها فى الحياة. فالمجتمع المحلى الحضرى يبقى دائما قرية ولا أكثر من ذلك ما لم يتضمن إحدى المحاكم أو المراكز الإدارية (انظر مقال Murva، فى كتاب Meadows and Mizruchi، مرجع سابق، ١٩٦٩). أما المدينة الغربية فقد كانت تختلف بشكل حاد من النواحى القانونية مع الأشكال الأخرى للتنظيم الاجتماعى، فالفرق بين الريف والمدن كان يبدو واضحاً كل الوضوح.

المجتمع المحلى والمجتمع: المجتمع المحلى والمجتمع هما مفهومان من المفاهيم التى طورها «تونيز» Tonnies فى كتابه الذى يحمل نفس العنوان والذى صدرت ترجمته الانجليزية عام ١٩٥٥. فجميع العلاقات الاجتماعية فى رأى تونيز إنما تنبع من الإرادة الإنسانية، غير أن هذه العلاقات يمكن تقسيمها إلى نوعين مختلفين من العلاقات. ففى المجتمع المحلى (Gemeinschaft) نجد أن العلاقات الاجتماعية تسودها «الإرادة الفطرية» natural will فالفلاحون والقرويون يعيشون فى ظل هذا النوع من العلاقات، التى يمكن أن تعرف فى أبسط أشكالها بما يسمى «المجتمع المحلى المقدر على الإنسان». وتلك العلاقات تميز الجميع،

كعلاقات الآباء بالأبناء، والعلاقات داخل الأسرة، وعلاقات القرابة، والجوار، والعلاقات بالأصدقاء. فهؤلاء يعيشون ويعملون معاً فى اتصال وثيق قائم على الإنسجام والتناغم والوئام. ومن ثم فإن هناك انطباعاً مؤداه أن علاقات المجتمع المحلى على هذا النحو تتسم بالدفء العميق والإشباع.

أما المجتمع Gesellschaft أو «مجتمع التعاقد» فإن العلاقات الاجتماعية فيه تقوم على الانفصال، أى على أنها علاقات تفصل بين الأفراد. فكل فرد يعتمد على نفسه بمعزل عن الآخرين ويشعر بحالة من التوتر إزاء الأفراد الآخرين. وهناك تناغم بين الإرادات ولكنه تناغم ينهض على أساس لاشخصى أو يتم بطريقة غير شخصية، عن طريق التعاقد. فبدلاً من «إرادة الفطرة» فى «المجتمع المحلى» نجد أن هناك «الإرادة العقلية» rational will فى المجتمع أو «مجتمع التعاقد».

إن التناقض بين هذين النوعين من المجتمعات فى طرق الحياة لافت للنظر إلى أبعد حد. ويتساءل أحد السوسيولوجيين المحدثين عما إذا كان تونيز قد اهتم بهذه التفرقة بين «مجتمع الفطرة» و «المجتمع المدنى القائم على التعاقد» من قبيل التمييز بين القرية والمدينة لإعطاء صورة حقيقية عن الحياة فى كل منهما، وما إذا كانت هناك عملية تاريخية تتحول بمقتضاها علاقات القرية إلى علاقات المدينة؟ ولو أن الأمر كذلك فى رأى تونيز فإنه يكون قد وقع فى مغالطة تاريخية، ويكون على غير دراية كافية بعلم الاجتماع. ويذهب هذا الناقد إلى أن تلك الملحمة عن القرية، كانت ممزوجة فى الماضى على الأقل، بالمرض، والجوع، والحرب، والموت المبكر، والتبعية، والتخلف بوجه عام. ودور التاريخ فى هذا الصدد لايمكن اغفاله، إذ أن خصائص الحياة القروية التى يعيشها الفلاحون والقرويون إنما هى ارث ينتقل من جيل إلى جيل. وعلى ذلك فإنه يصبح من الصعب علينا أن نذهب إلى أن الحياة الريفية بالضرورة أحسن فى علاقاتها الاجتماعية من الحياة الحضرية، حتى ولو أخذنا بالفكرة القائلة بأن هناك نوعين مختلفين من العلاقات الاجتماعية.

ولم يكن تونيز غافلاً عن الصعوبات التى تكتنف تفسير فكرته، فأكد أن مفهوماته هى مفهومات مصطنعة وضعها هو ربما بشكل تعسفى ليستعين بها فى التفسير. ومن ثم فإنه يمكن النظر إليها كأنماط مثالية. فهو يقرر فى كتابه «المجتمع المحلى والمجتمع» أن علاقات المجتمع المحلى يمكن أن توجد فى المدن بالإضافة إلى المجتمعات التعاقدية، إلا أنه لايزال يعتقد أن «الإرادة الفطرية» سوف تحل محلها فى وقت من الأوقات «الإرادة العقلية». كما أن المجتمع المحلى أو مجتمع الفطرة سوف يحل محله المجتمع التعاقدى بعلاقاته الاجتماعية.

ويبدو واضحا أن قيمة العمل الذى قدمه تونيز بالنسبة للفكر السوسيولوجى الحديث تعتمد إلى حد كبير على ما إذا كنا سنفهم هذا العمل فى ظاهره أم أننا سنأخذ تلك الآراء على أنها نوع من المؤشرات. فلو أننا رفضنا المدخل التاريخى ووجهة النظر القائلة بأن القرية أو العلاقات الاجتماعية الريفية سوف تنمو وتتخذ شكل العلاقات الاجتماعية الحضرية، فهل بوسعنا أن نرفض أيضاً وجهة النظر القائلة بأن العلاقات الاجتماعية الريفية والعلاقات الاجتماعية الحضرية عبارة عن نمطين مختلفين اختلافاً كافياً لدرجة تجعل بينهما ثنائية؟ إن الإجابة الحديثة على هذا التساؤل يجب أن تأخذ فى اعتبارها أنه إذا كان بالإمكان وضع أى تقسيم بين ما هو ريفى وما هو حضرى، فإن هذا التقسيم يمكن أن يقوم فقط على أساس بعض العناصر العملية التى يمكن اعتبارها كنوع من المحكات العملية. أما الجزء الثانى من هذه الإجابة فإنه يجب أن يبين أنه إذا كانت علاقات المجتمع المحلى وعلاقات المجتمع التعاقدى لهما وجود فى المدن، فإنه يجب أن يكون لهما وجود فى المناطق الريفية بنفس النسب. ومهما كان اتجاهنا فلا ينبغى أن ننخدع لابحسن «الفردوس الريفى المفقود» ولا أن نلوث فهمنا بوجهة النظر القائلة أن المدينة هى مقر المشكلات الاجتماعية.

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن كاتباً لماحا فى العصور الوسطى كابن خلدون يؤكد فى وصفه لمدن شمال افريقيا أن التعاون هو الذى يؤدى إلى التحضر. وهو يقول: «إن من طبيعة البشر أن يدخلوا معاً فى علاقات وثيقة واتصال وثيق، يتحدوا مع بعضهم البعض». ولقد كرس جزءاً من كتابه المقدمة للحديث عن المشاعر الجماعية فى المدن.

* * *

ثانياً: الايكولوجيا الحضرية

مدرسة شيكاغو فى علم الاجتماع الحضرى: اضطلع روبرت بارك R. Park منذ عهد مبكر على مشكلات المهاجرين إلى الولايات المتحدة، وأصبح مفتوناً بكثير من خصائص الحياة الاجتماعية فى شيكاغو. ولقد شهدت هذه المدينة خلال حياته تغيرات اجتماعية ملحوظة كالزيادة السريعة جداً فى عدد السكان التى ترجع إلى تدفق المهاجرين ذوى الأصول السلالية والاجتماعية المختلفة إلى المدينة موجة أثر موجة. ولقد كان ذلك النمو مصحوباً بمشكلات اجتماعية ملحوظة كصعوبات الاسكان، ومشكلات الجريمة، وهكذا. ويعتبر هذا التغير السريع فى المدينة فرصة نادرة للباحث السوسيولوجى، حيث أصبحت عمليات التغير فى المجتمع الإنسانى أمراً واضحاً جلياً يمكن ملاحظته بسهولة.

وكان الأنثروبولوجيون الأمريكيون يجتهدون فى ذلك الوقت فى دراسة القبائل الهندية الأمريكية. ورأى بارك أنه يمكن استخدام مناهج مشابهة فى دراسة جوانب حياة المدينة وخصوصاً الثقافات «الهامشية» (كالعصابات) والمهاجرين المنعزلين المقيمين فى أحياء «الجيتو»، والفروق بين الناس وفقاً لمحال اقامتهم. وأما عن المادة أو البيانات المتصلة بذلك فأمكن الحصول عليها من المصادر الاحصائية الرسمية، وأيضاً من البحوث الخاصة، هذا فضلاً عن الجهد الطيب الذى بذله فى هذا المجال

قسم الاجتماع بجامعة شيكاغو. وإن كان الباحثون قد وقعوا فى بعض الأحيان فى خطأ الخلط بين البيانات والنظرية.

وقد حاول بارك وضع نظرية فى علم الاجتماع الحضرى. ولقد كان رائداً فى ذلك. فقد كانت المعلومات حول علم الاجتماع الحضرى متفرقة وهزيلة. واستعار لهذا العلم حصيلة من المفردات اللغوية والتشبيهات من علم البيولوجيا. فكلمة «ايكولوجيا» تعنى عادة بالمعنى البيولوجى - فرعاً من العلم يهتم بالعلاقات بين الكائنات الحية وبيئتها الطبيعية، وكذلك العلاقات التى تربط بين جميع الكائنات الحية التى تعيش داخل تلك البيئة. فالكائنات الحية والبيئة الطبيعية التى توجد فيها تعرف عادة على أنها «نسق ايكولوجى» (ecosystem) وفقا للمصطلحات البيبولوجية الحديثة. فالباحث فى علم البيولوجيا الحديث يجد متعة فى دراسة الشبكة المعقدة للحياة فى بركة صغيرة من الماء. ويمكن أن يكشف استخدام بارك للمماثلة والتشبيه عن بعض المخاطر والأخطاء.

ويبدو غريبا أن بارك قد طبق مماثلته على المدن فقط وأغفل المجتمعات المحلية الريفية التى يمكن أن تتضمنها أيضا تلك المماثلات. والحقيقة أن بارك قد اختار المدينة لما يمكن أن يعقده من مشابهة بينها وبين البركة. فهى ذات حدود ثابتة كضفاف البحيرة، وهى فى رأيه منعزلة اجتماعياً عن غيرها من المناطق الأخرى. وربما كان ذلك صحيحاً إلى حد ما أيام بارك، ولكنه ليس كذلك فى الوقت الحالى.

ولقد تطورت المماثلة أكثر من ذلك كما يبدو فى العبارة القائلة بأن المدينة هى «الموطن الطبيعى للإنسان». إنها تتناول تنظيما وتوزيعا للسكان لايتم بشكل مخطط أو محكوم.[١٧] ويميز بارك فى داخل المدينة، مايطلق عليه اسم «المناطق الطبيعية»،

---

(17) Park, R.E., Human Communities, University of chicago Press, 1952.

وهذه المناطق هى «مواطن» للجماعات الطبيعية أو الفطرية، كالبوهيميين الذى يوجدون فى المدن الكبرى «بشكل طبيعى» لأنه غير مخططين ويعتبر وجودهم نتاجا للقوى التى تعمل باستمرار على توزيع السكان ووظائفهم، على نحو مبين داخل مجتمع المدينة المعقد.

وثمة مماثلات أخرى قد صيغت فى شكل مصطلحات بيولوجية مستعارة. فكلمة «التكافل» Symbiosis تستخدم لوصف الطريقة التى يحيا بها أحد الحيوانات فى علاقة وارتباط مشترك مع غيره من الحيوانات. فحيوان «الكركون» يسمح لطائر «أبودراهم» بأن يحيا فى فمه ليتغذى على فضلات الطعام الموجودة بين أسنانه، فالطائر بدوره يلتقط هذه البقايا من بين أسنان كفيله وحاميه فيعمل على صيانتها وسلامتها. وهكذا يعيش الناس معا فى المدينة. وكلمة «السيطرة» Dominance (التى تعنى فى علم البيولوجيا أن شجرة قوية أو نباتا قويا له السيادة والسيطرة على منطقة معينة) كانت تطبق على شركة أو عدة شركات مسيطرة على المدينة. كذلك فهناك كلمة «الغزو» حيث يحدث الغزو عن طريق نوع أنواع الحشرات، أو النباتات، أو الحيوانات التى يمكنها أن تدفع أمامها أنواعا أخرى من الكائنات الحية. فالمماثلة كانت شدية الاغراء بحيث يصعب مقاومتها. ألم تمر شيكاغو بمرحلة كهذه عندما غزاها المهاجرون واكتسبوا خصائص السكان الأصليين؟

أما المحاولات الحديثة التى تبذل لتفسير أسلوب معيشة الناس فى القطاعات المختلفة من المدن فتبدأ عادة من زاوية مختلفة. ومن ثم فان أحد الجغرافيين قد كتب عن الهجرة من الهند الغربية إلى بريطانيا قائلا:

«هناك زعم عام ومن المحتمل أنه صحيح بأن أحياء الجيتوهى التعبير الجغرافى عن الفشل الاجتماعى»[١٨]. ويوضح جونز (١٩٦٠) بأن التمييز والعزل الذى

(18) Peacd.C., West India Migration To Briain, A Social Geohraphy, Oxford University, Press, 1969.

يتعرض لها الرومان الكاثوليك والبروتستانت فى احدى مدن ايرلندا الشمالية يختلف باختلاف درجات التوتر[١٩]. ولقب تبين «فايرى» Firey أن مجموعة من الايطاليين الذى يعيشون فى مساكن متواضعة ومتهدمة يرفضون ترك المنطقة للاقامة فى مساكن أفضل على الرغم من قدرتهم المالية على ذلك، وذلك لأنهم مشدودين إلى منازلهم بقوة بفعل القيم الثقافية والسلالية[٢٠].

ولقد حل بارك المشكلات الناجمة عن المماثلات البيولوجية وذلك بتقسيم التنظيم الاجتماعى الانسانى إلى مستويين – احدهما هو المستوى الرفيع أو «الثقافى» والآخر هو المستوى الأدنى أو المستوى «الحيوى». وكانت مشكلتة هى توضيح طبيعة العلاقة بين هذين المستويين.فاما أن يكون المستوى الحيوى مستقلا عن المسوى الثقافى، أو يكون انعكاسا لما يصدر عنه (رايسمان، المرجع السابق، ١٩٦٤) ولكن كلا الاحتمالين غير صحيح، اذ يبدو أن الحياة الاجتماعية اشبه ما تكون بلعبة رياضية فى سيرك أكثر مما هى شبيهة بالكائن الحى البيولوجى.

ثالثا: التطورات الجديدة فى الايكولوجيا الحضرية: الاتجاهات النقدية

على الرغم من أن بارك قد اعتبر المنطقة «الطبيعية» جزءا هاما من الدراسة الحضرية، فانه لم يقدم لنا فى حقيقة الأمر تعريفا دقيقا ومقننا لها. وتعرف المنطقة الحضرية على أنها منطقة جغرافية تتميز بخصائص معينة كانعدام التخطيط، واللاشخصية، والقوى ذات الثقافة الفرعية أن الحى المتخلف، والجيتو، والمركب الصناعى، والقطاع التجارى المركزى، كلها غير مخططة (رايسمان، المرجع السابق، ١٩٦٤). «وهناك زعم .. أنه كنتيجة للاختيار، والعزل العنصرى

(18) Peacd.C., West India Migration To Briain, A Social Geohraphy, Oxford University, Press, 1969.
(19) Jones, e., Social Geography of Belfast, Oxford University Press, 1960.
(20) Reissman,L., The Urban Process, Collier-Macmillan, 1964.

والاتصال الثقافى والتأثير المتبادل بين الأنماط الثقافية، فان الناس الذين يعيشون فى مناطق طبيعية ذات نمط عام، يخضعون لنفس الظروف الاجتماعية، التى تتميز عموما بنفس الخصائص» (بارك، مرجع سابق، ١٩٥٢). ومن ثم، فان أحد أهداف الايكولوجيا الحضرية هو تحديد المناطق الطبيعية فى المدينة، ولكن بارك يميل إلى استخدام مصطلحات معينة دون أى مبالاة. فهو يستخدم مفهوم «المنطقة الطبيعية» ومفهوم «مجتمع الجوار» كما لو كان شيئا واحدا، كما أنه يخلط أيضا بين مفهوم «المنطقة الطبيعية» ومفهوم «المجتمع المحلى»[٢١]. ولم يتفق تلاميذ بارك أنفسهم على المعنى الدقيق لمصطلح «المنطقة الطبيعية». ان زوباخ يعتبر أن المنطقة الطبيعية هى بالضرورة نتاج لطبيعة استخدام الأرض. بينما نجد أن ماكنزى، من جهة أخرى يعرفها على أساس بعض الخصائص: كالسكان، والسلالة. واللغة، والدخل والمهنة. ويقترب «بيرجس» من موقف يمثل مزجا بين هاتين الوجهتين المتقابلتين من النظر. فهو يذهب إلى أن حياة المجتمع المحلى مشروطة بالتوزيع المكانى للسكان. وبهذا المعنى فان المجتمع المحلى يجب أن يفهم على أنه يشير إلى جوانب ثلاثة واضحة فى الحياة - هى الجوانب الايكولوجية، والثقافية، والسياسية، وعلينا الا ننسى أن الايكولوجيين من مدرسة شيكاغو يميلون إلى الزعم بأن كل مجتمع محلى يمكن أن يجزأ إلى مناطق متميزة لأغراض التحليل العلمى. ولكن الصعوبات التى تكتنف هذا الزعم هى أن الحدود التى ترسم بين هذه المناطق ترسم بشكل تعسفى، كما أن المناطق المختارة ذاتها قد لاتكون على درجة كبيرة من القيمة.

ولو افترضنا أننا نريد اجراء دراسه حول وقوع حالات الاضطرابات النفسية فى مدينة معينة، فاننا سوف نجد الباحثين فى هذه الحالة يرون أن متغيرا كالمهنة أو

---

(21) Koenig, R., The Community,Routledge and Kegan Paul, 1968.

الطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها السكان موضوع الدراسة، من المتغيرات ذات الدلالة التي تفوق مجرد اقامتهم بالمدينة .ولقد أضافت «أليان Alihan » نقدا آخر إلى الانتقادات الموجهة إلى الايكولوجيين. فهي ترى أنهم يولون اهتمامهم للظواهر والعوامل «الخارجية» – كالسك الحديدية، والطرق السريعة،والمصانع، والبيئة الطبيعية – ويهملون عوامل أخرى هامة. وهو أن أصحاب هذه المدرسة يهتمون اهتماما شديدا بالمدن الكبرى و«مشكلاتها الخاصة» ويهملون المراكز الحضرية الصغرى، كما أنهم لايهتمون بالدراسات المقارنة(٢٢) .

الفروض الخاصة بالنطاقات المكانية الدائرية: لقد تأثرت مدرسة شيكاغو الأيكولوجية الدراسات الحضرية بعدد آخر من المفاهيم. وقد عكست محاولات «بيرجس» في التحليل البنائي المكاني مايسمى بنظرية النطاق المكاني المركزى (بيرجس، في بارك وبيرجس، مرجع سابق، ١٩٢٥) . ذلك أنه قد تبين بالرسوم الايضاحية أن هناك حيا تجاريا صغيرا يوجد في مركز المدينة، وهذا الحى محاط بنطاق من المباني القديمة: نطاق رقم ٢ ثم يلى هذا النطاق الثاني نطاق ثالث وهو حى العمال ثم يلى هذا الحى الأخير آخر أكثر رقيا. وخارج هذه الدوائر داخل المدينة توجد الضواحي. وعلى الرغم من أن بيرجس قد رسم هذا الشكل الايضاحي لمدينة شيكاغو أصلا. الا انه ربما فكر في قابليته للتطبيق على مدن أمريكية أخرى. فينبغي علينا أن نتذكر أن هذا الرسم عبارة عن وسيلة لتصوير الحقائق فقط، ولايعنى تمثيلا للحقائق ذاتها. فهناك مدن – تتضمن شيكاغو ذاتها – لاتتسق مع هذا النمط «المثالى» تماما، كما أن هناك الكثير من المدن في أمريكا اللاتينية، وفرنسا، أو جنوب شرق أسيا لاتتسق معه على الاطلاق. فليس صحيحا

---

(٢٢) انظر المؤلفات التالية:

* Robson, B.T., Urban Analysis, Cambridge University Press, 1968.
* Burgess in: Prak, R.E.and Burgess, E.N., The City, University of Chicago Press, 1925,1967.

القول بوجه عام أن المدن تتخذ فى اتساعها اتجاها من المركز نحو الخارج. وعلى كل حال، فان هذه النظرية قد تركت لنا أمرين هامين: أولهما هو النطاق الأول، وهو النطاق الانتقالى الذى يستحق معالجة خاصة والثانى وهو ضرورة اجراء دراسة عن العلاقة بين البناء المكانى الحضرى وبين التنظيم الاجتماعى الذى يرتبط به(٢٣).

ان جهود الايكولوجيين من أصحاب مدرسة شيكاغو لم تتمخض عن نظرية شاملة عن المدينة، الا أن أهمية الدراسات الايكولوجية الميدانية سوف تفيد فى تقديم العون فى مجال التغيرات الايكولوجية فى المدينة(٢٤)

وتكشف الاتجاهات الايكولوجية الحديثة المتخصصة كما يمثلها موريس Morris، وشولتزSchulz، وشورSchore، تكشف عن اهتمام لايقتصر على المناطق المدروسة فى حد ذاتها، وانما يضع فى اعتباره اساسا سكان هذه المناطق وعلاقاتهم الاجتماعية(٢٥). كما أن هناك اهتماما بالجانب المقارن. أن ميدان الدراسات الحضرية يشهد خلافا بين وجهتين من النظر، تركز احداهماعلى أثر الحياة الحضرية على «الشروط الموضوعية» – كالبيئة الخارجية، والتركيب السكانى وماشابه ذلك – وتركز الأخرى على دور القيم الاجتماعية والثقافية كمفتاح ضرورى لفهم مايسمى بالشروط الموضوعية للحياة الانسانية بوجه عام(٢٦).

---

(23) Hauser, P.M. and Schnore, L.F. The Study of Urbanization, Witey, 1965.

(24) Madge, j., The Origins of Scientific Sociology, Tavislock, 1958.

(٢٥) انظر دراساتهم التالية:

* Morris, T., The Criminal Area, Routledge and Kegan Pau 1963.
* Schulz, D.A., Coming Black, Prentice-Hall,New York, 1969
* Schor, A.L., Slums and Social Insecurity, Nelson, 1964.

(26) See, S. Joberg, in Hauser and Schnore, Op. Cit., 1965.

ويمكن أن تلعب الدراسات الثقافية المقارنة دورا هاما وأساسيا فى هذا المجال.

ويلفت كوين Quinn النظر إلى وجود أسس اقتصادية وعوامل ثقافية واقتصادية معينة، كاللمكية الخاصة، والتوجيه القيمى كحافز لتحقيق أقصى حد ممكن من الربح. لقد أجرى «بايورو PIORO» دراسة على مركزين حضريين بولنديين كشفت خرائطه الخاصة بهما عن بيانات ديموجرافية تفصيلية موزعة مكانيا(كالسن، والجنس والمهنة، والهجرة، والكثافة السكانية، والأمراض، ومرافق الصرف الصحى، .. الخ)[٢٧]. كما كشفت خرائط اخرى عن التوزيع المكانى للجريمة، والاسكان، وحتى الادمان على الكحول. ويذهب بايورو الى أن «التركيب الاقليمى للمركز الحضرى لايعتمد فقط على الجانب الجغرافى .. انه يأتى إلى حد كبير كنتيجة تلقائية لفعل القوى الاجتماعية التى تكون علاقتها الاقليمية محل اعتبار فى الايكولوجيا الاجتماعية». كما أجرى بايورو مقارنة بين النمو الحضرى فى مدينة رأسمالية وأخرى اشتراكية. وقد تساءل عن ترتيب الأولويات عند التخطيط الحضرى لكل من هاتين المدينتين أو هذين المركزين الحضريين، وماهى الخدمات التى تعطى أولوية عن غيرها.

رابعا: طريقة شيفكاى Shevky: تحليل المناطق الاجتماعية:

بعد ثلاثين عاما من كتاب بارك عن المدينة، قدم شيفكاى منهجه فى دراسة التباين الاجتماعى، و «المسافة الاجتماعية»[٢٨]. ويرى شيفكاى أن «البناء الاجتماعى الحضرى» يمكن دراسته من خلال ثلاثة مكونات هى: (١) المرتبة الاجتماعية (كالمهنة، والتعليم، والايجار)، (٢) التحضر (كالخصوبة، وعمالة

(٢٧) نشر بايورا مؤلفا عن الايكولوجيا الحضرية باللغة البولندية، وارسو ١٩٦٢، عرض فيه هذه الدراسات.

(28)Shvky, E. and Bell, W., Social Area Anlysis, Stanford University press, 1955

المرأة، واقامة الأسرة النووية)،(٣) العزل العنصرى.

ومن شواهد المرتبة العليا فى الترتيب الاجتماعى، على سبيل المثال، وجود نسبة كبيرة من العمال غير اليدوين، ونسبة الحاصلين على تعليم رسمى عال،ونسبة المستأجرين بايجارات عالية. ويعتبر العزل العنصرى مقياسا للتعرف على التمركز السلالى أو جماعات الأقلية فى احدى المناطق، وذلك فى علاقتها بالسكان فى المنطقة الحضرية بوجه عام. ويمكن أن توزع درجات هذه المتغيرات على شكل رسم بيانى ذى بعدين «للمسافة الاجتماعية». ويمكن أن يستخدم هذا التكنيك فى الريف والحضر. وقد أهمل شيفكاى المسافة الايكولوجية وركز أهتمامه على التباين الاجتماعى.

وتتركز أوجه النقد الأساسية التى توجه إلى هذا التكنيك على نوع المفاهيم النظرية المستخدمة فيه.وليست المرتبة الاجتماعية بالأمر الغريب، فهى مطابقة إلى حد ما للمكانة«الاجتماعية – الاقتصادية». ويرتبط مفهوم «التحضر» ارتباطا وثيقا بأفكار ويرث Wirth كما أنه يواجه نفس الانتقادات. وعلى كل حال، فانه وفقا لما يقوله روبسون:«ليس هناك اجراء منطقى يمكن عن طريقة اختيار عناصر محددة لها مايبررها .. ويبدو أن هناك عددا من الاشتقاقات الممكنة التى يمكن استخدامها بدلا من تلك التى اختارها شيفكاى[٢٩].

خامسا: التحليل المتعدد المتغيرات:

هو منهج يستخدم للمقارنة داخل القطر الواحد أو ربما بين عدة أقطار. ومن الأمثلة على ذلك، الدراسة البريطانية التى قدمها موسرMoser وسكوت Scott

(29) Robson, B.T., Urban Analysis,Cambridge University Press, 1969 and Timns, D.W.G., The Urban Mosaic., Cambridge University press, 1971.

حيث طبقا مناهج احصائية فى مجال علم الاجماع الحضرى[٣٠]. وقد تمحض التنميط الناتج عن تلك العملية عن «مكونات» محددة – كالطبقة الاجتماعية، والتغيرات السكانية، والازدحام الشديد .. الخ. وقد اقترح واكفورد Wakeford مناهج بسيطة وعملية لبناء مقاييس كمية للظاهرة الحضرية لاستخدامها فى المقارنات الحضرية[٣١].

سادسا: التنميط العام لاشكال النمو الحضرى:

لقد أجرى رايسمان (فى كتابة المنشور عام ١٩٦٤) عمليات تنميط مقارنة للمجتماعات بالاعتماد على مقاييس متدرجة معينة. وقد قام بتجميع المجتمعات الأربعة والأربعين المختارة بشكل نهائى فى عملية تنميط كلية للتحضر، كما ناقش أيضا المراحل المختلفة التى تمر بها المجتمعات.

سابعا: المقارنة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية باستخدام التحليلات الاحصائية:

هناك منهج آخر« للتصنيف» ولكنه يثير عددا من المشكلات الهامة التى ترتبط أساسا بمشكلة الفصل الدقيق بين المناطق «الريفية» و «الحضرية». ولقد حشد دنكان Duncan ورايسReiss فى الولايات المتحدة قدرا كبيرا من البيانات التى تعتمد على الاحصاءات السكانية الرسمية الدورية، الا أن نتائجهما قد جاءت لتوضح انه:

«لايوجد خط تقسيم قاطع ومحدد بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية، سواء على أسس مكانية، أوعلى أساس حجم المجتمع، وتخصصه الوظيفى»[٣٢].

(30) Moser, C.A. and Scott., W., British Towns, Oliver, 1961.
(31) Wakeford, J., The Strategy of Social Enqury, Macmillan, 1968.
(32) Duncan, O.D. and Reiss, A., Social Characteristics of Urban and Rural Communities, Wiley, New York, 1956

وهناك اعتقاد فى الولايات المتحدة الأمريكية بأن أكبر المناطق المتحضرة تتميز ببعض أوجه الشبه بينها وبين فئة« المزارع الريفية» تفوق تلك الموجودة بينها وبين الوحدات الحضرية الصغرى.

وتعتمد المناهج التى ذكرناها إلى حد بعيد على الاساليب الكمية بصورة رئيسية، وهى فى ذاتها تثير عددا من المشكلات من نوع خاص ويقول موريس «كل وسائل تصنيف المدن فى المجتمعات المتحضرة قد حلت مشكلة صياغة الفئات الجديدة التى سوف تكون واضحة وبعيدة عن الغموض دون أن تصبح مغرقة فى التبسيط»[٣٣].

نحن أمام مشكلة مزدوجة ، فان علينا أن نختار النوع الصحيح من الاحصاءات، كما أن علينا أن نكشف العوامل التى يمكن تفسيرها أو تحليلها احصائيا ان كان ذلك ممكنا على الاطلاق. ولقد فحص موريس فحصا ناقدا لوسائل تصنيف عديدة.

ومن الأهمية بمكان الا ينخدع الباحثون فى علم الاجتماع الحضرى كثيرا بما تقدمه الاحصاءات. ففى بعض أجزاء العالم يكون من الصعب أحيانا، بل مستحيلا الحصول على بيانات احصائية محددة بدقة، وهنا يجب استخدام طرق أخرى للحصول على المعلومات. ومن المهم بصفة خاصة أن نهتم بالجوانب الكيفية للحياة الحضرية. والا فكيف يتسنى لنا أن نتناول بالتحليلى الاحصائى قول «دى لاكرتيل» de Lacretelle «ان للمدينة وجها، وللريف روح» ؟

ثامنا: اتجاه ردفيليد- ويرث:

ردفيلد: هو احد الانثروبولوجيين وقد قام باعماله الرئيسية فى القرى

(33) Morris, R.N., Urban Sociology, Uvwin, 1968.

والمجتمعات المحلية الصغيرة بالمكسيك. وكانت أعماله الميدانية تهدف إلى التوصل إلى تعريف للاختلافات بين طبيعة المجتمعات المنعزلة المتجانسة والمجتمعات غير المتجانسة التى تتميز بالحركة والتغير(٣٤). ويقرر بوضوح أن ثمة نوعين من المجتمعات وأن الفروق بينهما يجب تعريفها على نحو ما. ويطلق على المجتمع الأول «المجتمع الشعبى»، ويطلق على الثانى «المجتمع الحضرى». وتبرز المتغيرات الرئيسية عند ردفيلد أن هناك تغيرا من المجتمع الشعبى إلى المجتمع الحضرى حيث: يزداد حدوث التفكك الثقافى، وتزداد درجة العلمانية، ودرجة الفردية.

ولقد كان ردفيلد يحاول وضع «متصل» أو مقياس يمثل أحد طرفيه النمط «المثالى» لكافة الخصائص الجوهرية «للمجتمع الشعبى». ويمثل الطرف الآخر للمتصل - الطرف النقيض - خصائص «المجتمع الحضرى». وتحتل المجتمعات المحلية التى درسها - ردفيلد مواضع مختلفة على هذا المتصل. ويلاحظ أن هناك تدرجا من أحد - الاقطاب إلى القطب الآخر للمتصل.

وقد تعرضت نظرية ردفيلد للنقد، فيرى أوسكار لويس أن مفهوم شعبى - حضرى كمفيوم للتغير الاجتماعى يركز الانتباه على المدينة كمصدر للتغيير ويتقتصى باقى العوامل أو يهملهر(٣٥). وكان يعتقد أن الصراع يمثل فى حقيقة الامر أحد الجوانب الواضحة فى حياة تيبوزتلان، فقد كانت هناك توترات واضحة فى هذه القرية. وكان أن ردفيلد غير قادر على التسليم بوجود «التفكك» أو «سوء التنظم» فى حياة المدينة، وان كانت بعض المدن« سيئة التنظيم» Disorganized قد أظهرت درجة عالية من الاستمرار والبقاء.

---

(34) Redfield, R., The Folk Culture of Yucatan, University of Chicago Press, 1941.
(35) Lewis, O., Life in a Mexican Village, Halt, Rinehart and Wiinston, New York, 1951.

ومن الانتقادات الاخرى لمفهوم ردفيلد أن مفهوم شعبى – حضرى يستخدم كاداة بحث، وليس كقضية عامة، اذ أنه لايمثل بالضرورة مراحل مختلفة لتطور المجتمعات، كما أنه اختراع من وضع الكتاب الغربيين (هوسر Hauserوشنور، مرجع سابق، ١٩٦٥). ويرى «بال» أنه يجب اعادة النظر فى المتصل الريفى الحضرى على أسس زمنية وليس على أسس مكانية[٣٦]. وتلفت مقولته الانتباه إلى الحاجة إلى درسات مقارنة ومنظورات أرحب. ولقد رسم باركليBarclay ، على سبيل المثال، صورة سارة جدا للقروى السودانى عندما يعود من عمله فى الخرطوم (الحضرية) فيتخلى تماما عن الوسائل التى عرفها فى حياة المدينة، عندما يستبدل الملابس الحضرية بالجلابية القروية[٣٧]. كما أن جانيت أبولغد قد بينت لنا كيف ان القرويين المصريين يتدفقون بغزارة على القاهرة (الحضرية) ويعملون على «تريف» هذه المدينة[٣٨].

لويس ويرث Louis Wirth : كان لويس ويرث مرتبطا بمدرسة شيكاغو، وربما كان أكثر الشخصيات البارزة فى علم الاجتماع الحضرى اثارة للجدل. ولقد أصبحت دراسته الموسومة «الجيتو» The Ghetto واحدة من الدراسات الايكولوجية الكلاسكية المبكرة. كما أنه قد عانى من موجة التشاؤم التى أصابت بعض السوسيولوجيين من اصحاب مدرسة شيكاغو فيما يتعلق بحياة المدينة. كما أنه قد افتقر إلى المعلومات الواسعة عن المدن فى أجزاء أخرى من العالم. فقد كانت الدراسات السوسيولوجية الحضرية فى افريقيا، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرقى آسيا فى وقته لاتزال تحبو فى بداياتها الأولى.

---

(36)Pahl, R.E., Reading in urban sociology, Pergamen, 1968..
(37) Barclay, H.B., Bari al Lamaab, Cornell University Press, New York, 1969.

(٣٨) قدمت ترجمة كاملة لدراسة جانيت أبو لغد المشار اليها فى محمد الجوهرى، وعلياء شكرى، علم الاجتماع الريفى والحضرى، دار المعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٥٠٥.

ولقد تبنى ويرث مدخلا تاريخيا – إلى حد ما – فى دراساته الحضرية وهو يرى أن بدايات الحضارة كانت ترتبط على نحو بارز بنمو المدن الكبرى. ولقد كان الانتقال من المجتمع الريفى إلى المجتمع الذى يسيطر عليه الطابع الحضرى، وهو ماحدث فى المناطق الصناعية بالولايات المتحدة واليابان، كان ذلك الانتقال مصحوبا بتغيرات عميقة فى جميع جوانب الحياة الانسانية. ومن ثم، فان المدينة هى نتاج لعملية نمو وتطور طويل وليست ابداعا لحظيا أو فوريا، كما أن الممارسات التى تميز طرائق الحياة فى الوقت الحاضر لايمكنها أن تمحو تماما الممارسات والطرائق السابقة والمسيطرة فى المجتمعات «ان حياتنا الاجتماعية تحمل إلى حد ما، بصمات تراث المجتمع الشعبى القديم التى لايمكن ازالتها .. أن المجتمع المحلى والمجتمع الكبير يجب اعتبارهما قطبان مرجعيان تتلاءم مع أحدهما أوالآخر جميع الوحدات العمرانية الانسانية»[٣٩].

تعريف ويرث للمدينة: لقد اختار ويرث فى تعريفه للمدينة، تلك العناصر المميزة للحضرية، والتى تشكل فى رأيه طريقة واضحة مميزة فى الحياة. فالمدينة هى «وحدة عمرانية كبيرة نسبيا، تتميز بالكثافة السكانية، وهى مقر دائم لافراد غير متجانسين اجتماعيا». وعلى الباحث السوسيولوجى أن يتبين اشكال الفعل الاجتماعى والتنظيم الاجتماعى التى تظهر عادة فى مثل هذه الوحدات العمرانية. ويحتوى تعريف ويرث المدينة بوضوح على المتغيرات التالية: كبر عدد السكان، وازدياد الكثافة السكانية، وازدياد درجة عدم تجانس المجتمع المحلى، وبروز السمات والخصائص المميزة للحضرية Urbanism .

تأثير المدينة على الانسان: كلما زادادت المدينة نموا فى الحجم، بازدياد عدد

(39) Wirth, J., On Cities and Social life, Uneversity of Chicago Press, 1964.

المقيمين بها، فان الروابط بين هؤلاء المقيمين تزداد ضعفا، كما أن طبيعة العلاقات الاجتماعية تتعرض للتغير والتبدل. فتصبح هذه العلاقات لاشخصية، وسطحية ومؤقتة سريعة الزوال «كما أن ساكن المدينة يكيف علاقاته بطريقة رشيدة ومعقدة» ويتصل المواطن الحضرى بالناس اتصالا وثيقا ولكنه اتصال عابر سطحى، كما أن الحياة فى المدينة تمارس بايقاع سريع. انها تشبه حياة سكان اثينا كما يقول القديس بولس «انهم لايمضون وقتهم الا فى الاستماع الى اشياء جديدة أو رواية أشياء جديدة» ويعنى كبر حجم المدينة أن الاتصال غير المباشر يصبح امرا ضروريا. فلايستطيع الناس جميعا أن يلتقوا معا، وسيطرة الشركات الكبرى على المؤسسات الصغرى، والتنافس على المورد النادر، وهو الأرض. ويؤكد ويرث على تنوع الجماعات الموجودة بالمدينة، والصراع بين مختلف الانتماءات، والحراك الجغرافى والاجتماعى المتزايد لسكان المدينة.

نقد ويرث: لقد ادرك ويرث نفسه أن هناك حدودا معينة واضحة، فلم يذهب إلى أن الحضرية كطريقة فى الحياة حكر على سكان المدينة، وقد قبل وجهة النظر القائلة بأن المقيمين فى المراكز الحضرية الصغرى قد يتوفرون على كثير من الأنماط الحضرية. كما تحقق أيضا من أن هناك بعض المدن الكبرى التى نشأت دون حدوث قدر كبير من التنمية الرأسمالية أو الصناعية، كما أنه لم يحاول أن يجرى تصنيفا للمدن.

المتغيرات الرئيسية: على الناقد أن يثبت أن بعض الخصائص الهامة للتحضر لايمكن شرحها فى ضوء السمات الرئيسية الثلاثة التى تمثل الحد الأدنى. فلقد بنيت الدراسات التى أجريت على بعض القرى الهندية أن هذه القرى تتسم بالكثافة السكانية الشديدة وعدم التجانس بدرجة تكاد تفوق مدينة كلكتا. غير أن ذلك لم

يؤد إلى حدوث تحولات ثقافية[40]. وعلاوة على هذا فليس هناك مبرر لافتراض أن المدن فى كل مكان قد لعبت أو سوف تلعب الدور الدينامى الذى قرنها به ويرث فى الغرب.

ولقد حاول ويرث بوضوح أن يقارن المجتمع الحضرى ببعض أشكال الحياة الاجتماعية الآخرى «وهوالمجتمع الشعبى». فهو يفترض أن العلاقات الاجتماعية الريفية تميل إلى أن تكون ذات طبيعة أولية، على حين أن العلاقات الاجتماعية الحضرية تميل إلى أن تكون ذات طبيعة ثانوية .. ولكن الأشكال المتنوعة للعلاقات الاجتماعية فى المدن تتناقض مع هذه الوجهة من النظر. فهناك علاقات اجتماعية أولية، بل وأحيانا «قرى» داخل المدينة[41]. ويبدو أنه من المحتمل أيضا أن يكون خطأ ويرث قد حدث نتيجة لأنه قد عقد مقارنة بين جزء واحد فقط من المدينة (وهو الجزء الداخلى – وخصوصا النطاق المتحول) وبين مناطق ريفية، وأنه لم يضع فى اعتباره الأجزاء الأخرى من المدينة بما فيه الكفاية. كما أنه لم يضع فى اعتباره كذلك المراحل التى يمكن أن تمر بها حياة سكان المدينة.

ولقد استمد ويرث بعض اتجاهاته حول المدينة من زيمل[42] ويقول زيمل(أن أعمق مشكلات الحياة الحديثة مشتقة من رغبة الفرد فى الاحتفاظ باستقلاله

---

(40) Turner, R. (ed.), India's Urban Future, University of California Press, 1962.
(41)

انظر
* Young M. and Willmatt, P., Family and Kinship in Easy London, Routledge and Kegan Paul, 1957.
* Gans, H., The Urban Villagers, New York and London, 1962

وانظر كذلك دراسة جانيت أبو لغد التى التى أشرنا إليها.

(42) Spykman, N.J., The Social Theory of George Simmel., Atherton, New York 1966.

وفردية وجوده فى مواجهة القوى الجارفة» ويصف زيمل الحياة فى المدن المتروبوليتانية التى تبدو فى أعين سكان المدن الصغرى باردة وخالية من الدفء والعاطفة القلبية، ولكن ذلك ليس فى الحقيقة، سوى نوع من الميكانزم الدفاعى. ويرسم ويرث صورة عن سطحية الانتماء Rootlessness فى المدينة، والتفكك الشخصى، والانهيار النفسى، والجناح، والجريمة، والفساد، واضطراب النظام - كظواهر أكثر انتشار فى المجتمع الحضرى عنها فى المجتمع الريفى. وعى كل حال، فان «جانويتنز Janowitz فى دراسة خاصة قد اعتبر أن نسبة دالة من سكان المدن المتروبوليتانية ليسوا أفرادا عديمى الجذور أوعديمى الانتماء» وأن الاتجاهات المضادة للتنظيم الاجتماعى الواسع النطاق تنمو باستمرار لتعمل على تعديل الآثار الناجمة عن انتشار الطابع اللاشخصى الذى تفرضه الحياة التكنولوجية. وهو يرى أن السوسيولوجيين الأوائل، بما فى ذلك ويرث طبعا، كانوا هامشيين حيث كانوا يبالغون فى موضوع «عدم الانتماء» فى الوجود الحضرى، كما أنه قد لفت الانتباه إلى أهمية المجتمع المحلى[٤٣].

ويذهب شيلسكى Shelsky فى مقال له بعنوان «هل ساكن المدينة يستشعر الوحدة فعلا؟ إلى أن ساكن المدينة يفضلها على المركز الحضرى الصغير أو القرية[٤٤]. غير أن ذلك لاينسحب على الوافد الحديث إلى المدينة. كما أن ساكن المدينة يرفض أن يفرض عليه فى وقت فراغه اقامة علاقات مع جيرانه رغما عنه، ويفضل أن يختار من يصادقهم من بين جيرانه. أن شيلسكى، على غرار ويرث، ينطلق فى تفكيره أساسا من المدن الغربية[٤٣].

---

(43) Janowitz, M., The Community Press in an Urban Setting, University of Chicago Press, 1952.

(44) Schelsky, H., Aufder Suche nach Wirklickeit, Eugen Dietrich Verlag, Dusseldorf, 1965.

الفصل الثالث

ايكولوجية المدينة

دراسة تحليلية للمناطق الايكولوجية فى مدينة الاسماعيلية

الفصل الثالث

ايكولوجية المدينة

دراسة تحليلية للمناطق الايكولوجية فى مدينة الاسماعيلية*

أولا مقدمة

كلمة الايكولوجيا Ecology باللغة الانجليزية مشتقة من الكلمة اليونانية Oikos ، ومعناها باللغة الانجليزية House، اى بيت أو مسكن باللغة العربية[1]. والمعنى الواسع لها من يقيمون فى المسكن، ونشاطهم اليومى، ومبلغ تأديتهم لوظائفهم للابقاء على الحياة وضمان الحصول على موارهم[2]. وقد قام عالم الاحياء الالمانى «ارنست هيكل» Ernest Haeckel (١٨٣٤ - ١٩١٩) بصياغة كلمة Ecology سنة ١٨٦٩ وتقتصر فى رأية على دراسة البيولوجيا باعتباره عالم أحياء، للارشاد الى العلاقات المتبادله بين النباتات والحيوانات، التى توجد معا فى بيئة طبيعية معينة. ولم يظهر تطبيق المنهاج الايكولوجى ومفاهيمه فى مجال العلاقات الانسانية، الا فى اوائل القرن العشرين وذلك فى كتاب «لشارلز جالبن Charles Galpin» سنة ١٩١٥ تحت عنوان «التشريح الاجتماعى لمجتمع محلى زراعى» ولم يستخدم جالبن كلمة Ecology فى ذلك الكتاب. وفى سنة ١٩١٥ نشر «روبرت بارك» Robert E. Park (١٨٦٤ - ١٩٤٤) مقالا عن المدينة دون أن يستخدم كلمة Ecology. أما فى سنة ١٩٢١ فقد نشر روبرت بارك وا. برجس E.W. Burgess كتابهما «مقدمة فى علم الاجتماع» استخدما

(*) يمثل هذا الفصل فصلا من الرسالة التى تقدمت بها الدكتورة عايدة فؤاد عبد الفتاح لنيل درجة الماجستير من قسم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس وموضوعها الحياة الاجتماعية فى مدينة الاسماعيلية. دراسة فى علم الاجتماع الحضرى، ١٩٨٤ تحت اشراف الدكتور على محمود اسلام الفار.

فيه كلمة Human Ecology أى «الايكولوجيا البشرية» [٣]. وقد وضعت الايكولوجيا البشرية ضمن برامج ومناهج الجامعات الامريكية ابتداء من سنة ١٩٢٠ [٤].

واذا تتبعنا تطور الاهتمام بدراسة الايكولوجيا البشرية، نجد أنه منذ قيام علم الاجتماع، زاد الاهتمام بالبيئة الاجتماعية وتحليلها والوقوف على مبلغ الصلات بين مظاهر الحياة الاجتماعية والمقومات البيئية. وقد اهتم الباحثون فى امريكا بهذا اللون من الدراسات ، حيث يتفق وميولهم نحو الدراسات الميدانية، ويفضلون النزول الى الواقع الاجتماعى لحل المشكلات حلا ايجابيا وموضوعيا، ينبع من طبيعة التفاعلات بين الفرد والبيئة، على عكس اساتذتهم من الغرب الذين اسرفوا فى الدراسات النظرية الاكاديمية. وهذا نتيجة سرعة تطور الحياة فى امريكا ولاسيما بعد الثورة الصناعية، وما طرأ على البلاد من تغير اجتماعى، ودفعهم على التوفر لحل مشكلات الحياة بدل من الاغراق فى البحث والجدل النظرى. وبذلك بدأ الاهتمام بدراسة البيئة الاجتماعية، وما تعانيه من مشكلات وعرفت لديهم باسم الايكولوجياالبشرية [٥].

وفضلا عن ذلك، نجد أن علماء الاجتماع والانثروبولوجيا الذين ينهجون فى دراساتهم نهجا بنائيا وظيفيا، يرون ان تحليل النظم الاجتماعية للتعرف على خصائص البناء الاجتماعى فى المجتمعات المحلية التى يدرسونها، يتطلب بالضرورة دراسة الظروف والعوامل الجغرافية والبيئة السائدة فى تلك المجتمعات. وهذا النوع من الدراسة ليس مجرد وصف للبيئة وظروفها واثرها على النشاط، ولكن الامر يقتضى تتبع العلاقات المتبادلة بين الانسان والبيئة، وأثر ذلك على النظم الاقتصادية والسياسية والدينية وغيرها من النظم [٦].

وتعرف الايكولوجيا البشرية، بانها اتجاه يختص بدراسة الانسان فى علاقته ببيئته

الطبيعية، وبيئة الانسان هذه تشمل الارض التى يشغلها وتنظيم استهلاكه للطعام[٧]. بالاضافة الى ذلك تهتم الايكولوجيا البشرية بدراسة البناء الاجتماعى تحت مفهوم الموقع، والتغير الاجتماعى فى مفهوم الحركة. علاوة على تحديد ملامح وسمات المجتمع فى صيغة رياضية يمكن قياسها. لذلك تختلف دراسة الايكولوجيا البشرية عن دراسة الجغرافية البشرية. حيث تركز الاولى على المجتمع والثانية على الفرد وعلاقة الانسان بأخيه الانسان بدلا من علاقة الفرد بالبيئة التى يسكنها[٨]. لذا من الضرورى على كل باحث فى علم الاجتماع والانثربولوجيا يتبنى اتجاها بنائيا وظيفيا فى دراسته للمجتع. أن يحلل البناء الاجتماعى ليقف على مدى التفاعل والتداخل والتساند الوظيفى بين ظواهر الايكولوجية والاجتماعية. وهذا على اساس ان النسق الايكولوجى نسق قائم بذاته، يهتم بدراسة العلاقات بين الانسان والبيئة بعكس انساق البناء الاجتماعى التى تهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية. وتكمن أهمية النسق الايكولوجى فى فهم البناء الاجتماعى للمجتمع، بالاضافة الى ذلك يعد النسق الايكولوجى نسقا استقراريا (استاتيكى) لايتغير، ويرجع ذلك الى ثبات الظروف الجغرافية، على الرغم من ان هذا الثبات لا يعنى انه دائم مستقر، بل انه نسق دينامى وتظهر ديناميانه فى المجتمعات البسيطة التقليدية عن المجتمعات الحديثة المتقدمة، باعتبار ان الاولى يرتبط الفرد بالبيئة ارتباطا وثيقا مؤثرا على مختلف الانشطة البشرية[٩].

وهناك علماء اهتموا بدراسة النسق الايكولوجى فى المجتمعات البدائية. ومن الامثلة على ذلك نذكر دراسة «أيفانز بريتشارد» E.E. Evans Pritchard عن

* اهتم ايفانز بريتشارد بدراسة بيئة مجتمع النوير وامكانياته والصعوبات التى تواجه افراد المجتمع ومدى اهمية تربية الماشية فى حياة المجتمع، بالاضافة الى ذلك التغيرات التى تطرأ على العلاقات الاجتماعية والحياة الاقتصادية ونسق القرابة والحياة السياسية نتيجة تأثيرهم بالظروف الايكولوجية وذلك فى كتابه عن النوير بعنوان E.E. Evans pritchrd, The Nurer, (Oxford at the Clarendon ... 1950).

النوير فى جنوب السودان. وكذلك يهمنا أن نشير ايضا الى أن «روبرت ردفيليد Robert Red Field قد خصص فصلا كاملا لدراسة النسق الايكولوجى فى كتابه «المجتمع المحلى الصغير»[١٠] حيث اعتبر النسق الايكولوجى مدخلا هاما لفهم البناء الاجتماعى.

وبالاضافة الى ذلك، هناك باحثين اهتموا بدراسة الظروف الايكولوجية فى المجتمع الحديث، خاصة ايكولوجيا المدن الحديثة، بموضوعات ومسائل تختلف عن مثيلاتها فى المجتمعات التقليدية. ومن اهم هذه الموضوعات أسباب ظهور المدن، ونموها، وتطورها، ونوع السكان، ونوع الصناعة، وموارد الثروة الطبيعية واستغلالها، ونمو السكان وكثافتهم، ودرجة تركزهم وحركاتهم وتوزيع المساكن، ومناطق العمل، والاسواق ومناطق التبادل التجارى[١١]. ومن امثلة ذلك دراسة و.ل. وورنر وزملاؤه فى يانكى سيتى Yankee City بالولايات المتحدة الامريكية. فقد خصص وورنر فصلا مستقلا لدراسة النسق الايكولوجى، واولاه اهتماما خاصا فى دراسته لتوزيع الطبقات على المناطق الايكولوجية المختلفة. وانتهى من دراسته الى ان يانكى سيتى تتألف من اثنى عشرة وحدة ايكولوجية متميزة فمنها من هى اقدم المستوطنات أو احدثها أو تحتفظ بكونها مقر للهيئات الحكومية، واخرى تتسم بانها حديثة العهد من حيث النمو السكانى... الخ وقد اهتم وورنر برسم خريطة ايكولوجية ووضح عليها الوحدات الايكولوجية مرقمة من ١ الى ١٢ بحيث يكون رقم «١» لأفضل المناطق الايكولوجية من حيث السمات الاجتماعية، والانتماء للطبقات العليا والسمعة الاجتماعية الطيبة. ورقم «١٢» للوحدة الاخيرة من حيث الترتيب والسمات الاجتماعية، وسكانها من الطبقات الدنيا[١١].

بالاضافة الى ذلك هناك دراسة «وليام ب. شوب William B. Shuob » لمدينة اوشوجبو Oshogbo فى نيجيريا. حيث خصص شوب فصلا مستقلا لدراسة

النسق الايكولوجى. حيث اهتم بدراسة التجمعات السكانية وتقسيمات المدينة، ورسم خريطة للمدينة توصح الوحدات السكانية والمخازن والمبانى واماكن سكن الاجانب[١٣].

ولكل مجتمع نموذج ايكولوجى معين. وتختلف المجتمعات حول مدى امكانية رؤية النموذج الايكولوجى. لذلك من الضرورى ان تبرز كل مدينة النشاط الخاص بها، والذى يميزها عن غيرها من المدن[١٤]. والنماذج الايكولوجية هى نتاج العلاقات المتبادلة بين الانسان والبيئة، حيث أن أى مجتمع ماهو الا مركب من علاقات متبادلة بين العناصر الثقافية والطبيعية. وهذه النماذج لا تتكون بطريقة عشوائية.، مثل طرق استخدامنا للارض ولكنها تتكون بفضل عمليات السوق. والنماذج الايكولوجية عديدة أهمها ثلاث نماذج هى اكثرها شيوعا فى العديد من المجتمعات. **الاول** هو «نموذج الدوائر المركزية The Concentric circle pattern وقد طبق هذا النموذج فى دراسة مدينة شيكاغو. وهو النموذج الاكثر انتشارا فى عديد من المجتمعات. ويتكون من خمس دوائر تنمو خارج المركز، وهى خمس مناطق تتخذ من المركز محور اساسى لها، حتى توفر الوقت ونفقات النقل من والى نقطة المركز. وهذه المناطق هى بالترتيب: منطقة الاعمال - منطقة السكن المتدهور- مناطق اسكان العمال - منطقة سكن الطبقات العليا - منطقة المواصلات والاتصالات. وهذه المناطق غير متجانسة نتيجة لتأثير العوامل الطبيعية التى توثر على المظهر الخارجى واستخدام الارض. **الثانى** هو «نموذج القطاع او المحور The sector وهو يعنى نمو المدينة على هيئة قطاع، يبدأ من مركز معين على هيئة ربع دائرة. وبذلك فان انتشار استخدام الارض يبدأ من المركز على هيئة قطاع من الدائرة. **والثالث** «نموذج تعدد النواة The Multicentered pattern» حيث تنمو المدينة على هيئة مراكز فرعية لكل منها مركز خاص، وهذا النموذج ينتشر فى المدن العاصمية[١٥]. والشكل رقم ١/ يوضح هذه النماذج.

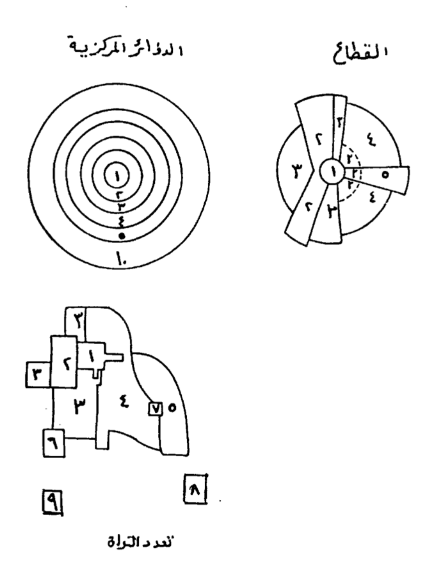
ومن ضروريات دراسة النسق الايكولوجي، التزام الباحث بالموضوعية حتى يستطيع توضيح اتجاهات وتنظيمات افراد المجتمع، ويهتم ايضا برسم خرائط توضح توزيع الجرائم، وتعدد الزوجات، والتغير السكاني، والمستوى الاقتصادي، ومشكلات النقل. فضلا عن ذلك من الضروري الاهتمام بالبعد الزمني حيث تمتد الدراسة لفترات ماضية وحاضرة لكي تمكن الباحث من ترجمة بياناته بطريقة علمية[١٦].

وبذلك فان دراسة النسق الايكولوجي ذات اتجاهان رئيسيان **أولا الاتجاه التاريخي**، وهو ذائع الانتشار في الكتابات الانثروبولوجية التطورية، وهي الطريقة المستخدمة في المجتمعات البدائية والتقليدية. **ثانيا الاتجاه المعاصر**، الذي يشيع في كتابات السوسيولوجيين وخاصة بين العلماء الامريكيين الذين يهتمون بدراسة التنظيمات وتوزيع السكان، وهي الطريقة المستخدمة في المجتمعات الحديثة الحضرية.[١٧]

ودراسة مدينة الاسماعيلية*، دراسة تتبنى الاتجاه البنائي الوظيفي، الذي ينظر الى المدينة على انها نسق عام يتكون من انساق فرعية ذات وظائف تساهم في استمرار واستقرار وتوازن النسق العام، هذه الدراسة تتسم بالشمولية حيث تتناول الباحثة دراسة مختلف اوجه الحياة الاجتماعية في المدينة باعتبارها بناء اجتماعياً، ونسقا عاما.

(*) الاشارة الى رسالة الماجستير التي ننقل عنها هذا الفصل.

أهـم النمـاذج الايكولوجيـة



تعدد النواة

يتضمن الانساق الفرعية من خلال دراسة تحليلية للوقوف على مدى تأدية كل نسق لوظائفه. لذا ينبغى الاهتمام بدراسة النسق الايكولوجى واعتباره جزءا هاما ومستقلا، حيث انه يلقى الضوء على الواقع الاجتماعى للمدينة وما يحدث فيه من تغيرات خاصة بتوزيع السكان حسب الاحياء المختلفة، ومدى اختلافها عن بعضها من حيث السمات الاجتماعية، والسمة الاجتماعية. بالاضافة الى ان دراسة النسق الايكولوجى للمدينة تبرز لنا نوع المدينة المدروس هل هى تجارية اما صناعية ام سياحية، اثرية اوخدمية، علاوة على اسلوب الحياة داخل المدينة، ومدى تأثير البيئة على نشاط السكان. وبذلك تعد دراسة النسق الايكولوجى لمدينة الاسماعيلية، بمثابة دراسة اولية لاغنى عنها قبل المضى فى دراسة اوجه الانساق الاخرى التى تشكل الحياة الاجتماعية فى المدينة.

ودراسة النسق الايكولوجى فى مدينة الاسماعيلية يتضمن الموضوعات الاتية، مراحل النمو العمرانى بمدينة الاسماعيلية، منذ نشأتها حتى عام ١٩٦٧ . ثم دراسة المناطق الايكولوجية فى الوقت الحاضر. واخيرا دراسة النموذج العام فى مدينة الاسماعيلية. وهذه الدراسة تعتمد على خرئط ايكولوجية للمدينة فى فترات مختلفة من حياتها بالاضافة الى الجداول الاحصائية والاشكال التوضيحية اللازمة.

ثانيا مراحل النمو العمرانى لمدينة الاسماعيلية حتى سنة ١٩٦٧ .

تقع مدينة الاسماعيلية فى منصف قناة السويس على تلال مرتفعة تعرف باسم الجسر الى شمال بحيرة التمساح. وعرفت اول الأمر باسم قرية التمساح. وفى صدر حكم الخديوى اسماعيل سميت المدينة باسمه. واكتسبت مدينة الاسماعيلية منزلة كبيرة عندما جعلتها شركة القناة المركز الرئيسى لادراة الهيئة وفى سنة ١٨٧٠ اصبحت مدينة الحدائق الوافرة العامرة بالمنازل[١٩].

ودبت الحياة فى المدينة واصبحت مصدر جذب للسكان من كافة ارجاء

الجمهورية وخاصة محافظة الشرقية لقربها من المدينة.[٢٠] وكانت المدينة فى هذه الفترة ملكا للهيئة المشرفة على القناة من الفرنسيين. وقد قام مهندس فرنسى يدعى جومار Gomar برسم تخطيطى للمدينة يخدم فى المقام الاول مرفق القناة على اعتبار مدينة الاسماعيلية تتوسط القناة وبها الادارة الرئيسية لهيئة قناة السويس. وتوضح الخريطة، ان المدينة يتوسطها شريط السكة الحديد يحده من شماله وجنوبه طريق رئيسى، وعلى بعد معين من كل طريق يقع ميدان فسيح تتفرع منه الشوارع متشبعة مثل اشعة الشمس، فى كافة الاتجاهات. وفى ذلك الوقت كانت المدينة تابعة اداريا لمحافظة القنال ببورسعيد. وكان بالمدينة طريقان احداهما يربطها بفلسطين والاخر يربطها بالقاهرة[٢١]. وتتميز المدينة بارض صحراوية تمتد اليها الترعة الحلوة، سميت بترعة الاسماعيلية. حيث تم حفرها مع انشاء مدينة الاسماعيلية فى عام ١٨٦٣، ومصدرها النيل من شمال القاهرة، وتجرى فى اراضى الحافة الشرقية للدلتا متجهة نحو شمالها الشرقى[٢٢].

وقد شهدت المدينة سرعة هائلة فى النمو والتشييد والعمران وتزايد السكان باعتبارها مستقبلة للحشود الهائلة من الهجرة الداخلية من أنحاء الجمهورية.، وقد بلغ عدد السكان فى تعداد اسنة ١٨٨٢ حوالى[٢٣] نسمة ثلثهم من الاوروبيين. وفى ذلك الوقت كان فى المدينة ستة مقاهى ومدرسة ابتدائية وكنيسة ومسجد ومكتب للتلغراف ومستشفى وحدائق عمومية. وكثر عدد المحلات التجارية والفنادق كما اقيمت سراى * للخديوى اسماعيل بدل من المقصورة الملكية التى استقبل فيها ملوك اوربا اثناء احتفالات افتتاح القناة للملاحة الدولية.

---

* وهذه السراى متوجودة الان وهى تعد متحفا خاص للخديوى اسماعيل حيث يوجد بعض الملابس والادوات واشياء اخرى خاصة باستعملات الخديوى الشصية.

وكانت مدينة الاسماعيلية منذ انشائها مقسمة الى قسمين** ويرجع الفضل الى الفرنسيين فى تقسيم المدينة الى قسمين قسم خاص بالاجانب يعرف (بحى الافرنج) وهو الجزء الملاصق للقناة بطول شريطه المائى. وقد اختاره الفرنسيون مكان سكن الاجانب العاملين سواء فى هيئة القناة أو فى التجارة، بالاضافة الى الشخصيات الهامة من المصريين. أما القسم الثانى فيعرف (بحى العرب)، وهى الحى الذى خصص لاقامة العمال المصريين فى هيئة القناة وغيرهم من المصريين. ومدينة الاسماعيلية الجملية ذات الطراز الغربى يشعر كل من يزورها بالفارق الكبير بين الحى العربى والحى الافرنجى. ولازال هذا الفارق موجودا رغم انهاء الاحتلال وتأميم القناة وتمصيرها(٢٤).

واذا تتبعنا التطور السكانى والعمرانى فى مدينة الاسماعيلية من واقع تعداد عام ١٩١٧ ونسبتهم المئوية، فسوف نجد ان حى العرب كان يحظى بنسبة سكانية تفوق حى الافرنج، وصلت الى ٤٩ ٪ من اجمالى سكان المدينة، بينما فى حى الافرنج بلغت ٣٥ ٪ . كما بلغ عدد المساكن المأهولة بالسكان فى المدينة حوالى ٣,٢٦٧ مسكن موزعة كالاتى ١,٠٧٢ مسكنا فى حى الافرنج و١٩٨٣ مسكنا

** هذه التقسيمات من عمل المشرفين على هيئة القناة من الفرنسيين، حيث كانت المدينة ملكا للهيئة. لذلك خصصت افضل جزء فى المدينة لسكن الاجانب العاملين فى هيئة القناة وغيرهم. واطلق عليه حى الافرنج اى حى الاجانب فقط. وهذه التسمية ليست بغريبة بل موجودة فى اغلب المدن النامية التى وقعت تحت وطأة الاستعمار. ففى الهند وجد الحى الافرنجى الى جوار الحى الوطنى وسمى Civil Lines وهو على طرفى النقيض من الحى الوطنى حيث يتميز بالاتساع والخضرة والهدوء. ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر جير الديريز، *مجتمع المدينة فى البلاد النامية*. ترجمة الى العربية الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الاولى (مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر القاهرة نيويورك سنة ١٩٧٢) ص ١٣٥.

– دراسة مدينة اوشوجبو بنجيريا مرجع سابق. حيث يتضح تقسيم المدينة ووجود حى خاص للاجانب يتميز بسمات مختلفة عن بقية الاحياء حيث نمط المسكن الانجليزى. وفى مدينة الاسماعيلية ازداد حدة هذا التقسيم بسبب الاستعمار الانجليزى للبلاد.

فى حى العرب. وبقية المساكن منتشرة فى اماكن اخرى بالمدينة. وفى هذه الفترة ايضا اغلبية الاجانب يقيمون فى حى الافرنج وعددهم ٢,٧٧٧ - نسمة بنسبة ١٧,٩ ٪ من اجمالي سكان المدينة[٢٥].

ومدينة الاسماعيلية باعتبارها المقر الرئيسى لهذة القناة، كانت مصدر جذب مستمر للسكان سواء للعمل او للانتقال والاستقرار. وكان اغلبية السكان يعملون فى خدمة مرفق القناة، سواء بالصيانة والملاحة أو خدمات اخرى للمدينة ذاتها. ومع مرور الزمن ازداد العمران فى المدينة تبعا للتزايد السكانى وتعدد الانشطة التى تسرع من نبض الحياة داخل المدينة. لذلك ازدادات التقسيمات الادارية من وحدتين فقط الى أربعة وحدات ادارية. وعلى الرغم من كونها تقسيمات ادارية الا انها تبدو تقسيمات اجتماعية خاصة ومميزة. وهذا نتيجة مباشرة للظروف التى مرت بها المدينة وتدخل الاجانب فى تقسيمات منذ البداية وذلك باستثناء (حى العباس والمحطة رقم٦) حيث أنهما اداريا وحدة واحدة ولكنهما فى الواقع يختلفان سواء من حيث الوضع المكانى والاجتماعى. فحى (العباس) امتداد لحى العرب من ناحية الغرب بينما يقع حى (محطة رقم ٦) على امتداد حى الافرنج من الشرق. وبالاضافة الى ذلك يتميزان بسمات اجتماعية متميزة حيث ان (حى العباس) حى شعبى قديم قدم وجود المصريين فى المدينة، وسكانه من الطبقات الوسطى والدنيا بينما (حى المحطة رقم ٦) حى راق، بل ويعتبر افضل مكان فى المدينة يسكنه كبار المسئولين من الاجانب والمصريين.

وتوضح بيانات تعداد ١٩٤٧ التقسيمات الأربعة للمدينة من حيث عدد السكان والمساحة، وعدد الاسر وعدد الغرف، وكثافة السكان، ومتوسط عدد افراد الاسرة والتزاحم وبدراسة تلك البيانات نلاحظ أنها وضعت الاحياء الاربعة فى المدينة فى تسلسل من حيث المستوى الاجتماعى يبدأ من حى الافرنج ثم حى

العرب وحى العباس والمحطة رقم ٦ واخيرا حى العرايشية. وهنا نجد حى الافرنج رقم ١ ، وهو الحى الراقى الذى تقل فيه نسبة السكان، وتزداد مساحته،ويقل فيه عدد الاسر وايضا تقل كثافة السكان فى الحى وينخفض معدل التزاحم. اما حى العرايشية رقم ٤ على عكس ذلك تماما تتزايد فيه نسبة السكان والكثافة السكانية والتزاحم وعدد الاسر. وفى هذه الفترة انخفض عدد الاجانب فى المدينة من جنسيات مختلفة بالمقارنة بتعداد عام ١٩١٧ حيث بلغ عدد الاجانب ٣,٣٠٩ نسمة بنسبة ٤,٨ ٪ من اجمالى سكان المدينة، يتركزون فى حى الافرنج من حيث الاقامة[(٢٧)].

ولم يطرأ على تقسيمات المدينة اى تغيير حتى تعداد عام ١٩٦٠ ، الذى اوضح ان المدينة تنقسم الى خمس وحدات ادارية بدلا من اربعة. على اساس ان حى العريشية انقسم الى وحدتين اداريتين هما حى العرايشية الجديدة، وهو الجزء الشرقى للحى وهو حديث نسبيا بالمقارنة بنصفه الاخر ومبانية على الطراز الحديث. اما الجزء الاخر يسمى حى منشية الشهداء، ويعتبر المنطقة المتخلفة فى المدينة من حيث سماتها العامة. ويفصل الجزئين شارع رئيسى يسمى شارع الثلاثين، وهو يمتد من جنوب المدينة الى شمالها.

والجدول رقم (١) يبين عددسكان المدينة موزعين على الاحياء الخمس وجملة افرد الاسرة وعدد الاسر والغرف ومتوسط حجم الاسرة ومعدل التزاحم طبقا لتعداد عام ١٩٦٠ . وبدراسة الجدول رقم/٣ نجد ان حى الافرنج مازال يتمتع بكونه الحى الراقى فى المدينة، حيث يقل عدد سكانه بالمقارنة بالاحياء الاخرى مع اتساع مساحته، ويتمتع ايضا بانخفاض متوسط حجم الاسرة ومعدل التزاحم، ويلى حى (الافرنج) حى (العرب) ثم حى(العباس والمحطة رقم٦) من حيث الكثافة السكانية. اما حى (العرايشية الجديدة) فيتميز بكثافة سكانية عالية مع انخفاض

حجم الاسرة ومعدل التزاحم بالمقارنة بالاحياء الاخرى باستثناء حى (الافرنج) . اما حى (منشية الشهداء) فقد سجل معدلات عالية فيما يتعلق بحجم افراد الاسرة، ومعدل التزاحم.

اما بالنسبة لعدد الوحدات السكنية والمساكن فى المدينة، فيمكن الاعتماد على التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٦ بالعنية حيث يتوفر فيه بيانات عن عدد الواحدات السكنية والمساكن العامة والمبانى والجدول رقم (٢) يوضح ذلك موزعا حسب الاحياء . وبدراسة الجدول رقم (٢) يتبين ان حى العرايشية الجديدة يتمتيع بأكبر عدد من الوحدات السكنية نظرا لزيادة عدد سكانه. وفى هذه الفترة انخفض عدد الاجانب الى٢,٩٩٣ نسمة بنسبة ١,٠٦ ٪ من اجمالى سكان المدينة من واقع تعددا عام ١٩٦٠[٣١]، ويتركزون فى حى الافرنج.

ومن دراسة مراحل النمو العمرانى فى مدينة الاسماعيلية قبل عام ١٩٦٧ تبين ان المدينة مرت بمراحل عديدة من النمو والعمران وازدياد السكان حتى بلغ عدد وحداتها الادارية خمس وحدات بدلا من وحدتين فى بداية عهد المدينة.

الجدول رقم (١)

الوحدات الادارية فى مدينة الاسماعيلية، وتوزيعهم من حيث عدد السكان، جملة افراد الاسر، وعدد الاسر، عدد الغرف، متوسط حجم الاسرة والتزاحم من واقع تعداد سنة ١٩٦٠[٢٩].

الوحدات الادارية فى مدينة الاسماعيلية	عـدد السكان		جملة افراد الاسر	عدد الاسر	عددالغرف	متوسط حجم الاسرة	التزاحم
	العدد	٪					
الافرنج (التمساح)	٧٠١٨	٦	٦٢٨٣	١٥٠٧	٥٥١١	٤,٢	١,٢
العرب (مكة)	١٣٣٧٤	١٢	١٣١٤٥	٢٤١١	١٠٩٦٣	٥,٥	١,٢
العباس والمحطة رقم٦	٢٢٣٨٧	١٩	٢٢٣٨٥	٤٢٨٩	١٨٠٩٧	٥,٣	١,٢
العرايشية الجديدة	٤٥٦١٣	٣٩	٤٥٤٦٥	٨٨٧٩	٣٦٧٣٥	٥,١	١,٢
منشية الشهداء	٢٧٩١٠	٢٤	٢٧٨٨٨	٦٠٥٨	٢١٨٥٢	٦,٦	١,٢
جملة المدينة	١١٦٣٠٢	١٠٠	١١٥١٦٦	٢٣٢٤٤	٩٣١٥٨	٥,٣	١,٢

الجدول رقم (٢)

عدد المساكن والمبانى فى مدينة الاسماعيلية موزعة

حسب الاحياء، ومن واقع اعداد سنة ١٩٦٦ بالعينة[٣٠]

احيـــاء المدينـــة	الوحدات السكنية	مساكن عامة	مبـــانـــى
الافرنج	١٩٤٢	١٠	١٠٦٤
العرب	٢٦٧٨	١٣	١٢١٨
العباس والمحطة رقم ٦	٤٢٤٣	–	١٥٨٩
العرايشية الجديدة	١١٠٥٧	٢	٥٢٢١
منشية الشهداء	٧١٣٧	–	٣٥٧٣
جملة المدينة	٢٧٠٥٧	٢٥	١٢٦٦٥

ثالثا المناطق الايكولوجية بمدينة الاسماعيلية فى الوقت الحاضر

ظلت مدينة الاسماعيلية تشمل خمس وحدات ادارية حتى نشوب حرب سنة ١٩٦٧. وبعد حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ فتحت المدينة أبوابها لاستقبال أهلها بعد غياب دام سبع سنوات خلال حرب عام ١٩٦٧ ومن بعدها حرب الاستنزاف ثم حرب اكتوبر. وكان قرار السيد رئيس الجمهورية بعودة الحياة الطبيعية الى منطقة القناة وجعلها من مناطق العمق المصرى.وهذا القرار يتلائم ومطلب شعب الاسماعيلية فى العودة لموطنه وبدء علميات التعمير واعادة المواطنين الى موطنهم. ولذلك فان قرار التعمير بقدر ما كان هدف سياسى، فانه كان قرارا انسانيا واجتماعيا حيث ظهرت اثاره فى حياة المواطنين العائدين الى اعمالهم ومصادر ارزقاهم. حيث عاد اكثر من ثلثى سكان المنطقة الى موطنهم فور قرار العودة[٣٢] .

ولقد تحملت المنطقة سبعة اعوام تهدمت خلالها الاف المنازل، كما تهدمت المصانع والمرافق وفقدت ارواح كثيرة. ونتيجة لذلك كانت مهمة التعميز صعبة نظرا لتدمير غالبية المبانى والمنشآت فى المنطقة. وبدأت مدينة الاسماعيلية تستقبل افواجا من البشر الذين يريدون الاستقرار فى موطنهم الذى سبق ان هجروا منه. وكانت هناك اكثر من مشكلة أهمها واكبرها حجما مشكلة ايواء العائدين وايجاد المساكن اللازمة لهن، ثم اعادة تشغيل المصانع واصلاح المرافق. ومن خلال خطة عاجلة للتعمير ثم انجازها فى وقت قليل حيث بلغ قيمة حجم مشروعات التعمير فى النصف الاخير لسنة ١٩٧٤ بعد قرار العودة الصادر فى ٥ يونيو عام ١٩٧٤ حوالى ٢٤ مليون جنيه، كما بلغت قيمة حجم مشروعات التعمير بالمنطقة لعام ١٩٧٥ مبلغ ٥١ مليون جنيه[٣٤] . ومن أهم عمليات هيئة التعمير، اقامة حى جديد يقع شمال شرق حى العرايشية الجديدة على هيئة مثلث قابل للامتداد فى أراضى فضاء من جميع الاتجاهات، نظرا لان هذه الأراضى صحراوية. وقد

صحراوية. وقد شملت خطة هذا الحى بناء ٣٠٠٠ وحدة اسكان اقتصادى و٢٥٠ مسكن جاهز ، ١٠٠٠ وحدة سكن حرفى، بالاضافة الى ذلك فقد شملت نفس الخطة بناء ثلاث قرى جديدة فى كل من سر ابيوم والرياح وابوسلطان، ووحدات سكنية اخرى فى بعض القرى التابعة لمحافظة الاسماعيلية. اما داخل المدينة، فقد تم ترميم ٨٧٩٠ وحدة سكنية تخص أهالى المدينة و١٢٧٦ وحدة سكنية تخص القطاع العام والهيئات الحكومية. كما تشمل الخطة ايضا ترميم جميع المدارس المنطقة مع انشاء ١٦ مدرسة جديدة واصلاحات لجميع المرافق الحيوية كالمياة والكهرباء والمجارى والطرق، ثم اعادة تشغيل خط السكة الحديد الى الاسماعيلية فى ديسمبر عام ١٩٧٣ . وغير ذلك من مشروعات الخدمات الصحية والاجتماعية والرى والصرف(٣٥) .

اما بالنسبة لعدد سكان مدينة الاسماعيلية موزعة حسب الوحدات الادارية الخمسة من واقع تعداد عام ١٩٧٦ ، فتوضح البيانات المنشورة أن حى العرايشية الجديدة يحتل أعلى نسبة سكانية تصل الى ٥٠٪ من اجمالى سكان المدينة، وما يزال حى الأفرنج يتمتع بقلة عدد سكانه. أما الاحياء الأخرى مرتبة كالاتى حى منشية الشهداء تبلغ نسبة سكانه ٢٧٪ من اجمالى سكان المدينة، وحى العباس والمحطة رقم ٦ حوالى ١١,٧٪ ثم حى العرب ٦٪. ويرجع سبب احتواء حى العرايشية الجديدة نصف سكان المدنية الى وجود مدينة الشيخ زايد الجديدة التى تتبع اداريا حى العرايشية الجديدة باعتبارها الامتداد الشمالى الشرقى للحى.

وبعد العرض التاريخى للمراحل التى مرت بها المدينة سواء فى النمو العمرانى والسكانى والتقسيمات الادارية، يمكن تحديد المناطق الايكولوجية فى المدينة وقت اجراء البحث وهى تسعة مناطق ايكولوجية مختلفة من حيث السمات الاجتماعية والمكانية والعمر الزمنى. هذه المناطق موزعة على الوحدات الادارية الخمس فى

المدينة. وهذه المناطق التسعة منها ما هو اقدم الأحياء أو أحدثها ومنها ما هو حى تجارى أوصناعى ، أو سكنى أو ترفيهى نتيجة لكثرة الحدائق ودور السينما والمسارح والنوادى ... الخ وقد تم ترتيب هذه المناطق التسعة فى المدنية من ١ الى ٩ بحيث تكون المنطقة رقم ١ افضل منطقة من حيث تمتعها بارتفاع المستوى المعيشى والمهنى والاقتصادى والثقافى والترفيهى . والمنطقة رقم ٩ تعد المنطقة المتخلفة فى المدينة، حيث تقع فى أدنى السلم الاجتماعى. وسوف نعرض للمناطق الايكولوجية فى المدينة بشئ من التفصيل فيما يلى :-

١ - منطقة (المحطة رقم ٦)

تقع المحطة رقم ٦ المعروفة (بنمرة ٦) فى الجزء الجنوبى الشرقى فى مدينة الاسماعيلية، وتطل على قناة السويس، وفيها مرسى للسفن المارة.لذلك اطلق عليها المحطة رقم ٦. وهى تعتبر امتداد الحى الأفرنج من جهة الشرق، وهذه المنطقة لا تشكل وحدة ادارية مستقلة وتعتبر احصائيا جزءا من وحدة العباس حيث تعتبر هى وحى العباس وحدة ادارية واحصائية واحدة رغم الاختلاف المكانى والاجتماعى. ومن ناحية اقسام الشرطة تعترب جزءا من حى الأفرنج. وتعتبر منطقة المحطة رقم ٦ أصغر المناطق الايكولوجية التسعة سواء من ناحية المساحة وعدد السكان.

وتعد المحطة رقم ٦ من أقدم الأحياء فى المدينة ارتبطت نشأتها بانشاء هيئة القناة. وكانت فى فترة الاستعمار مكانا لاقامة الأجانب فقط من ذوى المناصب الهامة فى هيئة القناة والمرشدين ايضا من الاجانب فقط. ولكن بعد تمصير هيئة القناة أصبح سكانها من المصريين ذوى المناصب الهامة أو المرشدين المصريين.

وتعتبر هذه المنطقة من أرقى المناطق فى المدينة، والزائر لهذه المنطقة يشعر لأول وهله انه فى احدى بقاع اوربا حيث تكسوها الخضرة ومبانيها عبارة عن مجموعة فيلات متناثره ذات طراز فرنسى وعمارات تم بناؤها فى الستينات من هذا القرن.

وهى عمارات فاخرة لسكن الاطباء والمرشدين ويوجد بالمنطقة مسجد وكنيسة ومستشفى هيئة القناة لرعاية العاملين فى الهيئة فقط. هذا بالاضافة الى مختلف انواع الخدمات التى يحتاج اليها سكان المنطقة.

ولذلك يمكن اعتبارهذه المنطقة حسب تقسيم «وورنر» للمناطق الايكولوجية هى المنطقة رقم ١ . وتعتبر افضل المناطق من حيث المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والمهنى. هذا بالاضافة الى راى سكان المدينة بالنسبة لهذه المنطقة[٣٧].

٢ - حى الأفرنج (التمساح)

سميت هذه المنطقة (حى الأفرنج) نسبة الى سكانها . حيث كانت مكان اقامة الاجانب فى المدينة بمختلف جنسياتهم. ويقع حى الأفرنج جنوب مدينة الاسماعيلية ويطل على شريط ترعة الاسماعيلية التى تحيط بها الحدائق الجميلة على جانبيها. ويحد هذه المنطقة من الجنوب الترعة الحلوة، ومن الشمال شريط السكة الحديد، ومن الشرق المحطة رقم ٦ ومن الغرب حى العرب. ويفصل حى الافرنج عن حى العرب شارع رئيسى يسمى شارع عرابى. وتشكل هذه المنطقة وحدة ادارية واحصائية مستقلة ضمن الوحدات الادارية الخمس فى المدينة. وتعد هذه المنطقة من اكبر المناطق الايكلولوجية من حيث المساحة رغم قلة عدد سكانها حيث بلغت نسبتهم حوالى ٤,٦ ٪ من اجمالى سكان المدينة من واقع تعداد عام ١٩٧٦.

وترتبط نشأة هذا الحى بحفر القناة. حيث قامت عليه منذ بداية عهد المدينة فيلات المهندسين المشرفين على الحفر وكبار الشخصيات من المصريين، وقد قام الفرسيون بتخطيط وتقسيم شوارع هذا الحى والاحياء الاخرى، حيث وكانت المدينة عبارة عن شوارع عرضية تمتد من بداية حدود المدينة حتى نهايتها يقاطعها

شوارع طولية. وقد تم رسم تخطيط لاحياء المدينة بحيث يكون فى كل حى ميدانا فسيحا، وحى الافرنج، يقع فيه ميدان يسمى ميدان الجمهورية (ميدان شامليبون سابقا) . وخلال فترة الاحتلال الانجليزى، كان هذا الحى يكاد يكون مغلقا تماما فى وجه السكان المصريين، حيث كان مكان سكن الاجانب فقط.

وخلال هذه الفترة ايضا كان الاجانب داخل الحى مقسمين الى جاليات تنتمى الى جنسيات عديدة، وكل جالية لها مكان مخصص للاقامة ومدارسها ونواديها والهيئات الاجتماعية التى تخدم افرادها. وجدير بالذكر هنا أن التقسيم المكانى للجاليات داخل الحى يقوم على أساس المكانة الاجتماعية التى كانت تتمتع بها كل جالية. ففى بداية عهد المدينة كانت أفضل منطقة فى الحى هى الممتدة على شريط الترعة للجالية الفرنسية. وبعد الاحتلال الانجليزى تقاسمت الجالية الفرنسية والانجليزية هذا الجزء، بحيث كانت الجالية الفرنسية تقيم فى الجزء الشرقى والجالية الانجليزية فى الجزء الغربى. يليها من حيث الاقامة الجالية الايطالية ثم الجالية اليونانية فى منطقة متداخلة من ناحية الشرق. وبعد ذلك نجد الجنسيات الاخرى.

وظل هذا الحى زمنا طويلا خاصا بالاجانب فقط. وبالاضافة الى ذلك كان مجتمعا مغلقا داخل مجتمع المدينة . واكثر من ذلك كانت كل جالية تشكل مجتمعا مغلقا ايضا حيث يتوفر لها فى مكان اقامتها المدارس باللغة الاساسية لها، ونوادى وهيئات اجتماعية تخدم مصالحها. وظل هذا الوضع حتى قامت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ، ثم تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وتمصيرها وقد أدى هذا الى رحيل عدد كبير من الاجانب، وخاصة افراد الجالية الانجليزية والفرنسية. وأدى تأميم الاملاك العقارية والتجارية الى رحيل عدد كبير من أفراد الجاليات الايطالية واليونانية

الى بلادهم. وبذلك بدأت المنطقة تجذب السكان المصريين* للاقامة وهم عادة من الاغنياء ذوى المناصب الهامة فى المدينة.

وجدير بالذكر هنا، ان مبنى الارشاد التابع لهيئة القناة باعتباره المركز الادراى لقناة السويس يوجد فى هذه المنطقة. كما يوجد متحف الاسماعيلية الذى شيد بمعرفة الشركة الفرنسية لقناة السويس عام ١٩٣٢، وذلك لعرض الاثار التى تم العثور عليها اثناء حفر القناة(٣٨). علاوة على قصر الخديوى اسماعيل الموجود فى شارع محمد على امام شريط الترعة الحلوة، وهو فى حد ذاته تحفه معمارية على الطراز الفرنسى، ويوجد بالحى كنيسة تعد من أشهر كنائس العالم من حيث الطراز القبطى وفخامة المبنى والحدائق الواسعة المحيطة وتسمى «الكنيسة اللاتينى». بالاضافة الى ذلك عدد كبير من الكنائس والمساجد المنتشرة فى الحى.

ويتوفر فى الحى كافة أنواع الخدمات سواء الصحية والترفيهية والثقافية. وهذه المنطقة تعد المنطقة الخاصة بالترفيه فى المدينة حيث تزداد عدد النوادى ودودر السينما والمسرح والحدائق الجميلة الممتدة من اقص شرق الحى الى اقص غربه على طول شريط الترعة الحلوة. ويزداد فى هذه المنطقة المساكن العامة. نتيجة زيادة عدد الفنادق والمساكن الجماعية للشباب. وهذا لكثرة زوار هذا الحى حيث يتمتع بطبيعة جميلة تجذب سكان المدينة، والمدن الاخرى سواء داخل المحافظة أو خارجها. حيث تكسوه الخضرة، وتتزين الارصفة بالاشجار المرسومة على هيئة اشكال هندسية جميلة. كما يتمتع هذا الحى بالنظافة الدائمة نتيجة لاشراف هيئة

---

* أن التحرك السكانى للمصريين لهذه المنطقة بدأ من عام ١٩٤٥ وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ورحيل عدد من الايطاليين وبدأ عدد من الاهالى وهم من الاغنياء او التجار الذين استطاعوا شراء املاك الايطاليين، لكن ذلك كان يتم بصورة غير رسمية. هذه البيانات من الاخبارى محمد اليمانى.

القناة على هذا الحى بالذات بل، وتعتبر مسئولة عن نظافته منذ انشاء المدينة حتى الان. كما يوجد بالحى شارع تجارى يمتد الى حى العرب.

وسكان هذه المنطقة يتمتعون بمستوى مرتفع سواء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والترفيهية بالمقارنة بالمناطق الايكولوجية التى سوف نذكرها فيما بعد. لذا تعتبر هذه المنطقة أفضل المناطق بعد منطقة المحطة رقم ٦[٣٩].

٣ - حى العرب (مكة):

سمى هذا الحى بحى العرب نسبة الى سكانه من المصريين، خاصة فى بداية عهد المدينة ، حيث كان اغلبهم من العمال المشتغلين بالحفر وبعد ذلك عمال فى هيئة القناة او التجار من المصريين.

ويقع هذ الحى جنوب مدينة الاسماعيلية، حيث انه امتداد لحى الأفرنج من ناحية الغرب. ويطل ايضا على ترعة الاسماعيلية، حيث تحده من الجنوب.، ويحده من الشمال شريط السكة الحديد ومن الشرق حى الأفرنج ويفصل بينهما شارع عرابى وهو شارع عمودى يمتد من الجنوب حيث الترعة الحلوة حتى الشمال حيث محطة السكة الحديد فى ميدان يسمى ميدان عرابى تتوسطه نافورة بحديقة جميلة ويعلو النافورة تمثال احمد عرابى. ويحد هذا الحى من الغرب حى العباس ويفصلهما شارع سوريا. ويمثل حى العرب وحدة ادارية مستقلة ضمن الوحدات الادرارية الخمس فى المدينة. وتعتبر هذه المنطقة من اصغر المناطق الايكولوجية من ناحية المساحة. حيث انها محدودة وغير قابلة للاتساع نظرا لاحاطته بحى الافرنج من جهة الشرق وحى العباس من جهة الغرب وشريط السكة الحديد من جهة الشمال والترعة الحلوة من جهة الجنوب نتيجة لذلك ينخفض عدد سكانه نظرا لعدم قدرته على الاتساع حيث بلغت نسبة سكانه حوالى ٦,٤ ٪ من اجمالى سكان المدينة فى تعداد سنة ١٩٧٦ .

وتعتبر هذه المنطقة من اقدم الاحياء في المدينة، وترتبط نشأتها بحفر القناة. وسكان هذه المنطقة من اقدم سكان المدينة المصريين. لذلك نجد ان اغلبهم يقطنون في منازل يملكونها [٤٠] وكانت في البداية عبارة عن عشش من الصفيح او الخشب، ثم بعد ذلك أصبحت تبنى بالطوب اللبن، وبمرور الزمن وجدت العمارات على غرار حى الافرنج مع وجود المنازل القدمة. وتعتبر منطقة حى العرب المركز التجارى فى المدينة منذ الوائل القرن العشرين حتى وقتنا الحاضر [٤١]. وذلك نتيجة تركز معظم المحلات التجارية بكافة انواعها، كما تزداد فيه الورش والمقاهى نتيجة ازدحام الحى طوال النهار بالمارة من جميع انحاء المدينة، والمحافظة كلها من اجل قضاء حاجياتها ويتركز فيه ايضا محلات الصاغة فى شارع مصر وهو الشارع التجارى الرئيسى، بالاضافة الى شارع سعد زغلول. وتزداد فى هذا الحى عدد اللوكاندات خاصة الدرجة الثانية والثالثة لاقامة القادمين الى المدينة لعمل او اى غرض اخر. ويعيش فى هذا الحى طبقة من التجار الاغنياء من الاهالى، حيث يملكون عقارات ومحلات تجارية وورش وغير ذلك. هذا الى جانب عدد من العاملين فى القطاع الحكومى والشركات الانتاجية.

ومنطقة حى العرب، تحتل المرتبة الثالثة من ناحية المستوى الاجتماعى بين المناطق الايكولوجية الاخرى. وهذا ما يراه مجتمع المدينة ايضا [٤٢].

٤ – منطقة العرايشية شرق:

قبل المضى فى عرض لحى العرايشية شرق باعتباره منطقة ايكولوجية متميزة، لابد من الوقوف قليلا عند حى العرايشية الجديدة بوجه عام الذى يمثل وحدة ادارية مستقلة فى المدينة.

سميت العرايشية بهذا الاسم نسبة الى سكانها الاوائل وهم مجموعة قبائل من العريش ، وهم جماعات رعى حطوا بجمالهم فى هذه المنطقة واقاموا فيها. ويقع

حي العريشية الجديدة فى الجزء الذى يمتد من وسط المدينة الى الشمال والشمال الشرقى للمدينة. يحده من الجنوب شريط السكة الحديد ومن الشمال صحراء الصالحية ومن الشرق امتداد صحراء «ابو رخم» ومن الغرب حى منشية الشهداء الذى يفصله عن حى العرايشية الجديدة شارع رئيسى يسمى شارع الثلاثينى وهو شارع يمتد بطول المدينة من الجنوب حيث الترعة الحلوة حتى نهاية اطراف المدنية الصحراوية من الشمال. ويعتبر هذا الحى من اكثر احياء المدينة حجما وعددا حيث انه يشغل مساحة كبيرة ممتدة من ناحية الشمال والشرق حيث الاراضى الصحراوية. واما من ناحية عدد السكان، فانه يستوعب حوالى ٥٠ ٪ من اجمالى سكان المدينة فى تعداد سنة ١٩٧٦.

لقد ظهر حى العرايشية، على خريطة المدينة منذ عام ١٩٢٠. وكما يحكى احد الاخباريين القدامى من سكان الحى، ان هذه المنطقة كانت جبلية صحراوية بلا حياة واول شارع فى هذا الحى شارع المدارس والمستشفى ودمنهور والسكة الحديد، اما باقى المنطقة كانت صحراء جرداء. وكان فى ميدان الجمعية الاستهلاكية الحالية جماعات رعي من العريش تسمى قبائل ابو على حيث حطوا بجمالهم فى هذه المنطقة. وكانت بيوت هذا الحى تبنى فى الماضى من الطوب اللبن من دور واحد يشبه الى حد ما البيت الريفى حيث يوجد الفرن داخل المنزل، ووجود فتحة فى منتصف سقف البيت. ولايزال عدد من هذه المنازل موجودا للان رغم التطور العمرانى والمعمارى. وكان حى العرايشية منطقة موحشة لا يستطيع انسان التوغل فيها، وخاصة فى الاتجاه البحرى (الشمالى) دون خوف. ولكن شيئا فشيئا انتشرت البيوت وعم العمران وازدحمت بالسكان. وسكان هذا الحى اغلبهم ينتمون الى محافظة الشرقية ودمياط والدقهلية وبورسعيد وبعض محافظات الوجه القبلى[٤٣]. وسكانه ايضا من العاملين فى الحكومة والقطاع العام وبعض عمال وموظفى هيئة القناة وبه ايضا عمارات سكنية للمدرسين وعدد من فيلات

المهندسين فى هيئة القناة.

ومن الخطأ فى رأى الباحثة اعتبار حى العرايشية الجديدة منطقة ايكولوجية واحدة ومتميزة. بل انه ينقسم الى اربعة مناطق ايكولوجية متميزة تختلف فيما بينها من حيث المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والوضع المكانى ايضا. وهى حسب ترتيبها من ١ الى ٤ كالاتى منطقة العرايشية شرق، العرايشية غرب، مدينة الشيخ زايد، حى السلام (الحكر).

والمنطقة الايكولوجية رقم (١) فى حى العرايشية هى منطقة العرايشية شرق، ويفهم من اسمها انها تحتل الجزء الشرقى من الحى. تحدها من الجنوب شريط السكة الحديد ومن الشمال والشرق مدينة الشيخ زايد ومن الغرب منطقة العرايشية غرب ويفصلها شارع رئيسى يسمى شارع المستشفى الاميرى.

وتعتبر منطقة العرايشية شرق من اقدم المناطق داخل حى العرايشية ويرجع تاريخها الى فترات الاحتلال الانجليزى. حيث شجع الاهالى على بناء المساكن وقدم لهم كافة التسهيلات من ارض وخلافه، ليكون مكان سكن أفراد الجيش الانجليزى، لذلك تم بناؤه على احدث طراز من عمارات وفيلات متجاورة. وعلى امتداد حدود هذه المنطقة من جهة الشرق يوجد عدد كبير من فيلات موظفى ومهندسى هيئة القناة، علاوة على عدد من العمارات الخاصة بعمال الهيئة والمدرسين. وبذلك فان اغلبية مبانى ومساكن هذه المنطقة تم بناؤها ايام الاحتلال الانجليزى، وخاصة فى الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن.

وتتوفر فى هذه المنطقة كافة انواع الخدمات سواء الصحية والاجتماعية والثقافية، ففيها المستشفى الاميرى العام. وحاليا تعتبر المستشفى الجامعى فى المدينة. بالاضافة الى وحدة المطافئ الرئيسية فى المدينة كلها. والوحدات الاجتماعية والاندية الرياضية والاجتماعية كما يوجد ايضا الاستاذ الرياضى للمدينة، وعدد من

فنادق الدرجة الثانية والثالثة. وتتوفر فيها المساجد والكنائس[٤٤]. وبذلك تعتبر منطقة العرايشية شرق منطقة ايكولوجية متميزة تحتل رقم ٤ بين المناطق الايكولوجية، التسعة على مستوى المدينة.

٥ - منطقة العباس (المحطة الجديدة):

يطلق على هذه المنطقة (المحطة الجديدة) نسبة الى المكان ، حيث كان محطة يحط فيها العربان والتجار القادمون من الشام بعد سفر طويل فى الصحراء قبل حفر قناة السويس. بينما تطلق عليه الجهات الرسمية فى المدينة حى العباس نسبة الى ميدان فسيح يقع فى منتصف الحى يسمس ميدان عباس ويعتبر العلامة المميزة للحى.

ويقع حى العباس فى جنوب غرب مدينة الاسماعيلية، يحده من الشمال شريط السكة الحديد ومن الجنوب ترعة الاسماعيلية ومن الشرق حى العرب ومن الغرب معسكر الجلاء (معسكر الانجليز سابقا) الذى يعد عائقا امام هذه المنطقة للامتداد نحو الغرب. ومنطقة حى العباس امتداد لحى العرب من جهة الغرب ويفصل بينهما شارع سوريا. ومنطقة العباس تمثل شياخة مستقلة تسمى «شياخة العباس» تابعة «لقسم اول» بينما لاتشكل وحدة ادارية احصائية مستقلة بل ينضم اليها منطقة «المحطة رقم ٦» رغم الاختلاف المكانى والاجتماعى بينهما. وتعتبر هذه المنطقة ضيقة المساحة نظرا لعدم قدرتها على الامتداد فى اى جهة من الجهات الاربعة. وتعد هذه المنطقة من اكثر الاحياء ازدحاما بالسكان. وسكانها من الاسر القديمة الموجودة فى المدينة منذ نشأتها، واغلبهم من صغار التجار واصحاب المحلات التجارية المتواضعة والاعمال الحرة.

ويقال ان هذه المنطقة وجدت قبل فتح قناة السويس سنة ١٨٦٩ . حيث كانت محطة للراحة لكثير من القوافل العربية القادمة من سيناء. وبدأت هذه المنطقة

بعدد من المنازل المتناثرة من القش والبوص ويسكنها الوافدون من سيناء، تحولت الى منازل من الطوب اللبن، وبعد افتتاح قناة السويس اعلنت الشركة (هيئة القناة حاليا) عن بيع هذه الاراضى للاهالى بالتقسيط على ثلاثين عاما. وهذ اراضى رملية تمتد من نهاية حى العرب من ناحية الشرق الى معسكر الانجليز من ناحية الغرب، وقامت الشركة بتقسيمها الى مربعات وشقت الشوارع امتدادا لشوارع حى العرب العرضية. واصبحت هذه المنطقة سكانية منذ بداية الاحتلال الانجليزى لمنطقة القناة بعد فشل ثورة عرابى عام ١٨٨٢[٤٥]. ولقد استغل الانجليز جزء يتوسط هذه المنطقة لممارسة البغاء والترفيه عن جنودهم. نظرا لقربها من معسكر الانجليز لذلك كان سكان المنطقة مصدر اقلاق لقوات الاحتلال ومركز الفدائيين ايضا.

وفى اثناء الحرب العالمية الثانية. كانت هذه المنطقة هدفا لطائرات الالمان، وقد اصابها الكثير من قنابلهم لقربها من معسكر الانجليز. كما كانت هذ المنطقة فى الاربعينات من هذا القرن مسرحا شهد فترة من فترات النصال والكفاح للرئيس الراحل محمد أنور السادات، حينما كان هاربا من قوات الاحتلال ويعمل على احدى سيارات النقل. وعلى امتداد هذه الفترة الزمنية يسجل التاريخ لهذا الحى ولابنائه.، كما يسجل لابناء مدينة الاسماعيلية كلها كثيرا من اعمال البطولة والفداء التى حولت معسكر الانجليز الى جحيم حتى قامت معركة الشرطة يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ ، حيث ساند الفدائيون من أبناء هذه المنطقة افراد الشرطة فى اشهر مواجهة بينهم وبين القوات الانجليزية. وكان بداخل هذه المنطقة عزبه تسمى (عزبة فاروق) مكانها الحالى مصنع (قنالتكس) عبارة عن بيوت من الصفيح ومتاخمة لمعسكرات الانجليز، لذلك كانت تعد احسن مخبأ ومركزاً للفدائيين[٤٦].

وميدان عباس الموجود فى هذه المنطقة له شهرته. حيث كان يعد فى الماضى

السوق الرئيسى للمدينة ويسمى (سوق الجمعة) يفد اليه عدد هائل من الفلاحين من القرى المجاورة بالخضروات والفاكهة ومنتجات الالبان وعطارة وأدوات منزلية وغير ذلك. وفى وقتنا الحاضر انتقل هذا السوق الى حى منشية الشهداء، مع احتفاظه بنفس الاسم.

وفضلا عن ذلك كان الميدان مكانا لاقامة الاحتفالات الدينية والاعياد والمواسم موقد اكتسب هذه الصفة منذ ايام الشيخ «حسن البنا» الذى اتخذ من مسجد الرحمة الموجود فى الحى مقرا لجماعة الاخوان المسلمين. وهذه الاحتفالات بدأت تقل تدريجيا بمرور الزمن وأصحبت قاصرة على المساجد الكبيرة فى المدينة.

وفى وقتنا الحاضر نجد أن مبانى هذه المنطقة ليست على الطراز الحديث واغلبها تتكون من طابق واحد او طابقين ونادرا ما نجده من عدة وطابق. اما الشوارع فهى متوسط الحال من حيث النظافة. حيث يوجد عدد من الشوارع مازال غير مرصوف بسبب العمليات الحربية لعام ١٩٦٧ وتسير اليه عمليات التعمير المتسمرة لرصف الشوارع وتنظيفها(٤٧).

وبذلك تعتبر منطقة العباس منطقة ايكولوجة متميزة وتحتل رقم «٥» بين المناطق الايكولوجية فى المدينة.

٦ - منطقة العرايشية غرب:

تقع العرايشية غرب فى حى العريشية الجديدة وتشكل الجزء الجنوبى الغربى يمتد من شارع المستشفى الأميرى فى الشرق الى شارع الثلاثينى فى الغرب ومن شريط السكة الحديد فى الحنوب الى بداية حى السلام (الحكر) فى الشمال عند شارع البحرى. ومنطقة العرايشية غرب تتبع اداريا قسم العرايشية. وتتميز بصغر حجمها وكثافة سكانية عالية وسكانها من صغار الموطفين فى الحكومة والقطاع العام واصحاب المهن الحرفية والمحلات التجارية البسيطة. وهذه المنطقة تتميز

بانخفاض المنازل حيث الاتزيد عن طابقين اغلبها من الطوب اللبن والحديث ومنها بالطوب الاحمر. وشوارع هذه المنطقة كانت غير ممهدة حتى وقت قريب حيث اعتبرت ضمن الخطة العاجلة لمدينة الاسماعيلية. تم من خلالها تمهيد الشوارع واصلاحها وعمل الارصفة. وتعتبر هذه المنطقة رقم ٦ بين المناطق الايكولوجية فى المدينة من حيث المستوى الاجتماعى والثقافى والاقتصادى[٤٨].

٧ - منطقة الشيخ زايد:

مدينة الشيخ زايد وليد جديد، يعد من اعظم انجازات التعمير فى مدينة الاسماعيلية. وتقع فى الشمال الشرقى من حى العريشية الجديدة ويحدها من الشمال صحراء الصالحية والجنوب شريط السكة الحديد وجامعة قناة السويس ومن الشرق صحراء الصالحية والغرب منطقة العريشية شرق. ومنطقة الشيخ زايد تتبع اداريا حى العرايشية الجديدة.

ويرجع تاريخ انشائها عقب اعلان العودة فى ٥ يونية سنة ١٩٧٤، حيث ساهم فى بنائها الشيخ زايد آل سلطان وسميت المدينة الجديدة باسمه. وقد ساهمت اكثر من شركة من شركات التعمير فى بنائه. وقد كان الغرض من بناء هذه المدينة الجديدة هو مواجهة الازمة التى ظهرت حين رجع الاهالى الى المدينة بعد حرب سنة ١٩٧٣، حيث كان عدد كبير من مساكن المدينة لا يصلح للسكن بسبب التدمير والخراب الذى لحق بالمدينة. علاوة على ذلك مواجهة الزيادة المتدفقة من السكان على المدنية من كافة ارجاء الجمهورية سواء للبحث من عمل أو لغرض الانتقال الى المدينة للاقامة والاستقرار. وقد بلغت الوحدات السكنية التى تم تسكينها أربعة الاف وحدة سكنية تضم اكثر من ٢٠ الف نسمة. ولازال العمل مستمرا سواء فى البناء وزيادة عدد الوحدات السكنية أو تسكين الاهالى فى هذا الحى الجديد[٤٩]. (بيانات عام ١٩٧٨).

ونظرا لكون المدينة حديثة الانشاء، فانهما تعانى من عدم توافر الخدمات الكافية من نظافة وصرف صحى، والطرق الداخلية غير مرصوفة والمناطق الصحراوية الحجرية التى لم تمهد. هذا بالاضافة الى صعوبة الحصول على رغيف العيش وصعوبة المواصلات الى وسط المدينة. وهذه المشاكل كانت فى بداية عهد الحى الجديد ولكن مع مرور الايام بدأت تتحسن هذه المرافق بتوفير الخدمات اللازمة سواء الصحية والاجتماعية والثقافية حيث نجد مستشفى صغير ووحدة اطفاءو ومكتب تلغراف وتليفون وجمعيات استهلاكية بالاضافة الى نقل بعض المكاتب الخاصة بمديريات الخدمات من المدينة الى الحى الجديد، لتسهيل وتقديم كافة الخدمات لابناء هذا الحى. (بيانات ١٩٧٨).

ومدينة الشيخ زايد الجديدة، تنقسم الى قسمين الاول منها وحدات اسكان حرفى من دور واحد يسكن الوحدة السكنية اسرتان، حيث تتكون كل وحدة من جانبين كل جانب به حجرتان وصالة وفى الوسط حوش واسع من غير سقف ودورة مياه واحدة للاسرتين وخلف الوحدة السكنية حديقة صغيرة مسورة بسور مبنى لشاغلى الوحدة فقط. وهذا النوع من السكن يسبب بعض الانحرافات وخاصة انحراف الاحداث. اما القسم الثانى، مساكن اقتصادية مختلفة المستويات فمنها ما هو حجرة واحدة او حجرتان اقصاها ثلاث حجرات وصالة. وهى عبارة عن وحدات سكنية مكونة من خمسة طوابق وبدروم.

اما سكان هذا الحى الجديد، فتختلف نوعيتهم ففى القسم الاول فى الاسكان الحرفى نجد اغلبهم من البائعين والبائعين المتجولين وصغار العمال الحرفيين وغيرهم من هذه الفئة. اما سكان القسم الثانى فى المساكن الاقتصادية فهم من الموظفين والعمال المهرة وغير المهرة واصحاب الحرف والتجار. ويتميز هذا القسم بعدم تجانس سكانه حيث ان كل عمارة سكنية تشمل شتى أنواع المهن والحرف التى

توجد فى مجتمع المدينة. وهذا نتيجة اختلاف المستوى السكنى داخل العمارة الواحدة حيث يسكنها اسر فى البدروم فى شقة من حجرة وصالة، واسر اخرى فى شقق حجرتين وثلاث حجرات وصالة فى الطوابق الاخرى للعمارة. بالاضافة الى ذلك سكان هذا الحى الجديد منهم من هم اقدم سكان المدينة ومنهم من جاء الى المدينة بعد حرب سنة ١٩٧٣ . اى ان سكان هذه المنطقة لاتجمعهم صفة واحدة، سوى انهم سكان هذا المكان.

وبذلك تعتبر منطقة الشيخ زايد منطقة ايكولوجية متمزة عن سائر المناطق الاخرى داخل مدينة الاسماعيلية وهى تمثل رقم ٧.

٨ - منطقة الحكر (السلام حاليا):

كلمة حكر* تعنى ملك الدولة، وتعرف الان بحى السلام، وتقع فى امتداد حى العريشية الجديدة الشمالى والغربى. ويمتد هذا الحى من خلف الاستاذ شرقا الى شارع الثلاثينى غربا ومن ش البحرى جنوبا الى صحراء القرش شمالا. وتتبع هذه المنطقة اداريا لحى العرايشية الجديدة. وتبلغ مساحته الان حوالى ١٦كم٢ وعدد سكانه ٣٠ الف نسمة[٥١].

وتبدأ قصة هذه المنطقة من عام ١٩٣٧، عندما حدثت ازمة فى الاسكان واعنت مصلحة الاملاك الاميرية عن تأخير اراضى فضاء « حكر» تقع فى امتداد حى العرايشية فى منطقة الكيلو ٢ بسعر المتر المتر خمسة مليمات. وتقدم عدد كبير من المواطنين لتاجير مساحات من الارض. وفى سنة ١٩٤٩ قامت صلحة الاملاك الاميرية بيبع هذه الاراضى للمواطنين المؤجرين بالاضافة الى المتسخدمين واستمرت عملية البيع حتى سنة ١٩٥٢ ثم توقفت. وقد مدت المنطقة بالمياه

* منطقة الحكر جزء من العرايشية كانت اثناء الحرب العالمية الثانية عبارة عن فنادق يلجأ اليها الجيش الانجليزى والمواطنون اثناء الغارات. الاخبارى المصرى محمد اليمانى.

والكهرباء ولكن لم يتمتع بها سوى جزء صغير من هذه المنطقة والباقى يعانى من عدم توفير المياه والكهرباء، كما انها كانت تعانى من بعد المياه عن مناطق السكن، وعدم وجود حراسة، بالاضافة الى ذلك كانت الشوارع كلها رميلية وغير مرصوفة وغير نظيفة. كما يزاد عدد المقاهى نتيجة عدم وجود ساحات شعبية ونوادى. وظلت مدة طويلة لا توجد بها سوى مدرسة واحدة هى مدرسة الجمعية الخيرية الاسلامية، وهى مدرسة معانة بالفصل تتسع لـ ٤٠٠ تلميذ وتلميذه. بجانب عدم توافر الخدمات الاجتماعية باستثناء الجمعية الخيرية الاسلامية وهى جمعية اهلية[٥٢].

وظل هذا الوضع حتى سنة ١٩٦٦ حينما قامت الجمعية الخيرية الاسلامية بخدمات جليلة لخدمة اهالى المنطقة فأنشأت مسجدا ومدرسة ابتدائية وفرعا للجمعية التعاونية المنزلية ومكتبا للبريد وجمعية لشباب الحى من طلبة الجامعات والمعاهد والمدارس. وبدأت منطقة الحكر فى التكوين والاتساع وأخذت شكلها الحالى بعد عودة الاهالى الى موطنهم بعد حرب سنة ١٩٧٣ . وبدأت عمليات البناء والسكن نتيجة لتدمير عدد كبير من المنازل، فبدأ الحى فى الاتساع ولكن ظل يتميز عن بقية احياء المدينة بالشوارع الملتوية والمتعرجة والشوارع مجهولة الاسم والعنوان. وظلت هذه المنطقة تعانى من عدم توفر ادنى مستويات الخدمة لراحة السكان من مياه وكهرباء وتخطيط الشوارع علاوة على عدم وجود خط تليفونى واحد، وعدم وجود مواصلات تصل الى وسط المدينة.

وقد واجهت محافظة الاسماعيلية ذلك ضمن الخطة العاجلة لتعمير المحافظة والنهوض بها. ويرى الان على الطبيعة مدى الاهتمام بهذه المنطقة حيث يجرى حاليا مشروع عظيم يسمى (مشروع تنمية وتطوير الحكر) وهو تطبيق عملى لمشروعات التنمية الحضرية. والمشروع يعد مشروعا نموذجيا يطبق لاول مرة

بجمهورية مصر العربية. وتأمل المحافظة فى نجاحه ليكون نموذجا يحتذى به لكافة المحافظات عند تنفيذ تطوير الاحياء المتخلفة بها. ويهدف هذا المشروع الى المساعدة على ايجاد حل لمشكلة الاسكان، وخاصة لمحدودى الدخل حتى يتمكن من بناء مسكن صغير يوفر الاستقرار للأسرة. هذا فضلا عن تحويل حى متخلف محروم من كافة الخدمات الى حى متحضر يشعر فيه الانسان بآداميته عن طريق ادخال المرافق والخدمات بكافة انواعها. ومنذ بداية تطبيق المشروع قامت هيئة القناة بتوصيل المياه لأرض المشروع(٥٣). كما تم بناء مركز مجتمعى مكانه فى وسط المنطق، وهو يضم وحدة اجتماعية وجمعية تنمية مجتمع محلى تشكل المركز الاجتماعى للمنطقة، ومركز اشعاع حضارى وثقافى. حيث يقدم خدمات فى شتى المجالات يضم دارا للحضانة وناديا للطفل ومركزا لتنظيم اسرة ومصنع للسجاد، ومشغلا فتيات، ومسرحا وقاعة محاضرات، وكتبا للضمان اجتماعى، بالاضافة الى الخدمات الاخرى. كما تم بناء مستشفى للمنطقة ومسجدا كبيرا يعد من المعالم الرئيسية للحى. وتم بناء مكتب التلغراف والتليفون ومدرسة اعدادية ومنطقة تجارية عبارة عن عدد من المحلات التجارية متجاورة. منا تم بناء مركز شرطة. وسميت بذلك حى السلام بدلا من الحكر. مع بداية تنفيذ الخطة التى وضعها بيت الخبرة المصرى والاجنبى المشترك* لتطوير المنطقة. حيث انها ارض بكر لاتزال فى طريقها للنمو. فبدأت الخطة برصف الشوارع الرئيسية وبناء ثلاث مدارس ابتدائى وجارى عمليات التطوير المستمرة.

---

* يقوم باعداد تخطيط جديد لمدينة الاسماعيلية بدأ تنفيذه من عام ١٩٨٢ وهو يساير التخطيط العمرانى الذى وضعته الدولة لمنطقة القناة طبقا للزيادة المتوقعة لسكان المدنية عام ٢٠٠٠ حيث ينتظر ان تصل الى ٧٠٠ الف نسمة. جريدة الاهرام الأربعاء ١/٢٤ سنة ١٩٧٩.

٩ - منطقة حي (منشية الشهداء):

كانت هذه المنطقة تسمى «عرايشية العبيد»* . وفي مطلع ثورة يوليو ١٩٥٢ سميت منشية الشهداء. وتقع في الجزء الشمالي الغربي الممتد من وسط المدينة. ويحدها من جهة الشمال طريق الاسماعيلية بورسعيد البرى ومن الجنوب شريط السكة الحديد ومن جهة الشرق حي العرايشية الجديدة، ويفصل بينهما شارع رئيسى يسمى شارع الثلاثينى، اما من جهة الغرب صحراء الصالحية. وهذه المنطقة تعتبر وحدة ادارية مستقلة منذ تعداد عام ١٩٦٠ ، وقبل ذلك كانت تابعة لحى العرايشية. ومساحة هذه المنطقة محدود وغير قابلة للاتساع بينما بلغت نسبة سكانه ٢٧٪ من اجمالى سكان مدينة الاسماعيلية فى تعداد سنة ١٩٧٦ .

ويرجع تاريخ هذه المنطقة الى حفر قناة السويس حيث اقام فيه جماعات من الوجه القبلى والسودان والنوبة للعمل فى حفر القناة. ومن اقدم عائلات هذا الحى عائلة الكاشف القواسمة، الذين أتوا لخدمة اجدادنا المصريين الابطال الذين حفروا قناة السويس في عام ١٨٥٩ ، وهم من تجار الماشية واصحاب الجمال التى كانت تنقل ناتج حفر القناة من الرمال الى اماكن بعيدة عن موقع الحفر. ويقول احد المعمرين من ابناء هذه المنطقة، انهم اتوا من الصعيد بحيواناتهم الى هذه المنطقة التى كانت في الماضى بعيدة عن المدينة وعبارة عن صحراء فضاء. بنوا عليها عششا من الصاج والبوص، ثم تزايد عدد الرحالة وأصبح منهم ما ينتمى الى الوجه البحر والقبلى وسيناء.

---

* اطلق عليها منذ البداية عرايشية العبيد نسبة الى سكانها السمر البشرة من جانب ، ولكى يفرقوا بينهما وبين العرايشية الاخرى التى يطلق عليها عرايشية مصر من جانب اخر. ومازالت يطلق على هذه المنطقة «عرايشية العبيد» ، ورغم تغيير اسمها الى منشية الشهداء. كما يطلق على العرايشية «عرايشية مصر» .

ومنطقة منشية الشهداء تفتقر الى العديد من الخدمات الضرورية للمنطقة السكنية. مثال على ذلك لا يوجد بها جمعية تعاونية ومجارى وحنفيات عمومية. ويعانى اغلبية السكان من عدم توفر المياه والكهرباء. وشوارع هذه المنطقة لا تتبع أى نوع من التخطيط وغير مرصوفة والمنازل منخفضة عن مستوى الشارع، والبيوت متاخمة لبعضها. لذا ينطبق عليها سمات المجتمع المتخلف واغلب هذه المنطقة مناطق مظلمة وعبارة عن أزقة وغير نظيفة لدرجة يصعب السير فى بعض شوارعها من كثرة القمامة والمياه غير النظيفة المتبقية من نـظافتة المنازل والقائها فى الشارع، مما يؤدى الى صعوبة المرور. بالاضافة الى تجمع الحشرات على اكوام القمامة والفئران كما أن الشوارع والبيوت غير منظمة(٥٥).

وبدأت هذه المنطقة فى التحسن عندما تم بيع الأراضى لسكانها بدأ الاهالى يهتمون بمنازلهم. كما بدأ الاهتمام بالخدمات الضرورية مثل الخدمات التعليمية حيث ازداد عدد المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية العامة الزراعية. كما انشئت ساحة للشباب بالجهود الذاتية. فض لا عن ذلك تم الاتفاق مع هيئة التعاونيات على معاملة المنطقة معاملة الاسكان التعاونى ومنح القر،ض للمواطنين الراغبين فى البناء. بذلك بدأ الاهتمام بهذا الحى المتخلف القديم وبدأت بالفعل علميات رصف الشارع الرئيسى فى المنطقة نظرا لصعوبة رصف الشوارع الفرعية الاخرى لانها ضيقة. والخطة العاجلة للمحافظة تشمل الاهتمام بمنطقة منشية الشهداء وتسويره والنهوض به. ولكن الاهتمام ينصب الان على منطقة حى السلام نظرا لقدرته لعى استيعاب عدد كبير من السكان بينما حى منشية الشهداء مزدحم بالسكان وغير قابل للاتساع سوى من ناحية السمال وقد بنيت عليه بالفعل منطقة اسكان اقتصادى لمحدودى الدخل وتقع خلف المقابر.

وسكان هذه المنطقة اغلبهم فقراء ذوو دخول منخفضة ويعملون كعمال

دائمين وموسميين، الذين يفضلون الاقامة فى هذه المنطقة لرخص تكلفة المعيشة وايجار السكن بالاضافة الى ذلك كثير من الأسر القادمين الى المدينة للعمل والاقامة يعتبرون منطقة منشية الشهداء محطة أولى للاقامة فيها فترة من الزمن وبعد تكوين نفسها تنتقل بعد ذلك للاقامة والستقرار فى احد الاحياء الاخرى فى المدينة. ويلاحظ على هذه المنطقة الانخفاض الشديد فى المستوى الاجتماعى وخاصة الاهمال فى تربية الاطفال. كما يوجد فى هذه المنطقة مقابر المسلمين والمسيحيين، ويوجد ايضا سوق الجمعة ويحتل مكانا كبيرا داخل هذه الحى. علاوة على ذلك يقوم على الاطراف الغربية للحى مشروعات صناعية عديدة اهمها مشروع المنطقة الصناعية التى بدأ العمل فيها بعدة مصانع وشركات ومشروع المنطقة الحرة الصناعية التى لا تزال تحت التنفيذ(٥٦).

ومما سبق يتضح ان هذه المنطقة تقع فى ادنى المستويات الاجتماعية بين المناطق الايكولوجية فى المدينة. لذا تحتل المرتبة الاخيرة. كما ان مجتمع المدينة يرى ذلك ايضا.

رابعا : النموذج الايكولوجى العام لعمران مدينة الاسماعيلية:

سبق القول ان لكل مجتمع نموذج ايكولوجى معين. وهذا النموذج ما هو الا نتاج العلاقات المتبادلة بين الانسان والبيئة.

وقدد بذلت محاولات عديدة لاستخلاص نظريات تفسر ما يلاحظ من تناسق فى التوزيع المساحى للسكان والخدمات فى المدينة. ومن اجل الوصول الى هذه النظريات اتجه اهتمام بعض العلماء الى دراسة بعض المدن الامريكية وتوزيع الوان النشاط على مناطقها المختلفة من اجل ايضاح النموذج العام. ومن أشهر هذه النظريات التى صادفت قبولا واسع المدى، نظرية «النموذج الدائرى Concentric» المتراكز أى المتحد فى المركز التى نادى بها ارنست برجس E.W. Purgess بعد

دراسته لمدنية شيكاغو. وتتلخص هذه النظرية، فبيى ان مركز المدينة الامريكية الحديثة هو المحور الرئيسى الذى تتركز حوله الخدمات المختفة. هذا المركز هو منطقة الاعمال التى تدور حولها الوان النشاط الاخرى فى مناطق دائرية تحيط بها. وتعرف منطقة الاعمال بالدائرة رقم (١) ومن خصائص هذه المنطقة وجود ناطحات السحاب والمحلات التجارية والفنادق الكبيرة، ودور السينما، بالاضافة الى الحركة الدائبة للسكان فيها. اما الدائرة رقم ٢ فهى منطقة سريعة التغير يوجد بها مساكن تؤجر بالحجرة، وبعض الصناعات الخفيفة. ويوجد بالدائرة رقم (٣) مساكن عمالية، وتزداد فيها التجارة القطاعى والمدارس وبعض المتنزهات. وتشمل الدائرة رقم (٤) مساكن الطبقة المتوسطة. اما الدائرة رقم (٥) فنجد مساكن الطبقات العليا. ثم الدائرة رقم (٦) وهى منطقة صناعية ثم يلى ذلك الضواحى.

وهناك نظرية اخرى نادى بها «هومر هويت Hamer Hoyt» تسمى «نظرية القطاع Sector ». وتتلخص فى ان المدينة تتكون من قطاعات بدلا من مناطق دائرية متحدة المركز. وذلك من خلال دراسته لايجارات السكن فى ١٤٢ مدينة، انتهى الى ان الاسر ذات الداخل المرتفع تقع على اطراف القطاع، وبعيدة جدا عن المناطق الصناعية وتمتد الى مساحات فضاء تقع بعيدا عن حدود المدينة. اما الاسر ذات الدخل المنخفض تمتد من مركز المدينة اى وسطها الى اطرافها.

اما النظرية الثالثة فى تفسير النموذج العام فتعرف بنظرية نموذج النوايا المتعددة. وتتلخص فى ان المدينة تنقسم الى عدد من المناطق المتخصصة كل منها تعد نواة لنشاط، ولكل منها تأثير غالب على نوع معين من النشاط فى البقاع المحيطة بها. وتتشابه بعض هذه المناطق والنوايا، وتتباين على الرغم من تجاورها[٥٧].

ونحن فى صدد دراسة النمو العمرانى فى مدينة الاسماعيلية، وبصفة خاصة دراسة النموذج العام لنموها العمرانى فى ضوء النماذج التى سبق عرضها، بهدف

معرفة مدى انطباق احد هذه النماذج على مدينة الاسماعيلية ومدى اختلاف النمنوذج العام فى المدينة باختلاف مراحلها التاريخية المختلفة.

وجدير بالذكر هنا أن حسن الساعاتى فى دراسته لمدينة الاسكندرية بعنوان «التصنيع والعمران» قد اهتم بتحديد النموذج العام لعمران مدينة الاسكندرية، بانها اكثر انطباقا على نموذج النوايا المتعددة[٥٨].

وفى رأى الباحثة ان مدينة الاسماعيلية قد مرت بنوعين من النماذج الايكولوجية عبر فترتين زمنيتين مختلفتين. الفترة الاولى وهى تمتد من بداية انشاء المدينة وخلال فترة الاحتلال الانجليزى، حيث كانت المدينة مقسمة الى قسمين منفصلين متميز تماما. الاول منطقة خاصة بالاجانب تسمى حى الافرنج، والثانية منطقة خاصة بالمصريين تسمى حى العرب وكل قسم منهما يمثل وحدة سكانية خاصة ومنطقة مركزية مختصة بذاتها وبداخلها كافة انواع الخدمات والمصالح الرسمية وغير الرسمية. لذا كان يطبق فى هذه المرحلة نموذج تعدد النواه.

وبعد انتهاء الاحتلال الانجليزى ، وخلال الخمسينات من هذا القرن انتهى الفصل التعسفى بين قسمى المدينة. واصبحت المدينة وحدة واحدة مقسمة الى اقسام ادارية. وخلال الستينات حتى وقتنا الحاضر، والمدينة تمثل نمطا واحدا من حيث نماذج العمران. واصبحت المدينة عبارة عن عدة مناطق مختلفة متحدة فى المركز، وقد ساعد على ذلك الشكل طبوغرافية المكان وخصائص البيئة المكونة للمدينة. حيث كانت عبارة عن دائرة مفتوحة على بحيرة التمساح. لذلك فهى تتفق الى حد ما مع النموذج الاول الدوائر المركزية. حيث تتكون مدنية الاسماعيلية من عدة دوائر مشتركة فى المركز. تتركز فى الدائرة الاولى كافة المصالح الحكومية والخدمات اللازمة والمبانى الحكومية. وجدير بالذكر هنا أن ترتيب هذه الدوائر ينفق الى حد ما مع الترتيب الذى وضعه «ماكيفر» فى كتابه

«المجتمع» حيث ان هذه الدوائر تبدأ بدائرة المناطق الخاصة بالعمل والمصالح الحكومية والمساكن العامة وعدد كبير من المدارس ايضا ثم يلى ذلك مناطق خاصة بسكن الطبقات الدنيا والمتوسطة ثم الطبقات العليا وفى الدوائر الأخيره مواقع الانتاج الصناعى على اطراف المدينة ثم ضواحى المدينة[٥٩].

وبالنظر لخريطة المدينة، يمكن تحديد المنطقة او الدوائر رقم (أ) بانها مركز الاعمال وهى تقع بين السكة الحديده فى الجنوب وشارع مصر فى الشمال وشارع الثلاثينى فى الغرب الى ميدان الجمهورية (شامبليون سابقا) فى الشرق. ويوجد فى هذه المنطقة البنوك ومكاتب ادارات الشركات الصناعية ورجال الاعمال والعيادات الخاصة بالاطباء المشهورين فى المدينة، والمحلات التجارية الكبرى، والمقاهى الفخمة، والفنادق درجة الأولى، ودر السينما والمسرح والنوادى الاجتماعية. وتشكل هذه المنطقة الجزء الشرقى من حى العرب، والجزء الغربى من حى الافرنج. ثم المنطقة أو الدائرة رقم (ب) التى تقع على حدود المنطقة الاولى فى كافة الاتجاهات ونجد ان الجزء الغربى منها يتفق وسمات هذه المنطقة حيث تزداد الورش الميكانيكية والمنازل القديمة قدم وجود المدينة وسكان هذه المنطقة من اقدم اسر المدينة ذات المستوى المنخفض اما الجزء الشرقى فهو يتماثل الى حد ما مع السمات العامة باستثناء السكان فهم من الطبقة الوسطى. اما المنطقة رقم (جـ) نجد انها تتميز بوجود مساكن العمال فى بعض اجزائها . ومحلات التجارة البسيطة واغلب المدارس الموجود فى المدينة وبها بعض الحدائق. وسكانها من الطبقة المتوسطة. والمنطقة او الدوائر رقم (د) خاصة لسكن الطبقات الدنيا والمتوسطة فى جهة الغرب والطبقات الوسطى فقط من جهة الشرق. اما المنطقة رقم (هـ) فهى، خاصة بسكان الطبقات العليا من جهة الشرق، وبسكان الطبقات الدنيا والفقيرة من جهة الغرب. اما الدائرة رقم (و) فهى منطقة مواقع الانتاج الصناعى والشركات الانتاجية فى المدينة، وهى تشكل دائرة تحيط بالمدينة من كافة الاتجاهات حتى

الجزء الذى يمثل شريط بحيرة التمساح تقع عليه شركة التمساح لبناء السفن. وتمتد هذه المنطقة بعد حدود المدينة.

ويتضح من العرض السابق ان النموذج العام لعمران مدينة الاسماعيلية اكثر قربا من نموذج الدوائر المتراكزة. وهذا نتيجة اتخاذ العمران داخل المدينة شكل دائرة الى حدما.

* * *

المراجع

١ – على محمود اسلام، معجم علم الاجتماع، الطبعة الاولى، ١٩٧٨، دار المعارف القاهرة، ص٢٠١.

٢ – مصطفى الخشاب، علم الاجتماع الحضرى، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٦، ص ٩.

٣ – على محمود اسلام، مرجع سابق، ص.ص. ٢٠١ – ٢٠٢.

4- Amos H. Howley, Human Ecology. In International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 3-4, 1972. P. 329.

٥ – مصطفى الخشاب، مورجع سابق، نفس الصفحة.

٦ – احمد ابو زيد، البناء الاجتماعى، الجزء الثانى الانساق، الطبعة الثانية ، ١٩٦٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب فرع الاسكندرية، ص١٦.

٧ – مرجع سابق ، ص١٣.

8- Ceri Peach (Ed.), Urban Segregation, Longman Group (LTd), 1975, P.P 21 - 22.

٩ – احمد ابوزيد، مرجع سابق، ص.ص ١٣ – ١٦.

١٠ – على محمود اسلام، مرجع سابق، ص٢٠٣.

١١ – احمد ابوزيد، مرجع سابق ص ٨٣.

12 - W.L. Warner & Poul S. Lunt, The social Life of a Modern Community, by Vale university Press, 1941, P-P 227-238.

13- William B. Showob, An Experiment in Methodology in a Wast African urban community, In Human Organization, V-13, 1954.

14- Nels, Anderson, The Urban Commuinity, Henvy Holla company Inc., 1965. P. 117.

15- Jesie Bernard, The Sociology oof Community , by Scott Faresman and Company, 1973, P-P 37 - 38.

16 - Nels, Anderson, Ibid, P 115.

١٧ – احمد ابوزيد ، مرجع سابق، ص٨٧.

١٩ – محمد رمزى، القاموس الديموجرافى للبلاد العربيـة من عهـد قدماء المصريين الى سنة ١٩٤٥. الجزء الاول، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٥٥، ص٦.

18- R.M. Maciver and C.H. Page, Society, First Edition, London, Macmillan & Co. LtD. 1962. P 325.

٢٠ – فؤاد فرج، المدن المصرية المعاصرة وتطوراتها مع العصور، المجلد الثانى، مطبعة المعارف ١٩٤٢، ص٢٩٠.

٢١– مرجع سابق، ص ٢٨٧.

٢٢ – نوال محمد عبد الله ، العمران فى الحافة الشرقية للدلتا. رسالة دكتوراه غير منشوره من كلية البنات جامعة عين شمس ١٩٧١.

٢٣ – مصلحة عموم الاحصاء، تعداد سكان القطر المصرى عام ١٩٠٧، الجزء الاول، المطبعة الاميرية ١٩٢٠.

٢٤ – جريدة القنال، العدد الاول ١٩ فبراير عام ١٩٦١، ص٣.

٢٥ – هذه البيانات من واقع بيانات التعداد العام للسكان لعام ١٩١٧.

٢٦ – الحكومة المصرية، وزارة المالية، مصلحة عموم الاحصاء، تعداد سكان القطر المصرى عام ١٩١٧. الجزء الاول، المطبقع الاميرية بالقاهرة، ١٩٢٠، ص٣٢.

٢٧ – هذه البيانات من واقع التعداد العام للسكان لعام ١٩٤٧.

٢٨ – جمهورية مصر، وزارة المالية والاقتصاد. مصلحة الاحصاء والتعداد. والتعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧، الجزء الثانى. جداول عامة، المطبعة الاميرية لعام ١٩٥٣، ص٢.

٢٩ – الجمهورية العربية المتحدة، مصلحة الاحصاء اوالتعداد، القاهرة، التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠، الجزء الاول، محافظة الاسماعيلية، المطابع الاميرية عام ١٩٦٢، ٤١.

٣٠ – ــــــــــــــ، التعداد العام للسكان بالعينة لعام ١٩٦٦، محافظة- الاسماعيلية، المطابع الاميرية عام ١٩٦٩، ص١٠.

٣١ – هذه البيانات من واقع التعداد العام للسكان لعام ١٩٦٠.

٣٢ – محمد محى الدين فرحات، التغير الاجتماعى فى محافظة الاسماعيلية بعد نصر اكتوبر المجيد واثره فى مجال الامن. بحث مقدم لاكاديمية الشرطة معهد القادة لضباط الشرطة، الدورة الثلاثون للمعهد، يونيه ١٩٧٧. ص٥٢.

٣٣ – محافظة الاسماعيلية، الدليل الاحصائى لمحافظة الاسماعيلية عام ١٩٧٥، مكتب مراقبة البحث والاحصاء والتخطيط ، ص٥.

٣٤ – محمد محى الدين فرحات، مرجع سابق، ص٥٣.

٣٥ – محافظة الاسماعيلية، مرجع سابق، ص – ص ٧٧ – ٨٢.

٣٦ – جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . والتعداد العام للسكان والاسكان لعام ١٩٧٦، تعداد السكان ، النتائج التفصيلية ، محافظة الاسماعيلية، المطبعة الاميرية بالقاهرة سبتمبر ١٩٧٨، ص٢٤.

٣٧ – هذه البيانات من واقع لقاء الباحثة مع الاخبارى (م – أ) ، بالاضافة الى الزيارات الميدانية التى قامت بها الباحثة لهذه المنطقة سواء فى بداية البحث او اثناء اجراء الدراسة الميدانية، علاوة على اللقاءات التى تمت بين الباحثة ومجموعة من سكان هذا الحى القدامى.

٣٨ – هذه البيانات من خلال لقاء الباحثة مع المسئولين عن المتحف فى مدينة الاسماعيلية.

٣٩ – هذه البيانات من خلال لقاء الباحثة مع سكان الحى القدامى.

٤٠ – هذه البيانات من واقع نتائج الدراسة الميدانية على الاسر فى مدينة الاسماعيلية.

٤١ – هذه البيانات من الاخبارى (ص – ٤).

٤٢ – هذه البيانات من خلال زيارة الباحثة لهذا الحى، ولقائها بعدد من السكان القدامى.

٤٣ – هذه البيانات من احد الاخباريين المعمرين فى المدينة (أ – ص).

٤٤ – هذه البيانات من خلال زيارة الباحثة لهذه المنطقة والتقائها بالسكان، وخاصة القدامى منها لمعرفة كافة المعلومات من المنطقة وموقعها الاجتماعى بين المناطق المختلفة فى المدينة.

٤٥ – جريدة القناه، صوت شعب الاسماعيلية، العدد ٨٩٥ ، ١٩٧٨، ص٢٠.

٤٦ – هذه البيانات من الاخبارى (م – أ)

٤٧ – هذه البيانات من واقع زيارة الباحثة الميدانية لهذه المنطقة واللقاءات التى تمت بين الباحثة وعدد كبير من سكان المنطقة القدامى علاوة على الملاحظة الشخصية للباحثة.

٤٨ – هذه البيانات من واقع الملاحظة ولقاءات كبار السن فى المنطقة.

٤٩ – جريدة القناه، العدد ٧٩٨، ١٩٧٨ ، ص٣.

٥٠ – هذه البيانات من خلال لقاء الباحثة بالمسئولين الرسميين عن مدينة الشيخ زايد. فضلا عن الزيارات الميدانية ولقاء الأهالى سواء فى الاسكان الحرفى أو الاقتصادى. هذا الى جانب الملاحظة الشخصية للباحثة.

٥١ – جريدة القناه، العدد ٨٩٤ ، ١٩٧٨ ، ص٢.

٥٢ – مرجع سابق، العدد ٢٦، ١٩٦١ ، ص٥.

٥٣ – محافظة الاسماعيلية، مرجع سابق، ص–ص١٧٤ – ١٧٥.

٥٤ – هذه البيانات من واقع زيادة الباحثة لهذه المنطقة وبصفة خاصة المركز المجتمعى ، علاوة على مقابلة الاهالى وكبار السن والملاحظة.

55 - David. R. Hlunter, The slums, by the First Free Press paper back edition, 1968, P.6.

٥٦ – هذه البيانات من خلال الزيارات الميدانية التى قامت بها الباحثة علاوة على اللقاءات مع عدد كبير من الاهالى والمعمرين من ابناء هذه المنطقة. هذا بالاضافة الى الملاحظة.

٥٧ – حسن الساعاتى، التصنيع والعمران، بحث ميدانى للاسكندرية وعمالها، الطبعة الاولى، دار المعرفة، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص–ص ١٩١ – ١٩٤.

٥٨ – مرجع سابق، ص – صو١٩١ – ١٩٩.

59 - M. Maciver & Charles Page, Ibid, P - p 323 - 324.

الفصل الرابع

نوعية الحياة فى مدينة القاهرة

المقاييس والنتائج العامة

أولا: مقدمة.

ثانيا: النظرة العامة للحياة الاجتماعية.

ثالثا: النظرة العامة للحياة الشخصية.

رابعا: مقياس نوعية الحياة، الاجراءات المنهجية.

خامسا: نوعية الحياة فى مدينة القاهرة، النتائج العامة.

الفصل التاسع
نوعية الحياة فى مدينة القاهرة
المقاييس والنتائج العامة(*)

أولا: مقدمة

تعرضت الفصول التسعة السابقة من الرسالة التى ننقل عنها هذا الفصل لمفهوم نوعية الحياة باعتباره من المفاهيم التى طرحت نفسها فى الفترة الأخيرة على ساحة الفكر السوسيولوجى، حيث ظهرت دراسات كثيرة تحاول تحديد طبيعة نوعية الحياة فى مجتمع معين أو فى نطاق فئة أو شريحة اجتماعية بعينها. والمتأمل لهذه الدراسات يلاحظ اهتماماً شاملاً يستهدف التعرف على نوعية الحياة فى مختلف المجتمعات، بحيث أدت هذه الجهود إلى بلورة نماذج لنوعية الحياة ترتبط بطبيعة النظام الاجتماعى والسياسى الذى يتبناه المجتمع. بالتالى فإن نوعية الحياة فى المجتمعات الصناعية تختلف عن نوعية الحياة التى تسود مجتمعات العالم الثالث. وفى هذا الإطار تبرز حقيقة أساسية تشير إلى اتفاق نوعيات الحياة المختلفة حول طبيعة الحاجات التى ينبغى أن تشبع، غير أنها تختلف من حيث ترتيب هذه الحاجات ومن حيث أولويتها وأهميتها بالنسبة للحاجات الأخرى.

وإضافة إلى المتغيرات التى تشكل مدخلات نوعية الحياة، فإنه يمكن القول أن نوعية الحياة تختلف من مجتمع لآخر بالنظر إلى بعدين أساسيين، **الأول** : ويتمثل

(*) يمثل هذا الفصل الفصل العاشر من الرسالة التى تقدمت بها الدكتورة هناء الجوهرى لنيل درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع من قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة وعنوانها «المتغيرات الاجتماعية – الاقتصادية المؤثرة على تشكيل نوعية الحياة فى المجتمع المصرى. دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمدينة القاهرة». وقد أجريت الرسالة تحت اشراف الأستاذ الدكتور فاروق محمد العادلى والأستاذة الدكتورة سامية مصطفى الخشاب، ١٩٩٤.

فى ايديولوجيا النظام الاجتماعى وترتيب أولوياته، أما الثانى : فهو يتعلق بحجم الموارد المتاحة فى المجتمع ، والتى يمكن أن تنساب من خلال نوعية الحياة لكى تشبع الحاجات الأساسية للأفراد فى إطاره.

ومعنى ذلك أن دراسة نوعية الحياة تفرض الاهتمام بأربعة مستويات رئيسية. المستوى الأول : وهو مجموعة المتغيرات الموضوعية التى تشكل مدخلات بناء نوعية الحياة . وطبيعى أن يشكل هذا المستوى المستوى البنائى لنوعية الحياة، حيث يتحدد حجم فاعلية المتغيرات بحجم الموارد التى يمتلكها المجتمع فى ضوء العدالة التوزيعية لهذه الموارد. اذ من الممكن أن يمتلك المجتمع موارد هائلة لكن سوء توزيعها قد يؤدى إلى استمتاع البعض على حساب البعض الآخر. ومن ثم إذا كان تدنى المستوى المتاح والموارد يؤدى إلى تدنى نوعية الحياة السائدة فى هذا المجتمع، فإن سوء توزيع هذه الموارد من شأنه أى يؤدى إلى إنماط متباينة لنوعية الحياة فى المجتمع تعيش فى إطارها فئات وشرائح اجتماعية متباينة.

ويتمثل المستوى الثانى فى المتغيرات الذاتية التى تساعد على إدارك نوعية الحياة من خلال مستويات رضاء الأفرادعن مستوى الاشباع الذى تحقق لهم فى المجتمع فى إطار نوعية الحياة التى يعيشونها، وتوقعاتهم لما هو مرغوب من نوعية الحياة هذه. ويعتبر الرضاء نوعاً من الإدراك الذاتى لفاعلية المتغيرات الموضوعية أو لقدرة نوعية الحياة فى مجملها على اشباع حاجاتهم الأساسية. وفى العادة فإن الأدراك الذاتى أو مستوى الرضاء يتحدد بالنظر إلى مجموعة من المتغيرات الوسيطة التى تشكل البيئة المحيطة بالانسان كالمستوى الاجتماعى الاقتصادى للحى أو المنطقة التى يشكنها وطبيعة المسكن والظروف السكنية المرتبطة به وظروف الحياة الأسرية المحيطة بهم، إضافة إلى مجموعة الأنشطة التى تشكل مساحة المشاركة المتاحة أمام الفرد فى مختلف المجالات الاجتماعية والترويحية والثقافية. إلى جانب ذلك هناك مجموعة

من المتغيرات الوسيطة المرتبطة بالفرد نفسه مثل المستوى التعليمى وطبيعة المهنة التى يعمل بها ومستوى الدخل الذى يحصل عليه، حيث تؤثر مجموعة المتغيرات على مستوى الرضاء الذى يميز موقف الفرد تجاه نوعية حياته ورضائه عنها.

أما المستوى الثالث فهو يتمثل فى دراسة نوعية الحياة وتحديد طبيعتها من خلال إدراك الفرد للحياة العامة فى المجتمع. فبرغم أن الفرد قد يحقق مستوى عالياً من الرضاء عن نوعية حياته نظراً لاشباع حاجاته فى إطارها، فإن الحياة العامة فى المجتمع قد تحتوى على بعض التفاعلات التى يمكن إن تشكل مستويات رضائه عن حياته ككل بشكل عام. إضافة إلى نظرته العامة للحياة التى تحدد أهم الأشياء المرغوبة بالنسبة له والتى تشكل أولى درجات الحاجات الانسانية التى يهدف إلى إشباعها من خلال نوعية حياته كأولويات أو أهداف كبرى.

بينما يتمثل المستوى الرابع فى طبيعة النظرة إلى الحياة الفردية أو الأسرية بشكل شخصى. وفى هذا الإطار فإن الفرد قد يحقق إشباعاً لحاجاته الكائنة وبالتالى قدراً من الرضاء عن الأشباع المتاح لهذه الحاجات، ولكنه مع ذلك يحقق مستويات أقل من الرضاء عن حياته ككل وعن درجة تحقيقه لطموحاته واستمتاعه بالحياة وباحساسه بأنه سعيد فى حياته بشكل عام. ويتعلق ذلك بأن ممارسة الحياة تتم فى إطار ما هو كائن بالفعل إضافة إلى ما ينبغى أن يكون، فإذا كان ما هو كائن يتضمن الاشباع الذى تحقق بالفعل والذى يتناسب عادة مع مستوى الرضاء عن هذه المجالات، فإن ما ينبغى أن يكون يحتوى على مساحة أخرى من الاشباع الذى لم يتحقق أو الاشباع المبتغى. وبالتالى فإن الاثنين معاً يشكلان معاً نظرة الانسان الشاملة لحياته الشخصية ككل. وفى هذه الحالة قد تختلف درجة الرضاء عن الاشباع العام المبتغى من حياته ككل، وهو الاختلاف المتوقع بين الرؤية الجزئية أو الواقعية وبين الرؤية الكلية الشاملة.

وقد عالجت الدراسة فى فصولها السابقة المستوى الأول الذى تعلق بالمتغيرات الموضوعية المشكلة لنوعية الحياة، والمستوى الثانى الذى يهتم بتحديد إدراك البشر لمستويات الاشسباع التى تحققت لهم والتى يرغبون فى تحقيقها باعتبارها المتغيرات الذاتية فى دراسة نوعية الحياة. واستكمالاً لفهم نوعية الحياة فى مجتمعات الدراسة سوف تعالج الفقرة التالية المستوى الثالث والرابع الذى يتعلق بالنظرة العامة للحياة الاجتماعية وكذلك الشخصية للأفراد عينة الدراسة.

ثانيا : النظرة العامة للحياة الاجتماعية

حسبما يؤكد رايت ميلز C. Wright Mills أنه من الضرورى أن يمتلك الأفراد القدرة على النظر إلى خبراتهم الخاصة والمشكلات الشخصية باعتبارها تتداخل مع الترتيبات البنائية للمجتمع والأزمنة التاريخية التى يعيشون فيها، وبالتالى فإنهم يمارسون عادة أنشطة حياتهم اليومية فى مدار محدود. ومن ثم فإن وجهة نظرهم تكون عادة مقصورة على المدرسة التى التحقوا بها أو الوظيفة التى يشغلونها أو الأسرة التى ينتمون إليها أو الحى الذى يعيشون فى إطاره. وارتباطاً بذلك اعتبر رايت ميلز أن الخيال السوسيولوجى هو الذى ييسر إدراك هذه النظرة المجتزأة وتبين العلاقة المتبادلة بين الخبرات الشخصية والوقائع الاجتماعية والتاريخية الأشمل[١]. ومعنى ذلك أن النظرة إلى الحياة الاجتماعية العامة وتحديد المتغيرات الفاعلة فى إطارها من شأنه أن ينعكس على الحياة الشخصية التى تعتبر فى النهاية جزء من هذه الحياة العامة الكلية.

وفى محاولة للتعرف على ملامح النظرة العامة للحياة الاجتماعية والحياة الشخصية، تم اختيار عينة ممثلة للشرائح الاجتماعية المتباينة بالمجتمع المصرى.

---

(١) لمزيد من التفاصيل – أنظر :

C. Wright Mills, Sociological Imagination, Oxfordd University Press, 1959.

واستنادا إلى مجموعة من الاجراءات وقع الاختيار على حى منشأة ناصر باعتباره يمثل أدنى مستوى اجتماعى اقتصادى، وحى النزهة باعتباره يمثل أعلى مستوى اجتماعى اقتصادى. أما حى السيدة زينب فهو يشكل النمط المتوسط مابين النمطين السابقين. وقد روعى فى اختيار العينة أن تكون ممثلة لكل قطاعات المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا، ولكنها لا تمثل بالطبع المجتمع المصرى برمته.

وفيما يتعلق بطبيعة الحياة الاجتماعية فى المجتمع، حاولت الدراسة استكشاف ما يعتبره المبحوثون من وجهة نظرهم الحياة الجيدة. وارتباط بذلك أوضحت نتائج هذه الدراسة أن نسبة حوالى ٣٦,٤٪ من اجمالى مفردات العينة ككل قد أكدت أن الحياة الجيدة تعنى بالنسبة لهم الأمان وهدوء البال والاستقرار ، يلى ذلك التأكيد على ضرورة توفر مستوى معيشى مريح بنسبة ٣٠,٨٪ وكذلك الحصول على دخل ملائم لتحقيق الحياة الجيدة بنسبة حوالى ٢٨,٤٪ . إضافة إلى ذلك أكدت نسبة ٢٢,٠٪ على أهمية الصحة لجيدة فى حياة الانسان ونسبة ١٦,٤٪ على التوافق الأسرى وكذلك نسبة ١٦,٠٪ على نجاح الأبناء فى حياتهم العملية. إلى جانب ذلك أشارت نسبة حوالى ١٣,٦٪ على أن الستر هو أهم شئ فى الحياة.

كما يشير تأمل البيانات إلى أن هناك علاقة بين المستوى الاجتماعى الاقتصادى للفرد والأسرة وبين ترتيب الأولويات أو ترتيب أهمية مجالات نوعية الحياة للأفراد. ومثال على لذلك يلاحظ أن التأكيد على اهمية الآمان والاستقرار يرتبط بشكل طردى مع المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة، حيث أكد عليه حوالى ١٨,٩٪ من الأفراد بمنشأة ناصر، فى مقابل حوالى ٤٥,٩٪ فى السيدة زينب و٤٦,٧٪ فى النزهة. وعلى عكس ذلك يلاحظ أن التأكيد على أهمية الحصول على دخل ملائم يرتبط بشكل عكسى مع المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة، حيث أكد عليه حوالى ٤٠,٠٪ من الأفراد بمنشأة ناصر، فى

مقابل حوالى ٣١,٨٪ من السيدة زينب و ١٠,٧٪ من النزهة. وهو الأمر الذى يعنى أنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة وللفرد كما حدث تأكيد على الجوانب المعنوية باعتبارها مدخلات أساسية للحياة الجيدة. وذلك لأن اشباع الجوانب الاقتصادية أو المادية يكون قد تم تأمينه بدرجة أو بأخرى. وينطبق هذا المنطق أيضاً على مجموعة المطالب الأقتصادية أو المادية مثل تحقيق مستوى معيشى ملائم أو مجموعة المطالب غير الاقتصادية مثل التوافق الأسرى ونجاح الأبناء فى حياتهم العملية.

وبسؤال عينة الدراسة أن يرتبوا بعض الموضوعات المتصلة بنوعية الحياة حسب أهميتها بالنسبة لهم، بحيث يختاروا أهم خمس موضوعات من بين خمسة عشر موضوعاً، أمكن التعرف على أهم هذه الموضوعات سواء على مستوى العنية ككل أو على مستوى الأفراد من كل حى من الأحياء الثلاثة. كما أمكن تحديد وزن نسبى لكل من هذه الموضوعات فى ضوء عدد المبحوثين الذين اختاروه فى مرتبة معينة [٢]. وهذه الموضوعات هى : الحى والمنطقة والمسكن والزواج والأسرة والأصدقاء والتعليم اوالعمل والرضاء المادى والسعى لتحسين وضع الانسان وراحة الضمير والتدين ولايمان، والترويح والحرية.

---

(٢) تم حساب الوزن النسبى لترتيب أهمية كل موضوع من خلال حاصل ضرب الوزن التقديرى لترتيب الاختيار لكل موضوع فى تكرار المبحوثين الذين اختاروه. وقد حصل الاختيار فى المرتبة الأولى على خمس درجات، والثانية على أربع درجات والثالثة على ثلاث والرابعة على درجتين والخامسة على درجة واحدة. ومثل على ذلك اذا اختار ثمانية أفراد المسكن كإختيار ثالث (٨ × ٣ = ٢٤) واختار أربع التعليم كإختيار أول(٤ × ٥ = ٢٠) وتسعة الصحة كأختيار رابع (٩ × ٢ = ١٨). فإن ذلك يعنى أن المسكن حاز على المرتبة الأولى فى الاختيار، يليه التعليم ثم الصحة، وذلك استناداً إلى الوزن النسبى لكل منهم. انظر الجدول رقم (٤ - ١) ورقم (٤ - ٢).

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الصحة كانت أهم شئ (موضوع) بالنسبة لأفراد العينة ككل. خاصة فى منشأة ناصر، يليها السيدة زينب ثم النزهة وقد حاز التدين والايمان على المرتبة الثانية فى حى منشأة ناصر يليه السيدة زينب، فى حين تأخر ترتيبه فى حى النزهة إلى المرتبة الرابعة. أما الأسرة فقد حازت على المرتبة الثالثة فى حى السيدة زينب يليها حى منشأة ناصر، بينما تقدم ترتيبها فى حى النزهة إلى المرتبة الثانية. وقد كانت لراحة الضمير المرتبة الرابعة فى حى منشأة ناصر يليها السيدة زينب، بينما تقدم ترتيبها فى حى النزهة الى المرتبة الثالث. كما كانت للرخاء المادى المرتبة الخامسة فى منشأة ناصر يليها النزهة، بينما تأخرت فى حى السيدة زينب إلى المرتبة السابعة، وحل محلها فى المرتبة الخامسة المسكن. والمتأمل لهذه البيانات يتبين أن هناك خمسة مجالات لنوعية الحياة تصدرت قائمة الأولويات لدى الأفراد من عينة الدراسة هى الصحة، والتدين والايمان ، والأسرة ، وراحة الضمير والرخاء المادى.

كما يلاحظ أيضاً أن هذه المجالات تتفاوت تفاوتاً بسيطاً فى ترتيباتها الفرعية كأن تكون مرة فى المرتبة الثانية ومرة فى المرتبة الثالثة، إلا أن هذه المجالات فى النهاية تعتبر على قمة الأولويات فى الحياة بالنسبة لجميع مفردات العينة. وخاصة الصحة التى كان ترتيبها فى المرتبة الأولى فى الأحياء الثلاثة، رغم أنها أختيرت بأكبر نسبة فى منشأ ناصر كأختيار ثالث وذلك لدى حوالى ٢٦,٧ ٪ من مفردات الحى، وكإختيار ثان بالسيدة زينب بنسبة ٢٣,٥ ٪ وكإختيار أول فى حى النزهة بنسبة ٢٦,٧ ٪ منهم [٣]. ويلى الصحة مباشرة فى الأهمية التدين والايمان، وراحة الضمير وهى عوامل معنوية مجردة من أى جوانب اقتصادية. ومع ذلك أكدت عليها المفردات من العينة بنفس درجة الأهمية. ونفس الوضع بالنسبة للأسرة

---

(٣) انظر الجدول رقم (١) بالمتن.

باعتبارها جوانب غير اقتصادية فى الحياة، ولكن أكدت عليها مفردات العينة كأحد أهم أسباب السعادة فى الحياة أن تكون لديهم أسرة وأبناء يسود بينهم التوافق والاستقرار، وخاصة بالنسبة للأبناء، وتأكيداً لذلك يلاحظ أن الزواج تأخرت أولويته إلى المرتبة السادسة فى حى السيدة زينب وإلى المرتبة التاسعة فى النزهة والعاشرة فى منشأة ناصر، رغم ارتباط الزواج بتكوين أسرة.

وقد ظهرت فى المرتبة الخامسة أهمية العوامل الاقتصادية مثل الرخاء المادى الذى بدأ يظهر ابتداءً من المرتبة الخامسة ويرتبط به العمل الذى كانت له المرتبة السادسة فى منشأة ناصر والمرتبة الثامنة فى النزهة والمرتبة التاسعة فى السيدة زينب. كما يرتبط بالرخاء المادى والعمل - باعتباره أحد مصادر الدخل - تقدير الأفراد لأهمية السعى لتحسين وضع الانسان فى الحياة، وقد كانت له المترتبة الثامنة فى حى منشأة ناصر، والمرتبة العاشرة فى السيدة زينب والنزهة. وعلى خلاف ذلك تفاوتت أهمية المسكن والحى والمنطقة بين مفردات العينة من الأحياء الثلاثة، إلا أن المسكن فى جميع الأحياء مكان أهم من الحى والمنطقة. كما تأخرت مراتب الأصدقاء والترويح والتمتع بالحياة وبالجمال والحرية باعتبارها عوامل ترويحية ثقافية، حيث كانت فى الأحياء الثلاثة فى اخر قائمة الاهتمامات[٤].

واستناداً إلى هذه البيانات يمكن تقرير حقيقتين أساسيتين، **الأولى** : أنه برغم تباين المستوى الاجتماعى الاقتصادى لمفردات العينة من الأحياء الثلاثة، إلا أن هناك حداً أدنى من الاتفاق العام فيما بينهم فى تحديد الأولويات فى الحياة. أما **الحقيقة الثانية**: فهى أن هذه النتيجة تتناقض مع نتيجة سؤال مفردات العينة أن يحددوا معنى الحياة الجيدة بالنسبة لهم، حيث أظهرت النتائج فيما يتعلق بذلك علاقة طردية بين المستوى الاجتماعى الاقتصادى وبين التأكيد على العوامل

---

(٤) انظر الجدول رقم (٣) بالمتن.

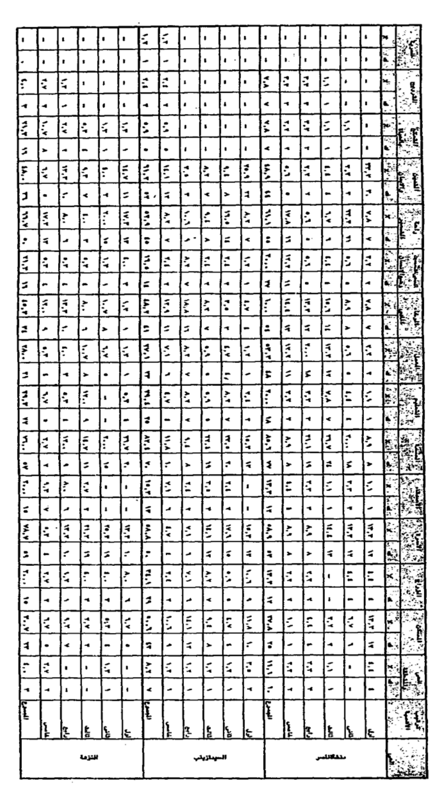
الاقتصادية ووجود علاقة طردية بين التأكيد على العوامل غير الاقتصادية.

ويرجع ذلك فى تقديرى إلى عامل هام جداً وهو أنه فى المرة الأولى تم سؤال المبحوثين سؤالاً مفتوحاً أن يحددوا بأنفسهم ما تعنيه بالنسبة لهم الحياة الجيدة، بينما فى المرة الثانية طلب مهم أن يختاروا من بين خمسة عشر موضوعاً أهم خمسة أشياء يرون أن لها الأولوية في الحياة. وبناءً على ذلك فقد اختاروا فى المرة الأولى العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التى تؤدى فى نظرهم إلى حياة جيدة التى تباردت إلى أذهانهم دون تفكير عميق، بينما فى المرة الثانية طرحت أمامهم جميع البدائل فاختاروا منها الأهم بالنسبة لهم فى الحياة مثل الصحة والأسرة وراحة الضمير والتدين والايمان، ثم أخيراً الرخاء المادى(٥).

أما بالنسبة للنظرة العامة للحياة الشخصية فيمكن التعرف عليها فى الفقرة القادمة فى ضوء ما أوضحته نتائج الدراسة الميدانية.

---

(٥) لميزيد من التفاصيل راجع الجدول رقم (١) و (٢) و (٣) و(٤) بالمتن.



جدول رقم (١)

يوضح ترتيب كل مجال من مجالات نوعية الحياة فى الأحياء الثلاثة

المجال / الحي	ترتيب الأهمية	الحي والمنطقة	المسكن	الزواج	الأسرة	الأصدقاء	المهنة	التعليم	العمل	الرفاه المادي	التمنى لتحسين وضع الإنسان	راحة الضمير	التدين والإيمان	التمتع بالحياة	الترويح	الحرية
		الوزن النسبي	الوزن النسبي	الوزن النسبي	الوزن النسبي	الوزن النسبي	الوزن النسبي	الوزن النسبي	الوزن النسبي	الوزن النسبي	الوزن النسبي	الوزن النسبي	الوزن النسبي	الوزن النسبي	الوزن النسبي	الوزن النسبي
منشأة ناصر	أول	٢٠	٦٠	٢٠	٦٠	٥	٤٠	٥	١٠	٣٥	١٠	٣٥	١٥٠	-	-	-
	ثاني	-	٢٤	١٦	٤٨	١٢	٧٢	١٦	٢٠	٣٢	٢٠	٨٤	١٢	٤	-	-
	ثالث	٣	٦	-	٣٩	٣	٧٢	٢١	٣٦	٤٢	١٢	١٨	١٢	٣	٣	-
	رابع	٦	٨	٤	١٦	٦	٣٨	٦	٣٦	٢٤	١٠	١٠	٤	٦	٦	-
	خامس	٢	١	٢	٨	٤	٨	٣	١١	١٣	١١	١٦	٥	٢	٣	-
	المجموع	٣١	٩٩	٤٢	١٧١	٣٠	٢٣٠	٥١	١١٣	١٤٦	٦٢	١٦٣	١٨٣	١٥	١٢	.
السيدة زينب	أول	١٥	٥٠	٤٥	٦٥	-	٦٥	١٠	٥	٢٠	٥	٣٥	١١٠	-	-	-
	ثاني	٤	١٦	٢٠	٦٠	٨	٨٠	٢٨	١٦	١٢	٨	٥٦	١٣٠	-	-	-
	ثالث	٣	٢٤	٢١	٣٦	٩	٥٧	١٥	١٥	٢١	٦	٢٤	٢١	-	-	-
	رابع	٢	٢٤	١٢	١٢	٤	١٦	١٤	١٤	٣٢	١٤	١٨	٦	-	-	-
	خامس	١	٩	٢	٤	٦	١٠	٤	٦	١١	٢	٧	١٢	٥	٢	١
	المجموع	٢٥	١٢٣	١٠٠	١٧٧	٢٧	٢٢٨	٧١	٥٦	٩٦	٣٥	١٤٠	٢٧٩	٥	٢	١
النزهة	أول	-	٢٥	٣٠	٥٠	-	١٠٠	٢٠	٥	٥	١٥	٦٥	٥٥	٥	-	-
	ثاني	٤	١٦	١٢	٧٦	-	٦٠	-	٢٠	٣٢	٤	٦٠	١٢	٤	-	-
	ثالث	-	٦	٩	٤٨	٦	٣٣	٢٧	٢٤	١٨	١٢	٩	٢١	١٢	-	-
	رابع	-	١٤	٢	٢٠	١٢	١٨	٨	٦	٢٠	٨	١٢	٢٠	٤	٢	-
	خامس	٢	٥	٢	٤	٧	٣	٥	٤	٩	٤	١٣	٥	٨	٢	-
	المجموع	٦	٦٦	٥٥	١٩٨	٢٥	٢١٣	٦٠	٥٩	٨٤	٤٣	١٥٩	١١٣	٣٣	٤	.

جدول رقم (٢)

يوضح الوزن النسبي لكل مجال من مجالات نوعية الحياة فى الأحياء الثلاثة

حي منشأة ناصر			حي السيدة زينب			حي النزهة		
ترتيب الأهمية	المجال	الوزن النسبي	ترتيب الأهمية	المجال	الوزن النسبي	ترتيب الأهمية	المجال	الوزن النسبي
١	الصحة	٢٣٠	١	الصحة	٢٢٨	١	الصحة	٢١٣
٢	التدين والأيمان	١٨٣	٢	التدين والأيمان	١٨١	٢	الأسرة	١٩٨
٣	الأسرة	١٧١	٣	الأسرة	١٧٧	٣	راحة الضمير	١٥٩
٤	راحة الضمير	١٦٣	٤	راحة الضمير	١٤٠	٤	التدين والأيمان	١١٣
٥	الرخاء المادى	١٤٦	٥	المسكن	١٢٣	٥	الرخاء المادى	٨٤
٦	العمل	١١٣	٦	الزواج	١٠٠	٦	المسكن	٦٦
٧	المسكن	٩٩	٧	الرخاء المادى	٩٦	٧	التعليم	٦٠
٨	السعى لتحسين وضع الأنسان	٦٣	٨	التعليم	٧١	٨	العمل	٥٩
٩	التعليم	٥١	٩	العمل	٥٦	٩	الزواج	٥٥
١٠	الزواج	٤٢	١٠	السعى لتحسين وضع الأنسان	٣٥	١٠	السعى لتحسين وضع الأنسان	٤٣
١١	الحى والمنطقة	٣١	١١	الأصدقاء	٢٧	١١	التمتع بالحياة والجمال	٣٣
١٢	الأصدقاء	٣٠	١٢	الحى والمنطقة	٢٥	١٢	الأصدقاء	٢٥
١٣	التمتع بالحياة والجمال	١٥	١٣	التمتع بالحياة والجمال	٥	١٣	الحى والمنطقة	٦
١٤	الترويح	١٢	١٤	الترويح	٢	١٤	الترويح	٤
١٥	الحرية	-	١٥	الحرية	-	١٥	الحرية	-

جدول رقم (٣)

يوضح الترتيب العام لأهمية كل مجال من مجالات نوعية الحياة فى الأحياء الثلاثة

الترتيب النهائي في الأحياء الثلاثة	المجال	ترتيب الأهمية في منشأة ناصر	ترتيب الأهمية في السيدة زينب	ترتيب الأهمية في النزهة	مجموع ترتيب الأهمية في الأحياء الثلاثة	متوسط مجموع ترتيب الأهمية في الأحياء الثلاثة
١	الصحة	١	١	١	٣	١,٠٠
٢	التدين والإيمان	٢	٢	٤	٨	٢,٧
٣	الأسرة	٣	٣	٢	٨	٢,٧
٤	راحة الضمير	٤	٤	٣	١١	٣,٧
٥	الرخاء المادى	٥	٧	٥	١٧	٥,٧
٦	العمل	٧	٥	٦	١٨	٦,٠
٧	المسكن	٦	٩	٨	٢٣	٧,٧
٨	السعى لتحسين وضع الإنسان	٩	٨	٧	٢٤	٨,٠
٩	التعليم	١٠	٦	٩	٢٥	٨,٣
١٠	الزواج	٨	١٠	١٠	٢٨	٩,٣
١١	الحى والمنطقة	١٢	١١	١٢	٣٥	١١,٧
١٢	الأصدقاء	١١	١٢	١٣	٣٦	١٢,٠
١٣	التمتع بالحياة والجمال	١٣	١٣	١١	٣٧	١٢,٣
١٤	الترويح	١٤	١٤	١٤	٤٢	١٤,٠
١٥	الحرية	١٥	١٥	١٥	٤٥	١٥,٠٠

جدول رقم (٤)

يوضح الترتيب النهائى لكل مجال من مجالات نوعية الحياة

على مستوى إجمالى العينة

ثالثا : النظرة العامة للحياة الشخصية

أشارت الباحثة فى الصحفات السابقة إلى أن الحياة الشخصية يمكن تناولها باعتبارها حقيقة كلية تضم بعدين أساسين ، **الأول** : وهو يتعلق بقدرة نوعية الحياة التى يعيشها الأفراد الآن على اشباع حاجاتهم الأساسية فى إطار ماهو كائن. بينما يتمثل البعد **الثانى**: فى محاولة الإنسان الذى تحقق له نوع من الرضاء عن اشباع حاجاته أن يقيم هذا الاشباع الذى تحقق له سواء بالنظر إلى الآخرين أو بالنظر إلى امتداد تأمين هذا الاشباع فى المستقبل. وهو الأمر الذى يعنى الانتقال من الاشباع فى المستقبل. وهو الأمر الذى يعنى الانتقال من الاشباع الجزئى الذى تحقق إلى النظرة العامة للحياة الشخصية ككل، ومن المؤكد أن هناك علاقة متبادلة بين المستويين.

وفى محاولة التعرف على ملامح النظرة العامة للحياة الشخصية سئلت عينة الدراسة عن مدى اتساق مسار حياتهم حسبما كانوا يتمنون لها. وقد أكدت نسبة ٥٣,٦ ٪ من إجمالى العينة ككل أن ذلك قد تحقق أحياناً بمعنى أن بعض الجوانب قد تحققت وبعضها الآخر لم يتحقق. إلى جانب نسبة حوالى ٢٠,٤ ٪ أكدوا أن حياتهم تسير حسبما يتمنون بالفعل، فى مقابل ٢٦,٠ ٪ أجابوا بالنفى . وبذلك فإن حوالى ٧٤,٠ ٪ من إجمالى مفردات العينة قد أجابوا بأن حياتهم سارت إلى حد ما حسبما يتمنون. وقد كانت الفروق معنوية عند ٠,٠١ بين استجابات المبحوثين من الأحياد الثلاثة، وتأكيداً لذلك أوضحت النتائج أن حوالى ٥٨,٩ ٪ من مفرودات العينة بمنشأة ناصر قد سارت حياتهم حسمبا يتمنون، فى مقابل حوالى ٧٧,٦ ٪ من السيدة زينب و٨٨,٠ ٪ من النزهة. وتشير هذه النتائج الى وجود علاقة طردية بين المستوى الاجتماعى الاقتصادى وبين الاحساس بأن الحياة تسير حسبما يتمنون. لأنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعى الاقتصادى كلما كانت للأفراد

فرص وبدائل أكبر للأختيار فى تحقيق ما يتمنون من مطالب وإشباعات، باعتار أنهم يمتلكون الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التى تيسر لهم فرص الحياة الملائمة. وارتباطاً بذلك وجدت علاقة معنوية عند ٠,٠١ بين الاحساس بأن الحياة تسير حسبما يتمناها الفرد وبين بعض المتغيرات الأخرى مثل التعليم والمهنة والدخل، وذلك باعتبار أن هذه المتغيرات تزود الفرد عادةً بإمكانيات أعلى للحراك الاجتماعى من خلال الحصول على فرص أكبر فى الحياة.

وإضافة الى ذلك حاولت الدراسة التعرف على طبيعة العلاقة بين إحساس الفرد بأنه قد حقق طموحته فى الحياة وبين المستوى الاجتماعى الاقتصادى للفرد والأسرة باعتبار أن تحقيق الطموحات فى الحياة هو أحد الجوانب الرئيسية لتقييم الحياة الشخصية والذى ينعكس بالتالى على طبيعة نظرته لحياته. وفى هذا الإطار أوضحت النتائج أن حوالى ٦٧,٢ ٪ من إجمالى مفردات العينة أكدوا أنهم قد حققوا بعض طموحاتهم. فى مقابل نسبة بسيطة قدرت بحوالى ٨,٤ ٪ قد حققوا كل طموحاتهم وحوالى ١٩,٦ ٪ لم يحققوا شيئاً. ومعنى ذلك أن نحو ٧٥,٦ ٪ من إجمالى العنية قد حققوا طموحاتهم بدرجة ما. أما فيما يتعلق بعلقة ذلك بالمستوى الاجتماعى الاقتصادى للفرد، فقد كانت الفروق بين الأحياء الثلاثة معنوية عند ٠,٠٥، حيث كانت نسبة من حققوا طموحاتهم فى منشأة ناصر تبلغ حولاى ٦٤,٤ ٪ ، ف مقابل نسبة ٧٧,٦ ٪ من السيدة زينب، ونسبة ٨٦,٧ ٪ من النزهة. وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما ارتفع المسيوى الاجتماعى الاقتصادى للفرد كلما ازداد إحساسه بأنه قد حقق طموحاته إلى درجة ما. وتأكيداً لذلك وجدت علاقة معنوية عند ٠,٠١ بين إحساس الفرد بأنه قد حقق طموحاته وبين بعض المتغيرات مثل المستوى التعليمى والمهنة -والدخل باعتبارها متغيرات - كما سبقت الاشارة - تزود الفرد بإمكانيات أعلى للحراك الاجتماعى واشباع الحاجات الأساسية للأسرة فى إطار نوعية الحياة التى يعيشونها.

ونظرا لأن الفرد يعيش مع الآخرين فى الحياة الاجتماعية فى نطاق سياق إجتماعى اقتصادى محدد، فإنه عادةً ما يقيم حالته قياساً على الآخرين. وارتباطاً بذلك حاولت الدراسة الكشف عن مدى استمتاع أفراد العينة فى حياتهم قياساً على الآخرين من حولهم، حيث تبين أن حوالى ٣٠,٠ ٪ من إجمالى العنية قد استمتعوا بحياتهم مثل الآخرين، إلى جانب ما يقرب من ٢١,٦ ٪ قد استمتعوا بحياتهم أكثر من الآخرين. وفى مقابل ذلك رأت نسبة ١٦,٤ ٪ أنهم قد استمتعوا أقل من الآخرين، وحوالى ١٠,٤ ٪ لم يستمتعوا مطلقاً.

وتشير هذه النتيجة أن ما يقرب من ٥١,٦ ٪ من إجمالى العينة قد استمتعوا بالحياة إن لم يكن كالآخرين فهو أكثر منهم. ومن الافت للنظر عند تأمل هذه البيـانات أن حـوالى ٢٠,٨ ٪ من إجمـالى العينة أجابوا بأنهم لا يعرفـون مـدى استمتاعهم بحياتهم. لأنهم إما قاصرين عن إدارك كافة جوانب النجاح أو الانجاز الذى حققه الآخرون أو الذى تحقق لهم فى حياتهم، وعلى أية حال فإن نسبة الذنى لم يستطيعوا تقييم، مدى استمتاعهم بحياتهم قد تشابه إلى حد كبير فى الأحياء الثلاثة وخاصة فيما بين حى منشأة ناصر وحى النزهة. رغم أن الفروق فى استجابات المبحوثين من الأحياء الثلاثة كانت معنوية عند ٠,٠٥ فى تقريرهم لدرجة استمتاعهم بالحياة، حيث بلغت نسبتهم فى منشأة ناصر حوالى ٤٨,٩ ٪ ، وفى السيدة زينب حوالى ٤٤,٧ ٪ فى مقابل حوالى ٦٢,٦ ٪ فى النزهة. إضافة إلى ذلك وجدت علاقة معنوية عند ٠,٠١ بين درجة الاحساس بالاستمتاع بالحياة وبين بعض المتغيرات مثل المستوى التعليمى والدخل، فى حين لم توجد علاقة دالة إحصائياً بينها وبين بعض المتغيرات الأخرى مثل السن أو النوع أو المهنة.

واستناداً إلى ما سبق يمكن القول بوجود علاقة طردية بين إحساس الفرد بأأنه قد استمتع بحياته وبين المستوى الاجتماعى الاقتصادى الذى يعيش فى إطاره،

حيث يساهم ارتفاع هذا المستوى في رفع إحساس الفرد بأنه قد استمتع بحياته قياساً على الآخرين بما لديه من فرص أكبر في الحياة.

وإذا كان من الطبيعي أن يدرك الفرد أنه استمتع بحياته طالما أن يعيش في إطار نوعية حياة تيسر له اشباع حاجاته المتنوعة وتحقيق طموحاته حسبما يتمنى، فإنه من الطبيعي أيضاً أن يكون لديه بعض المشكلات التي يعاني منها في حياته، إضافة إلى أن ينتابه القلق بشأن المستقبل. وذلك لأن المستقبل يتضمن إحتمالية ظهور بعض المتغيرات أو العوامل التي قد تؤثر على مستوى الاشباع وتحقيق الطموحات والاستمتاع بالحياة.

وفي محاولة الكشف عن أهم المشكلات التي يعاني منها أفراد العينة تبين أن أكبر مشكلة يعاني منها المبحوثون على مستوى العينة ككل هي المشكلات الاقتصادية المرتبطة بعدم كفاية الدخل في ضوء الغلاء وارتفاع الأسعار، وذلك بالنسبة لحوالي ٥٣,٢ ٪ منهم. يلي ذلك مباشرة المشكلات المرتبطة بالصحة العامة الفيزيقية والنفسية بنسبة ٢٢,٤ ٪ ، ويليها المشكلات المتصلة بطبيعة العمل بنسبة ١٥,٢ ٪، والمشكلات المرتبطة بالبيئة مثلال الازدحام والتلوث بنسبة ١٤,٤ ٪. هذا إلى جانب بعض المشكلات الأخرى مثل المشكلات الخاصة بالتعليم لدى حوالي ١٢,٤ ٪ من إجمالي مفردات العينة، والمشكلات الأسرية لدى حوالي ٧,٢ ٪ ، إضافة إلى المشكلات المتصلة بالحالة العامة في البلاد مثل الأرهاب وعدم الأمان بنسبة ٦,٨ ٪ كما أكدت نسبة ١٦,٨ ٪ من إجمالي المفردات أنهم لايعانون من مشكلة محددة.

وبالنظر إلى توزيع هذه المشكلات على مفرادت العينة من الأحياء الثلاثة تبين أن المشكلات الاقتصادية تمثل أهم مشكلة لدى حوالي ٦٤,٥ ٪ من أسر العينة بمنشأة ناصر و ٦٨,٣ ٪ من الأسر بالسيدة زينب، بينما لم تمثل مشكلة إلا حوالي

٢٢,٧٪ فقط من إجمالى أسر العينة بحى النزهة . وتشير هذه النتيجة الى وجود علاقة عكسية بين وجود مشكلات اقتصادية وبين المستوى الاجتماعى الاقتصادية للأسرة، وهى علاقة منطقية وبديهية.

وعلى عكس ذلك كانت حوالى ١٦,٧٪ من أسر منشأة ناصر تعانى من المشكلات المرتبطة بالصحة الفيزيقية والنفسية لأفراد الأسرة، فى مقابل ٢٢,٣٪ من أسر السيدة زينب و ٢٩,٣٪ من أسر النزهة، وبذلك يمكن القول بوجود علاقة طردية بين وجود مشكلات صحية وبين المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة، وهى علاقة متوقعة فى ضوء ارتفاع الوعى الصحى، كلما ارتفع المستوى الاجتماعى الاقتصادى.

وينطبق نفس الوضع بالنسبة لمشكلات البيئة التى يزيد الوعى بها كلما ارتفع المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة، حيث كانت حوالى ١١,٥٪ من أسر العينة بمنشأة ناصر والسيدة زينب يعانون من هذه المشكلات فى مقابل نسبة ٢١,٣٪ من أسر العينة بالنزهة. ونفس الوضع أيضاً بالنسبة للمشكلات المرتبطة بالعملية التعلمية، حيث بلغت نسبتها حوالى ٥,٦٪ لدى أسر منشأة ناصر، فى مقابل ١٦,٥٪ لدى أسر العينة بالسيدة زينب والنزهة. وكذلك بالنسبة للمشكلات الاجتماعية السياسية مثل الأرهاب وعدم الأمان، فقد كانت نسبتها ٤,٤٪ بمنشأة ناصر و ٥,٦٪ بالسيدة زينب ، بينما ارتفعت لدى أسر العينة من النزهة إلى حوالى ١٣,٤٪.

واستناداً إلى ما سبق يمكن القول أن هناك مجموعتين من المشكلات، المجموعة الأولى وهى تتعلق بالمشكلات الاقتصادية مثل عدم كفاية الدخل وانخفاض مستوى المعيشة وغلاء الأسعار وهى مشكلات ترتبط بانخفاض المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة. أما المجموعة الثانية فهى المشكلات المتعلقة

بالجوانب غير الاقتصادية مثل الصحة العامة والتعليم والبيئة والأسرة والعمل والأرضاع السياسية في المجتمع، وهي مشكلات ترتبط بشكل أو بآخر بارتفاع المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة وارتفاع درجة الوعي العام بمشكلات المجتمع والقدرة على النقد وتقييم الأمور بشكل أكثر موضوعية.

وإذا كانت جميع الأفراد باختلاف المستويات الاجتماعية الاقتصادية التي يعيشون في إطارها يعانون من بعض المشكلات في حياتهم، فإنه من الطبيعي أيضاً أن ينتابهم القلق بشأن المستقبل. وفي محاولة للكشف عن ذلك سئلت عينة الدراسة عن أهم الأشياء التي تسبب لهم القلق في حياتهم بصفة عامة. وقد تبين أنه على المستوى العينة ككل تعاني حوالي نسبة ٣٤,٤ ٪ منهم من القلق بشأن مستقبل الأبناء وتربيتهم، يلي ذلك بنسبة ١٧,٦ ٪ يقلقهم الغلاء وارتفاع الأسعار، و١٥,٢ ٪ يقلقهم انخفاض الدخل و ١٢,٨ ٪ عدم وجود مدخرات وعدم الأمان المادي، إلى جانب ٨,٨ ٪ يقلقهم عدم الأمان في العمل. ومعنى ذلك أن مستقبل الأبناء والمستوى الاقتصادي للأسرة هي أكثر الجوانب التي تقلق الأفراد بشأن المستقبل.

وهنا تجدر الإشارة أن قلق الآباء على أبنائهم هي سمة لصيقة بالآباء المصريين أو في المجتمعات العربية، بينما تقل أهميتها في المجتمعات الغربية بشكل عام، حيث أن ثقافة هذه المجتمعات تعتبر أن الأبناء مسئولين عن مستقبلهم. أنما في مجتمعاتنا العربية فإن الآباء يحملون مسئولية أبنائهم من المهد وإلى ما شاء الله.

وفي محاولة المقارنة بين سكان الأحياء الثلاثة، تبين أن نسبة الذين يقلقون بشأن العوامل الاقتصادية مثل انخفاض الدخل والغلاء وارتفاع الأسعار وعدم الأمان المادي بسبب عدم وجود مدخرات، قد بلغت نسبتهم في منشأة ناصر حوالي ٥٥,٥ ٪ من إجمالي المفردات بالحي، في مقابل حوالي ٤٤,٧ ٪ في السيدة زينب

و ٣٤,٧ ٪ فى النزهة. وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة عكسية بين القلق بشأن الجوانب الاقتصادية فى الحياة وبين المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة.

أما فيما يتعلق بالقلق بشأن مستقبل الأبناء وتربيتهم والمشكلات الاجتماعية المرتبط بهم مثل الارهاب أو البطالة أو المخدرات والانحراف ، فقد كانت نسبة الذين أكدوا على ذلك بمنشأة ناصر حوالى ٣٦,٦ ٪ من إجمالى المفردات بالحى، فى مقابل حوالى ٤٩,٥ ٪ بالسيدة زينب و ٦٤,٠ ٪ من النزهة. وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين القلق حول مستقبل الأبناء وتربيتهم والمشكلات الاجتماعية المتصلة به وبين المستوى الاجتماعى الاقتصادى فى الأسرة، فكلما ارتفع هذا المستوى كلما انخفضت درجة القلق حول الجوانب الاقتصادية وكلما ارتفعت درجة القلق حول الجوانب غير الاقتصادية مثل مستقبل الأبناء. وإضافة إلى ما سبق أشارت بعض مفردات العينة إلى قلقها بشأن حالتهم الصحية أو الموت أو عدم الآمان الأسرى أو عدم الأمان فى العمل أو بسبب الظروف السكنية، إضافة إلى مجموعة أخرى أكدت على قلقها بشأن تدهور الأخلاقيات العامة للناس والبعد عن الله. كما أشارت أيضا بعض مفردات العينة بأنهم لايقلقون من شئ وأن المستقبل بيد الله.

أما فيما يتعلق بأهم الأمنيات التى تمناها أفراد العينة فى حياتهم فقد كانت مرتبطة إلى حد كبير بالمشكلات التى يعانون منها أو يقلقون بشأنها فى حياتهم بصفة عامة.

وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أنه على مستوى العينة ككل كانت أهم أمنية لدى المبحوثين هى الاطمئنان على مستقبل الأبناء وتربيتهم تربية حسنة وتعليمهم تعلميا جيداً وذلك لدى حوالى ٤١,٦ ٪ من إجمالى مفردات العينة. يليها مباشرة أمنية الاحساس بالآمان النفسى وراحة البال (الخير والستر والرضا) لدى ٢٦,٨ ٪

من إجمالى العينة، والاستقرار المادى وزيادة الدخل بنسبة ٢٦,٠ ٪ من إجمالى المفردات، والصحة بنسبة ٢١,٦ ٪. أما تحسن ظروف العمل فكانت أمنية لدى حوالى ١٦,٤ ٪ من المبحوثين وكذلك تحسن الظروف الآمنية والسياسية لدى حوالى ١١,٢ ٪ منهم. بالإضافة إلى ذلك تمنى بعض الأفراد أن يتقربوا من الله ويحجون أو أن تتحسن أخلاقيات الناس من حولهم، كما تمنى آخرون أن تتحسن ظروفهم السكنية أو البيئية. وإلى جانب ذلك كانت حوالى ٦,٠ ٪ من إجمالى مفردات العينة ليست لديهم أمنيات محددة.

وبالنظر إلى توزيع هذه الأمنيات على مفردات العينة من الأحياء الثلاثة للدراسة، يمكن القول بصفة عامة أن الأمنيات المرتبطة بالجوانب الاقتصادية ترتبط بانخفاض المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة، فى حين ترتبط الأمنيات المتصلة بالجوانب الآخرى غير الاقتصادية بارتفاع المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة. وتأكيداً لذلك تبين أن حوالى ٣٠,٠ ٪ من الأسر بمنشأة ناصر و ٣٤,١ ٪ من السيدة زينب يتمنون زيادة دخلهم من أجل الاستقرار المادى، فى مقابل حوالى ١٢,٠ ٪ فقط من حى النزهة.

آما الأمنيات الأخرى فقد اختلف توزيعها بين الأفراد من أحياء الدراسة. وعلى سبيل المثال كانت نسبة الذين تمنوا الاطمئنان على مستقبل ابنائهم من حى منشأة ناصر حوالى ٢٢,٢ ٪، فى مقابل ٤٤,٧ ٪ من السيدة زينب و ٦١,٣ ٪ من حى النزهة. وكذا بالنسبة للصحة تمناها حوالى ١٦,٧ ٪ من منشأة ناصر، و٢٠,٠ ٪ من السيدة زينب و٢٩,٣ ٪ من حى النزهة.

وفى ضوء هذه النتائج يتأكد أن المشكلات والقلق والأمنيات ذات الطبيعة الاقتصادية ترتبط بانخفاض المستوى الاجتماعى الاقتصادى، فى حين ترتبط المشكلات والقلق ،الأمنيات الأخرى غير الاقتصادية بارتفاع المستوى الاجتماعى

الاقتصادى للأسرة. ويمكن اعتبار هذه النتيجة منطقية وبديهية إلى حد كبير فى ضوء أن الفئات الاجتماعية الأعلى تكون قد أمنت بعض الجوانب الاقتصادية فى حياتها، ولذلك فهى تلتفت بالقدر الأكبر للجوانب غير الاقتصادية. وعلى خلاف ذلك تعانى الفئات الاجتماعية الأدنى من المشكلات الاقتصادية التى تستنفذ كل تفكيرها ومجهودها من أجل تأمين وإشباع الحاجات الوجودية والضرورية Subsitent needs، بحيث يجوز القول أنهم يصارعون من أجل البقاء فى ظل الظروف الاقتصادية التى يمر بها المجتمع المصرى والتى تنعكس فى ارتفاع معدلات التضخم وغلاء الأسعار وارتفاع الضرائب فى مقابل ثبات المرتبات وخاصة فى قطاع الأعمال الحكومية والعامة.

وإستكمالاً لفهم النظرة العامة للحياة الشخصية لأفراد عينة الدراسة هذه كان من الضرورى الكشف عن درجة رضائهم عن الحياة ككل Overall Quality of Life Satisfaction والسعادة فى الحياة Overall Happiness in Life، باعتبارها تشكل النظرة الكلية والشاملة للحياة ككل بها مافيها من مميزات مساوىء. من اشباع وحرمان، من سعادة ومشكلات.

وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة ارتفاع مستويات الرضاء نسبياً لدى جميع أفراد العينة بإعتبارها سمة أساسية من سمات الشعب المصرى الذى يعتبر أن الرضاء بالحال مهما كان يعتبر مرادفاً لحمد الله على كل مايقسمه للعباد والذى لايحمد على مكروه سواه. وارتباطاً بذلك كانت نسبة إجمالى الراضين عن حياتهم ككل تشكل حوالى ٨٦,٠ ٪ من إجمالى مفردات العينة، من بينهم ١١,٢ ٪ راضون جداً، و٤٨,٠ ٪ راضون إلى جانب حوالى ٢٦,٨ ٪ راضون إلى حد ما، وذلك فى مقال ٨,٤ ٪ منهم غير راضين و٥,٦ ٪ فقط غير راضين بالمرة. أما فيما يتعلق بتوزيع

هذه النسب على مفردات العينة من الأحياء الثلاثة، فقد كانت الفروق بينها معنوية عند ٠,٠١ ، بين الرضاء عن الحياة ككل وبين بعض المتغيرات مثل التعليم والمهنة والدخل، بينما لم توجد علاقة دالة إحصائيا بين الرضاء عن الحياة ككل وبين بعض المتغيرات الأخرى مثل السن أو النوع.

وينطبق نفس الوضع على إحساس الفرد بأنه سعيد فى حياته بصفةعامة، حيث حققت معدلات عالية نسبياً على مستوى العينة ككل، فقد كان مجموع السعداء فى حياتهم من إجمالى مفردات العينة ككل حوالى ٨٩,٢ ٪، فى مقابل ١٠,٠ ٪ فقط منهم كانوا غير سعداء أو غير سعداء بالمرة. ومع ذلك فقد كانت الفروق ين مفردات العينة من الأحياء الثلاثة فيما يتعلق بمستويات سعادتهم فى الحياة ككل غير معنوية أو دالة إحصائيا حيث كان مجموع السعداء من منشأة ناصر يشكلون نسبة ٨٤,٤ ٪ من إجمالى المفردات بالحى ، الى جانب ٨٧,١ ٪ من حى السيدة زينب، فى مقابل ٩٧,٣ ٪ من حى النزهة. وارتباطاً بهذه النتيجة كانت العلاقة بين الاحساس بالسعادة العامة فى الحياء وبين بعض المتغيرات مثل التعليم والمهنة معنوية عند ٠,٠٥ ، بينما كانت معنوية عند ٠,٠١ ٪ فى علاقتها بالدخل.

واستناداً إلى مجموعة النتائج السابقة فى هذه الفقرة يمكن القول أن نظرة الفرد العامة لحياته الاجتماعية والشخصية ترتبط بشكل طردى بالمستوى الاجتماعى الاقتصادى الذى يعيش فى إطاره ، حيث يساهم هذا المستوى بما يقدمه للفرد من فرص متنوعة فى الحياة فى إشباع حاجاته الأساسية التى تنعكس فى ارتفاع درجة رضائه عن حياته العامة فى مجملها.

وفى محاولة لقياس نوعية الحياة في مجتمعات الدراسة، حاولت الباحثة صياغة مؤشر مركب لنوعية الحياة يضم مجموعة من المؤشرات الفرعية الموضوعية والذاتية التى تقيس مختلف مجالات نوعية الحياة، مثلما تم استعراضها فى فصول هذه الدراسة. وفيما يلى تقدم الفقرة التالية محاولة منهجية لصياغة مقياس مركب أو مؤشر عام لنوعية الحياة.

رابعا: الاجراءات المنهجية لصياغة مؤشر مركب لنوعية الحياة

اعتمدت هذه الدراسة فى تحديدها لنوعية الحياة على مجموعة من المؤشرات يمثل كل منها مجالا من مجالات نوعية الحياة، والتى أمكن استخلاص مكوناتها وعناصرهر من البيانات الميدانية لهذه الدراسة(٦).

١ - تحديد مؤشرات نوعية الحياة:

وقد اعتمدت الباحثة فى اختيار مؤشرات نوعية الحياة على إجراء حصر شامل للدراسات السابقة التى أجريت على نوعية الحياة عالمياً ومحلياً، حيث قامت باختبار المؤشرات التى تكررت فى نصف هذه الدراسات أو أكثر(٧). كما تم استبعاد بعض المؤشرات التى رأت الباحثة أنها لاتتناسب مع طبيعة الحياة فى المجتمع المصرى أو لا تتواءم مع أهداف هذه الدراسة، ومثال على ذلك مؤشر المساواة بين الفئات العرقية والسلالية مثل التفرقة العنصرية بين البيض والسود، وهو مؤشر شاع استخدامه فى دراسات نوعية الحياة التى اجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية أو جنوب أفريقا، أو التفرقة بين البيض والصفر، وهو مؤشر شاع استخدامه أيضاً فى دراسات نوعية الحياة التى أجرييت فى دول جنوب شرق آسيا.

واستنادا إلى ذلك تمثلت هذه المؤشرات فيمايلى :

١ - مؤشر التعليم

٢ - العمل

---

(٦) لمزيد من التفاصيل حول الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية انظر الفصل السادس من الرسالة التى ننقل عنها هذا الفصل.

(٧) لمزيد من التفاصيل حول الدراسات السابقة التى استعرضتها الباحثة انظر الفصل الخامس من الرسالة.

٣ – المسكن

٤ – الدخل والممتكلات

٥ – الحياة الأسرية

٦ – الحى والمنطقة

٧ – الصحة العامة والتغذية

٨ – المشاركة الاجتماعية والأنشطة الترويحية والثقافية

٩ – النظرة العامة للحياة

وقد تم استخلاص مقياس مركب[٨] من المؤشرات السابقة يضم مجموعة من المكونات والعناصر الفرعية. إضافة إلى استخلاص مؤشر موضوعى عام يضم كل الجوانب الموضوعية (فقط) للمؤشرات السابقة، ومؤشر ذاتى عام يضم كل الجوانب الذاتية (فقط) لنفس هذه المؤشرات، وذلك حتى يمكن ايجاد العلاقة بين الجوانب الموضوعية والذاتية لنوعية الحياة لدى عينة الدراسة.

ويمكن تحديد أهم ملامح المؤشرات المستخدمة فى هذه الدراسة على النحو التالى:

(أ) أنها مؤشرات جزئية Micro-Indicators تعتمد على بيانات مستقاه من الأسر مباشرة من خلال الدراسة الميدانية. ولم تعتمد الباحثة على المؤشرات الكلية التى تحول إلى مؤشرات جزئية. وبالتالى فلم يتم الاعتماد على بيانات إجمالية للدخل القومى مثلا فى محاولة للوصول من خلالها إلى مؤشرات جزئية

---

(٨) لمزيد من التفاصيل انظر عناصر ومكونات مؤشرات نوعية الحياة فى ملحق رقم (٤) من الرسالة التى ننقل عنها هذا الفصل

لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى. وقد كان السبب الرئيسى فى ذلك هو مساوئ أوعيوب الاعتماد على متوسطات غير دقيقة وما ينتج عن ذلك من عدم وضوح حدة التفاوت فى التوزيع بين الشرائح الاجتماعية المتباينة فى المجتمع.

(ب) أنها مؤشرات موضوعية Objective Indicators وذاتية Subjective Indecators مباشرة تعتمد على بيانات الدراسة الميدانية، بحيث تصف المؤشرات الموضوعية الواقع الفعلى لأسر الدراسة فى المجالات المحددة لنوعية الحياة. بينما تصف المؤشرات الذاتية قدر الاشباع الذى تحقق لهذه الأسر من هذه المجالات كما تعكسها مستويات رضائهم عن هذه المجالات. وهى تصف إلى جانب ذلك ما هو مرغوب بالنسبة لهؤلاء الأفراد كما تعكسه أهم أمنياتهم المتصلة بهذه المجالات.

(ج) أنها مؤشرات جمعية Collective Indicators وفردية أو شخصيةPersonal Indicators وقد استخدمت المؤشرات الجمعية لتعبر عن الأسرة ككل. وذلك على سبيل المثال وليس الحصر بالنسبة للبيانات المتعلقة بمتوسط إجمالى دخل الأسرة الشهرى أو متوسط إجمالى والانفاق الشهرى للأسرة أو كافة أنواع الممتلكات التى تمتلكها الأسرة مثل السلع المعمرة داخل المنزل أو وسائل الركوب أو العقارات وكذلك متوسط قيمة ما تستطيع الأسرة ادخاره شهرياً أو إجمالى ما تستهلكه من المواد البروتينية أو متوسط الانفاق الشهرى على العلاج. وغير ذلك من البيانات التى تصف الواقع الفعلى للأسرة فى مختلف مجالات نوعية الحياة. بينما استخدمت المؤشرات الفردية أو الشخصية لتعبر عن موقف أو اتجاه أو حالة المبحوث كفرد وذلك على سبيل المثال وليس الحصر بالنسبة للبيانات المتعلقة بموقفه من المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية

والترويحية والثقافية المختلفة أو اتجاهاته نحو التعليم أو المشكلات المرتبطة بظروف العمل أو رضائه عن مختلف مجالات حياته.... وغير ذلك من البيانات التى تصف موقف أو إتجاه أو حالة المبحوث موضوعياً أو ذاتياً.

(د) التعبير الكمى عن المؤشرات الكيفية، حيث كانت بعض المؤشرات الموضوعية والذاتية تشتمل على متغيرات أو بيانات كيفية أو وصفية مثل بعض المشكلات التى تعانى منها الأسرة أو المشكلات التى تواجه ظروف العمل بالنسبة للفرد، وهى مؤشرات موضوعية، أو الأمنيات التى يتمناها الفرد فيما يتصل بمسكنه أو غير ذلك من مجالات نوعية الحياة المتعددة. وفى ضوء ذلك حاولت الباحثة التعبير تعبيراً كمياً من خلال الوزن النسبى عن المتغيرات الكيفية أو الوصفية المتضمنة فى بعض المؤشرات الموضوعية أو الذاتية[٩].

٢ - خطوات صياغة المقياس المركب لنوعية الحياة:

وقد اتبعت الباحثة بعض الخطوات يمكن تلخيصها فى النحو التالى:

أ - إعطاء وزن نسبى لكل عنصر من عناصر المكون.

ب - إعطاء وزن نسبى لكل مكون من مكونات المؤشر.

ج - توحيد معيار القياس بين المؤشرات التسعة بحيث تكون الدرجة القصوى لكل مؤشر مائة درجة، توزع بين مكونات المؤشر وفقاً للأهمية النسبية لكل مكون. ومعنى ذلك أنه تم توزيع مائة درجة على مكونات كل مؤشر، بحيث تتحدد الدرجة النسبة لكل من هذه المكونات طبقاً لأهمية ومساهمته فى بناء المؤشر.

---

(٩) لمزيد من التفاصيل انظر الأوزان النسبية لمكونات وعناصر كل مؤشر من مؤشرات نوعية الحياة ملحق رقم (٤) من الرسالة التى تنقل عنها هذا الفصل.

د - تحويل الوزن النسبى لك عنصر من عناصر المكون إلى درجة جزئية من درجة المكون على النحو التالى:

الدرجة النسبية للعنصر =

$$\frac{\text{الوزن النسبى للعنصر} \times \text{الوزن النسبى للمكون التابع له العنصر}}{\text{مجموع الأوزان النسبية لعناصر هذا المكون}}$$

وقد خضعت عملية تحديد الأوزان النسبية للمؤشرات ومكوناتها وعناصرها على أسس موضوعية وتقديرية فى تحديد أفضلية العناصر أو المكونات عن بعضها البعض. ومثال على ذلك مدارس اللغات الأجنبية أفضل من المدارس التجريبية أفضل من المدارس الحكومية، ولكن ما هو مقدار هذا التفضيل درجة أو درجتان أو ثلاث درجات. وفى ضوء ذلك فقد قامت الباحثة بتقدير الأوزان النسبية لعناصر ومكونات المؤشرات وكذلك لمؤشرات نفسها، ثم قامت بتحكيم هذه الأوزان بواسطة خمسة من الأساتذة المحكمين ذوى الخبرة فى مجال علم الاجتماع[(١٠)].

وفى النهاية لابد من التأكيد على حقيقتين:

الأولى : أن تحديد القيمة أو الوزن النسبى أو الأفضلية لكل عنصر أو مكون للمؤشرات المستخدمة فى هذه الدراسة تنطوى على قدر كبير من التقدير الذاتى مثلما يبدو من الكلمات المستخدمة «القيمة» «النسبى» «الأفضلية»، وبذلك فهى لايمكن أن تصبح موضوعية بحتة.

الثانية: أن ما يهم الباحث بالدرجة الأولى فى دراسات نوعية الحياة هو الوضع النسبى بين الشرائح أو الفئات أو الوحدات المختلفة للمجتمع المدروس وليس القيمة

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل أنظر قائمة الأوزان النسبية لمكونات وعناصر كل مؤشر من مؤشرات نوعية الحياة ملحق رقم (٤) من الرسالة التى تنقل عنها هذا الفصل.

المطلقة للمؤشر فى حد ذاتها.

واستناداً إلى المقياس المركب أو المؤشر العام لنوعية الحياة يمكن عرض أهم النتائج التى ابرزتها المعالجة الاحصائية للبيانات الميدانية فى الفقرة التالية:

خامسا : نوعية الحياة فى مدينة القاهرة ، بعض النتائج العامة

من خلال تحليل المعطيات النظرية والميدانية التى تعرضت لها الدراسة فى مختلف فصولها اتضحت ضرورة التأكيد على ثلاثة أبعاد أساسية لفهم نوعية الحياة فى المجتمع. ويتمثل البعد **الأول** فى مجموعة المتغيرات المستقلة التى تشكل مدخلات موضوعية فى بناء نوعية الحياة. أما **الثانية** فهى مجموعة المتغيرات الوسيطة التى تلعب دوراً فى تعظيم أو تقليص مجموعة المدخلات الموضوعية، أو حتى فى خلق موقف تستطيع فيه نوعية الحياة فى المجتمع الاستفادة من هذه المدخلات. ويتعلق البعد **الثالث** بمجموعة المتغيرات التى تعبر عن الجوانب الذاتية لفاعلية المتغيرات السابقة.

ولقدتم هذا التحليل استناداً إلبى تباين مجتمعات البحث من حيث المستوى الاجتماعى الاقتصادى، وذلك بافتراض أن سكان كل حى من الأحياء الثلاثة الى العينة يعكسون فى غالبهم الملامح العامة لهذا السياق الاجتماعى. وارتباطاً بذلك تعرض هذه الفقرة لمجموعة النتائج العامة التى كشفت عنها المعالجات الاحصائية للمادة الميدانية. وفى هذا السياق تجدر الإشارة أن الفروق بين الأحياء الثلاثة التى أجريت فيها الدراسة الميدانية فيمار يتعلق بمؤشرات نوعية الحياة كانت معنوية عند ٠,٠٠١ فيما عدا مؤشر الحياة الأسرية والنظرة العامة للحياة فقد كانت الفروق فيها معنوية عند ٠,٠١[(١١)]، وذلك مثلما يوضح الجدول رقم (٥) و (٦).

كما تعرض هذه الفقرة لأهم النتائج التى وصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بثلاثة أبعاد رئيسية، البعد **الأول** : ويتعلق بالعلاقات الارتباطة لمؤشرات نوعية الحياة،

---

(١١) استدنت الدراسة إلى مؤشرات التعليم والعمل والمسكن والدخل والحياة الأسرية والحى أو المنطقة والصحة العامة والتغذية، والمشاركة الاجتماعية والترويح والنظرة العامة للحياة، إضافة إلى المؤشر الذاتى العام والمؤشر الموضوعى العام وأخيراً المؤشر العام لنوعية الحياة.

بينما يتعلق البعد **الثانى** بالعلاقات الارتباطية للمؤشرات الذاتية، التى تعبر عن درجة الرضاء عن كل مجال من مجالات نوعية الحياة. أما البعد الثالث فيتعلق بالعلاقة الارتباطية بين المؤشرات الموضوعية والذاتية لنوعية الحياة، باعتبار أن المجموعة الأولى تمهد الأساس للمجموعة الثانية، فالأولى مدخلات والثانية مخرجات.

١ - العلاقات الارتباطية لمؤشرات نوعية الحياة:

فيما يتعلق بالمؤشرات الموضوعية لنوعية الحياة برزت مجموعة من العلاقات الارتباطية التالية:

أ - توجد علاقة ارتباطية عند دلالة معنوية، بمستوى ٠,٠١ بين مؤشر التعليم ومؤشر العمل، وذلك باعتبار أن مجتمعات الدراسة هى مجتمعات حضرية بالأساس، حيث يلعب التعليم دوراً أساسياً فى إعداد وتأهيل الأفراد للالتحاق بالعمل، وفى ذلك، تأكيد لمقولة **إميل دور كايم** Emile Durkheim فى مؤلفه تقسيم العمل الاجتماعى والتى تذهب إلى استناد الالتحاق بالعمل فى المجتمعات الحديثة إلى التأهيل الذى يتطلب فترة تعليمية وتدريبية طويلة.

ب - توجد علاقة ارتباطية دالة عند ٠,٠١ بين مؤشر الدخل وكل من مؤشر التعليم والعمل والمسكن. ففى ضوء العلاقة بين مؤشر التعليم والعمل فى الفقرة السابقة أتضح أن التعليم هو الذى يحدد العمل، ومن المنطقى أن يحدد العمل مستوى دخل الأسرة فى الجانب الرئيسى منه. وبالتالى فإن الدخل يحدد مستوى المسكن الذى يشارك التعليم فى تحديد طبيعته، بحيث يشير ذلك إلى أن المتغيرات والمؤسسة لأى واقعة إجتماعية تتبادل التأثير والتأثر، بحيث يصبح تقسيم المتغيرات إلى مستقلة وتابعة فى حاجة إلى مراجعة وتأمل.

م	المؤشر	قيمة (ف)	الدلالة
١	التعليم	١٤١,٨٧٨	٠,٠٠١
٢	العمل	٢٤,٤٤٣	٠,٠٠١
٣	المسكن	١٠٩,٦٣١	٠,٠٠١
٤	الدخل والممتلكات	٩٢,٧٣١	٠,٠٠١
٥	الحياة الأسرية	٣,٧٢٣	٠,٠١
٦	الحي والمنطقة	٥١,٢٤٤	٠,٠٠١
٧	الصحة العامة والتغذية	٨٦,٥٢٤	٠,٠٠١
٨	المشاركة الإجتماعية والترويح	٢١,٨٥٤	٠,٠٠١
٩	النظرة العامة للحياة	٨,١٠٢	٠,٠١
١٠	المؤشر الذاتى العام	١٨,٨٨٣	٠,٠٠١
١١	المؤشر الموضوعى العام	١٩٦,٣٩٧	٠,٠٠١
١٢	المؤشر العام لنوعية الحياة	١٣٤,١٠٦	٠,٠٠١

جدول رقم (٥)

يوضح معنوية الفروق بين الأحياء الثلاثة للدراسة

م	المؤشر	قيمة (ت) بين عينة منشأة ناصر والسيدة زينب	الدلالة	قيمة (ت) بين عينة منشأة ناصر والنزهة	الدلالة	قيمة (ت) بين عينة السيدة زينب والنزهة	الدلالة
١	التعليم	٩,١٨٠	٠,٠٠٠١	١٧,٧١٢	٠,٠٠٠١	٧,١٨٦	٠,٠٠٠١
٢	العمل	٤,٠٣٥	٠,٠٠٠١	٦,٩٠٤	٠,٠٠٠١	٢,١٥٩	٠,٠٠٠١
٣	المسكن	٦,٥٥١	٠,٠٠٠١	١٢,١٨٦	٠,٠٠٠١	١٠,٢٧٦	٠,٠٠٠١
٤	الدخل والممتلكات	٠,٥٧٧	-	١١,٤٩٠	٠,٠٠٠١	١١,٧٦٩	٠,٠٠٠١
٥	الحياة الأسرية	١,٥٢٥	-	٢,٧٤٩	٠,٠٠١	١,١٩٥	٠,٠٠٥
٦	الحي والمنطقة	٥,٠٠٠	٠,٠٠٠١	١٠,٤٧٣	٠,٠٠٠١	٥,١٩٨	٠,٠٠٠١
٧	الصحة العامة والتغذية	١,٠٢٨	-	١٢,١٦٢	٠,٠٠٠١	١١,٦٦١	٠,٠٠٠١
٨	المشاركة الإجتماعية والترويح	٤,١٠٢	٠,٠٠٠١	٦,٤٦٨	٠,٠٠٠١	٢,٣٩٤	٠,٠٠٠١
٩	النظرة العامة للحياة	١,٤٢٨	-	٣,٩٥٠	٠,٠٠٠١	٢,٧٣٦	٠,٠٠٠
١٠	المؤشر الذاتي العام	٢,٥٢٦	٠,٠٠٠١	٦,٠٠٨	٠,٠٠٠١	٣,٩٩٢	٠,٠٠٠١
١١	المؤشر الموضوعي العام	٧,٧١٣	٠,٠٠٠١	٢١,٠٨٥	٠,٠٠٠١	١٢,٠١٦	٠,٠٠٠١
١٢	المؤشر العام لنوعية الحياة	٦,٣٤١	٠,٠٠٠١	١٦,٨١٢	٠,٠٠٠١	١٠,٤٩٠	٠,٠٠٠١

جدول رقم (٦)

يوضح معنوية الفروق بين الأحياء الثلاثة للدراسة

جـ - توجد علاقة ارتباطية دالة عند ٠,٠١ بين مؤشر الأسرة وكل من مؤشر التعليم والدخل والمسكن ، وذلك باعتبار أن هذه المتغيرات تنعكس على تحديد ملامح الحياة الأسرية. وفى مقابل ذلك فإن الحياة الأسرية تسلم إلى مستوى معين من التعليم والدخل والمسكن.

د - توجد علاقة ارتباطية دالة عند ٠,٠١ بين مجموعة مؤشرات التعليم والعمل والدخل والمسكن والحياة الأسرية من ناحية، وبين مؤشر الصحة العامة والتغذية من ناحية أخرى، وذلك فى ضوء أن متغيرات التعليم والعمل والدخل والمسكن تحدد طبعة المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة، التى تعظم أو تقلل من مستوى انعكاس هذه المتغيرات على الصحة العامة والتغذية لأفراد الأسرة.

هـ - توجد علاقة ارتباطية دالة عند ٠,٠١ بين مجموعة مؤشرات التعليم والعمل والدخل والمسكن والأسرة والمنطقة أو الحى من ناحية، وبين مؤشر المشاركة الاجتماعية والأنشطة الترويحية والثقافية للفرد من ناحية أخرى، وذلك باعتبار أن هذه المنظومة من المؤشرات تتصل بدرجة أو بأخرى بالمستوى الاجتماعى الاقتصادى الذى يحدد مستوى معنيا للمشاركة الاجتماعية فى الأنشطة الترويحية والثقافية. ومن الملاحظ هنا أن الأسر والوحى و المنطقة يلعبان دوراً وسيطاً فى تعظيم أو تقليص فاعلية هذه المتغيرات.

و - توجد علاقة ارتباطية دالة عند ٠,٠١ بين مجموعة مؤشرات التعليم والعمل والدخل والمسكن والأسرة والحى أو المنطقة والصحة العامة والتغذية والمشاركة الاجتماعية والترويح من ناحية وبين نظرة الفرد العامة للحياة من ناحية أخرى، حيث تؤدى هذه المتغيرات فى أدائها الأمثل إلى تأسيس نظرة ايجابية ومتفائلة نحو الحياة، بينما تؤدى - على العكس من ذلك - فى مستويات أدائها الأدنى إلى خلق نظرة تتضمن اتجاهات سلبية نحو الحياة.

ز – واستناداً إلى ما سبق وجدت علاقة ارتباطية دالة عند ٠٫٠١ بين مجموعة المؤشرات الفرعية السابقة وبين المؤشر العام لنوعية الحياة، وذلك باعتبار أن نوعية الحياة تشكل بناءً أو حقيقة كلية يتأسس استناداً إلى التفاعل الوظيفى المتبادل بين مجموعة المتغيرات الفرعية التى تشكل هذا البناء(١٢).

---

(١٢) لمزيد من التفاصيل راجع المصفوفة الارتباطية لمؤشرات نوعية الحياة، جدول رقم (٧) بالمتن.

المؤشر	التعليم	العمل	المسكن	الدخل	الأسرة	الحي والمنطقة	الصحة العامة والتغذية	المشاركة الإجتماعية والترويح	النظرة العامة للحياة	المؤشر الذاتي العام	المؤشر الموضوعي العام	المؤشر العام لنوعية الحياة
التعليم	–											
العمل	٠,٤٤٤ **	–										
المسكن	٠,٦٧٢ **	٠,٣٦٥ **	–									
الدخل	٠,٥٩٥ **	٠,٣٢٢ **	٠,٦٧٥ **	–								
الأسرة	٠,٢٩١ **	٠,١٢٧ X	٠,٣٥٨ **	٠,٤٠٥ **	–							
الحي والمنطقة	٠,٤٧٧ **	٠,٣٢٨ **	٠,٦٧٨ **	٠,٥٢٦ **	٠,٢٧٣ **	–						
الصحة العامة والتغذية	٠,٦٠٩ **	٠,٣٢٩ **	٠,٦١٠ **	٠,٦٧٠ **	٠,٢٧٥ **	٠,٤٤١ **	–					
المشاركة الإجتماعية والترويح	٠,٥٤٥ **	٠,٣٢٨ **	٠,٤٤٧ **	٠,٣٩٧ **	٠,٣٢٤ **	٠,٣٤٠ **	٠,٤٠٧ **	–				
النظرة العامة للحياة	٠,٢٨٣ **	٠,٢١٣ **	٠,٤٥٤ **	٠,٥٢٢ **	٠,٤١٦ **	٠,٤١٩ **	٠,٤١٩ **	٠,٤١٣ **	–			
المؤشر الذاتي العام	٠,٥٥١ **	٠,٣٩٢ **	٠,٦٢٥ **	٠,٦٧١ **	٠,٥٥٥ **	٠,٦٩٢ **	٠,٥٢٧ **	٠,٥٥٤ **	٠,٧٤٧ **	–		
المؤشر الموضوعي العام	٠,٨٨١ **	٠,٥٩٥ **	٠,٨١٤ **	٠,٧٦٤ **	٠,٤٢٧ **	٠,٦٣٥ **	٠,٧٧٨ **	٠,٦٣٧ **	٠,٥٠٢ **	٠,٦٤٢ **	–	
المؤشر العام لنوعية الحياة	٠,٨٥٣ **	٠,٥٨٢ **	٠,٨٢٣ **	٠,٧٩٧ **	٠,٥٠٧ **	٠,٧٠٣ **	٠,٧٦٩ **	٠,٦٦٣ **	٠,٦١٥ **	٠,٨٠٠ **	٠,٩٨٩ **	–

* = دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ ** = دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠١ X = غير دالة إحصائياً

جدول رقم (٧)

يوضح المصفوفة الإرتباطية لقيم معامل بيرسون بين مؤشرات نوعية الحياة

جدول رقم (٧)

يوضح المصفوفة الإرتباطية لقيم معامل بيرسون بين مؤشرات نوعية الحياة

٢ – العلاقات الارتباطية المعبرة عن مستويات الرضاء:

وبالنسبة للعلاقات الارتباطية بين المؤشرات الذاتية ونوعية الحياة، يمكن عرشض مجموعة النتائج التالية:

أ – توجد علاقة ارتباطه عند دلالة معنوية بمستوى ٠,٠١ بين مؤشر الرضاء عن الحياة في الحى والرضاء عن حالة الأمن، وذلك باعتبار أن الأحياء الثلاثة للدراسة تتباين من حيث حالة الأمن بالنظر إلى عدد أقسام الشرطة وحجم قوة الشرطة ومعدل الجرائم المختلفة كمعطيات موضوعية[١٣].

ب – توجد علاقة ارتباطية دالة عند ٠,٠١ بين مؤشر الرضاء عن حالة الأمن ومومن ثم الحياة في الحى، وبين الرضاء من المسكن، وذلك في ضوء أن المسكن يشكل مركز الدائرة المحيطة بالفرد.

ج – توجد علاقة دالة عند ٠,٠١ بين مؤشر الرضاء عن الحياة الأسرية وبين الرضاء عن الحياة في الحى وحالة الأمن وطبيعة المسكن، باعتبار أن هذه المتغيرات تشكل مدخلات في الحياة الأسرية، وأن طبيعة فاعليتها تحدد مستوى الرضاء عن الحياة الأسرية.

د– توجد علاقة ارتباطية دالة عند ٠,٠١ بين الرضاء عن الحياة في الحى والمسكن والحياة الأسرية وبين الرضاء عن مستوى التغذية في ضوء أن المتغيرات الثلاثة تشكل مدخلات لمستوى التغذية. فعلى سبيل المثال فإن الفرد يسكن حياً من مستوى اجتماعي اقتصادى مرتفع ومسكناً ملائماً وحياة أسرية ترتبط بذلك، وهو الأمر الذى ينعكس بالضرورة على مستوى التغذية في الأسرة.

---

(١٣) لمزيد من التفاصيل راجع الجزء الخاص بوصف مجتمعات الدراسة في الفصل السادس من الرسالة التى تنقل عنها هذا الفصل.

هـ - توجد علاقة ارتباطية دالة عند ٠,٠١ بين الرضاء عن المسكن والحياة الأسرية ومستوى التغذية ، وبين الرضاء عن المستوى التعليمى للأب والأبناء، لأن هذه المتغيرات تشكل حزمة يسود بينها نوع من التأثير المتبادل الذى يسلم إلى درجة معينة من الرضاء.

و - توجد علاقة ارتباطية دالة عند ٠,٠١ بين الرضاء عن العمل وبين الرضاء عن الحياة فى الحى والمسكن والحياة الأسرية ومستوى التغذية والمستوى التعليمى لأفراد الأسرة، باعتبار أن العمل يشكل من خلال الدخل مدخلاً إلى تحقيق الرضاء عن مستوى أداء هذه المتغيرات.

ز - توجد علاقة ارتباطية دالة عند ٠,٠١ بين الرضاء عن الدخل والوضع المالى للأسرة وبين الرضاء عن الحياة فى الحى والمسكن والحياة الأسرية والتغذية والمستوى التعليمى. إضافة إلى وجود علاقة ارتباطية دالة عند ٠,٠١ أيضاً بين الرضاء عن الوضع المالى للأسرة وبين الرضاء عن مستوى الدخل، حيث ترجع قوة العلاقة الارتباطية إلى كون الدخل والوضع المالى للأسرة يشكلان مدخلان لمجموعة المتغيرات السابقة.

ح - توجد علاقة ارتباطية دالة عند ٠,٠١ بن الرضاء عن المشاركة فى الحياة الاجتماعية والأنشطة الترويحية والثقافية وبين الرضاء عن الحياة فى الحى والمسكن والأسرة والتغذية والتعليم والعمل والوضع المالى والدخل. ويرجع ذلك بالأساس لأن جملة هذه المتغيرات تشكل مدخلات لهذا المتغير الأخير.

ط - توجد علاقة ارتباطية دالة عند ٠,٠١ بين الرضاء عن مجموعة المجالات السابقة وبين الرضاء عن المشاركة فى الأنشطة الدينية.

ى - توجد علاقة ارتباطية دالة عند ١٠,٠ بين الرضاء عن مجموعة المجالات السابقة وبين الرضاء عن الحياة ككل، باعتبار أن النظرة العامة للحياة تعتبر

وظيفية للتفاعل بين مجموعة المتغيرات المشار إليها، فالأولى تشكل كلاً بينما الأخيرة تشكل الأجزاء المكونة لهذا الكل.

ك- توجد علاقة ارتباطية عند ٠,٠١ بين الرضاء عن مجموعة المتغيرات السابقة وبين الاحساس العام بالسعادة فى إطار نوعية الحياة التى يعيشها الأفراد[١٤].

واستناداً إلى المعطيات السابقة يمكن القول أنه إذا كنت المؤشرات الموضوعية تشكل فى مجموعها بناءً متكاملاً يشير إلى مجموعة من المتغيرات التى يسود بينها تفاعل متبادل لتأسيس نوعية حياة من طبيعة محدد، فإن المؤشرات الذاتية – كما تنعكس فى مستويات رضاء الأفراد عن المجالات المختلفة لحياتهم – تشير إلى حالة كلية وشاملة من الرضاء العام. وهو الأمر الذى يعنى أن المؤشرات الذاتية هى الوجه الآخر للعملة أو لفاعلية المؤشرات الموضوعية.

---

(١٤) لمزيد من التفاصيل راجع المصفوفة الارتباطية للمؤشرات الذاتية لنوعية الحياة، جدول رقم (٨) بالمتن.

الرضا عن	الحياة في الحي	الأمن	المسكن	الحياة الأسرية	مستوى التغذية	تعليم الأبناء	تعليم نفسه	العمل	الدخل	الوضع المالي	المشاركة السياسية	الحياة الترويحية	المشاركة الدينية	الحياة ككل	السعادة العامة
الحياة في الحي	-														
الأمن	٠,٣٧٥ **	-													
المسكن	٠,٥٦٩ **	٠,٣٤٦ **	-												
الحياة الأسرية	٠,١٩٨ **	٠,٢٦٥ **	٠,٤٣٥ **	-											
مستوى التغذية	٠,٢٨٦ **	٠,١٧٥ *	٠,٥٢٧ **	٠,٤٠١ **	-										
تعليم الأبناء	٠,١٤٩ **	٠,١٢٤ x	٠,٣٠٤ **	٠,٣١٨ **	٠,٣٨٤ **	-									
تعليم نفسه	٠,٢٨٦ **	٠,٠٧٧ x	٠,٣٤٥ **	٠,٢٤٥ **	٠,٤٢٠ **	٠,٤٣٦ **	-								
العمل	٠,٢٣٦ **	٠,١١٩ x	٠,٢٢٠ **	٠,١٩٣ **	٠,٤٥٦ **	٠,١٨١ **	٠,٢٥٦ **	-							
الدخل	٠,٤٠٨ **	٠,٢١٠ **	٠,٤٠٩ **	٠,٣٢٠ **	٠,٦٧١ **	٠,٢٥٥ **	٠,٢٧٩ **	٠,٤٥٢ **	-						
الوضع المالي	٠,٣٨١ **	٠,٢٥٩ **	٠,٤٢٦ **	٠,٣٤١ **	٠,٥٨٢ **	٠,٢٧٨ **	٠,٢٧٤ **	٠,٢٦٨ **	٠,٧٨٤ **	-					
المشاركة السياسية	٠,١٠٥ x	٠,٠٣٢ x	٠,٢١٨ **	٠,٠٤٣ x	٠,٠٨٦ x	٠,١٣٦ x	٠,٢٣٢ **	٠,٠٧٤ x	٠,٠٦٢ x	٠,٠٦٨ x	-				
الحياة الترويحية	٠,١٨٦ **	٠,١٧٢ *	٠,٢٨٢ **	٠,٢٤٢ **	٠,٢٥٨ **	٠,٢١٣ **	٠,٢٥١ **	٠,٢٢٦ **	٠,٢٤٣ **	٠,٢١٢ **	٠,٣٧٥ **	-			
المشاركة الدينية	٠,١٧٠ *	٠,١٢٢ x	٠,٢٠٤ **	٠,٢٠٧ **	٠,١٧٧ *	٠,١٨١ **	٠,٢١٦ **	٠,٢٥٨ **	٠,١٦٣ *	٠,١٨٤ **	٠,٢٢٦ **	٠,٣٦٩ **	-		
الحياة ككل	٠,٢٢٩	٠,٣٠٢ **	٠,٤٠٦ **	٠,٤٥٩ **	٠,٥٤٤ **	٠,٢٨٥ **	٠,٢٢٧ **	٠,٤٥٢ **	٠,٥٤٩ **	٠,٥١٨ **	٠,٠٩٣ x	٠,٤٣٠ **	٠,٤٣٧ **	-	
السعادة العامة	٠,٣٥٢ **	٠,٢٩٢ **	٠,٤٠٨ **	٠,٤٦٩ **	٠,٥٠٥ **	٠,٢٨٠ **	٠,٢٨٣ **	٠,٤٢١ **	٠,٥١٧ **	٠,٤٧٤ **	٠,١٢٩ x	٠,٣٩١ **	٠,٣٤٣ **	٠,٦٨١ **	-

* = دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ ** = دلالة معنوية عند مستوى ٠,٠١ x = غير دالة إحصائياً

جدول رقم (٨)

يوضح المصفوفة الإرتباطية لقيم معامل بيرسون

بين المؤشرات الذاتية لنوعية الحياة

٣ - العلاقات الارتباطية بين المؤشرات الموضوعية والذاتية:

إستناداً إلى التراث النظرى المتعلق بدراسات نوعية الحياة وحركة المؤشرات، أكدت مجموعة كبيرة من هذه الدراسات على عدم وجود علاقة دالة احصائياً بين المؤشرات الموضوعية من ناحية والمؤشرات الذاتية من ناحية أخرى[١٥]. بينما أوضحت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة ارتباطية دالة عند ٠,٠١ بين المؤشرات الموضوعية والذاتية النوعية الحياة، وقد يرجع ذلك إلى أن الثقافة السائدة فى المجتمع المصرى ذات طبيعة تقليدية تؤكدعلى تكيف الفرد مع طبيعة الحياة التى يعيشها بغض النظر عن مستوى الاشباع المتحقق له، ويختلف الأمر بالنسبة للمجتمعات المتقدمة حيث تسود درجة عالية من الرشد والعقلانية فى إدراك الانسان وتقييمه لمدخلات المتغيرات الموضوعية فى نوعية الحياة فى مقابل الاشباع الذى تحقق له ذاتياً من هذه المدخلات. وهو الأمر الذى يولد الأفراد فى المجتمعات الحديثة اتجاهاً نقدياً نحو الاشباع الواقعى المتحقق قياساً على الطموحات والتوقعات العالية والمتنامية باستمرار.

ويمكن أن تتحدد العلاقة الارتباطية بين المتغيرات الموضوعية والذاتية من خلال البعدين التاليين:

أ - وجود علاقة ارتباطية دالة عند مستوى ٠,٠١ بين مجموعة المؤشرات الموضوعية والذاتية المستخدمة فى هذه الدراسة.

ب- وجود علاقة إرتباطية دالة عند مستوى ٠,٠١ بين كل من المؤشرات الموضوعية والذاتية من ناحية وبين المؤشر العام لنوعية الحياة من ناحية أخرى، بأعتبار أن الأخير يشكل كلا وأن الأولى تشكل وجهى العملة الواحدة.

---

(١٥) راجع الجزء المتعلق بطبيعة العلاقة بين المؤشرات الموضوعية والذاتية فى الفصل الرابع. وكذلك راجع الدراسات السابقة فى الفصل الخامس من الرسالة التى تنقل عنها هذا الفصل.

وتأكيدا لمجموعة النتائج السابقة اثبتت المعالجات الاحصائية للمادة الميدانية التى جمعت من عينة الدراسة إلى وجود تباين قوى بين الأحياء الثلاثة للدراسة دال عند ٠,٠٠١ طبقا لمعامل فيشر، حيث كانت القيمة النهائية للمؤشر العام لنوعية الحياة فى منشأة ناصر تبلغ ٤٨,٩٨٩، بينما وصلت فى حى السيدة زينب إلى ٥٥,٧٢٩ وفى حى النزهة ٦٥,٢٥٣ وذلك بمتوسط قدره ٥٦,١٦٠ وانحراف معيارى قدره ٠٩,١٢٩ وفى ضوء هذه النتائج فإن المؤشر العام لنوعية الحياة هو مقياس مركب يضم المؤشرات الفرعية لنوعية الحياة مثلما يوضح الجدول التالى رقم (٩).

م	المؤشر	متوسط المؤشر في حي منشأة ناصر	متوسط المؤشر في حي السيدة زينب	متوسط المؤشر في حي النزهة	المتوسط الكلي	الانحراف المعياري	دلالة التباين
١	التعليم	٤٠,٨١١	٦٤,٤٨٢	٨١,٠٠٠	٦٠,٩١٦	٢٢,٥٠٨	٠,٠٠٠١
٢	العمل	٤٨,٦٤٤	٥٥,٧٦٥	٦٢,٩٨٧	٥٥,٣٦٨	١٤,٢٩١	٠,٠٠٠١
٣	المسكن	٦٤,١٨٩	٧١,٧١٨	٨٠,٨٨٠	٧١,٧٥٦	٩,٨٤٦	٠,٠٠٠١
٤	الدخل والممتلكات	٢٨,١٤٤	٢٨,٩٤١	٤٦,٦٤٠	٣٣,٩٦٤	١٢,٦٨٢	٠,٠٠٠١
٥	الحياة الأسرية	٦٦,٧٤٤	٦٨,٣٦٥	٦٩,٦٠٠	٦٨,١٥٢	٦,٨٠٤	٠٠٠١
٦	الحي والمنطقة	٦٩,٢٨٩	٧٨,٧٥٣	٨٦,٥٨٧	٧٧,٦٩٦	١٢,٩٨٨	٠,٠٠٠١
٧	الصحة العامة والتغذية	٦٠,٦٦٧	٦٢,٤٣٥	٨٠,٨٩٣	٦٧,٣٣٦	١٣,٨٧٦	٠,٠٠٠١
٨	المشاركة الإجتماعية والترويح	٣٤,٥٦٧	٤٢,٢٧١	٤٦,٥٣٣	٤٠,٧٧٦	١٢,٧٨٧	٠,٠٠٠١
٩	النظرة العامة للحياة	٣٥,٥١١	٣٧,٢٤٧	٤٠,٢٦٧	٣٧,٥٢٨	٧,٧٩٥	٠,٠٠١
١٠	المؤشر الذاتي العام	١٣,٨٧٨	١٤,٩٤١	١٦,٣٢٠	١٤,٩٧٢	٢,٧١٤	٠,٠٠٠١
١١	المؤشر الموضوعي العام	٣٥,١١١	٤٠,٧٨٨	٤٨,٩٣٣	٤١,١٨٨	٧,١٤٥	٠,٠٠٠١
١٢	المؤشر العام لنوعية الحياة	٤٨,٩٨٩	٥٥,٧٢٩	٦٥,٢٥٣	٥٦,١٦٠	٩,١٢٩	٠,٠٠٠١

جدول رقم (٩)

يوضح المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر العام لنوعية الحياة (المقياس المركب)

ومتوسط كل مؤشر فى أحياء الدراسة والمتوسطات الكلية

والإنحرافات المعيارية ودلالة التباين فيما بينهم

واستنتاجا من كل ما سبق فى فصول هذه الدراسة ، فى ضوء استعراض المؤشرات الوضوعية العامة المرتبطة بأحياء الدراسة (فى الفصل السادس) ، والمؤشرات الفرعية الموضوعية والذاتية المتصلة بمجالات نوعية الحياة المختلفة لدى مفردات العينة (فى الفصل السابع والثامن والتاسع)، وفى ضوء نتائج المعالجات الاحصادئية للبيانات الميدانية المتصلة بالمؤشرات الفرعية الموضعية والذاتية والمؤشر العام لنوعية الحياة، وما أثبتته من وجود فروق معنوية عند مستويات دلالة قوية بين أحياء الدراسة فى هذه المؤشرات (فى الفصل العاشر)، يمكن التأكيد على حقيقة اساسية فيما يتصل بدراسة نوعية الحياة، ومؤدى هذه الحقيقة أن نوعية الحياة تمثل بناءً شاملاً ومتكاملاً يتضمن المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية للحياة، ومن أجل الفهم السليم لنوعية حياة الأفراد فى المجتمع لابد أن يمزج الباحث فى دراستها بين مجموعة من المؤشرات الموضوعية العامة المتعلقة بمجتمع الدراسة، وبين مجموعة من المؤشرات الموضوعية والذاتية المتصلة بمفردات الدراسة فى المجتمع، وذلك لهدف المزج بين البيانات الكيفية والكمية، وبين البيانات الكلية والجزئية المتصلة بوحدة الدراسة.

وبالنسبة لمستقبل دراسة نوعية الحياة يمكن اختبار هذا المقياس المركب أو المؤشر العام لنوعية الحياة على عينة قومية من المجتمع المصرى، وذلك لأن دراسة نوعية الحياة تعتبر أحد أهم المفاهيم فى إحداث التنمية الشاملة فى المجتمع، فمن خلال تحسين نوعية حياة الأفراد فى المجتمع يمكن دفع التنمية الشاملة بمختلف مستوياتها فى المجتمع.

الفصل الخامس

الابعاد الاجتماعية لمشكلة الزحام

الزحام ونسق القيم

الفصل الخامس

الابعاد الاجتماعية لمشكلة الزحام

الزحام ونسق القيم(*)

١- مجالات الزحام :

الزحام فى الأساس حقيقة مادية تصف زيادة عدد البشر الموجودين فى مكان ما عن الامكانيات الاستيعابية لهذا المكان.

وبهذا المفهوم يمكن أن يوجد الزحام فى كل مكان، فى الأماكن العامة كما فى الأماكن الخاصة، فالزحام فى السكنى، ظاهرة استرعت انتباه علماء الاجتماع الحضرى منذ زمن بعيد، لما تنطوى عليه من آثار بعيدة المدى على سائر النظم الاجتماعية (أى علىَ حياة كل البشر الموجودين داخل هذا المسكن).

وهناك زحام فى أماكن العمل. وهو أمر ينبغى فى الظروف العادية ألا يحدث، فهو فى مواقع العمل الانتاجية يتعارض أشد التعارض مع أصول الادارة الصحية، وهو فى مواقع العمل الخدمية افساد وتحطيم لأداء أجهزة تلك الخدمات لواجباتها.

والزحام قد يكون فى أماكن الترويح (كالحدائق العامة ودور السينماوالمسارح وغيرها)، كما قد يحدث فى معاهد التعليم، حيث تكتظ قاعات المدارس ومدرجات الجامعات بأعداد من الطلاب تفوق امكانيات المكان، أو مقتضيات التعليم السليم.

(*) هذا الفصل من تأليف الدكتور محمد الجوهرى. وهو تطوير لبحث ألقىَ حول نفس الموضوع فى الاحتفال بيوم البيئة العالمى لاذى نظمته الجمعية المصرية للتشريعات الصحية والبيئية يوم ١٩٨٩/٦/٤ بالقاهرة

والزحام ظاهرة ليست نادرة الحدوث فى الأماكن العامة بأنواعها: فى موالد الأولياء، كما فى مرافق النقل، وفى الأسواق، كما فى غيرها من الأماكن المفتوحة بحكم طبيعتها لتدفق أنواع شتى من البشر، ويكون الزحام دائما مظهرا من مظاهر اختلال الوظيفة التى يؤديها هذا المرفق العام.

٢- الزحام ظاهرة اجتماعية حضرية (التحضر الرث):

الزحام ليس مجرد ملمح منفرد للحياة المنزلية فى المدينة فى بعض بلاد العالم الثالث، ولكنه جزء هام ومكون أساسى من مكونات ظاهرة حضرية مرضية تعرفها مدن العالم الثالث، هى مايطلق عليه علماء الاجتماع الحضرى: التحضر الرث.

والتحضر أى نشأة ونمو المدن مظهر من مظاهر التقدم والمدنية فى بلاد الغرب الآن، ولكنه يمكن أن يفرخ نمطا من التحضر المتخلف أو الرث الذى نصادفه فى بلاد مثل مصر، أو الهند، أو الفلبين، أو كثير من العواصم الافريقية.

والبيئة الحضرية الرثة أحياء فى قلب المدينة أو على أطرافها، قد تكون عتيقة وقد تكون حديثة النشأة، مساكنها فى مستوى متخلف أشد التخلف، ليست بها شبكة مرافق (من طرق ومياه وكهرباء وصرف صحى) أو شبكة مرافقها منهارة أو قاصرة، مقومات وجودها الاقتصادى ليست متكاملة، وفى جميع الأحوال تعانى من كثافة سكانية عالية، تضغط ليس فقط على تلك المرافق المهترئة ولا على المساحات القليلة الضيقة، ولكنها - وهذا هو المهم - تطور نسقا من العلاقات الاجتماعية المضطربة، التى تعانى من عدد من السلبيات، وتواجه أنواعا شتى من الأزمات أبرزها أزمة نسق القيم.

٣- هل الزحام شر خالص؟

والزحام كأى ظاهرة انسانية لها أبعادها الاجتماعية المركبة، بعضها ظاهرة

وبعضها خفى، أو بعضها مباشر وبعضها يحتاج اكتشافه إلى تحليل عميق.

كما أن بعض أبعادها وملامحها ايجابى، وبعضها سلبى، ولايصح لنا أن نتحدث عن جانب دون الآخر، فالموضوعية العلمية تحتم علينا انصاف الحقيقة. وبعض الحقيقة أن الزحام وسط عدد كبير من البشر، من مختلف الأعمار، ومن كلا النوعين (ذكور وإناث)، ومن شتى الأوضاع والمواصفات تضع الفرد فى قلب شبكة كثيفة من التفاعلات الاجتماعية. وما من شك فى أن تلك المعاملات تكثف الخبرة البشرية لهذا الفرد، فيصبح أكثرنضجا، ربما قبل الآوان، وأكثر دراية بنوعيات البشر، وطبيعة المواقف الاجتماعية، على خلاف فرد آخر لم يتعامل حتى دخول الجامعة تعاملا مكثفا الا مع اثنين أو ثلاثة من البشر.

والفرد الذى يعيش فى الزحام تتجمع عنده أطراف علاقات، وتترامى إلى أسماعه أخبار وأحداث، وتتوفر له خبرات عدد كبير ممن يعايشهم فتختلف رؤيته للعالم كثيرا عن رؤية واحد من أبنائنا المنحصرين فى عالم بشرى محدود يجد نفس النوعية المتاحة فى بيته، هى نفسها فى المدرسة الخاصة، هى تقريبا التى يلقاها فى النادى، أو فى المصيف. ولايتاح له أن يكسر حاجز الطبقة المحدود إلا اذا أتيحت له فرصة دخول الجامعة أو ربما بعدها عند الالتحاق بعمل والتفاعل المباشر مع مئات وآلاف من الناس. فابن الزحام حدود رؤيته للعالم أوسع من حدود بيئته بكثير وهذا ملمح ايجابى.

وفى الزحام يعيش بالضرورة بعض كبار السن بين أبنائهم وأحفادهم، حقيقة أنهم يعيشون وجودا اجتماعيا محروما من كثير من الوجوه، ولكنهم لايحتاجون وربما لن يحتاجوا فى المستقبل إلى المعيشة فى دار للمسنين، فالجميع يرعاهم، وهم وسط الزحام خير من عجوز يموت وحده فى مسكن فسيح متسع فى حى أنيق من أحياء القاهرة، ويبقى فى سريره ثلاث سنوات إلى أن نكتشف بالصدفة

المحضة جثته وقد تحولت إلى هيكل عظمى، لتقول لنا جميعا: أننا أكلنا صاحبها لحما، ورميناه عظما (تحقيقا للمثل الشعبى المصرى). أن المناطق المزدحمة على العكس من ذلك مدرسة لتعليم التكافل الاجتماعى والتدريب عليه، فلا يمرض أحد إلى أن يموت وحده، وأن مات أحد لايترك حتى يتحول جسده إلى هيكل عظمى. وسعى كل واحد من أفراد الجماعة المزدحمة ليس بعيدا تماما عن مطالب الآخرين واحتياجاتهم. لأن التكافل الاجتماعى سمة لمن يعيشون فى زحام.

وحياة الزحام هى فى النهاية قد تكون وقاية من التعرض لبعض الأمراض التى ارتبطت بالمجتمعات الحضرية الحديثة المتقدمة، فهى لاتجعل الانسان الذى يعيش فى الزحام يستشعر الوحدة، أو يصاب بالاكتئاب، أو يتجه إلى الانطواء، أو يمارس الانتحار، تلك علل نفسية اجتماعية قليلة التواتر فى بيئة الزحام.

ولكننا لم نكتب هذه الدراسة لنتغنى بمزايا الاحلام، ولانحن مع تسليمنا بتلك الحقائق نرى الزحام ظاهرة اجتماعية مرغوبة. فكل واقع انسانى له مزاياه وله عيوبه، فاذا وازنا بين الملامح السلبية والملامح الايجابية للزحام، فسوف يتضح لكل ذى عينين، أن السلبيات تفوق الايجابيات على نحو ماسنرى. ولهذا كان هذا الحديث.

٤- أين يوجد الزحام؟

ولكن أين يوجد الزحام؟ الصورة التقليدية له أنه موجود فى الأحياء المتخلفة والقديمة المتهالكة من المدن فى بلاد العالم الثالث. فى أحياء المهاجرين وواضعى اليد وفى الجيوب الريفية داخل المدن. ولكن الأمر لم يعد كذلك للأسف فى مدينة كالقاهرة، بل وفى بلد كمصر.

فالزحام موجود طبعا فى الأحياء المتخلفة التى ضربنا أمثلة لها، ولكنه موجود أيضا فى كثير من الأحياء الشعبية، تحت وطأة التزايد السكانى الرهيب، وانعدام

فرص التوسع العمرانى فيها. (ونلاحظ هنا أن قوانين الاسكان الحالية تعوق عملية التجديد الحضرى، التى تعرفها كل مدن العالم العريقة، والتى كان من المفروض أن تعرفها مدينة كالقاهرة).

ولكن الطريف أن الزحام بدأ يغزو بيئات جديدة، لم تكن تعرفه من قبل، هى بيئات وأحياء الطبقة الوسطى التقليدية، بل وأكاد أقول الشرائح العليا من الطبقة الوسطى. فالزحام يدخل فى كل مكان حلت فيه أزمة الاسكان، حيث يعود نظام الأسرة الممتدة الجديدة بسبب زواج الأبناء مع آبائهم أو ذويهم، فتتكون أسر جديدة فى أحضان الأسر القديمة، وتعود عجلة التاريخ إلى الوراء، فتظهر تحت وطأة الواقع الاجتماعى المأزوم ظواهر كان المفروض أن التاريخ طواها بالفعل. وتبدأ مشكلة الزحام فى أحياء وأوساط لم تكن بيئات مزدحمة من قبل على الاطلاق.

٥- عن قياس الزحام:

والسؤال الآن: كيف أن نقيس الزحام؟

من الصعب أن نحدد مقياسا دقيقا لدرجة الزحام فى الشقق التى يسكنها الفقراء فى بعض أحياء القاهرة. وتتفق دراسات الاجتماع الحضرى التى أجريت حتى الآن على القاهرة على عدم صلاحية أى من مقاييس الازدحام المعروفة (انظر على سبيل المثال A.L.Shorr، ١٩٧٠) للتعبير عن طبيعة الظاهرة عندنا، سواء قياس عدد من الأفراد لكل غرفة، أو نصيب الفرد من الأمتار المربعة من المسكن، أو تميز وانفصال الأنشطة فى غرف مختلفة متميزة (كوجود حجرات نوم مستقلة، أو حجرات معيشة خاصة ... الخ).

وقد وجدت أونى ويكان Wikan فى دراستها عن القاهرة أن التزاحم يبلغ فى حالات فردا واحدا للغرفة، وفى حالات أخرى من ٢ - ٤ فرد للغرفة الواحدة، ومرة خمسة أفراد للغرفة. أما عن المساحة المخصصة لكل فرد فى الشقة، فتراوحت

بين متر واحد مربع وبين مترين إلى خمسة أمتار فى أحسن الظروف أما الأشخاص الذين يعيشون فى عشش على السطح فالمساحة المخصصة لكل منهم لاتزيد على ٠,٤ متر مربع، وتصل إلى ٠,٣ متر مربع فى بعض الحالات. أما الفصل بين الأنشطة المنزلية فى غرف مستقلة فكان ناقصا فى جميع الأحوال التى درستها. ولم تعرف أى أسرة الفصل الكامل بين أنشطة النوم والجلوس والطعام والطهى والاستحمام ... الخ. فالأسرة تطبخ، وتأكل، تنام، وتجلس، وتستقبل ضيوفها فى نفس المكان ونفس الغرفة يستذكر الأبناء دروسهم أيضا.

ويرى البعض تعليقا على تلك البيانات أن مثل هذه الاحصائيات أو البيانات الكمية المجردة لاتأخذ فى اعتبارها الفروق القائمة بين الثقافات المختلفة فيما تعده الثقافة حاجات أساسية. ففى بعض المجتمعات يرغب الناس أنفسهم فى المعيشة قريبين من بعضهم، وفى ممارسة كافة ألوان الأنشطة فى نفس الغرفة.

من أجل هذا سعت أونى ويكان إلى قياس الازدحام فى المسكن على أساس درجة شعور السكان أنفسهم بما يعتبرونه قيما معيشية أساسية، ولكنهم يعجزون عن تحقيقها بسبب ضيق المكان.

ومن بين تلك القيم التى يعتزون بها:

١- أن يكون لكل فرد الفرصة فى أن ينام فى سرير. وهذا مطلب ضرورى للغاية فى الشتاء بوجه خاص، حيث يكون بلاط الغرفة باردا كالثلج.

٢- أن تخصص غرفة مستقلة لكل من الوالدين والأبناء الذين يزيد عمرهم عن أربع سنوات.

٣- أن تخصص غرف نوم مستقلة لكل من الأخوجة والأخوات منذ البلوغ.

٤- أن تتوفر فرصة استقبال الضيوف الذكور غير الأقارب فى غرف لاتكون

مخصصة لنوم أوجلوس النساء.

٥- أن يكون لكل أسرة مطبخ خاص معزول عن عيون الزوار الفضوليين المتربصين بالنقد و «المعاينة».

وقد درست ويكان دراسة انثروبولوجية مفصلة ومكثفة لسبعة عشر أسرة مصرية من هذا النوع، وانتهت بعد تطبيق تلك المعايير إلى النتائج التالية:

١- لاتوفر أى أسرة، ولاواحدة، من الأسر المدروسة أسرة لنوم جميع أفرادها. والمقصود بالسرير المفرد، أو نصف سرير مزدوج. وانتهت الدراسة إلى أن عدد أفراد تلك الأسر يبلغ ١٠٠ فرد ينام منهم ٥٧ فقط على أسرة (بالمفهوم السابق تحديده).

وأمام هذا تلجأ أغلب الأسر إلى تحميل السرير فوق طاقته من الأشخاص، تجنبا لنوم بعضهم على الأرض، خاصة فى الشتاء. ويصل الأمر فى الواقع - الذى سجلته فعلا - إلى نوم سبعة أطفال أو مراهقين على سرير واحد مزدوج. وهناك ثلاث أسر لاتستطيع الاستغناء عن استخدام الأرض للنوم صيفا وشتاء.

٢- من بين الأسر الأربعة عشر المكتملة التى ضمها البحث لاتوفر غرف نوم مستقلة للوالدين والأبناء فوق أربع سنوات سوى أسرة واحدة فقط.

٣- هناك أربع أسر تضم مراهقين من الجنسين، وهم جميعا ينامون فى غرفة واحدة مشتركة.

٤- هناك ست أسر لديها «غرف جلوس» (حسب تعبيرهم) لاستقبال الضيوف. ولكن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن خمسا من تلك الأسر الستة مازالوا فى مرحلة مبكرة من حياتهم الزوجية، حيث لم ينقض على زواج الوالدين أكثر من عشر سنوات وليس لكل منهم أكثر من ثلاثة أطفال. ولكن عند نمو

الأطفال فالغالب أن يباع أثاث غرفة الاستقبال هذه، وتشترى بها أسرة للنوم ومن ثم تتحول غرف الاستقبال إلى غرف للنوم. أما الأسرة الوحيدة التى لديها غرفة استقبال خاصة حتى الآن، وهى مرحلة متأخرة من دورة حياتها الزوجية، فانها تستطيع ذلك لأنها تدع نصف أبنائها (البالغ عددهم أحد عشر) يفترشون الأرض للنوم فى غرف الشقة الأخرى.

٥- اتضح أن عدد ست أسر من الأسر السبعة عشر ليس لديها مطبخ اطلاقا (انظر مزيدا من التفاصيل، عند أونى ويكان، الحياة بين فقراء القاهرة، ١٩٨٠، صفحة ٢٠-٢٢).

٦-الزحام والنظافة:

والبيئة المزدحمة تعانى من مشكلة تواضع معايير النظافة. ومشكلة النظافة تتعدد مجالاتها ومستوياتها بشكل لايحتاج منا إلى كثير بيان. فالنظافة فى الحى متواضعة: الشوارع، وواجهات البيوت، والمحال العامة ... الخ. ونظافة المسكن دون المستوى المطلوب لأى أنسان وجماع هذا كله النظافة الشخصية، فهى نتيجة طبيعية لانهيار المرافق بل انعدامها أحيانا، وتواضع المعايير الاجتماعيةا

أن متطلبات النظافة ناقصة، والشروط الواقعية لاتسمح هى الأخرى بذلك، والسبب الأقوى لكل هذا أن الزحام هو فى الأساس قرين الفقر ونقص الامكانيات، لذلك أصبح الزحام قرين انعدام النظافة فى كل شىء ولست بحاجة لكى أشير إلى عواقب ذلك على الصحة، ولكن الأهم آثاره على تصور الانسان لذاته وللآخرين. وآثاره السلبية الواضحة على التفاعل الاجتماعى مع الآخرين.

٧- الزحام وحدة الاستجابة الاجتماعية:

والملاحظ فضلا عن هذا أن الحياة فى بيئة مزدحمة تؤدى حتما إلى

الاستجابة الاجتماعية الحادة، وإلى الخشونة والغلظة فى التعامل مع الآخرين. وبعض تلك المظاهر يعود بالقطع إلى اعتبارات وعوامل مادية، وبعضها يعود إلى طبيعة التفاعلات الاجتماعية بين أبناء الزحام.

فكثرة العدد تؤدى إلى علو الصوت فى التخاطب مع الآخرين فيصبح رفع الصوت أسلوبا فى الحديث، والزحام وعلو الأصوات يدفعك إلى أن ترفع صوت الراديو أو التليفزيون أو الميكروفون. كذلك الزحام فى الشارع يدفع سائق السيارة إلى كثرة استخدام نفير السيارة. وهكذا نجد فى النهاية أن الزحام يجعلك تعتاد الضوضاء، بل وتتخذها أسلوبا فى التعامل مع نفسك ومع الآخرين. فان جلس شخص كهذا فى حديقة مع صديق أو صديقة ستجده يتحدث بصوت عال أكثر مما يتحمله المقام. لقد أكتسب سلوكا، وأصبح مميزا، وليس بمقدوره أن يتخلى عنه، حتى بعد أن تتغير الظروف.

وكثرة العدد وتعدد المشاحنات وتشعب الصراعات تؤدى إلى سمة مميزة لكل أبناء الزحام هى التحفز الدائم، والاستعداد الفورى للدخول فى الصراع. واعتياد الصراع يؤدى إلى الاعتياد على تصعيده باستمرار، فلا يكفى التوقف عند خط معين، ولكن البيئة المتحفزة «الساخنة» تعود صاحبها أن يأخذ أهبته الدائمة للحرب والنزال، وان يتصاعد بأساليبه. وبديهى مايعنيه ذلك من ضرورة التصعيد على الجانب الآخر. أن البيئة المزدحمة بيئة ساخنة دائما، حادة الفعل ورد الفعل، متحفزة تكاد تتسم بالعدوانية.

والاحتكاك اليومى لاينتهى لأنه بتعدد مجالات التفاعل، بل أنه يدور حول كل الأمور. منذ الصباح وحتى دخول الليل. ان الأسرة التى تخشى من انسداد مجاريها أو تفقد هذه المجارى أصلا، تتخلص من المياه القذرة بالقائها فى عرض الشارع، وقد تصيب أحد المارة، أو غسيل أحد الجيران، أو تقلل من صلاحية

أرضية الشارع الطينية للمرور..الخ والاحتكاك بسبب شجار الأطفال واختلافهم معا يتصاعد فى كل مرة ليشمل الأهل أيضا، والخلاف على الضوضاء، وعلى اهالة التراب على غسيل الجيران ... الخ كل تلك أسباب مادية ظاهرة للصراع والاحتكاك اليومى.

ولكن جلوس النساء على أبواب البيوت، وتبادل الأحاديث معا أو عبر النوافذ والبلكونات، وتناقل الاشاعات وأخبار الفضائح، أو مانسميه «الكلام»، وماسمته أونى ويكان «كلام الناس»، انه سلاح لاذع سليط يثير آلاف المشاحنات، ويغذى النفوس بالحقد والكراهية.

ورغم مظاهر المودة وبعض المجاملات التى نعرفها أو نتوهم أننا نعرفها، الا أن التوتر يكمن دائما تحت السطح، لأن الحياة فى بيئة مزدحمة تغذيه كل يوم بالآف الوقائع وعشرات المبررات. ويظل الموقف قابلا للانفجار عند أى موقف.

ومن الأسلحة الفعالة التى يلجأ إليها الكبار فى هذه البيئات: سلاح الأطفال. فالأطفال لديهم حرية أكثر من البالغين للتجول فى بيوت الجيران، وبعضهم من الوعى، أو شبه الوعى، بحيث يستطيع أن ينقل إلى أسرته – خاصة إلى أمه – أخبار تلك البيوت وأسرارها، التى يمكن أن تستخدم فى تغذية «الكلام»، ثم تغذية الصراع بين الأسرتين عند اشتغاله.

ولاشك أنه كلما كانت الأسرار والمشاهدات التى يحكيها الطفل خطيرة ودفينة (من نمط الفضائح)، كلما لقى تقديرا أكبر من أمه، وكلما انعكس ذلك وبالا على شخصيته وعلى نظرته إلى جميع الكبار حوله، ليس فى حاضره فقط، ولكن فى مستقبل أيامه أيضا.

٨- الزحام وضياع الخصوصية:

والبيئة المزدحمة بيوتها متلاصقة، وشوارعها ضيقة، فتحاتها (النوافذ والأبواب

.. الخ) متقاربة يكشف بعضها بعضا. وداخل الشقة الواحدة قد تشترك عدة أسر كل منها بسكن حجرة، أحيانا أكثر من أسرة واحدة فى الحجرة الواحدة، وأحيانا أسرة فى مكان المطبخ، وأسرة فى الصالة، وأسر ينام بقية أفرادها فى طرقات الشقة، وفى الممرات والردهات داخل الشقة وخارجها.

اذا دخل ساكن من سكان هذه الشقة متأخرا كان عليه أن يخوض وسط الأجساد النائمة، الجميع يرى الجميع، والكل يعرف كل شىء عن الآخرين، كل واحد يستطيع أن يتدخل فى شئون الآخرين، كما يتدخلون هم فى كل شئونه، الانسان يعيش أعين عشرات أو مئات من البشر فى كل لحظة من حياته.

٩- الزحام والعلاقات الأسرية:

وأول مايتبادر إلى الذهن من سلبيات الزحام هو ظروف نوم أفراد الأسرة، كيف يتصرفون عندما يدخل الليل. بديهى أن كثرة العدد وضيق المكان تنعكس آليا على ضيق مكان النوم، كما رأينا الشواهد الكمية من دراسة أونى ويكان.

والطريف أن نلاحظ أن المسكن المزدحم يحوى أثناء النهار عددا من البشر أقل كثيرا من العدد الذى يضمه عند النوم. بل أننا نعرف جميعا أن المسكن فى البيئات المتخلفة هو فى المقام الأول مكان للنوم. فالرجال طوال اليوم فى أعمالهم وبعد ذلك يمضون المساء وأول الليل على المقهى. والأطفال فى مدارسهم أو أعمالهم أو يلعبون فى الشارع، والنساء أمام البيت أو على الأسطح، أو فى النوافذ.

وعندما يدخل الليل، يتجسد جانب من المأساة، فالامكانيات لاتسمح بالفصل بين مكان نوم الكبار ومكان نوم الصغار، وكذلك لايمكن الفصل بين المتزوجين وغير المتزوجين، ولاالفصل عموما بين البنات والبنين.

ان جانبا من أهم جوانب انسانية الانسان، ومظهرا من أهم مظاهر خصوصيته

يتجسد فى هذا الموقف، الذى يعد واحدا من أسباب تواضع قيمة الحياء، وعاملا من أهم عوامل اهتزاز صورةالذات، وبابا من أقوى أبواب الانحراف، والتفكك الأسرى. وليترك كل منا لخياله العنان فى تصور الآثار السلبية لهذه الظروف، فالقلم مهما أوتى من قوة البيان سوف يعجز عن تصوير مرارة الواقع وسلبيته.

أن الزحام ينعكس بالسلب على العلاقات داخل الأسرة، اذا عاشت عدة أجيال مع بعضها تحت سقف واحد، فالويل لزوجة الابن من حماتها، أو العكس. والصراعات تنشب حول كثير من الأمور: بين الأجيال حول القوة، وبين الجيمع حول الدخل والمصروف، وبين النوعين، وبين أفراد النوع الواحد، باختصار: بين كل الأطراف، وحول كل الأمور.

ان الزحام والظروف المصاحبة له لاتؤثر بالسلب على علاقات الأسرة التى تعيش تحت سقف واحد فحسب، ولكنها تدمر فى نفس الوقت قيما عائلية أوسع تعتز بها الأسرة المصرية. أن علاقة الأسرة بأقاربها فى الريف أو المدن الأخرى، بل بأولادها المتزوجين خارج القاهرة أصبحت تقتصر على الحد الأدنى، ان لم نقل أنها تدمر تماما. فلامجال أصلا لرؤيتهم وسماع أخبارهم، اذا كانت الزيارة تستلزم المبيت ولاتنقضى مع سحابة اليوم. والابنة التى تغضب من زوجها أو تنفصل أو حتى تترمل لم تعد تستطيع أن تلجأ كما كانت تفعل إلى بيت أبيها أو بيت الأسرة، بل أننا نقول أنه حتى زيارات الجيران أصبحت عبئا، حيث لاموضع لقدم.

تلك آثار سلبية تخلق بسبب تراكمها وبمرور الزمن صورة مختلفة من العلاقات الأسرية، سواء بين أفراد الأسرة الواحدة أو بين الأسر التى تربطها صلات القربى. أننا نهز القيم الأسرية الأساسية، ولانسطيع – بسبب العجز والقصور – أن نغرس بدلا منها قيما أفضل.

وأحب أن ألفت النظر إلى خطورة الآثار السلبية للحياة فى منطقة مزدحمة

متخلفة أنها لاتؤثر على الفرد فى موقف معين، أو بشكل عارض، ولكنها تنشئة على هذه السلبيات وتغرس فيه قيما واتجاهات مدمرة تبقى معه بقية حياته تجاه الثقافة السائدة فى المجتمع.

١٠- الزحام والطفل:

ويتفق الباحثون على أن الطفل هو أكثر أفراد الأسرة تعرضا لأعظم التأثيرات السلبية نتيجة لظروف معيشة الأسرة الحضرية فى بيئة مزدحمة. فهو مضطر اضطرار إلى الحياة فى بيئة غير ملائمة لطفولة سعيدة وقيام علاقة أسرية وثيقة. ويبدو أن هذا الوضع يرجع فى أساسه إلى أن كلا من الأب والأم قد يضطران إلى التغيب عن البيت طوال النهار ليكسبا من المال مايكفى لاعالة الأسرة. ويؤدى هذا تلقائيا إلى ترك الطفل دون اشراف أو رعاية، كما يضطره فى كثير من الأحيان إلى البحث عن سبل كسب المال مما يمكن الاستعانة به فى دعم دخل الأسرة. (انظر جيرالد بريز، مجتمع المدينة فى البلاد النامية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٧٥).

أما الطفل الصغير دون سن العمل أو المدرسة فيعيش ملازما للأم أو قريبا منها وطوال اليوم تجلس النساء بصحبة أطفالهن مع بعضهن البعض يثرثرون عن أزواجهن أو عن جيرانهن أو غير ذلك، وماتنطوى عليه هذه الثرثرة من سب، واهانات، وفضائح وأخبار وآراء سلبية... كل ذلك يقر بعض منه فى عقول أولئك الأطفال، وتتكون لديهم صور قاتمة قبيحة عن كل الناس ، عن والده، وأباء أصدقائه، أو أقاربه وقريباته، وجيرانه، وكل الناس.

أما اذ شب وانفصل عن ملازمة أمه وأتيحت له فرصة الالتحاق بالمدرسة، فاننا نجد أن البيئة المزدحمة تؤثر على تحصيله الدراسى أسوا تأثير. فداخل البيت لايوجد فى العادة مكان ملائم للمذاكرة، أو لايوجد على الاطلاق. وعليه أن يطالع دروسه على سلالم البيت، أو على ضوء المصباح العمومى فى الشارع، أو فى المسجد أو

غير ذلك.

ويمكن أن نضيف إلى هذا أن الأثر السلبى للزحام على التعليم يؤدى إلى أزمة أو يضخم الاحساس بالأزمة فى امكانية تعليم جميع الأبناء. فى هذه الحالة اذا اضطرت الأسرة إلى الاقتصار على عدد معين من الأبناء ليتعلم ويتابع الدراسة فانها تفضل الولد، وتذهب البنت ضحية لهذه الظروف. ومن ثم تتخلف أم المستقبل، فتتخلف أسرة المستقبل.

والأسرة التى تعيش فى مسكن مزدحم تعانى عامة من ظروف اقتصادية ومعيشية متدنية كما لاحظنا. وكثير منها فى هذا المستوى يعد الأطفال قوة عمل منتجة والنتيجة الحتمية انجاب مزيد من الأولاد.

ولايخفى أن هذه النتيجة تعود فى جزء منها إلى الظروف التى شرحناها عند الكلام عن ظروف النوم داخل المسكن المزدحم. ان البالغين فى تلك الأسر يعيشون فى بيئة ساخنة، تؤجج باستمرار عاطفة كل من الرجل والمرأة نحو الآخر، والجميع قد تربى فى هذا الجو وتعلم فى هذه المدرسة الفريدة من مدارس الحب.

١١- الزحام والسلبيات الاجتماعية:

الزحام لايوجد أساسا الا فى بيئة فقيرة. ولذلك يقال أن الأحياء المتخلفة الفقيرة المزدحمة تولد الجريمة. حقيقة أن الفقر مسئول جزئيا عن الجريمة ولكن المؤكد أن الحياة فى الحى المتخلف المزدحم هى نفسها تزيد من معدلات وقوع الجريمة، بل قد تدفع اليها دفعا. فالزحام وافتقاد الخصوصية – خاصة فى ظروف الحرمان الاقتصادى العام – يقتل فى نفس الفرد احترامه للآخرين، ويدفعه إلى الشعور الدائم بالاحباط نتيجة تطفل الآخرين على حياته وتدخلهم فيها بفضول وغلظة. ان هناك طائفة من الظروف والأوضاع الخارجية التى تضاعف من احساس الفرد بالزحام والاكتظاظ البشرى حوله. ويضخم من هذا وجود الفرد محاطا بنمط

من الحياة ونسق من القيم داخل الحى المتخلف يتعارض أسد التعارض مع القيم السائدة فى المجتمع الكبير الذى ينتمى اليه الجميع. أن فرص وقوع الجرائم، وتجنيد الآخرين للانخراط فى سلك الاجرام وفى ثقافات الاجرام الفرعية يدعمها ويزيد منها هذا الزحام المادى الرهيب، وذلك الاكتظاظ الثقيل.

ولقد دلت البحوث العالمية على أن التوتر والضغوط والظروف المصاحبة للزحام فى المراكز الحضرية فى البلاد النامية تؤدى إلى ظهور معدلات عالية من ادمان الخمور والمخدرات، وانحراف الاحداث، والجريمة والاضطرابات العقلية.

وأبرز تلك الشرور مشكلة الادمان التى تلعب فيها الأسرة العامل الأساسى، ويغذيها وينميها بقوة ظروف التدخين والجلوس المنتظم على المقاهى، والوفرة المادية الطارئة على دخول بعض أرباب تلك الأسر التى يحجبونها عن أسرهم، وتتسرب إلى الادمان بأنواعه.

ولكن الجريمة والانحراف يعد أيضا من الظواهر التى تغذيها البيئة المزدحمة كما أشرنا. فالعضو الذى يبدأ أولى خطواته على طريق الانحراف، لايجد الحياة الأسرية المستقرة التى تتابعه وتستطيع أن تكتشفه فى مرحلة مبكرة، وبذلك يمكن أن تأخذ بيده إلى طريق التوبة ولكننا نجد بدلا من ذلك أن الصبى أو حتى الزوج (بل الابنة) الذى يعود إلى بيت الأسرة فى المساء محملا بما لذ وطاب هو «ولد كسيب» و «راجل جدع» ... الخ الصفات الايجابية التى تخلعها عليه الأسرة.

ليس هذا فحسب، بل حتى لو كانت الأسرة تعلم، وتعرض مثل هذا الفرد لمواجهة الشرطة، فانه لايجد مكان أكثر أمنا من البيئة المزدحمة، يحتمى به من مطاردة ويتخفى فيه عن أعينها. ان الشرطة عندما تتوجه لاصطياد واحد من هؤلاء، تسبح فى بحر من البشر، يفتح الضابط باب الشقة ليجد نفسه فى مواجهة ثلاثين انسانا، وإلى أن تتاح له الفرصة ليتعرف أو يتساءل عن بغيته، يكون المجرم قد صعد

إلى الأسطح المتجاورة، يسير بينها وفوقها إلى حيث يجد الأمان، وإلى أن تنتهى «الكبسة». وهو يستطيع أن يحتمى بالبيئة المزدحمة إلى ما لانهاية.

ولايقتصر الأمر على الجريمة التى يمارسها محترفون فحسب، ولكن البيئة الحضرية المتخلفة تتكرر فيها حوادث السرقة، يقوم بها الجميع من الجميع. فى المساكن، وفى الأماكن العامة، وأخيرا وليس آخرا فى أكثر البيئات معاناة من السرقة: وسائل المواصلات العامة المزدحمة.

ثم لم يعد الأمر يقتصر مؤخرا على الجرائم الكلاسيكية ولكنه امتد إلى أشكال جديدة من الخروج على السلوك الاجتماعى القويم أصبحت البيئات المزدحمة بالذات مرتعا خصبا لها، وأعنى استقطاب الجماعات المتطرفة، لتحتمى بها من الشرطة، وتخلق لنفسها بيئة موائية تستطيع أن تسيطر فيها على عقول الناس وتبسط سيطرتها عليهم، وتقيم نظام حكم مستقل وخاص.

وبدون أن ندخل فى تحديد أسباب الحركات الدينية المتطرفة التى ظهرت فى المجتمع المصرى منذ أواخر السبعينات وحتى الآن، فهى فى جانب منها على أى حال جزء من رد فعل غاضب – شمل جانب كبيرا من قاع المدينة – على ظواهر الاستقطاب الطبقى الصارخ والفساد العام وانخفاض فرص الفرد من تلك القطاعات فى تحقيق حياة انسانية كريمة.

من المنطقى أن يجد أصحاب تلك الحركات المتطرفة وقادتها وقودهم الأساسى (الشباب المحبط الغاضب) وسط تلك الأحياء. بحيث تحولت أحياء كثيرة منها إلى أحياء مغلقة عليها، شقت عصا الطاعة على السلطات الأمنية للدولة. والحالة النموذجية ماحدث فى ضاحية عين شمس (عام ١٩٨٩)، ومايحدث فى أحياء أخرى فى القاهرة وفى غيرها من عواصم الوجه القبلى ولولا الزحام، والكثافة السكانية الهائلة ما أمكن تحقيق هذه السيطرة لذلك الفريق على تلك الأحياء.

١٢- الزحام والحراك الاجتماعى:

أن الزحام شأنه شأن أى ظاهرة اجتماعية متخلفة تميل إلى أن تجدد نفسها بل تؤبد نفسها. بمعنى أن الزحام يؤدى حتما إلى مزيد من الزحام. فما معنى هذا.

أن الزحام يوجد بالأساس كما رأينا فى بيئة فقيرة متخلفة، ومن آثاره المباشرة التى عرفناها زيادة معدلات الانجاب، وبذلك يترتب على الزحام زحام.

ولكن الزحام يؤدى إلى مزيد من الزحام بالمفهوم الاقتصادى الاجتماعى، فالظروف المتدنية المتخلفة المصاحبة للزحام تنمو وتتضاعف ولاتضعف، وتستمر وتتأصل ولا تزول أن الفرد، وكذلك الأسرة فى بيئة مزدحمة يدخل معركة الصراع الطبقى مزودا بأسلحة أضعف من أقرانه أبناء الطبقات الأقوى والأعلى فتعليمه أدنى، وصحته أضعف، وحيلته أقل ... الخ وبذلك لاتتاح له فرص تحسين ظروفه، حتى فى مستقبل أيامه. أنه يدخل حلقة التخلف الجهنمية المفرغة.

ولأن الزحام يعوق التنمية فهو يساعد على التعجيل بعملية الفرز الطبقى فقلة فقط هى التى تستطيع أن تخرج (من هذه البيئة المتخلفة) فى مقابل كثرة تدخل اليها. وهذا هو المعنى الآخر لفكرة أن الزحام يؤدى إلى مزيد من الزحام.

ولكن اذا اتفقنا على وجود واستمرار ظاهرة الاستقطاب الطبقى، وعلى انفتاح طبقات المجتمع - اعلاميا ومن حيث تدفق المعلومات - على بعضها البعض، فان الزحام هنا يؤدى إلى اشتعال رغبة الكثيرين فى الخروج من المناطق المزدحمة. فما هى النتيجة: سوف تزداد الحمى الاجتماعية، حمى الحراك إلى أعلا السلم الاجتماعى. والسؤال هنا: هل يستطيع ابن الزحام أن يدفع ثمن هذا الحراك وهو فى موقعه هذا؟ أنه لن يستطيع إذا قرر أن يلتزم القيم والمبادئ لانه ينطلق من وضع تنافس شئ. ولكنه يستطيع اذا تخلى عن بعض قيمه وعن بعض مبادئه. أن الحراك الاجتماعى سوف يكلف ابن الزحام ثمنا أخلاقيا باهظا.

أن بيئة الزحام بسيطرة الروح الجمعية عليها بطبيعتها من الاتجاه نحو الفردية (بالمعنى الايجابى للكلمة) كما عرفته المجتمعات الغربية. ومن شأن هذا أن يؤدى إلى اعاقة اطلاق قوى الفرد الراغبة فى التقدم والساعيه اليه. ففى تلك الظروف لاتنعكس كل زيادة فى الدخل على تحسين لظروف معيشته كفرد، وعلى فرص حياته فى المستقبل، فالكثرة العددية للأسرة التى يعيش وسطها تستنزف أى زيادة ولايكون أمامه الا أن يستجيب لرغابتهم أو يدعى سوء الحال وينفق دخل أو معظمه خارج البيت أو يتخذ الطريق الأسهل فيقعد عن الطموح إلى مزيد من الدخل.

١٣- الخلاصة:

ومهما قلنا وتحدثنا عن آثار سلبية هنا وهناك، قد تصدق على هذا الحى وقد لاتصدق، وقد تصدق على هذه المدينة وقد لاتصدق، فان المؤكد أن الأثر السلبى الواحد (مثل فقدان الخصوصية) يمكن أن يقود إلى آثار سلبية آخرى (كالانحراف الجنسى، أو ممارسة الجريمة، أو تدهور قيمة احترام الآخرين). وهذه الآثار السلبية نفسها تسلم الشخص إلى مزيد من السلبيات. وهكذا تتصاعد حلقة التخلف المفرغة، سلبية تقود إلى سلبيات وتلك تقود إلى المزيد من السلبيات .. هكذا دون توقف.

وتلك فى ذاتها نقطة على أكبر جانب من الخطورة يتعين أن نضعها فى المحل الأول من اهتمامنا .

ولذلك لنطرح جميعا على أنفسنا التساؤل التالى:

هل تستطيع البيئة المزدحمة أن تقدم مسكنا جيدا؟:

ماهو المسكن الجيد؟ تتفق دراسات علم الاجتماع الحضرى على أن مثل هذا المسكن يجب أن يتصف باللطف والقبول والرقة، وهى ماتقابل تقريبا

كملة Decent وأن يكون آمنا، ثم يكون صحيا.

فهل المساكن المزدحمة التى تجولنا بداخلها على امتداد الصفحات السابقة تتوفر فيها مثل تلك الصفات؟

هل الضوضاء، والعنف، وانعدام الخصوصية يتفق والمسكن اللطيف الرقيق، وهل السرقات وبؤر الجريمة، وبيئة تفريخ الانحراف تحقق لأبنائها بيتا آمنا؟ وهل قذارة الشارع أو المسكن وعدم النظافة الشخصية تهيئ للانسان البيت الصحى.

لقد ظهر جليا من عرضنا السابق أن المسكن المزدحم المتخلف لايحقق أى سمة من سمات المسكن الصحى الجيد.

١٤- تأملات فى الحل:

أن الأزمة التى تواجهها المناطق الحضرية المزدحمة بسبب الطلبات الملقاة على عاتقها تجعلها فى وضع لاتحسد عليه. والمؤكد أن الابعاد الحقيقية لمتطباتها واضحة ومحددة تمام التحديد، وان كانت أبعادها المستقبلية ليست بنفس هذا الوضوح. ويرجع ذلك فى جانب منه إلى معدل النمو السريع فى السكان نتيجة الزيادة الطبيعية والزيادة فى الهجرة الداخلية.

يترتب على هذا حدوث قصور أساسى فى قدرة المدن على الوفاء بالطلبات الملحة وقد يزيد الموقف صعوبة فى بعض الحالات ماقد يكون ارتكب من أخطاء سابقة فى توفير خدمات البنية الأساسية.

وربما كانت الصعوبة الأساسية فى توفير التسهيلات والخدمات اللازمة للمدن الميتروبولتانية فى البلاد النامية أن مناطق السكنى تفوق عادة تلك وشبكة المواصلات المترامية الأطراف ووسائل النقل العام. ومن الأمور البالغة الصعوبة توفير تلك الخدمات والمرافق المعقدة الباهظة التكاليف بالسرعة المناسبة للوفاء بالاحتياجات

المطلوبة.

ومن سوء الحظ أن الموارد والامكانيات المتاحة لمثل تلك المدن الميتروبولتانية للقضاء على تلك المشكلات محدودة فى العادة إلى أبعد حد بل أن موارد بعض البلاد التى تعانى من تلك المشكلات تبدو قاصرة بشكل يدعو إلى اليأس والواقع أنه مما يزيد مشكلة معظم البلاد النامية - ونحن نموذج لها فى هذه الناحية - مما يزيدها تعقيدا على تعقيدها انخفاض قدرة المواطن العادى على دفع ضرائب تكفى لتمويل احتياجات البلد من الخدمات والمرافق العامة.

ولكن هل يحق لنا أن نيأس، ونرفع سلاحنا؟ لاأعتقد أن الانسان الذى وهبه الله العقل والعلم يحق له أن يأتى مثل هذا السلوك الانهزامى المتشائم.

فالتخطيط الحضرى عموما، تخطيط المدن فى مجملها، وتخطيط المناطق الحضرية المتخلفة بالذات أداة من أدوات العلم التى نستطيع من خلالها أن نعدل بشكل جزئى صورة الوضع القائم المتردى، ونرسم بواسطته مستقبلا أفضل.

وبؤرة الاهتمام ينبغى أن تكون مشكلة الاسكان، ثم مشكلة اصلاح مرفق التعليم وخاصة الأبنية التعليمية. ويجب أن ندرك بكل وضوح وصراحة أن اسكان محدودى الدخل هو واجب الحكومة فقط، فالحديث عن الامكانيات الذاتية فى هذا القطاع هو متاجرة بالوهم. حقيقة أن اصلاح تشريعات الاسكان يمكن أن يساعد فى تحقيق الحل المنشود، ولكنه يجب أن يظل واضحا وصحيحا أن الحل فى رقبة حكام هذا البلد وليس أحد آخر.

وكما قلنا أن الاعتماد على اصلاح المدن القائمة وحدها أمر مستحيل، خاصة فى المدى البعيد، ولذلك يصبح من المحتم الاجتهاد فى انشاء المجتمعات الجديدة المستقلة عن القاهرة، وليست التابعة لها. مجتمعات تكتمل لها أسباب الوجود والبقاء، وليست لافتات أمام مجموعة من العمارات التى تقف خاوية تنعى

من بناها، لأنه لم يتهيأ لها مقومات الوجود المادية والاجتماعية.

ولن ينجح أبناء هذا المجتمع فى مواجهة مشكلاتهم الكبرى، ومواجهة التحديات الحقيقية أمام حريتهم ووجودهم سوى باقتحام الصحراء لزراعتها وتعميرها. فهذا السبيل يساهم فى حل أكثر من مشكلة: مشكلة الغذاء، مشكلة الاسكان، مشكلة البطالة، مشكلة استقلال القرار السياسى (الذى لابد وأن يضع الآن فى المحل الأول من اعتباره أسلوب التعامل مع من يمنحه الطعام).

ولقد أكدت فى بداية حديثى عن الحل على هذه الجوانب لأن تدهور ظروف المعيشة المادية، وعدم توفر الحد الأدنى من شروط الحياة الاجتماعية الكريمة يجعل الحديث عن تطوير وتنمية نسق القيم والنهوض به أمرا خاليا من المعنى، أو مع أحسن الظروف قليل التأثير وضربا من ضروب الترف.

فلابد والحال كذلك أن يبذل فى البدء جهد حقيقى يجتهد لتوفير الحدود الدنيا التى تمس مقومات الوجود الانسانى، بحيث تتهيأ أرضية معقولة يمكن أن تتحرك فوقها جهود التنمية الأخلاقية والقيمية.

والسلاح الأول فى التنمية الأخلاقية هو سلاح الفكر والثقافة، الفكر ذى المستوى العالمى والمضمون المصرى، والثقافة التى تستكمل مقومات الانسان العصرى الناضج، ومعروف أن مرحلة السادات قد حطمت الجهاز الثقافى البيروقراطى الذى كان قائما فى حقبة الستينات بدعوى اتجاهاته الماركسية المناوئة للمرحلة الجديدة، وتم تصفية أقلام وعقول مصرية مبدعة كبرى لصالح اتجاهات وشخصيات انتهازية جديدة.

والنتيجة بادية أمامنا الآن بكل جلاء: تيار الثقافة الخفيفة والسطحية والانتهازية والمادية سيطر الآن على الساحة يلحظه كل منصف.

وفى رأيى أنه لايمكن احداث تنمية أخلاقية ونهضة حقيقية فى نسق القيم دون الاعتماد على أجهزة الثقافة والقيادات الفكرية ذات التوجيهات الأصيلة، التى تستطيع أن تقدم فكراً يضيف إلى التراث العالمى، لا تقدم تسلية تدغدغ الحواس وتدمر الوجدان، وتحيل العقل أثرا بعد عين.

والفن تابع للفكر وجزء من الثقافة لايمكن أن تكتمل المواجهة بدونه. وقد ساهمت مرحلة الانفتاح بشكل فعال فى ظهور موجات الفن الهابط فى مجالات استهلاك الفن جماهيرنا كالسينما والكاسيت والفيديو المسرح .. الخ. لقد أصبحت صورة اللصوص والنهابين والساقطات والعوالم صورا مألوفة أمام أبنائنا جميعا، تدمر أذواقهم وتهز قيمهم بأكثر مما تبنيها أجهزة التثقيف والتعليم والتربية الأخرى.

والصحوة الوطنية التى لابد أن تنطوى على صحوة أخلاقية وتنمية قيمية يجب أن تنتبه إلى دور الفن فى تحقيق ذلك.

والسبيل الآخر لتلك النهضة الأخلاقية أو التنمية القيمية المنشودة هو اللجوء إلى المعين الأول لكل القيم ولكل الأخلاق، وهو الدين. ولايتحقق ذلك الدور الا بتطوير أساليب الدعوة الدينية، بحيث تقرب الدين من الحياة، وهو فى الحقيقة كذلك. وتضع أمامهم كل لحظة من لحظات يومهم تطبيقات التوجيهات الدينية على المواقف المعيشية اليومية، مع جرأة فى ابراز موقف الدين من قضايا الانسان اليومية، فتركز على المعاملات أكثر من العبادات. والنموذج المشرق الناجح لهذا الأسلوب فى الدعوة ماثل أمامنا الآن فى شخص المفتى الدكتور محمد السيد طنطاوى.

بديهى أن أثر التدهور فى ميادين الفن والفكر والثقافة عموما يعكس نفسه بجلاء فى وسائل الاتصال العام التى تقدم للمواطن العادى زاده من تلك الابداعات.

ونعتقد أن تؤدى النهضة فى تلك الميادين إلى نهضة مواكبة فى الرسالة الاعلامية التى تبثها إلى المواطن المصرى وسائل الاعلام الجماهيرى صباح مساء.

هكذا يجب أن نعمل. ونعمل سريعا قبل أن يدركنا الطوفان الذى لن يبقى على فقير ولاغنى. أن المواجهة ممكنة، ونحن مؤهلون لها، بقى أن تتوفر الرغبة الشعبية والرسمية جنبا إلى جنب، لأن الخطر واحد وعام ويجب أن يواجهه المجتمع موحدا.

الفصل السادس

الفروق الريفية الحضرية

الفصل السادس

الفروق الريفية الحضرية(*)

أولاً: تصنيف المجتمعات: الثنائيات

اهتم علماء الاجتماع بالفروق الملحوظة والقائمة بين المدينة والريف، كما بذلوا جهوداً علمية متباينة لوضع نظريات حول هذه الفروق. وأدرك الفلاسفة فى العصور القديمة أيضاً أن المدينة تختلف اختلافاً كبيراً - فى أوجه النشاط الاقتصادى الأساسية - عن الريف المحيط بها. ولكن الجهود الحقيقية والمنظمة التى بذلت لوصف وتفسير هذه الاختلافات جاءت متأخرة، حيث لانستطيع أن نعين بداية حقيقية لها إلا فى عصر المفكر العربى ابن خلدون فى القرن الرابع عشر. فقد كتب بن خلدون فصولاً منظمة فى التمييز بين البدو والحضر وذلك فى الباب الثانى من المقدمة والمعنون «فى العمران البدوى والأمم الوحشية والقبائل، وما يعرض فى ذلك من الأحوال»، وفيه فصول وتمهيدات. ولقد أرجع ابن خلدون الفروق بين البدو والحضر إلى الفروق فى مصادر الإنتاج والمهنة أساساً، فكتب فى الفصل الأول من الباب الثانى «اعلم أن اختلاف الأجيال فى أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضرورى منه ونشيط قبل الحاجى والكمالى، فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها واستخراج فضلاتها، وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة ولابد إلى البدو لأنه متسع لما لايتسع له الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان وغير ذلك، فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمراً ضرورياً لهم وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم فى حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم

(*) كتب هذا الفصل الدكتور محمد الجوهرى.

من القوت والكن والدفء إنما هو بالمقدار الذى يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه للعجز عما وراء ذلك، ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه، دعاهم ذلك إلى السكون والدعة، وتعاونوا فى الزائد على الضرورة، واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها، وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمطار للتحضر»[1].

ويتضح من ذلك أن ابن خلدون يصنف أشكال الاستيطان البشرى إلى نموذجين على أساس وجوه المعاش والكسب، ويؤكد دائما أن أهل البدو (وهم يضمون الزراعة أيضا) «هم المنتحلون للمعاش الطبيعى من الفلح والقيام على الأنعام». وفضلاً عن ذلك، فقد أثبت «أن البدو أقدم من الحضر وسابق عليه، وأن البادية أصل العمران والأمطار مدد لها»[2].

وبعد مرور عدة قرون على آراء بن خلدون، جاء جيوفانى بوترو Botero ليدرس هذه الفروق من منظور مختلف فى مؤلفه الانطباعى «عظمة المدن». كما نجد عند هربرت سبنسر Spencer ما يتصل بهذه القضية أيضاً، ففى آرائه حول المجتمع ومراحل التطور الاجتماعى، ذهب إلى أن المجتمع يتطور من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس. وأن الحقيقة الرئيسية للتطور تتمثل فى الحركة من المجتمعات البسيطة إلى المستويات المختلفة من المجتمعات المركبة. فالمجتمع المركب انبثق عن المجتمع البسيط، ومركب المركب عن المركب، ومركب مركب المركب عن مركب المركب. ويتكون المجتمع البسيط من الأسر، أما المركب فيتكون من أسر تتحد فى عشائر clans ويتكون مركب المركب من عشائر تتحد فى قبائل tribes، بينما يتكون مركب مركب المركب (كمجتمعاتنا) من قبائل تتحد فى أمم أو

---

(١) ابن خلدون، المقدمة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، الباب الثانى، الفصل الأول، ص ١٢٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٢.

دول. وكلما تعاظم الحجم تعاظم البناء وتطوره، وتطورت كذلك الفروق فى القوة والمهن، ويصاحب ذلك تباين وتفاضل فى الوظائف. ومن جهة أخرى، فإن سبنسر قد ذهب إلى أن المجتمع يتحول من المجتمع العسكرى إلى المجتمع الصناعى. ويتميز كل من النموذجين عن الآخر، فالتعاون الاجبارى يشيع فى المجتمع العسكرى بينما يسود التعاون الاختيارى فى المجتمع الصناعى.

وقد أوضح سبنسر فى مواضع متفرقة من أعماله أنه ليست هناك ضرورة ملحة لتحول المجتمعات خلال مراحل التطور المحددة، كما أن كل مجتمع لايشبه الآخر تماما، فقد أكد أن هناك فروقا بين المجتمعات ترجع إلى الاضطرابات التى تتدخل فى حظ التطور المستقيم. وقد أورد فى مؤلفه «مبادئ علم الاجتماع» خمسة اضطرابات ممكنة هى:

١- بعض الخصائص الأصلية المختلفة للأجناس.

٢- وقع مرحلة التطور المتقدمة حالياً.

٣- نوعيات العادات أو الطباع وخصائصها الفريدة.

٤- الوضع الذى يشغله مجتمع ما فى نطاق أكبر من المجتمعات (ما إذا كان المجتمع واقعاً بين مجتمعات صديقه أو عدوة).

٥- أثر اختلاط الأجناس[٣].

وقد لاحظ دوركايم Durkheim حينما قارن بين المجتمعات القديمة والمجتمعات الأكثر تطوراً، أن الأولى تتميز بوجود نوع من التضامن الآلى Me-chanical أما الثانية فيسود فيها تضامن organic ويعتمد التضامن الآلى على

---

(٣) عن نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع. طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وزملاؤه، دار المعارف، القاهرة، ط (٥)، ١٩٧٨، ص ص ٧٣ - ٧٥.

التماثل بين أعضاء المجتمع، بينما يستمد التضامن العضوى أسسه من التباين. وإذا كان هذا التشبيه يشبه تصور سبنسر للتطور باعتباره تغيراً من المتجانس إلى اللامتجانس، إلا أن الفارق بينهما يتمثل فى أن التطور لم يكن الظاهرة المحورية عند دوركايم. كما أن التعارض بين المجتمعين العضوى والآلى يعتبر بمثابة خلفية تبطن دراسته للظواهر الجمعية.

وحين يسود فى المجتمع تضامن آلى، يتميز الضمير الجمعى بقوة ملحوظة. ويشير الضمير الجمعى إلى المجموع الكلى للمعتقدات والعواطف العامة بين معظم أعضاء المجتمع، والتى تشكل نسقاً له طابع متميز. ويكتسب هذا الضمير العام واقعاً ملموساً، فهو يدوم خلال الزمن، ويدعم الروابط بين الأجيال. ويؤكد دوركايم أن الضمير الجمعى يعيش بين الأفراد ويتخلل حياتهم، إلا أنه يكتسب مزيداً من القوة والتأثير والاستقلال حينما يتحقق نوع من التماثل الواضح بين أفراد المجتمع، ذلك أن الضمير الجمعى يعد نتاجاً للتماثل الإنسانى. ولعل هذا هو الموقف السائد فى المجتمعات التقليدية التى تتميز بالتضامن الآلى، حيث يسيطر هذا الضمير العام على عقول الأفراد وأخلاقياتهم.

ويصاحب نمو تقسيم العمل فى المجتمع ظهور التضامن العضوى. فتقسيم العمل وما يترتب عليه من تباين الأفراد يعمل على تدعيم نوع من التساند المتبادل فى المجتمع. وينعكس هذا التساند المتبادل على العقلية الإنسانية والأخلاقيات، كما أنه يتبدى فى ظاهرة التضامن العضوى ذاتها. وكلما ازداد هذا التضامن رسوخاً، قلت أهمية الضمير الجمعى. ويزداد التضامن العضوى رسوخاً بازدياد تقدم المجتمعات، وتدعيمها للتقدم الأخلاقى الذى يؤكد القيم العليا والحرية والإخاء والعدالة. وبالإضافة إلى ذلك يصبح للتعاقد قيمة عالية[٤] .

---

(٤) المرجع السابق، ع ، ص ١٢٢.

ولقد زخرت الكتابات السوسيولوجية بالمخططات والمشروعات التى تستهدف تصنيف العلاقات الاجتماعية. وهى تتباين فيما بينها تباينا كبيراً من حيث درجة التعقيد، والدقة، والشمول. وربما كانت أفضلها جميعاً محاولة شارلز كولى Cooley التمييز بين العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية(٥). والعلاقة الأولية فى رأى كولى هى تلك التى يسيطر عليها الارتباط والتعاون المباشر العميق. ويصبح الأفراد بفضلها أكثر انصهاراً فى كيان مشترك.

ومن الواضح أن هناك تمييزاً يجب أن ننتبه إليه عند وصف أى علاقة اجتماعية، هو التمييز بين الجوانب الكمية والجوانب الكيفية لتلك العلاقة. وتتضمن العناصر الكمية فى المقام الأول: عدد الأشخاص المشتركين فى نسق الفعل، وتركزهم أو انتشارهم فى منطقة جغرافية معينة، ودرجة كثافة تفاعلهم مع بعضهم بعضاً، والاستمرار النسبى للارتباط بينهم.

أما الجوانب الكيفية للتفاعل فالاتفاق حولها أكثر صعوبة من هذا. وقد حدد كنجزلى دافيز Kingsley Davis خمس سمات يمكن الاعتماد عليها – إذا أضيف إليها بعض المعلومات عن الجوانب الكمية (التى يسميها «الظروف المادية» – كأساس لتمييز العلاقات الأولية عن العلاقات الثانوية. ويقدم دافيز أمثلة لتلك العلاقات على المستوى الثنائى، وعلى مستوى الجماعة الكبيرة، وذلك على نحو ما يبدو فى الجدول التالى*:

---

(5) Charles H. Cooley, Human Nature and the Social Order, N. Y., Scribner, 1902.

* المصدر:
Kingsley Davis, Human Society, N. Y., MacMillan, 1957, p. 306.
نقلاً عن اليكس انكلز، مقدمة فى علم الاجتماع، ترجمة وتقديم الدكتور محمد الجوهرى وزملاؤه، دار المعارف، القاهرة، ط (٤)، ١٩٨٠، ص ١٤٦.

العلاقات الأولية

الظروف المادية	السمات الاجتماعية	نماذج العلاقات	نماذج الجماعات
التجاور المكانى	تماثل الغايات	الصديق – بالصديق	جماعة اللعب
العدد الصغير	التقويم الداخلى للعلاقة	الزوج – بزوجته	الأسرة
الاستمرار الطويل	التقويم الداخلى للأشخاص الآخرين	الأب – بابنه	القرية أو جماعة الجوار
	الشعور بالحرية والتلقائية	المدرس – بتلميذه	فريق العمل.
	تأثير وسائل الضبط الموسمية		

العلاقات الثانوية

الظروف المادية	السمات الاجتماعية	نماذج العلاقات	نماذج الجماعات
الاتساع المكانى	تباين الغايات	البائع – والعمل	الأمة
العدد الكبير	التقويم الخارجى للعلاقة	المذيع – والمستمع	الاكليريكية
الاستمرار القصير	التقويم الخارجى للأشخاص الآخرين	الممثل – والمتفرج	الاتحاد المهنى
	المعرفة الخاصة والمحدودة بالآخرين	الضباط – وجنوده	الشركة
	الشعور بالقيود الخارجية	المؤلف – والقارئ	
	تأثير وسائل الضبط الرسمية		

ولقد شغلت الفروق الريفية - الحضرية أذهان كثير من علماء الاجتماع المشهورين حيث نجد مين Maine يطور ثنائية نظرية تقابل بين مجتمع يقوم على أساس المكانة Status وآخر ينبنى على التعاقد Contract. كما يعرض دور كايم ثنائية تقابل بين مجتمع يشيع فيه التضامن الآلى mechanical وآخر يسود فيه التضامن العضوى organic Solidarty ويطرح تونيز Tonnies مقابلة بين مجتمع تشيع فيه روابط القرابة والعلاقات الأولية Gesellschaft وآخر تسود فيه علاقات المصلحة والتعاقد Gemeinschaft كما يعرض بيكر Becker ثنائية تقابل بين مجتمع مقدس sacred وآخر علمانى Secular كما حدد ردفيلد Redfield خصائص المجتمع الشعبى folk society لكى تقابل خصائص المجتمع الحضرى.

ثانياً: نقد فكرة الثنائيات(٦)

يقرر بوتومور Bottomore أن أول ما يمكن ملاحظته على هذه الثنائيات هو قصورها عن استيعاب مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية التى توجد بالفعل أو التى وجدت من قبل مراحل تاريخية معينة. وإذا أمعنا النظر فى هذه الثنائيات، لاحظنا وجوه شبه بينها. فهؤلاء العلماء يقابلون بين نمط معين من المجتمعات تسيطر فيه الجماعة على الفرد وترسم له موقفاً ثابتاً لايتغير أبداً بنمط آخر من المجتمعات يعبر فيه الفرد عن نفسه ويتمتع فيه باستقلال يمكنه من إجراء حسابات عقلية، والدخول فى علاقات تعاقدية مع الأفراد الآخرين. ومع ذلك فهناك اختلافات هامة بين هؤلاء العلماء فيما يتعلق ببعض التفاصيل. فهم يختلفون فى معالجتهم لكيفية حدوث التغير وفى تقيمهم لهذا التغير. بيد أن ذلك لايؤثر على القضية الأساسية التى أشرنا إليها قبل قليل، وهى أن هذه الثنائيات تنطوى على تشابه لايمكن

---

(٦) اعتمدت فى هذه النقطة على ماورد عند بوتومور، انظر: بوتومور، تمهيد فى علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمد الجوهرى وزملاؤه، دار المعارف، القاهرة، ط (٣)، ١٩٧٨، ص ١٤ ومابعدها.

اغفاله. ويعود ذلك فى حقيقة الأمر إلى تأثر هؤلاء العلماء بخصائص المجتمعات الصناعية التى عاشوا فيها، مما جعلهم يلجأون إلى المقابلة بين المجتمعات الصناعية الحديثة وكل المجتمعات الإنسانية الأخرى. والمؤكد أن هذه المقابلة كانت - من وجهة نظرهم - هى أعظم محاولة لإقامة تفرقة بين المجتمعات.

ويبدو ذلك أوضح ما يكون فى أعمال توينز وبعض علماء الاجتماع الذين أتوا من بعده. فالتفرقة التى أقامتها تونيز بين «المجتمع المحلى» و «المجتمع»، ما هى إلا تفرقة بين المجتمعات الرأسمالية الحديثة الرشيدة القائمة على التعاقد وكل المجتمعات السابقة على الرأسمالية. ولقد تكرر ذلك فى مؤلف زيمل Simmel «فلسفة النقود» (١٩٠٣) الذى تناول فيه الخصائص الثقافية المميزة للمجتمع الموجه نحو تحقيق أقصى درجات الإنتاج وجمع أكبر قدر من الثروة والملاحظ أن زيمل قد تأثر فى مؤلفه هذا بكتابات ماكس فيبر Weber التى اهتم فيها بإراز الترشيد المتزايد الذى طغى على الحياة الاجتماعية الحديثة. وقد نتفق مع هؤلاء العلماء حول السمات الهامة المميزة للمجتمعات الصناعية، ولكننا لانستطيع قبول تصنيفهم الذى يضع كل أنماط المجتمعات الأخرى فى فئة أو مقولة واحدة.

ولقد كان من الطبيعى أن يدرك كل من سبنسر ودوركايم أن المجتمعات يمكن أن تخضع لتصنيفات من نوع مختلف. لذلك نجد سبنسر يميز بين أربعة أنماط من المجتمعات هى: (١) مجتمعات بسيطة، (٢) مجتمعات معقدة، (٣) مجتمعات أشد تعقيداً، (٤) مجتمعات بالغة التعقيد. وعلى الرغم من أن سبنسر قد استند فى تمييزه بين هذه الأنماط من المجتمعات إلى بعد النطاق (أو الحجم)، إلا أنه أخذ فى اعتباره أيضاً عند إقامة هذا التمييز أبعاداً أخرى مثل درجة تقسيم العمل، ومدى وضوح التنظيم السياسى، وتوافر تسلسل رئاسى دينى، ووجود تدرج اجتماعى محدد .. إلخ ... ويبدو قصور هذا التصنيف واضحاً إذا ما علمنا أن

الأنماط الثلاثة الأولى من المجتمعات لاتشتمل إلا على المجتمعات البدائية، بينما يستوعب النمط الأخير كل المجتمعات المتحضرة، التى تضم - كما يقول سبنسر - المكسيك القديم، والمملكة الآشورية، والامبراطورية الرومانية، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وألمانيا، وايطاليا، وروسيا. ولقد أقر سبنسر بأن تصنيفه يتعارض مع التفرقة التى أقامها بين المجتمعات العسكرية والمجتمعات الصناعية، لذلك نجده بعد ذلك يقدم تصنيفاً مركباً يشتمل على ثمانية أنماط من المجتمعات، ذاهبا إلى أن إقامة أنماط «خالصة» يعد مطلباً صعباً نظراً لعوامل عديدة من بينها البقايا أو المخلفات وامتزاج السلالات.

كذلك قدم دوركاديم تصنيفاً مماثلاً لتصنيف سبنسر، وإن كان قد انتقد تصنيف سبنسر. فلقد ميز دوركايم بين مجتمعات بسيطة (مثل العشيرة) ومجتمعات انقسامية متعددة (مثل قبائل الايروكوا Iroquois) ومجتمعات انقسامية متعددة بسيطة التركيب مثل اتحاد قبائل الايروكوا والقبائل الثلاث التى كونت روما، ومجتمعات انقسامية متعددة معقدة (مثل المدن القديمة والقبائل الجرمانية). وإذا كان دوركايم لم يذهب إلى أبعد من هذه الأمثلة، إلا أن موريه Moret ودافى Davy قدما فيما بعد تصنيفاً أكثر وضوحاً، استندا فيه إلى حجم المجتمعات وتباينها الداخلى، وعرضاه فى مؤلفهما: «من القبيلة إلى الامبراطورية».

وبالرغم من الأهمية النظرية التى قد تنطوى عليها الثنائيات، إلا أن كثيراً من دارسى التحضر يرون أنها لاتمثل سوى وسيلة مبدئية يصعب الاعتماد عليها كلية فى التمييز بين الريف والحضر، لأنها تغفل عاملاً هاماً من عوامل تشكيل هذه المجتمعات هو التغير. ولعل ذلك يفسر لنا كثرة التحفظات التى أثيرت حول ثنائية «ريفى - حضر» فى كثير من الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع. فسوروكن Soro-kin وزيمرمان Zimmerman يذهبان إلى أن «التحول من المجتمع المحلى الريفى

الخالص إلى مجتمع حضرى لايتم فجأة، ولكنه يحدث بشكل تدريجى ... فليس ثمة خط أوحد مطلق يستطيع أن يكشف لنا عن وجود فارق حاد بين المجتمع الريفى والمجتمع الريفى»[٧]. كذلك عرض هورايس مانير Miner لعدد من الانتقادات التى يمكن أن توجه إلى فكرة الثنائية الريفية - الحضرية لعل أهمها عدم الملائمة بين الشواهد الواقعية المتعلقة بمجتمعات معينة وطبيعة المجتمعات التى يمكن توقع وجودها من خلال النموذج المثالى، وكذلك مشكلة تحديد خصائص النماذج المثالية ذاتها، وأخيراً القيمة النظرية المحدودة التى تنطوى عليها الثنائية[٨]. ولقد عبر نيل جروس Gross عن ذلك بشكل آخر حين أكد ضرورة إعادة اكتشاف علم كفاءة الثنائية الريفية الحضرية[٩].

وإزاء فشل فكرة الثنائية سلك علماء الاجتماع سبلاً شتى فى دراساتهم لموضوع الفروق الريفية الحضرية وفى محاولاتهم التمييز بين الريف والحضر، فمنهم من تبنى محكاً واحداً حاول أن يميز على أساسه بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى. ومنهم من تبنى عدة محطات فى وقت واحد لكى يشخص فى ضوئها المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى، وهناك أخيراً من أدرك عيوب هذين الأسلوبين واتجه إلى فكرة المتصل الريفى الحضرى. وسوف نعرض لكل اتجاه من هذه الاتجاهات بشئ من التفصيل فيما يلى. ثم نقيم الدليل فيما بعد على أن هذا الموضوع مايزال فى حاجة إلى مزيد من الدراسة والاهتمام، وأن مشكلاته لم توفق بعد إلى حل مقبول. وتقدم هذه الدراسة رؤية جديدة تقوم على الاعتماد على دراسات التغير الثقافى فى خدمة قضية الفروق الريفية الحضرية.

(7) Sorokin & Zimmerman, Principles of Rural Urban Sociology, N. Y., Henry-Holt & Co., 1929, p. 14.

(8) H. Miner, The Folk-Urban Continuum, in paul Hatt & Albert Reiss, Cities and Society, The Free Press of Glencoe, Inc., N. Y., 1961, pp. 46 - 64.

(9) N. Gross, Sociological Variations in Contemporary Rural Life, Rural Sociology, 13, 1948, pp. 256 - 269.

Tisdale, H., The Process of Urbanization, Social Forces, 1940, 20, p. 311.

ثالثاً: استخدام المحك الواحد فى التمييز بين الريف والحضر

يقوم هذا الاتجاه على الرجوع إلى محك واحد فى التمييز بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى. وأبرز محك استخدام فى هذا الاتجاه يقوم على أساس الحجم أو عدد السكان من هذا مثلا مايراه يزديل Hope Tisdale من أن التحضر هو «عملية التركيز السكانى» وهى عملية تجرى بطريقتين: تتمثل احداهما فى تعدد نقاط التركز. أما الثانية فتتمثل فى نمو التركز القروى ومما يتسق مع هذا الاتجاه أنه يمكن تعريف المدن بأنها مناطق التركيز السكانى[١٠]. وقد أشار جيرتز إلى أن جوليان ستيوارد اعتبر المهنة أساساً وحيداً للتصنيف والتمييز بين الريف والحضر، وأن وتفوجل Wittfogel قد استخدم القوة أو السلطة كأساس لهذا التمييز. ومع ذلك فإن حجم المجتمع هو المحك الوحيد الذى يشيع استخدامه بدرجة واسعة فى التمييز بين الريف والحضر[١١]. ونجد تطبيق هذا المحك على نطاق واسع بين علماء السكان، من أمثال الدردج وكثيرين غيره.

ومن الواضح أن استخدام هذا المحك قد سهل كثيراً عملية القياس والمقارنة. ولقد ظهرت نتائج ذلك جلية فى كثير من الدراسات التى ظهرت حديثا. إلا أن هذا الاتجاه يعانى من نقاط ضعف شديدة وواضحة. فلقد كان أصحاب هذا الاتجاه يستعينون دائما بمحكات أخرى بالإضافة إلى حجم المجتمع عندما يحللون بياناتهم من منظور حضارى مقارن دون أن يشيروا إلى ذلك بوضوح وجلاء.

---

(١٠) نقلاً عن جوبرج «الفروق الريفية الحضرية. دراسة فى علم الاجتماع الريفى» ترجمة الدكتور محمود عودة فى المصدر التالى: محمد الجوهرى وآخرين، ميادين علم الاجتماع، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠، ص ص ٦٢ – ٦٣.

(11) Geertz, C., "Studies in Peasant life: Community and Society", in B. J. Siegel (ed.) Bienial Review of Anthropology, 1961, Stanford, Stan. Univ. Press, 1962, pp. 1 - 41.

نقلاً عن جوبرج، المرجع السابق، ص ٦٣.

فالمجتمعات التى تقع فى الفئة السكانية من خمسة آلاف إلى عشرة آلاف قد تختلف فيما بينهما اختلافاً كبيراً طبقاً للإطار الاجتماعى الذى تنتمى إليه، أو طبقاً لإنتمائها إلى مجتمع لم يمارس الصناعة بعد، وآخرون يتحول إليها، وثالث متقدم فى مجالها. ولقد اعترف تيزديل والدردج بذلك ضمنا حيث لا خطا أن التقدم التكنولوجى يساعد على التركز السكانى، وهو ما يعنيانه بالتحضر.

رابعاً: استخدام المحكات المتعددة فى التمييز بين الريف والحضر(١٢)

استخدم عدد من علماء الاجتماع مثل سوروكين وزيمرمان، وردفيلد، وورث المحكات المتعددة فى التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية، ولقد ميز سوروكين وزيمرمان بين الريف والحضر وفقاً للأسس التالية:

١- الفروق المهنية.

٢- الفروق البيئية.

٣- حجم المجتمع.

٤- كثافة السكان.

٥- تجانس السكان أو تباينهم. وذلك من حيث الخصائص النفسية والاجتماعية، واللغة والمعتقدات، وأنماط السلوك.

٦- الفروق فى شدة الحراك الاجتماعى.

٧- الفروق فى اتجاه الهجرة.

٨- شكل التباين الاجتماعى.

٩- أنساق التفاعل.

---

(١٢) اعتمدت فى عرض هذه الفقرة على ما قدمه جوبرج فى المرجع السابق، ص ص ٦٠ ومابعدها.

ومن هنا نلاحظ أن سوروكين وزيمرمان قد وضعا فى اعتبارهما ليس حجم المجتمع فقط وطبيعة البيئة، وإنما وجها اهتمامهما أيضاً إلى العوامل الاجتماعية الصارمة كالتجانس والتباين والتفاعل، إلا أن هذه الصياغة التى قدماها تعد صياغة تصنيفية إلى حد كبير، حيث لاتتضمن متغيرات واضحة بارزة يمكن استخدامها فى تفسير وجود الفوارق بين القطاعات الريفية والقطاعات الحضرية. أى أن صياغتهما تبرز الفوارق وتصنفها، ولكنها لاتتعمق فى أسباب وجودها.

أما ويرث وردفيلد فقد اعتقدا أن المدن مسئولة إلى حد كبير، أو متغير رئيسى فى تفسير ظواهر اجتماعية معينة ومنها الفروق الريفية الحضرية.

ويتمثل اسهام ويرث فى معالجته لموضوع «الحضرية» بوصفها أسلوباً للحياة، إلا أن اسهامه هذا يعد جهداً نظرياً أساساً، بينما طور ردفيلد ثنائية تقابل بين مجتمع شعبى Folk Society وآخر حضرى. ولقد فصل ردفيلد صياغته هذه من خلال دراساته الحقلية لأربع مجتمعات محلية فى مقاطعة يوكاتان Yucatan فى المكسيك تضم قرية صغيرة تسيطر عليها الثقافة الشعبية وغير العلمية إلى درجة كبيرة، ومجتمعاً قروياً صغيراً، ومركزا حضرياً صغيراً Town ومدينة مردا Merida.

وإذا ما استعرضنا أعمال ويرث وردفيلد بطريقة مقارنة، لوجدنا أن المدينة كانت محور الاهتمام الرئيسى لويرث، ولم يكن لديه المعلومات الكافية للتحد عن الشكل الريفى أو الشعبى. بينما كان المجتمع القروى. أو البسيط أو الشعبى المحور الأساس لاهتمام ردفيلد.

ويرى ويرث أن المدينة تتميز عن الريف بعدة خصائص يمكن وضعها فيما يلى:

١ – الحجم الكبير.

٢ – شدة الكثافة.

٣- النمو المصحوب بظهور نظام علمانى وانهيار النسيج المعيارى والأخلاقى.

٤- اللاتجانس.

٥- شيوع الضوابط الاجتماعية الرسمية.

٦- سيادة الضوابط الاجتماعية الرسمية.

أما الحضرية Urbanism فى رأيه - وبوصفها أسلوباً للحياة - فهى نوع من الوجود متحرك ومائع Fluid.

ويلخص ردفيلد موقفه النظرى فى أن «عزلة المجتمع وتجانسه يعدان معا متغيرين مستقلين. أما تكامل الثقافة أو تفككها، والعلمانية، والفردية فهى متغيرات تابعة». ومعنى ذلك أن فقدان العزلة ونمو الاتصال إنما تعد أسباباً للتفكك، والعلمانية، والفردية، ولكن ليس معنى ذلك أن العزلة والتجانس وحدهما مسئولان عن النتائج المترتبة جميعا كتكامل الثقافة وقداستها والاتجاهات الجمعية وما إلى ذلك. ولقد عرض ردفيلد فى مقال لاحق، لخصائص المجتمع الشعبى بوصفه مجتمعاً صغيراً، منعزلاً، أمياً، متجانساً، يسوده شعوراً بالتضامن الاجتماعى.

• ولقد تحدث لين سميث Lynn Smith فى كتابه الموسوم «سوسيولوجيا الحياة الريفية»[١٣]. عن خصائص المجتمع الريفى، ومن ذلك ما يلى:

١- المهنة: يعتمد المجتمع الريفى على الاقتصاد الزراعى فى أساسه، وهو ما يميزه بصفة رئيسية عن المجتمع. ومعروف أن للمجتمعات التى تعيش على الاقتصاد الزراعى خصائص عامة اجتماعية وثقافية ونفسية تميزها عن غيرها من المجتمعات. إلا أن هذا المجتمع - الزراعى - يتفاوت فى داخله من جزء لآخر ومن منطقة لأخرى .. ويعتمد هذا التفاوت داخل المجتمع الريفى الواحد على:

(13) Lynn Smith, The Sociology of Rural Life, Harper, N. Y., 1947, pp. 16 - 38.

حجم المزارع، وطريقة الزراعة ونوع الزراعة، وغير ذلك من العوامل (كقربها من مناطق التسويق، أو تمتعها بخصائص جغرافية معينة، أو تمتع أهلها بمهارات معينة فى تصنيع منتجاتهم الزراعية ... إلخ). ونلاحظ أنه برغم الاختلاف الذى تؤدى إليه العوامل السالفة الذكر، فإن للمجتمع الريفى خصائص عامة ناتجة عن اقتصاده الزراعى ومرتبطة به.

٢- **حجم المجتمع**: أدى الاقتصاد الزراعى وما يرتبط به من عمليات إلى ايجاد مجتمعات ريفية صغيرة الحجم نظراً لظروف الزراعة الخاصة. ويرتبط بهذا كذلك انخفاض الكثافة السكانية. ولذلك كان عامل حجم المجتمع أو عدد السكان يلى عامل المهنة فى التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية. فالمجتمعات الريفية ترادف المجتمعات الصغيرة الحجم القليلة العدد، وترادف المجتمعات الحضرية المجتمعات الكبيرة الحجم الوفيرة العدد.

٣- **كثافة السكان**: فالكثافة السكانية تنخفض انخفاضاً كبيراً فى المجتمع الريفى عنها فى المجتمع الحضرى، ويعتبر هذا العامل من أهم عوامل التمييز بين الريف والحضر. وتؤدى إليه بالدرجة الأولى متطلبات العمل الزراعى وظروفه الخاصة.

٤- **البيئة**: فالبيئة الطبيعية أكثر وأشد وضوحاً فى الريف عنها فى المدن. وإن كان تعامل الريف المباشر مع الطبيعة يكسبه بعض المميزات (كالشمس، والهواء النقى ... الخ) فإنه يفتقر فى نفس الوقت إلى ضوابط البيئة الاجتماعية للتحكم فى هذه البيئة الطبيعية (كتكييف الهواء والتدفئة ... الخ. فالخلافات بين البيئتين خلاف أساسى وجوهرى. مع مراعاة أن التعامل المباشر مع البيئة الطبيعية فى الريف والتعامل مع بيئة منضبطة فى المدن يؤدى إلى طبع كل من يعيش فى البيئتين بخصائص وطباع خاصة.

٥- **التفاوت الاجتماعي** Social Differentation: ويقصد به التفاوت في البيئات والأوساط الاجتماعية ... وتزداد حدة هذا التفاوت ويعظم خطره في المدن التي تضم أشتاتاً من ثقافات مختلفة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي. ويصل الأمر إلى حد الاختلاف في ألوان البشرة والمعتقدات الدينية والمذاهب السياسية واللغات كذلك. وأوضح مثال على ذلك المدن الأمريكية وخاصة على نحو ما كانت عليه أوائل هذا القرن. (ويلاحظ عندنا في مصر هذا التفاوت الاجتماعي بين سكان المدن ولكنه بالطبع على المستوى المحلي فقط).

وبرغم هذا التفاوت الشديد بين سكان المدن يزداد التكامل والتفاعل بينهم عن ذلك الموجود بين أهل الريف ويرجع ذلك بالطبع إلى التخصص وتقسيم العمل الذي جعل مختلف الأفراد ثم الأجهزة التي تضم هؤلاء الأفراد - مهما كان بينهم من اختلاف أو تفاوت - أعضاء في جهاز واحد، ويرتبطون فيما بينهم ارتباطاً عضوياً وثيقاً للغاية.

وعلى العكس من هذا نرى المجتمع الريفي أفراده أقل تفاوتاً فيما بينهم، والتشابه بينهم كبير إلى حد بعيد. ولكن التفاعل والاندماج لايرقى إلى مستوى التفاعل والاندماج في المجتمع الحضري لأن الآخر ناشئ عن الاختلاف الذي أدى إلى تقسيم العمل، فأحدث ترابطاً عضويا. أما تماثل المجتمع الريفي فيرجع إلى التماثل الشديد بين أفراده من حيث التربية والدين واللغة، والمذهب الفكري .. الخ. فالمجتمع الريفي هو حاصل جمع وحدات صغيرة وليس محصلة التفاعل بينها كما الشأن في المجتمع الحضري.

٦- **التقسيم الطبقي الاجتماعي**: يختلف البناء الطبقي الاجتماعي الموجود في الريف عن ذلك الموجود في المدن. ويبدو أن هناك على الأقل فروقاً رئيسية

أربعة بين الهرم الاجتماعى فى كل من الريف والمدن.

(أ) تقل عدد الطبقات الاجتماعية فى المجتمع الريفى عنها فى المجتمع الحضرى، على الرغم من أن المجتمع الريفى ليس بالمجتمع الخالى من الطبقات.

(ب) فى المجتمع الريفى تضيق المسافة بين قمة الهرم الطبقى وقاعدته، على خلاف الوضع فى المجتمع الحضرى.

(جـ) وليس مجال الطبقات الاجتماعية فى المجتمع الريفى أقل فحسب من ذلك الموجود فى المجتمع الحضرى، بل أن الطبقات الريفية تميل إلى الاتجاه نحو الوسط، أو تميل إلى أن تكون «طبقات متوسطة» «فالطبقات الريفية لاتتجه إلى التركز عند قمة الهرم الطبقى أو قاعدته على نحو ما يمكن أن يحدث فى الحضر. وعلى الرغم من التفاوت الكبير بين المكانات الاجتماعية لسكان الريف، فإن المجتمع الريفى قل أن تجد فيه أمثلة للثراء الفاحش أو الفقر المدقع التى يمكن أن نجدها جنباً إلى جنب - وبشئ من الكثرة فى المجتمعات الحضرية. فالمدن تأوى أصحاب الملايين كما تضم أفقر الفقراء. والمدن الرأسمالية هى أنسب الأوساط التى تتيح للأغنياء أن يزدادوا ثراء وتعرض الفقراء لأن يزدادوا فقراً.

(د) الطبقة الاجتماعية الجامدة Caste قليلة الوجود فى المجتمع الريفى والحضرى على السواء، وإن كانت الحركة الاجتماعية بين الطبقات المختلفة أقل حدوثاً فى المجتمع الريفى بسبب معرفة جمهرة أبناء المجتمع لأصل كل فرد فيه ووراثه الاجتماعى بالتحديد، مما يؤدى إلى تثبيت وضعه بعض الشئ، وهو يخالف ما نجده فى المجتمع الحضرى ذى البناء الطبقى المرن.

٧- **الحراك الاجتماعى**: من المتفق عليه بوجه عام أن الأوضاع الطبقية فى المجتمع الريفى تشبه المياه الآسنة فى سكونها، على حين يشتد الشبه بين الأوضاع الطبقية فى المجتمع الحضرى وبين المياه التى تغلى فى تقلبها وتحركها. وقد انتهى إلى هذه النتائج جميع من تعرض لدراسة المجتمع الريفى فى جميع الكتب الأساسية التى نعرفها.

ويتخذ الحراك الاجتماعى عدة صور منها:

(أ) الحراك الأفقى: داخل الطبقة الواحدة من جماعة اجتماعية إلى أخرى.

ب) الحراك الرأسى: من طبقة اجتماعية إلى أخرى فى السلم الاجتماعى.

(جـ) الحراك المكانى: تغيير المكان من موضع لآخر.

وقد أثبت سوروكين وزيمرمان وجالبن Galpin فى كتابهم "A. Systematic Source Book in Rural Sociology", Minneapolis : Univ of Minnecota Press, 1930, 1, pp. 226 - 228".

أن المناطق الحضرية تفوق المناطق الريفية من حيث الحراك الأفقى أى انتقال الفرد من جماعة إلى أخرى داخل طبقته الاجتماعية. وبنوا هذه النتيجة على أساس أن عملية تغيير المهنة أقل ما تكون بين المزارعين عن أى جماعة اجتماعية أخرى.

ومن أنواع الحراك الأفقى الأخرى الانتقال من جماعة أسرية إلى أخرى، وتدلنا على ذلك البيانات الخاصة بالطلاق والزواج من جديد. وتوضح دراسة أجريت فى هذا الصدد عام ١٩٣٠[١٤]، أن نسبة الطلاق فى المجتمعات الحضرية

---

(14) W. Ogburn, "The Family and its Functions" in Recent Social Trends, N. Y., McGrow-Hill Bools Co., 1933, Shap, p. 690.

تبلغ ضعف تلك النسبة فى المجتمعات الريفية. وكانت البيانات وفقاً لحجم المجتمع كما يلى:

المدن الكبرى	١٩ ٪
المدن (أكثر ١٠٠,٠٠٠)	١٦,٧ ٪
القرى	١٤,٧ ٪
المناطق الريفية	٨,١ ٪

ويرى أوجبرن أن أهمية نسب الطلاق فى توضيح الحراك الأفقى تظهر من أن معظم التقديرات تقدر أن حوالى ثلث عدد المطلقين يعاودون الزواج من جديد، وهو مايؤكد ما نذهب إليه فى هذا الصدد، من ارتفاع نسبة الحراك الاجتماعى الأفقى فى الريف عنها فى المدن.

ومن قبيل الحراك الأفقى تغير المرء لدينه. وتدل دراسة أجريت فى أمريكا على بعض طلاب جامعة مينسوتا فى الولايات المتحدة أن ٤٢,٩ ٪ من آباء التلاميذ (الحضريين) قد غيروا دينهم، على حين بلغت هذه النسبة بين آباء التلاميذ (الريفيين) ٣٣,٣ ٪ فقط. (وهذه النسبة أبرز وأوضح بكثير فى مجتمعنا المصرى وفى مجتمعاتنا العربية على وجه العموم).

أما عن الحراك الاجتماعى الرأسى فإنه ترتبط - كما أوضح سوروكن وزيمرمان - أوثق الارتباط بالتحضر، وقد ذكر خمسة من العوامل المسئولة عن هذا الارتباط كما يلى:

(أ) توجد فى المجتمع الحضرى أهم المنظمات الاجتماعية التى تعتبر وسائل للحراك الرأسى كالمؤسسات الدينية، والقيادات العسكرية، والقيادات السياسية، والبرلمانات، والجامعات. وهى المنظمات التى تعتبر سلالم لصعود

وهبوط الهرم الاجتماعى. ولكى يستطيع الفرد أن يستخدم هذه الوسائل فى الصعود الاجتماعى وجب عليه أن يترك الريف ويغادره إلى المدينة. ولو أن المؤلفين سالفى الذكر يعترفان بأن هناك سلما اجتماعيا فى الريف من نوع خاص، ولكنهما يؤكدان أن «صعود السلم الاجتماعى الحضرى يرفع – أوتوماتيكيا – من وضع الفرد فى السلم الاجتماعى الريفى» وليس العكس صحيحاً أو عاماً كما يوضحان.

(ب) نظراً لأن التقسيم الطبقى الاجتماعى ليس كبيراً فى المناطق الريفية، فلا تتوفر للسكان الريفيين فرص كبيرة للصعود أو الهبوط من طبقة اجتماعية إلى أخرى.

(جـ) الاختلافات الطبقية فى الخصوبة، التى ينجم عنها ضعف الطبقات العليا الحضرية – عدديا – مما يترك فراغاً فى قمة الهرم الطبقى الاجتماعى فى الحضر ويؤدى بالتالى إلى خلق تيار حراك اجتماعى رأسى. ويضعف هذا العامل أو يختفى تماماً فى المناطق الريفية حيث تقل الاختلافات الطبقية فى الخصوبة أو تتلاشى كلية.

(د) من الواضح فى الحضر أن الآباء والأبناء يختلفون فى خصائصهم البيولوجية والنفسية والاجتماعية ويرجع ذلك إلى تجانس السكان فى الريف وتفاوتهم وتنوعهم فى الحضر لذلك فإن الأطفال الذين يولدون فاقدين لبعض كفاءات وقدرات آبائهم كثيراً ما يعجزون عن الإبقاء على أنفسهم فى الوضع الذى ولدوا فيه، على حين يستطيع الأطفال الذين ولدوا مزودين بكفاءات أعظم من تلك التى كان يتمتع بها آباؤهم الصعود إلى مستوى اجتماعى أرفع، وبهذا يصبح ذلك الاختلاف بين الآباء والأبناء فى الحضر عاملاً هاماً بين عوامل الحراك الرأسى، إلى جانب أنه يفسر تفوق المدنية

على القرية فى سهولة الحراك الاجتماعى الرأسى.

(هـ) من المعروف أن كل تغير فى البيئة الاجتماعية أو الحضارية يهئ فرصاً للحراك الرأسى. ومؤكد أن هذه التغيرات توجد فى المجتمعات الحضرية بدرجة أكبر من الريف.

(و) ويضيف لين سميث (ص ٣١) إلى هذه العوامل الخمسة التى ذكرها كل من سروكن وزيمرمان عاملاً سادساً هو: أن الطبقة الاجتماعية الجامدة تبدو أقوى عوداً وأكثر حدوثاً فى المجتمع الريفى عنها فى المجتمع الحضرى. فحيث تحدد الوراثة - إلى حد كبير - المكانة الاجتماعية للفرد، تقل فرص انتقاله من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى.

أما عن الحراك المكانى territorial Mobility فمن الواضح أن الهجرة تقل كثيراً حيث يتصف المجتمع بالاستقرار والجمود كما هو حال المجتمع الريفى. وقد أثبتت المعلومات التى قدمها سوروكن وزيمرمان وغيرهما من الباحثين فى الاجتماع الريفى أن سكان الحضر يتفوقون كثيراً على سكان الريف من حيث: تغيير محل إقامتهم داخل المجتمع الواحد، والانتقال من مجتمع محلى إلى مجتمع محلى آخر، والمسافات التى يقطعونها، والمجتمعات المحلية التى يتعاملون معها خلال اليوم الواحد.

ويؤكد لين سميث هذه التعميمات المشار إليها ويزيد عليها، ولو أنه يشير إلى التفاوت الموجود بين الجماعات الريفية المختلفة فى هذا الصدد. ذلك أن بعض النظم الزراعية تعمل على خلق قدر كبير من الحراك المكانى فى صورة انتقال من مزرعة إلى أخرى. ويتضح هذا بوجه خاص فى جنوب الولايات المتحدة حيث تزداد هذه الانتقالات كثرة ووضوحا. ويعتبر هذا الحراك المكانى فى تلك المنطقة من أهم مشاكلها وأخطرها على الإطلاق.

كما أن هناك قدراً من الحراك المكانى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإنتاج المحاصيل كالقمح، والفواكه، وبنجر السكر، .... الخ. وهى المحاصيل التى تحتاج إلى أعداد كبيرة من الأيدى العاملة فى فصول محددة من السنة.

على أن هذا يمثل بالطبع الحالات الزراعية المتطرفة ذلك أن الغالبية العظمى من النظم الزراعية تربط الفلاح بالأرض ومن ثم لانجد إلا قدراً ضئيلاً جداً من الحراك المكانى. ويمكن أن نعثر على هذا التحديد للحراك المكانى فى المناطق التى تدخل فيها الماشية ضمن حياة الاقتصادية للفلاح وتعتبر جزءاً من عمله وموردأ من موارد رزقه، وحيث تزداد نسبة الملاك، وحيث يقوم أفراد الأسرة الزراعية أنفسهم بأداء الأعمال الزراعية.

٨- **التفاعل الاجتماعى:** يعتبر ضعف الصلات الاجتماعية للفلاح أو انعدامها من أبرز مساوئ الحياة الريفية. على أن لين سميث يؤكد لنا أن أصحاب هذه القضية عادة ما يعجزون عن ادراك الاختلافات الكمية والنوعية فى الصلات الاجتماعية بين سكان الريف وسكان الحضر. وترجع هذه الاختلافات بنوعيها إلى اختلاف نظام التفاعل الاجتماعى فى الريف عنه فى المدن.

فمن المتفق عليه أن عدد الصلات الاجتماعية تزداد كثيراً فى المدن عنه فى الريف. وذلك أن طبيعة المهن الحضرية تحتم على ساكن الحضر أن يختلط بآلاف الناس، وأن يرى ويسمع ويتكلم مع مئات منهم كل يوم كما أن الترويح فى المدينة لايتم إلا فى وسط جماعى قد يصل مجموعه إلى الآلاف أو يتجاوزها. فالسمة الأساسية للترويح الحضرى هى الجماعية فى الممارسة والاستمتاع. فالعزلة فى المجتمع الحضرى مستحيلة من الناحية العملية. وفى داخل المسكن - الذى لايبعد كثيراً عن مساكن الآخرين - تخلق الجرائد، والتليفزيون، والراديو عدداً كبيراً من الاتصالات الثانوية.

ويختلف الوضع عن هذا تماماً فى المناطق الريفية. فحتى اليوم ما لم يكن الفلاح يعيش على طريق زراعى، فإنه نادراً ما يتعامل مع زوار أجانب فيما عدا من يمر بقريته من الباعة الجائلين الذين يعرضون سلعهم كل يوم فى قرية. ويصل الأمر فى كثير من المناطق الريفية المعزولة إلى أن يثير وجود أشخاص غرباء دهشة أهل القرية، ويصبح هؤلاء الغرباء محلا للشكوك والأقاويل. ولايجتمع القروى بأعداد كبيرة من الناس إلا فى الكنيسة، أو مواسم جمع المحصول، أو العروض السينمائية المتنقلة، ولايخرج هؤلاء المجتمعون فى كثير من الأحوال عن كونهم جيرانه وأبناء قريته. وتعتبر سفريات القروى النادرة للتسوق من المدن المجاورة هى فرصته الوحيدة تقريباً للانخراط فى مجموعات كبيرة من الناس. فالقدر الأكبر من اتصالات القروى يتم مع أفراد أسرته ومع جيرانه المباشرين. ويعتبر «بقال القرية» أهم مركز اجتماعى فى الريف، وتعتبر الاتصالات غير الرسمية التى تتم فيه من أبرز جوانب التفاعل الاجتماعى الريفى. على أن الاتصالات الثانوية – آخذه فى الزيادة المضطردة، ولكنها لازالت أقل بكثير مما هو متوفر لساكن المدينة. وعلى وجه الاجمال فإن الصلات الاجتماعية للفرد الذى يعيش فى الريف قليلة نسبياً.

وكما أن الصلات الاجتماعية فى الريف تختلف من حيث الكم فى الريف عنها فى الحضر، فإن الصلات تختلف بينهما أيضاً من حيث النوع.

خامساً: نقد استخدام المحكات المتعددة

إن الانتقادات التى يمكن أن توجه إلى عمل سوروكن وزيمرمان تقل بكثير عما يمكن أن يوجه إلى أعمال ويرث وردفيلد. ويرجع ذلك – فى جانب منه – إلى أن عمل سوروكن وزيمرمان كان جهداً وصفياً وليس تحليلياً، أما ردفيلد وويرث فقد اتجها إلى التعمق فيما وراء الوصف. فحينما يضعان المدنية كمتغير تفسيرى نجدنا أمام مناقشة قضايا أكبر من تلك التى تعرض لها سوروكن وزيمرمان.

ويمكن تحديد الانتقادات الموجهة إلى أعمال ردفيلد والتى يمكن أن توجه إلى عمل ويرث إلى حد ما فيما يلى:

١- يذهب ردفيلد وويرث إلى أن المجتمع الشعبى مغلق ومكتف ذاتياً أما المدينة أو المجتمع الحضرى فهو نظام جزئى أو هو جزء من كل، ومن ثم فإنهما يقعان على طرفى نقيض. ولكنهما فى حقيقة الأمر غير ذلك حيث لايمكن المقارنة بينهما على هذا النحو. أننا نستطيع أن نقارن - بصدق - بين مجتمع حضرى ومقابلة الريفى كما فعل سوروكن وزيمرمان باعتبار كل منهما نسقاً فرعياً داخل مجتمع أكبر اتساعاً، ومما يسجل لردفيلد أنه أدرك خطأه هذا وتلافاه فى كتاباته اللاحقة بالرغم من أن كثيراً من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا لايزالون يستخدمون منظوراته القديمة الخاطئة.

٢- يفترض ردفيلد وويرث ويشاركهما فى ذلك - وإلى حد ما - سوروكن وزيمرمان، أن المجتمع الريفى يتميز بدرجة عالية من التجانس والاستقرار، بينما يتميز المجتمع الحضرى بدرجة مرتفعة من عدم التجانس وعدم الاستقرار. ومع أن هذا الافتراض يصف الحالة العامة أو الشائعة - نظرياً على الأقل - إلا أن المجتمع القروى - واقعياً - قد يمر بفترات من التوتر الشديد وعدم الاستقرار.

٣- بالغ ردفيلد وويرث فى تقديرهما لدرجة انقسامية Divisiness الحياة الحضرية وسيولة نسقها المعيارى. ويمكننا أن نرجع ذلك بالطبع إلى أن ويرث، وإلى حد ما ردفيلد، كانا أسيرين للفترة الزمنية التى عاشاها، فلقد كانت الحياة الحضرية فى الولايات المتحدة خلال العشرينات والثلاثينات من هذا القرن تبدو مفككة تماماً وغير مستقرة، وذلك من وجهة نظر القادمين الجدد إلى المدينة. ومن هنا نلاحظ أن ويرث وكثيراً من دارسى مجتمع المدينة قد فشلوا فى ادراك الآلاف المؤلفة من التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية داخل هذا الإطار الحضرى.

ويرجع هذا الفشل إلى أن التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية هذه والقائمة فى المناطق المختلفة والفقيرة فى المدينة ليست على نفس مثيلتها فى أغلب المجتمعات الريفية. وهنا يقول لنسكى Lenski مرتكزاً على دراسته للعامل الدينى فى ديترويت Detroit «إن ما يثير الدهشة فى دراستنا الحالية هو اكتشاف أن روح المجتمع المحلى Communalism موجودة، بل هى تنمو فى قلب مدينة كبرى حديثة، إلا أن ذلك أمر غير قابل للتصور من قبل أولئك الذين يربطون الروح الجماعية بالعزلة الجغرافية وعدد السكان المحدودة»(١٥).

هذا ولقد فشل أولئك الذين استخدموا إطار ويرث - ردفيلد كما فشل أيضاً أتباع سوروكن وزيمرمان فى تحليل المجتمعات الريفية والحضرية باعتبارها أجزاء ضمن سياق اجتماعى أكبر يضمها جميعاً. وكان من نتيجة ذلك أن ظهر عدد محدود من الدراسات السوسيولوجية الجادة التى تسجل تأثير المجتمع القومى الكبير على أوضاع المجتمعات المحلية، ريفية وحضرية، ويتمثل هذا التأثير فى تنظيمات المجتمعات الكبيرة كالبيروقراطية الحكومية والمؤسسات الدينية ... الخ. بالإضافة إلى التفاعل بين الأنساق الاجتماعية المحلية، والأنساق القومية.

وأخيراً من الملاحظ أن الكثير من الفروق التى يفترض علماء الاجتماع وجودها بين مجتمع القرية ومجتمع المدينة ليست عامة أو عالمية كما يتصورون. فنرى مثلاً أن كثير من المتخصصين فى الدراسات الاجتماعية الريفية مثل سميث Smith يفترضون أن الأسر الكبيرة أو الممتدة ظاهرة ريفية أكثر منها حضرية، ولكن الحال ليس كذلك فى مجتمعات مرحلة ما قبل الصناعة. كما يفترضون أيضاً أن المدينة أكثر علمانية من الريف، وكلها لاتسلم من الانتقادات الجادة.

---

(15) Lenski, G., The Religion Factors (rev. ed.) N. Y., Doubleday, 1963.
نقلا عن جوبرج، المرجع السابق، ص ٦٤.

فلقد توفرت معلومات كشف عنها متخصصون فى التاريخ الاجتماعى توضح تفكك الأسر الريفية فى كثير من الأحيان بسبب حقوق الأرث إلى جماعات أصغر فأصغر. وقد حدث هذا فى وقت لم يكن فيه للتصنيع أى أثر بعد. كما دلت بعض المعلومات التاريخية على وجود علاقة متناقضة بين الأسر النووية والتحضر(١٦).

سادساً: المتصل الريفى - الحضرى

ولقد حاول بعض الباحثين تجنب الصعوبات التى نجمت عن الاستعانة بالنموذج المثالى فى دراسة الفروق الريفية - الحضرية - وتطوير اتجاه مركب السمات - أو استخدام المحكات المتعددة - عن طريق الإفادة من الخصائص التى كشفت عنها البحوث الواقعية، فطوروا ما يعرف بالمتصل الريفى - الحضرى Rural-Urban Continuum حيث يشير إلى وجود نوع من التدرج القائم بين المجتمعات فى درجة التريف والتحضر، بحيث يصبح من اليسير بعد ذلك أن يقع أى مجتمع إنسانى على نقطة معينة من هذا المتصل. فهناك تدرج واضح يبدأ من القرية الصغيرة المنعزلة ثم القرية الأكبر، فمركز السوق، ثم المدينة الصغيرة، فالمدينة الأكبر، ثم المجتمع المسيطر أو المجتمعات المسيطرة. وحينئذ فتعريف الريف أو الحضر يتم فى ضوء الفروق الكمية فى السمات المميزة الريفية والحضرية. كذلك يفترض أصحاب هذا الاتجاه أن تعريف المجتمعات المحلية وفقاً لقطبى النموذج المثالى «شعبى فى مقابل حضرى»، إنما ينطوى ضمنياً على فكرة متصل للمجتمعات المحلية، أن كل الشواهد الواقعية التى تناولت المجتمعات المحلية يمكن أن تقع على نقطة معينة من هذا المتصل.

---

(١٦) للوقوف على مزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، أنظر: علياء شكرى «مشكلات أساسية حول الأسرة والتصنيع»، فصل فى: السيد محمد الحسينى وزملاؤه، دراسات فى التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ط (٣)، ١٩٧٧، ص ص ٤١٩ - ٤٥٨.

وتستند فكرة المتصل الريفى – الحضرى من الناحية النظرية على افتراضين أساسيين: الأول، هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية وفقاً لعدد من الخصائص Continous Graduation والثانى، أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة Consistent Variation فى أنماط السلوك.

وبالرغم من أن أصحاب فكرة المتصل لم يحصروا لنا تلك الفروق المتسقة التى تحدث فى أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر فى بعض المجتمعات، فإننا نستطيع القول بأن هذه الفروق تتبدى فى بعض الخصائص الاجتماعية والسكانية التى أشار إليها سوروكين، وزيمرمان، وروبرت بارك، ونيقولا سبيكمان، وجورج زيمل، ولويس ويرث وغيرهم، والتى أهمها التباين فى البناء المهنى، وازدياد تقسيم العمل، وتعقد نسق التدرج الاجتماعى، والحراك الاجتماعى، والمشاركة فى التنظيمات الطوعية، والعزل المكانية، والتساند الوظيفى، وطابع المعوقات الاجتماعية، وطبيعة وسائل الضبط الاجتماعى.

وبالرغم من أن المتصل الريفى – الحضرى قد استطاع أن يتغلب على بعض المشكلات التى صادفت الاستعانة بالنموذج المثالى، وبالرغم أيضاً من أن هذا المتصل قد خطا باتجاه مركب السمات خطوة إلى الأمام باستخدام هذه السمات فى تدريج المجتمعات المحلية المختلفة، فإنه لايزال بحاجة إلى اختبار واقعى يستطيع أن يكشف عن مدى كفاءته فى تصنيف المجتمعات وفقا للخصائص التى يستند إليها، وذلك لأن هذا المتصل قد افترض – بداءة – امكانية تدريج المجتمعات المحلية الريفية والحضرية وفقاً لمجموعة من الخصائص المرتبطة فيما بينهما ارتباطاً وظيفيا. ولعل أهمية الاختبار الواقعى لفكرة المتصل الريفى الحضرى تكمن فى أنه – أى الاختبار – يستطيع أن يحدد مبلغ صلاحية المتصل كأداة منهجية من ناحية، ومدى قدرته

على التمييز بين المجتمعات المحلية المختلفة من ناحية أخرى. يؤكد ذلك نتائج عدد من الدراسات التى أجريت فى تركيا، الهند، ووسط أفريقيا. فقد اتضح أنه ليس ثمة اتصال واضح بين كثير من المجتمعات المحلية المختلفة فيما يتعلق ببعض الخصائص الاجتماعية المرتبطة بالتحضر والتريف، بحيث يمكن القول أنه ليس ثمة تحققا واقعياً لفكرة المتصل. ولقد عبر بوكوك Pocock عن هذه النقطة بعد دراسة ميدانية أجراها فى الهند بقوله: «إن المدينة التى أدرسها مدينة هندية، والقرية قرية هندية، ولقد حاولت فى هذا المقال أن أسير فى طريق يمكن أن تبرز فيه الفروق بين هذين الشكلين من الاستيطان البشرى، فانتهيت إلى أن علم الاجتماع فى الهند لايمكن تقسيمه إلى علم اجتماع ريفى وعلم اجتماع حضرى»[(١٧)].

ومن الانتقادات التى وجهت إلى فكرة المتصل، بالإضافة إلى ذلك، أنه لم يعد من الممكن القول بحدوث «تحضر» و «تصنيع» دائب متصل فى خط واحد لايتقهقر. كما أن مثل هذه الفكرة تتجاهل ولاشك الصور الجديدة التى أثبتت البحوث الامبيريقية وجودها للتحضر وللتصنيع. والواقع أن العملية التاريخية للتمايز بين الريف والحضر قد تمت على نحو تشبيهى فقط. ويؤكد سوركون وزيمرمان تلك الحقيقة، سواء إذا استعرضنا تلك الحقيقة فى مجتمع بعينه، أو إذا تتبعنا التمايز بين الريف والحضر على مستوى المجتمع الإنسانى كله، أو حتى فى المجتمعات ذات الطابع الريفى الغالب. فبرغم كل التباين الموجود بين القوى الدافعة إلى نمو المدن وإلى التصنيع، فإن نقطة الانطلاق تتشابه دائماً ولا يبدأ التباين إلا مع

---

(17) Pocock, D., "Sociologies - Urban and Rural", contributions Indian Sociology, 1960 (4), 63 - 81.

نقلاً عن جوبرج. الفروق الريفية - الحضرية، مرجع سابق، ص ص ٦٥ - ٦٦.

قارن: السيد محمد الحسينى ومحمد على محمد، «الفروق الريفية - الحضرية فى بعض الخصائص السكانية. تحليل احصائى»، فصل فى: محمد الجوهرى وزملاؤه، دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ط (٣)، ١٩٧٩، ص ص ٢٢١ - ٣٦٢.

تباين وظائف إنتاج الطعام والوظائف ذات الطابع غير الزراعى. ولايتسنى ظهور هذا التباين إلا عندما ينتج العاملون فى الزراعة من المواد الغذائية أكثر مما يستطيعون استهلاكه، على أن الفرق بين النطاقين - الريفى والحضرى - يكون دائما ضعيفاً غير ظاهر فى البداية، ثم يأخذ فى التضخم والظهور، حتى يصل إلى نقطة الذروة التى تبدأ بعدها تقل من جديد.

وهناك من الشواهد ما يؤكد الزعم القائل بأن المجتمعات الغربية الصناعية قد وصلت بالفعل إلى نقطة الذروة هذه. وبدأت بالفعل عملية التقارب الكبير بين ريف تلك البلاد وحضرها. وهو تقارب لايصح أن نعتبره مجرد «تحضر» مستمر وذوى خط واحد للمناطق الريفية القليلة المتبقية. ونلاحظ هنا أن الفرض الذى قدمه لويس ويرث والذى يتكلم عن الحضرية كأسلوب للحياة[١٨] فى عالمنا الحديث يقول بانتقال بعض السمات الاجتماعية الخاصة بالمدينة وبعض أشكال الحياة منها إلى الريف. وتؤكد البحوث الامبيريقية الحديثة هذه الآراء إلى حد ما. فقد تحولت المدن الكبرى والمتوسطة إلى مراكز اشعاع تمارس تأثيراً متزايداً على الريف المحيط بها، ويرجع هذا التوسع المستمر فى تأثير المدينة إلى نمو سكان الحضر بالدرجة الأولى. فالهجرة فى اتجاه واحد من الريف إلى المدينة تؤدى إلى زيادة سكان الحضر زيادة واضحة. كما يرجع الفضل فى انتشار الحضرية Urbanism إلى الاتصالات المتعددة المتزايدة عمقاً بين المدينة والقرية، وهى الاتصالات التى ترجع فى المقام الأول إلى تقدم المواصلات ووسائل الاتصال الجماهيرى من صحافة وسينما وإذاعة وتليفزيون. ولما كانت هذه الاتصالات ذات طابع دورى ولاتسير دائما فى اتجاه معين. أى أنها لاتغادر البيئة الأصلية - المدينة أو القرية - نهائياً، وأن

---

(18) Louis Wirth, "Urbanism as a way of Life" American Journal of Sociology, Vol. 41, 1938.

نقلا عن علياء شكرى، «الفروق الريفية - الحضرية»، فصل فى: محمد الجوهرى وزملاؤه، دراسة علم الاجتماع، دار المعارفة، ط (٣)، ١٩٧٩، ص ص ١٤٥ - ١٥٥.

هناك حركات فى كلا الاتجاهين من الريف إلى المدينة والعكس. لذلك نجدها تلعب دوراً واضحاً فى عملية إعادة تشكيل بعيدة المدى على كلا الجانبين. ومن شأن هذه الحقيقة أن تحتم علينا إعادة النظر فى قضية التحضر. فالعزلة الاجتماعية - كما يقول كارل تايلور - لم تعد تقاس بالمسافة المكانية وحدها، وإنما بنقص الاتصالات الإنسانية. فالحضرية لم تعد ظاهرة مرتبطة بمكان معين، أى أنها لم تعد ظاهرة جغرافية، وإنما هى حقيقة الأمر موقف عقلى معين. فقد نفذت إليها بعض العناصر الريفية المحدودة. وبذلك يمكن أن نصادف أفراداً أو جماعات ذوى نظرة حضرية فى المناطق الريفية، تماماً كما دلت البحوث والدراسات التى أجريت فى المناطق الحضرية على وجود بعض سمات السلوك والوعى الريفية. فما من شك فى أن الحضرية كشكل من أشكال الحياة تعتبر «نظرة خاصة إلى العالم» كما أوضح نيل أندرسون Anderson فى كتابه المجتمع الحضارى Urban Community ولذلك يعتبر من الأمور الهامة التى يجب أن تضعها البحوث فى هذا المجال فى اعتبارها فى المستقبل أن هناك بعض ص.. الاجتماع الإنسانى التى لاتندرج تحت أى من الفئتين «ريف» و «حضر». ولايمكن أن نفهم هذه التكوينات الاجتماعية حق فهمها إلا فى ضوء بنائها الاجتماعى الكلى الخاص بها.

سابعاً: تطبيق فكرة المتصل الريفى - الحضرى فى مصر

لقد أجرى السيد محمد الحسينى ومحمد على محمد دراسة حول موضوع الفروق الريفية - الحضرية تستهدف تحليل هذه الفروق فيما يتعلق ببعض الخصائص السكانية بين عدد من المجتمعات المحلية ذوات الأحجام المتباينة فى كل من الوجهين البحرى والقبلى بجمهورية مصر، وفقاً لتعداد ١٩٦٠[١٩]. ويسعى

(١٩) تقدم الباحثان بهذه الدراسة إلى الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى مصر، التى عقدتها وحدة بحوث الريف بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة فى الفترة من ٩ - ١٢ مايو ١٩٧٠. وقد نشرت فى: محمد الجوهرى وآخرون، دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى، مرجع سابق، الفصل الثامن.

هذا التحليل إلى الكشف بطريقة واقعية عن طبيعة هذه الظروف بهدف التحقق من كفاءة المتصل الريفى - الحضرى باعتباره أداة منهجية للتميز بين الريف والحضر، تستند على الافتراضين الأساسيين المشار إليهما فيما سبق. فالدراسة وإن كانت لاتطمح فى أن تقدم صورة شاملة للفروق الريفية - الحضرية سواء من حيث عدد هذه الفروق أو من حيث عدد المجتمعات المحلية المتفاوتة الأحجام، إلا أنها تطمع فى أن تمثل محاولة مبدئية لتشخيص هذه الفروق فى عينة مختارة من المجتمعات الريفية والحضرية المصرية.

وتنظر هذه الدراسة إلى حجم المجتمع بوصفه متغيراً أساسياً، تحاول من خلاله أن تكشف عن الفروق الريفية - الحضرية فى بعض الخصائص السكانية المرتبطة به، وهى العمر، والحالة الزواجية، والحالة التعليمية، والمهنة. وترجع أهمية اختيار هذه الخصائص عموما فى دراسة الفروق الريفية - الحضرية إلى اعتبارين اساسيين: الأول، أنها تتيح فرصة ملائمة لإجراء المقارنات الحضارية نظراً لعموميتها وشمولها وقدرتها على تغطية أكبر عدد ممكن من السكان فى عدد كبير من المجتمعات المحلية. والثانى، أنها تستطيع أن تعكس بعض مظاهر التنظيم الاجتماعى والاقتصادى السائد فى هذه المجتمعات. ويضاف إلى هذين الاعتبارين نقطة أخرى هامة، وهى أن الإفادة من دراسة الفروق الريفية - الحضرية فى هذه الخصائص السكانية لاتقتصر على مدى ارتباط هذه الخصائص بحجم المجتمع، ولكنها تمتد لتشمل تقويم هذه الخصائص ذاتها فى دراسة تلك الفروق. ولعل هذا الموقف يكون أكثر وضوحاً إذا ما أدركنا أن الخصائص السكانية التى تتناولها هذه الدراسة تعد عند بعض الدارسين بمثابة محكات أو معايير للتمييز بين الريف والحضر. وإذن فالدراسة ستأخذ فى اعتبارها معالجة هذه الخصائص بوصفها متغيرات تابعة لحجم المجتمع، وبوصفها أيضاً معايير تستخدم فى التمييز بين الريف والحضر.

المنهج الذى تقوم عليه الدراسة: ذكرنا أن هذه الدراسة تقوم على تحليل بيانات تعداد عام ١٩٦٠ فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص السكانية الموضحة، وفرض ذلك بطبيعة الحال الاستعانة بطريقة المقارنة، التى تتم بين مجتمعات محلية مختلفة الأحجام، صنفها الباحثين على النحو التالى:

١- **مجتمعات محلية ريفية صغيرة**: تمثلها قرى صغيرة يقل عدد سكانها عن ٣٠٠٠ نسمة.

٢- **مجتمعات محلية ريفية كبيرة**: تمثلها قرى كبيرة ينحصر عدد سكانها بين ٣٠٠٠ نسمة و ١٥,٠٠٠ نسمة دون أن تصل إلى حد تشكيل مدينة صغيرة من وجهة النظر الإدارية.

٣- **مجتمعات محلية حضرية صغيرة**: تمثلها مدن صغيرة يطلق عليها إدارياً لفظ مركز، ويتراوح عدد سكانها فيما بين ٤٠,٠٠٠ نسمة و ٢٠٠,٠٠٠ نسمة.

٤- **مجتمعات محلية حضرية كبيرة**: وتمثلها مدن كبيرة كعواصم المحافظات، حيث يتراوح عدد سكانها فيما بين ٤٠,٠٠٠ نسمة و ٢٠٠,٠٠٠ نسمة.

وبذلك فقد توفرت مستويات أربعة من المجتمعات المحلية والريفية والحضرية، تمثل أربعة مستويات بنائية متباينة من حيث الحجم هى: المدينة الصغيرة والقرية الكبيرة، والقرية الصغيرة. وفى داخل كل من هذه المستويات المتباينة، هناك أربع وحدات متماثلة، بحيث يمحكن القول أن هناك ست عشر وحدة بنائية تخضع للمقارنة فى هذه الدراسة.

أما اختيار مجتمعات البحث، فقد روعى عند اختيارها ضرورة تمثيل الوجهيين البحرى والقبلى. وفى داخل كل منهما اختيرت ثلاث محافظات وفقاً

لبعد جغرافى. وهذه المحافظات هى: الدقهلية، والغربية، والبحيرة فى الوجه البحرى. الأولى باعتبارها تقع شمال شرق الدلتا، والثانية فى وسطها، والثالثة فى شمالها الغربى. وفى الوجه القبلى اختيرت المحافظات الثلاث: بنى سويف، وأسيوط، وأسوان وفقاً لبعد جغرافى أيضاً. وفى داخل كل محافظة اختيرت عاصمتها، وهذه العواصم هى: المنصورة، طنطا، دمنهور، بنى سويف، أسيوط، أسوان.

ثم اختير مركز من كل محافظة يعبر قدر المستطاع من الناحية الجغرافية والسكانية عن طبيعة المحافظة ككل. فاختيرت المدن التالية: السنبلاوين، زفتى، الدلنجات، ببا، منفلوط، وادفو. ومن داخل كل مركز اختيرت قريتان أحداهما كبيرة والأخرى صغيرة.

أما القرى الكبيرة فكانت على النحو التالى: زفر (السنبلاوين)، سندبسط (زفتى)، الوفائية (الدلنجات)، سدس الأمراء (ببا)، بنى رافع (منفلوط)، والرديسة بحرى (ادفو).

ومن الجدير بالذكر أن أسس اختيار كل من القرى الصغيرة والقرى الكبيرة كانت نفس الأسس التى أرتكز عليها اختيار المراكز والمحافظات، من حيث البعد الجغرافى أو الايكولوجى وحجم المجتمع.

خطة المقارنة والتحليلات الاحصائية: تبدأ الدراسة أولا بعقد مقارنات داخلية بين الوحدات البنائية أو المجتمعات المحلية التى تقع فى فئة حجم واحد كنقطة انطلاق لدراسة الفروق بين المجتمعات المحلية المتباينة الأحجام. فهناك إذن نمطان من المقارنات: الأول هو المقارنات الداخلية، التى تتم بين الوحدات المتماثلة الأحجام (سواء كانت قرية صغيرة، أو قرية كبيرة، أو مدينة صغيرة، أو مدينة كبيرة)، والثانى المقارنات الخارجية بين المستويات المتباينة الأحجام، حيث يتم عقد ثلاثة أنواع من المقارنات هى: مقارنة القرى الصغيرة بالقرى الكبيرة، ومقارنة القرى

الكبيرة بالمدن الصغيرة، ومقارنة المدن الصغيرة بالمدن الكبيرة. ويستطيع هذان النوعان من المقارنات أن يكشفا عن وجوه التماثل أو الاختلاف سواء بين الوحدات المتماثلة أو المتباينة. هما إذن ليسا نوعين مستقلين من المقارنات، ولكنهما يرتبطان فيما بينهما ويكملان بعضهما البعض عند دراسة الفروق الريفية - الحضرية.

أما عن التحليلات الاحصائية، فقد استعان الباحثان فى ذلك باختبارات الدلالة الاحصائية: (كا٢)، (ت).

مناقشة النتائج:

سوف لانستغرق فى عرض النتائج الاحصائية التفصيلية التى كشفت عنها هذه الدراسة، وإنما نعرض لمناقشة النتائج التى انتهى إليها الباحثان، وذلك على النحوالتالى:

تكشف التحليلات السابقة عن أن ثمة فروقاً ريفية - حضرية فى خاصيتين سكانيتين هما: المهنة والتعليم، فى الوقت الذى تكشف فيه عن عدم وجود هذه الفروق فى خاصيتين أخريين هما: العمر والحالة الزوجية، وذلك على مستوى الوحدات البنائية المتباينة الأحجام: ولعل ذلك يشير إلى حقيقة مبدئية هى أن الفروق الريفية الحضرية والخصائص السكانية موضوع الدراسة لم تتخذ نمطاً واحداً.

وقد ناقش المؤلفان هذه النتائج فى ضوء مفهوم المتصل الريفى الحضرى: «فإذا كان هذا المفهوم يرتكز على تدريج المجتمعات المحلية الريفية والحضرية وفقاً لعدد من الخصائص السكانية فى شكل متصل على النحو الذى أوضحناه من قبل، فإنم الشواهد التى بأيدينا لاتشير إلى تحقق واقعى لفكرة المتصل. وهذا بدوره يجعلنا فى موقف نحاول فيه أن نختبر كفاءة لافتراضيين اللذين يستند إليهما المتصل الريفى الحضرى. فإذا كان هذا المتصل يقوم على دعامتى التدرج المستمر والتباين المتسق، فإننا نستطيع القول بأننا لم نتمكن من الحصول إلا على شكل ضعيف نسبياً

للمتصل قوامه المهنة والتعليم. وإذن فالمتصل فى دراستنا هذه لايمثل واقعاً حياً فى حدود الخصائص السكانية موضوع الدراسة. وبالرغم من أن تحليلاتنا لم تكشف عن حالات سالبة، إلا أنها تشير بشكل عام إلى أحد احتمالين: إما تشابه أو تماثل بين الوحدات البنائية المختلفة فيما يتعلق ببعض الخصائص السكانية، وإما تدرج يشير إلى تحقق فكرة المتصل بالنسبة لخصائص أخرى. وبهذه الطريقة يمكن القول بأن الاستعانة بالمتصل الريفى - الحضرى باعتباره مفهوما نظرياً وأداة منهجية لتصنيف المجتمعات المحلية الريفية والحضرية ودراستها تنطوى على بعض المخاطر، طالما أنه يتأسس على فكرة نظرية هى إمكانية تدريج المجتمعات وفقاً لعدد من الخصائص المترابطة، بحيث أن هذا التدريج يستغرق أكبر عدد ممكن من الخصائص التى يمكن أن تميز هذه المجتمعات. ولكن النتائج التى كشفت عنها هذه الدراسة تشير بوضوح إلى أن الاستعانة بفكرة المتصل الريفى - الحضرى وفقاً لأسسها النظرية تعتبر استعانة محدودة، على أن نأخذ فى اعتبارنا نطاق هذه الدراسة من حيث حجم عينة المجتمعات المحلية المختارة وعدد الخصائص السكانية المميزة لهذه المجتمعات. ومن ثم فإن تدريج المجتمعات المختلفة الأحجام وفقا لخاصية معينة أو مجموعة من الخصائص لايشير إلى تحقيق كامل لفكرة المتصل، لذلك يتعين على الباحثين فى هذا الميدان ألا يقعوا فى خطأ التسليم بفكرة المتصل الريفى - الحضرى كحقيقة واقعة لمجرد إمكانية تدريج المجتمعات وفقاً لخاصية سكانية أو اجتماعية معينة، وهذا بدوره **يجعلنا نذهب إلى أن التصنيفات المستخلصة من واقع المجتمعات المحلية المختلفة قد تكون ذات قيمة علمية أكبر من البناءات الفرضية Costructs مثل المثل الريفى - الحضرى.**

وترتبط هذه المناقشة بنقطة هامة، هى كفاءة حجم المجتمع باعتباره متغيراً مستقلاً فى دراسة الفروق الريفية - الحضرية. فإذا كانت الدراسة قد دافعت عن الاستعانة به وفقاً للاعتبارات السابقة، فإنها تؤكد هنا أن هذه الاستعانة قد مكنتها

فعلاً من إجراء تحليلاتها الحالية. بيد أن ذلك لايعنى أن حجم المجتمع وحده يمثل أكفأ الوسائل لدراسة الفروق الريفية – الحضرية. فلاتزال هناك أبعاد كثيرة لهذه الفروق لايستطيع حجم المجتمع أن يكشف عنها بحكم طبيعته المحدودة. كذلك فرضت علينا الاستعانة بحجم المجتمع بعض القيود خاصة عندما حاولنا اختبار الخصائص السكانية المميزة للمجتمعات المحلية الريفية والحضرية. وبالإضافة إلى ذلك نود أن نشير إلى أن طبيعة البيانات المتاحة ومصادرها قد لعبت دوراً ملحوظاً فى اختيار هذه الخصائص.

ويبدو أن نتائج دراستنا تتفق مع بعض نتائج الدراسات السابقة، والتى أشرنا إلى بعضها فى مطلع هذه الدراسة. فهى تتفق مع ما خلص إليه دنكان فى دراسته عن «حجم المجتمع والمتصل الريفى والحضرى»[٢٠] كما أنها تتفق مع ما خلص إليه دنكان وريس فى دراستهما للخصائص الاجتماعية للمجتمعات المحلية الريفية والحضرية[٢١]، وكذلك بعض الدراسات التى أجريت على مجتمعات محلية ريفية وحضرية فى الهند، وتركيا، ووسط افريقيا، والتى خلصت إلى أن فكرة المتصل لاتمثل أداة يمكن أن تستخدم فى تصنيف هذه المجتمعات[٢٢]. غير أن هذا الاتفاق كان اتفاقاً فى الشكل أكثر منه اتفاقاً فى المضمون، كما هو الحال فى دراسة دنكان عندما لاحظ أن فكرة المتصل لم تنطبق بالنسبة لخاصية غلبة نسبة الذكور على الإناث فى المناطق الريفية، ونسبة السكان غير البيض، ومعدل الحراك داخل الريف.

---

(20) Duncan, O., "Community Size and Rural Urban Continuum", in Paul Hatt & Albert Reiss (eds.) Cities and Society, The Free Press of Glencoe, N. Y., 1961, pp. 40 - 64.

(21) Duncan & Reiss, Social characteristics of Urban and Rural communities, John Wiley and Sons, N. Y., 1955.

(22) Pahl. R. E., "The Rural-Urban Continuum", in Pahi (ed.) Radings in Urban Sociology, Pergamn Press (scotland) 1968, pp. 280 - 286.

نقلاً عن السيد الحسينى ومحمد على محمد، المرجع المشار إليه.

وأياً كان الأمر فإن الشئ الواضح الذى كشفت عنه دراستنا وبعض الدراسات السابقة هو أن فكرة المتصل قد تحققت بالنسبة لبعض الخصائص السكانية دون البعض الآخر.

وفى ختام دراستنا هذه نستطيع أن نقدم مجموعة من الملاحظات التى يمكن أن تفيد البحث فى موضوع الفروق الريفية – الحضرية.

أولاً: ضرورة أن يسبق التسليم بفكرة المتصل الريفى – الحضرى دراسات واقعية تستهدف التعرف على الملامح أو السمات المميزة للمجتمعات المحلية المختلفة.

ثانيا: أن مثل هذه الدراسات يجب أن تستعين بالمحكات المختلفة فى التعرف على خصائص المجتمعات المحلية، وأن تكون هذه الدراسات مرتبطة فيما بينها فى إطار خطة محددة تقدم صورة شاملة لعلاقة كل هذه المحكات بخصائص المجتمعات المحلية.

ثالثا: أن هذه الدراسات المقبلة يجب أن تأخذ فى اعتبارها كل العوامل والأبعاد التى يمكن أن تسهل إجراء المقارنات الحضارية، ومن هذه العوامل الاتفاق على تعريف أو تحديد للمتغيرات المختلفة التى يتضمنها تعداد السكان.

رابعاً: أن هناك ضرورة ماسة لتضمين تعداد السكان بعض البيانات الأساسية التى يمكن أن تسهم فى الكشف عن السمات المميزة للمجتمعات المحلية كالحراك، وسن الزواج، والخصوبة، والمشاركة الاجتماعية.

خامساً: الاهتمام بإجراء دراسات طولية Longitudinal تتبعية بهدف التعرف على عمليات التحضر والنمو الذى يطرأ على المجتمعات المحلية. ومثل هذه الدراسات يمكن أن تكمل الدراسات التى تعد دراستنا واحدة منها فى رسم صورة شاملة للعوامل التى تسهم فى تشكيل بناء المجتمع المحلى وتطوره».

ثامناً: نظرية جوبرج فى دراسة الفروق الريفية - الحضرية[٢٣]

قدم جوبرج إسهاماً نظرياً واضحاً فى تناول قضية الفروق الريفية - الحضرية. فقد ناقش فى مقاله الذى سبقت الإشارة إليه - الأسس النظرية القائمة حول هذه القضية بهدف وضع صياغة جديدة لهذه الأسس تكون أكثر كفاءة فى مجال عملية التفسير والمقارنة بين الأنماط الريفية والحضرية فى إطار الظروف الاجتماعية العالمية الراهنة.

وترتكز هذه الصياغة الجديدة على معالجة البناء السكانى للمجتمعات الريفية والحضرية عبر الزمان والمكان، اعتقاداً منه بأن هذه المعالجة تخدم مناقشة الأنماط الريفية - الحضرية فى ثلاثة نماذج من المجتمعات البشرية تتمثل فى:

١- المجتمعات التى تمر بمرحلة ما قبل الصناعة.

٢- المجتمعات الانتقالية أوالنامية.

٣- المجتمعات المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا. وذلك على اعتبار أن البعد الريفى - الحضرى يختلف اختلافاً جوهرياً بين كل نموذج اجتماعى وآخر. أى أن هذا البعد فى المجتمع قبل الصناعى يختلف عن مثيله فى المجتمع الانتقالى ... وهكذا. ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الشكل التكنولوجى الذى يعتمد عليه كل من هذه النماذج الاجتماعية الثلاثة ويمارسه. والمقصود بالتكنولوجيا هنا - طبقا لجوبرج - أنواع الآلات وطبيعة الطاقة والمعرفة باستخدامها. وهنا نجد أن مجتمع ما قبل الصناعة يتميز ببساطة المعرفة التكنولوجية إذا ما قورن بالمجتمع الانتقالى أو المجتمع الصناعى المتقدم، حيث هناك مستوى تكنولوجيا معقداً، وحيث مصادر الطاقة غير معتمدة على الإنسان أو الحيوان، بالإضافة إلى الإيمان بالعلم وتطبيق نتائجه ومناهجه.

---

(٢٣) اعتمدنا فى هذه الفقرة على جوبرج فى المرجع الذى سبقت الإشارة إليه، ص ص ٧٨ وما بعدها.

ومن الممكن – وفقاً لهذا التصنيف – تحليل بعض العلاقات الريفية الحضرية وبعض أوجه الشبه والاختلاف بين الريف والحضر فى كل نموذج من المجتمعات الثلاثة المشار إليها، حيث تصبح هذه العملية أكثر نفعاً وقرباً من الصواب، حتى لاتتخطى الحواجز الثقافية أثناء المقارنة أو التعميم. ويمكن أن يوصف هذا الاتجاه المقارن بأنه اتجاه تطورى محدث Now Evolutionary لأنه يختلف عن الاتجاه التطورى الذى ساد فى القرن التاسع عشر، من حيث كونه لايرى أن المجتمعات تتقدم دائما من خلال مراحل محددة سلفاً.

كما يسوق جوبرج تحفظا مؤداه أن التكنولوجيا مع أنها – هنا – هى العامل الرئيسى فى التفسير، إلا أنه سوف يستخدم عوامل أخرى أثناء عملية التفسير هذه. فمن المؤكد أن طبيعة المدينة نفسها مسئولة عن بعض الفروق والاختلافات بين الريف والمدينة، بل إن النمط الحضرى غالباً ما يتأثر بشكل السلطة أو القوة أو النظام السياسى والاقتصادى، ولذلك فإنه فى المجتمع الرأسمالى يختلف عنه فى المجتمع الاشتراكى. ومن جهة أخرى، فإن التكنولوجيا وحدها لاتستطيع أن تجعل حياة المدن ممكنة، وإنما يتعين وجود عامل أساسى آخر يتمثل فى نمو إطار من المعرفة التنظيمية المعقدة.

وسوف نعرض بإيجاز للأنماط الريفية – الحضرية فى كل من النماذج الثلاثة للمجتمعات المشار إليها قبل قليل، وذلك على النحو التالى:

أ- الأنماط الريفية – الحضرية فى المجتمعات الحضرية الواقعة فى مرحلة ما قبل الصناعة:

(١) لقد سيطرة المدينة فى كل زمان ومكان على المناطق الريفية، سياسياً واقتصادياً وثقافياً. إلا أن تأثير مدينة ما قبل الصناعة كان أقل إذا ما قورن بتأثير المراكز الحضرية الصناعية الحديثة. ويرجع تسلط المدينة على القرية

وسيطرتها عليها، إلى أن المدينة فى هذه المرحلة كانت موطن إقامة جماعات الصفوة المالكة. فقد لوحظ أن كبار الملاك الذين جمعوا ثرواتهم بطريقة مباشرة - أو غير مباشرة - من خلال عملهم فى التنظيمات الحكومية أو التعليمية أو الدينية وسيطرتهم عليها، لوحظ أنهم يميلون إلى الاستقرار فى المدن حيث مراكز القوة والسلطة والنفوذ. فالمعروف أن الحياة الحضرية توسع فرص الاتصال الشخصى بين القادة السياسيين، والدينيين، والتربويين، فهناك وظائف إدارية معينة فى المراكز الحضرية لايمكن الحصول عليها أو شغلها - وهذا الأمر موجودْ حتى الآن فى المراكز الحضرية الصناعية إلا من خلال الاتصال الشخصى المؤثر والفعال. وكان هذا النمط من الاتصال شائع فى مدن ما قبل الصناعة قبل اختراع وسائل الاتصال الجمعى التى سهلت تبادل الأفكار والمعلومات إلى حد كبير.

(٢) وفضلاً عن ذلك، فإن الإقامة الحضرية لها مكانة مرموقة، بحيث يتطلع الريفيون دائما وفى جميع المراحل الاجتماعية إلى معايشة حياة المدن أو حتى محاكتها. وذلك نظراً لما تقدمه المدن أيضاً من فرص ذهبية مترتبة على وجود المكتبات والمؤسسات الدينية، ومؤسسات الترفيه وما إلى ذلك مما لايتوفر فى المناطق الريفية.

(٣) أن الريفيين فى هذه المرحلة يتميزون بانخفاض مستواهم المعيشى وتدهور أحوالهم حتى بالقياس إلى أفقر الطبقات الحضرية. فالقرويين يعملون من أجل القادة الحضريين وتحت سيطرتهم وإشرافهم. وبينما كان القرويون يمدون المدن بالإنتاج الزراعى أساساً، فإن مدن ما قبل الصناعة لم تكن تقدم لهؤلاء القرويين سوى القليل من بالإضافة إلى الضرورى من التنظيم الاقتصادى والسياسى، وحيث كان إنتاج هذه المدن فى معظمه موجهاً

لسكانها أنفسهم. ومما ساعد على تفاقم هذا الوضع أن الصفوة السياسية كانت تمتلك الأرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما كانت تحكم قبضتها وسيطرتها على التنظيمات الدينية والحكومية. وكانت جماعات الصفوة هذه تعمل ما وسعها الجهد فى الحفاظ على الأوضاع على ما هى عليه. فمن خلال الايجار، والمشاركة فى المحصولات الزراعية، والضرائب وما شابه ذلك من أساليب دعمتها الأفكار الغيبية والمتخلفة، مارست المدينة استغلالها لجهد القرويين فى مختلف أرجاء العالم لصالح تلك الصفوة السياسية والإدارية. ولقد تقبل القرويون مصيرهم بسلبية، ولم يكن لديهم – حتى عهد قريب – أى فكرة عن أساليب مختلفة للوجود والبقاء.

(٤) أن المدينة والقرية ترتبطان فى هذه المرحلة عادة بشبكة من العلاقات الاجتماعية، حيث يجوب التجار وجامعوا الضرائب هذه الأنساق الاجتماعية، ريفية وحضرية. كما شكلت القرابة معبراً آخر بين الريف والمراكز الحضرية. وتعد مراكز الأسواق Market Towns أول مكان تجلت فيه علاقات القرية والمدينة واستقرت. ففى فترات منتظمة يتجه القرويون فى جماعات إلى مركز السوق حيث يتقابلون مع التجار القادمين من المدينة، كما يتعاملون أيضاً مع غيرهم من الطوائف الحضرية. وعن طريق مركز السوق هذا تتدفق منتجات القرية إلى المدينة، كما تتدفق المعلومات والأخبار من المدينة لتنتشر فى أرجاء الريف.

(٥) أن المدينة فى هذه المرحلة – كما هو الحال أيضاً فى المرحلة الانتقالية – تضم إناساً ينتمون إلى الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة. وهؤلاء الحضريون أبناء الطبقات الدنيا يتقاسمون – فيما عدا المناخ الاقتصادى – كثيراً من الخصائص المشتركة مع القرويين فى المناطق الريفية.

(٦) أن أنماط الأسرة الريفية الحضرية تختلف فى هذه المرحلة من الريف إلى الحضر تبعاً لاختلاف الوضع الطبقى. فالنسق الأسرى لدى الصفوة الحضرية يتخذ مثله الأعلى فى الأسرة الممتدة أو لعائلة Extended Fami-ly التى تضم أجيالاً متعددة (الأب والأم والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين والأخوة المتزوجين وزوجاتهم ... وهكذا) يعيشون فى دار واحدة تحت سقف واحد. فهذا الشكل من أشكال الأسرة يساعد جماعات الصفوة على تحقيق قيادتها الاقتصادية والسياسية. فالأسر الممتدة تتفاوت فيما بينها على رعاية مصالحها، كما أن أعضاء الأسرة الواحدة والجماعة القرابية الأكثر امتداداً يتعاونون فيما بينهم على شغل مراكز السلطة فى التنظيمات الرئيسية، تعليمية، وسياسية ودينية، كما أن الأشخاص الذين يحرزون مراكز السلطة يتجهون إلى تدعيم أسرهم وحمايتها.

أما موقف الطبقات الدنيا فى المدينة والريف، فإنه بمثابة كفاح مستمر من أجل لقمة العيش. ولما كان أفراد هذه الطبقة يتجهون إلى النزوح المستمر سعياً وراء موطن جديد يوفر لقمة العيش، بالإضافة إلى نسبة الوفيات المرتفعة بينهم، فإن حجم أسر هذه الطبقة ظل صغيراً نسبياً. ومن ثم كانت الأسرة الزواجية Conjugal هى النمط الشائع بين الطبقات الدنيا والطوائف المنبوذة سواء فى المدينة أو الريف. أى أن الفكرة الشعبية والتى مؤداها أن الأسرة الممتدة أو العائلة ظاهرة ريفية فى مجتمعات ما قبل الصناعة فكرة يجانبها الصواب، وهى تعبر عن تعميم خاطئ.

ومن جهة أخرى، فإن دور المرأة فى الريف والحضر يختلف أيضاً باختلاف الوضع الطبقى. ففى الوقت الذى تفرض فيه كثير من القيود على نساء الصفوة الحضرية، نجد أن المرأة فى الطبقات الدنيا الحضرية، مثلها فى ذلك مثل المرأة الريفية، لاتثقل كواهلن مثل هذه القيود نظراً لخروجهن للعمل خارج المنزل، ومشاركتهن فى هذا المجال كعون اقتصادى للأسرة.

(٧) أننا لو نظرنا إلى القيم والممارسات الدينية كبعد آخر للمقارنة بين الريف والحضر فى هذه المرحلة، فسوف يتعين علينا أن نشير إلى أن الباحثين قد اعتبروا أن المدينة وسكانها أكثر علمانية من الريف وقاطنيه. ولكن ينبغى ألا يقبل ذلك على اطلاقه، فمدينة ما قبل الصناعة كانت مصدراً للتقليد والجمود أيضا كما كانت مصدراً للتغير، إلا أن علماء الاجتماع قد أكدوا دائما وظيفتها فى مجال التغير والتجديد وأغفلوها فى مجال الجمود والتقليد. ولقد نبعت أعظم الديانات فى تاريخ البشرية أساساً من البيئة الحضرية، كما كانت مدن ما قبل الصناعة مقراً لأسمى وجوه العبادات الدينية. فضلاً عن ذلك فإن المثل Ideals حضرية أكثر منها ريفية، لأن الصفوة الحضرية وليس القرويون أو الطبقة الدنيا الحضرية هى التى ترسخ المعايير الدينية وتضعها، وذلك من خلال ممارستها وكتاباتها.

(٨) وهناك فارق أساسى آخر بين الريف والحضر - فى هذه المرحلة قبل الصناعة - ظهر فى مجال التربية واللغة، فقد كان التعليم الرسمى مركزاً فى هذا النمط الاجتماعى - وإلى حد كبير - فى المدن كما كان أيضاً حكراً للصفوة. وهذا شئ منطقى بالنسبة لمثل هذا النمط الاجتماعى الذى تحاول فيه الصفوة أن تحافظ على تسلط المدينة على القرية. ومن ثم فإن كل خير لابد أن يفيض على المدينة أولاً، ثم يتحكمون هم فى انتقاله إلى المناطق الريفية قطرة قطرة. وحتى تستمر هذه السيطرة الحضرية فى يد المدينة، لوحظ أن صفوة المدن يتحدثون بلهجة لغوية خاصة تميزهم عن غيرهم.

ب- الأنماط الريفية - الحضرية فى المجتمعات الانتقالية:

يقصد بالمجتمعات الانتقالية، تلك المجتمعات التقليدية التى تخلصت حديثاً من

السيطرة الاستعمارية، وأخذت تتجه نحو التحضر والتصنيع، وذلك لادراكها أن التقدم الصناعى هو الذى يحدد وزن الأمة ومكانتها بين دول العالم. وتختلف المجتمعات الانتقالية من أوجه متعددة، فهى تضم مجتمعات شعبية Folk (كما هو الحال فى أفريقيا جنوب الصحراء)، كما تضمك أيضاً مجتمعات تمتد جذورها إلى الماضى الحضارى لمرحلة ما قبل الصناعة (وهذا النوع من المجتمعات هو ما يؤكد عليه جوبرج هنا). ويؤكد جوبرج على أن هذين النوعين من المجتمعات الانتقالية يختلفان فيما بينهما اختلافاً كبيراً فى المصادر الطبيعية والإنسانية. كما أن هناك تحفظاً يبديه جوبرج بشأن تعيين الفروض والعلاقات الدينية - الحضرية فى المجتمعات الانتقالية، وهو ما يواجه به القائم بهذه العملية من براهين وتفسيرات متناقضة ومتضاربة، نظراً للخلط الذى يقع فيه الباحثين، الذين مازالوا يدرسون الفروق الريفية - الحضرية فى هذه المجتمعات - الانتقالية - فى ضوء خبرتهم بالواقع الأوروبى والأمريكى.

ومن الخصائص المتصلة بالفروق والعلاقات الريفية والحضرية فى هذه المجتمعات الانتقالية، ما يلى:

(١) أن هناك سيلاً سكانياً مستمراً يتجه من الريف إلى المدن نتيجة لعملية التصنيع التى تشهدها المدن من جهة، ونتيجة للانفجار السكانى من جهة أخرى. فقد أخذت المجتمعات المحلية الريفية تعانى ضغوطاً اجتماعية واقتصادية قاسية نتيجة للزيادة السكانية المضطردة مع وجود تيارات الهجرة الضخمة من الريف إلى المدن وتزايدها المستمر أيضاً. فقد أخذت الحيازات الزراعية تتفتت بشكل ملموس نتيجة لتزايد الورثة وتعاقب الأجيال، وتفاقمت مشكلة البطالة بوجهيها السافر والمقنع، وانخفضت مستويات الدخل، وأصبحت الزراعة تمثل قطاعاً قليل الأهمية إذا ما قورنت بالصناعة.

(٢) أن الهجرة الريفية – الحضرية المتزايدة على هذا النحو قد ترتب عليها اختلال فى التوزيع العمرى والنوعى سواء فى القرى أو المدن، مما يتطلب تدابير اجتماعية جديدة. فقد أخذت المدينة تجتذب الشباب من القرية، ويترتب على ذلك أنها تكسب طاقة إنسانية فى سن العمل بينما تخسر القرية مثل هذه الطاقة.

(٣) أن حركة الهجرة المستمرة بين الريف والحضر قد عملت على خفض حدة البعد الاجتماعى بينهما فقد أخذت حركة الهجرة تمضى فى الاتجاهين معا، أى نزوح إلى المدينة، وعودة إلى القرية. فمن لم يوفق فى الحصول على فرصة عمل من المهاجرين القرويين، لايلبث أن يعود مرة ثانية إلى قريته انتظاراً لهذه الفرصة، حتى يعود إلى المدينة مرة أخرى. وقد ترتب على هذا الوضع حدوث نوع من التداخل أو التشابك فى البناء المهنى للمدينة والقرية. فقد أخذت المدن تضم أعداداً كبيرة من الزراعيين، ومن جهة أخرى، فإن التداخل الريفى والحضرى قد يحدث أيضاً نتيجة لأن السكان الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا فى الريف والمدينة يشاركون فيما أسماه أوسكار لويس بثقافة الفقر The Culture of Poverty حيث أن الحالة الاقتصادية السيئة التى تعانى منها الطبقات الدنيا الحضرية والقروية تقف عائقاً أمام مشاركتهم فيما تتمتع به الصفوة التقليدية أو الطبقة الصناعية الوسطى الحديثة. ومع أن التصنيع يحسن تدريجياً من الوضع الاقتصادى للطبقة الدنيا فإن كثيراً من الأشخاص لايزالون يعيشون ثقافة الفقر هذه.

(٤) أنه نتيجة للتصنيع والتقدم الذى طرأ على هذه العملية، زاد الاعتماد المتبادل بين المدينة والقرية. فالمدينة لاتعتمد فحسب على الإنتاج الزراعى

للقرية، وإنما تمدها أيضاً بالسلع الجاهزة كالآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية وغير ذلك. وعندما تدخل القرى فى معاملات مع هذا الوضع الاقتصادى الجديد، فإن تغيرات تحدث باستمرار فى النمط العتيق للسوق الريفية الحضرية بالإضافة إلى العديد من التغيرات الأخرى. ولقد ترتب على اتساع الأفق الاقتصادى للقروى أن حدثت عملية مراجعة للبناء الاجتماعى التقليدى وبخاصة البناء الطبقى، كما اتسع أيضاً مدى ادراك القروى للعالم. خاصة وقد أخذت الدولة تتدخل بدرجات متفاوتة فى حياة القرويين بوسائل شتى، منها مثلاً مشروعات الاصلاح الزراعى وغيرها. هذا فضلاً عن الدور الخطير الذى أخذت تلعبه وسائل الاتصال الجمعى، فى كسر الحواجز التى تحيط بالمجتمع القروى التقليدى.

(٥) أن الدول النامية تتوسع فى إيفاد المبعوثين من أبنائها إلى الدول المتقدمة صناعياً وعلمياً للتزود بالعلم والمهارة والخبرة، كما أخذت تستقدم الخبراء من هذه الدول للإفادة من معارفها العلمية. ومن جهة أخرى يلاحظ أن أصحاب المستويات العلمية الرفيعة يميلون إلى التركز فى المدن حتى يمكنهم الإسهام بطريقة فعالة فى عمليات التنمية. إذ أن تبعثر هذه الكفايات الصناعية والعلمية وتوزعها على عدد كبير من المدن المتوسطة الحجم أو الصغيرة قد يعوق الاستخدام الكافى لبعض أشكال المهارات الفنية. ولو أن ارتباط القطاع المتعلم بالمدينة وتوحده بها، يشكل من ناحية أخرى فجوة بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية، حيث تظهر الحاجة الماسة فى المجتمعات الريفية إلى عناصر من هذا القطاع المتعلم فى الوقت الذى تتوافر منه فى المدينة أعداداً زائدة عن الحاجة.

جـ- الأنماط الريفية - الحضرية فى المجتمعات المتقدمة صناعياً:

يذهب جوبرج إلى أن النظام الصناعى الحضرى يضم عدداً من النماذج الفرعية، منها النموذج الذى تنتمى إليه الولايات المتحدة الأمريكية التى انتقلت مباشرة إلى التصنيع والتحضر دون أن تعايش البناء الاجتماعى الاقطاعى. ونموذج آخر ينتمى إليه - على سبيل المثال - أوروبا الغربية واليابان، وهى مجتمعات انتقلت إلى مرحلة الصناعة والتحضر بعد أن مرت بماض حضارى غير صناعى أو اقطاعى.

وتختلف العلاقات الريفية الحضرية داخل هذين النموذجين الصناعيين غير المتضادين عن مثيلتها فى مجتمعات ما قبل الصناعة، والمجتمعات النامية. ومن أهم ما تتميز به المجتمعات الصناعية ما يلى:

(١) خضوعها لسيطرة التجمعات Metropolitan agglomerations المتروبوليتانية حيث يعيش أغلب الناس إما داخل المدن الكبرى أو قريبا منها والمدن الكبرى هنا هى التى تسيطر على الملامح الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع، ولكنها فى الوقت نفسه تنتظم انتظاماً هرمياً، فبعضها يسيطر على اقاليم محدود، بينما يسيطر البعض الآخر على المجتمع الكلى ويؤثر فيه مثل نيويورك ولندن وموسكو وواشنطن.

(٢) أنه بفعل تقدم التصنيع، والاتجاه المتزايد نحو التمركز العاصمى أو المتروبوليتانية، وانتشار وسائل الاتصال الجمعى وتقدم بوسائل النقل والمواصلات، يمر البناء الاقليمى بتغير ملحوظ، بحيث لايمكن القول بأن هناك أقاليم ريفية أساساً. وبالترتيب على ذلك، اتجهت التمييزات الاقليمية القديمة القائمة على أساس السمات الزراعية والثقافية، اتجهت إلى التجانس تماماً وأصبح المجتمع الجمعى Mass Society الآن حقيقة

واقعية. وباستمرار عملية التجانس هذه ظهر نوع خاص من اللاتجانس قائم على أساس التخصص المهنى بين المراكز الحضرية بوجه عام.

(٣) أنه بظهور المدينة الصناعية ظهرت أنساق عائلية، وطبقية، واقتصادية، ودينية، وترفيهية، وتعليمية جديدة تختلف اختلافاً ملحوظاً عما يقابلها فى مدينة ما قبل الصناعة. ويمكن القول - أن عملية التصنيع قد اختزلت الفروق الريفية الحضرية فى كل التنظيمات والأنساق الاجتماعية. ومع أن هناك بعض الاختلافات فى هذا الصدد بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، إلا أن الاتجاه الغالب والمسيطر هو انحسار التمييزات التقليدية بين الريف والحضر وتلاشيها.

(٤) أنه فيما بعد الحرب العالمية الثانية، شهد مجال الزراعة تطورا حديثاً ضخماً. فقد انتشرت نماذج معينة من التكنولوجيا الزراعية، كما دخلت الزراعة ميدان التصنيع. ولايعنى تصنيع الزراعة استخدام الآلات فقط، بل يعنى كذلك إطاراً كلياً من الأفكار المرتبطة بهذه الآلات. ولذلك فإن الدول الصناعية بوجه عام تعد برامج تدريبية للمزارعين بهدف تحقيق الكفاية الإنتاجية فى مجال الزراعة وإجراءات التسويق ومعالجة الإنتاج وتشكيله.

(٥) أن التصنيع قد تترتب عليه مشكلات معينة. فقد ولد التحضر الصناعى النسبى للقطاع الريفى مشاكل معينة، تتمثل أحداها فى عدم المساواة بين مستوى معيشة السكان القرويين والحضريين. مما دعا القرويين إلى المطالبة بتحقيق نوع من المساواة فى مستوى المعيشة بينهم وبين الحضريين. هذا بالإضافة إلى أن الفرص المتاحة أمام القرويين فى التعليم والتدريب أقل من تلك المتاحة لسكان الحضر. إلا أن وسائل الاتصال الجمعى قد ألغت - إلى حد كبير - الفروق بين أسلوب حياة القروى والحضرى.

(٦) وأخيراً، فإن جوبرج يذهب إلى أن المجتمعات المحلية الريفية القائمة فى النظم أو المجتمعات المتقدمة صناعياً تعد مستودعات للقيم والمعايير التقليدية فى مجال الأسرة والدين والسياسة. وأن الكتاب عادة ما ينظرون إلى النسيج الأخلاقى للسكان الريفيين باعتباره متفوقاً على ذلك النسيج لسكان الحضر.

وفى النهاية ينوه جوبرج إلى أن التعميمات السابقة تنطبق - أساساً - على الولايات المتحدة وغرب أوروبا، كما أن بعضها قد يصدق أيضاً على المجتمعات الصناعية الاشتراكية كالاتحاد السوفيتى وبعض دول شرق أوروبا، مع الوضع فى الاعتبار وجود فروق وتحفظات فى إطلاق هذه التعميمات تترتب على اختلاف الإطار الأيديولوجى بين الشرق والغرب. ومن جهة أخرى، فإنه بالنسبة للتنبؤات المتصلة بهذه القضية فى المستقبل، يذهب جوبرج إلى أن الصراعات بين القطاعات الريفية والحضرية فى المجتمعات الانتقالية أو النامية سوف تزداد حدة، إن لم تأخذ الدول النامية على عاتقها مهمة تحقيق درجة معقولة من التوازن بين مشروعات التنمية الحضرية، ومشروعات التنمية الريفية، على أن يكون هذا التوازن فى تحقيق التنمية عملية مستمرة. كما يمكن التنبؤ أيضاً بأن الفجوة بين الريف والحضر فى المجتمعات الصناعية المتقدمة سوف تضيق باستمرار، إلا أن بعض الفروق سوف تظل تقاوم - بدون شك - لفترة طويلة.

تاسعاً: الفروق بين الريف والحضر فى الاحصاءات المصرية

اعتمدنا فى هذه الفقرة على نتائج التعداد العام للسكان والإسكان لعام ١٩٧٦ الذى أصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بجمهورية مصر العربية (سبتمبر ١٩٧٨) لبيان بعض الفروق بين الريف والحضر فى مصر على أساس الاحصاءات العامة.

والملاحظ بادئ ذى بدء أن التقسيم الإدارى كان هو الأساس المتبع فى جمع البيانات من الميدان، ويقول كتاب التعداد العام «اتخذت الوحدات الإدارية الرسمية أساساً للعمل الميدانى بخلاف التعدادات السابقة لتعداد ١٩٦٠ والتى كانت تجرى وفقاً للتقسيمات المالية (الزمام). واعتبرت الشياخة فى المدن والأقسام والقرية فى المراكز أصغر الوحدات الإدارية فى مرحلة جمع البيانات وفى نشر النتائج النهائية التفصيلية للتعداد. وقد نشرت البيانات على أساس التقسيمات الإدارية التى كانت قائمة وقت التعداد حتى نوفمبر ١٩٧٦»[٢٤].

أما بالنسبة لتقسيم الجمهورية إلى ريف وحضر، فيقول تقرير التعداد العام:

«تنقسم الجمهورية إلى قسمين رئيسيين هما الحضر والريف. ويقصد بالحضر فى هذا التعداد جميع المدن والأقسام والشياخات فى أى محافظة. ويقصد بالريف فى هذا التعداد جميع القرى وما يتبعها من عزب وكفور ونجوع فى أى محافظة. وتوجد بعض محافظات هى عبارة عن تكتل حضرى كامل وإن شابهها بعض المناطق الريفية الصغيرة ونطلق عليها محافظات حضرية وهى على وجه التحديد:

محافظة القاهرة - محافظة الإسكندرية - محافظة بورسعيد - محافظة السويس. أما باقى المحافظات المكونة للجمهورية والبالغ عددها ٢١ محافظة فهى مزيج من الحضر والريف على النحو التالى:

فعاصمة المحافظة، وعاصمة المركز، وبعض البلاد التى صدرت بها قرارات جمهورية بكونها مدينة، وهذه تمثل الركن الحضرى من المحافظة.

أما باقى بلاد المحافظة والتى تسمى قرى وكانت فى التعدادات السابقة تسمى

---

(٢٤) أنظر مجلد النتائج التفصيلية لتعداد السكان والاسكان ١٩٧٦، إجمالى الجمهورية مرجع رقم ٩٣ - ١٥١١١ - ١٩٧٨، الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء جمهورية مصر العربية، سبتمبر ١٩٧٨. ص ٣ تحت عنوان: «التعاريف والمصطلحات الفنية ومفاهيم التعداد».

ناحية، فهى تمثل الركن الريفى من المحافظة.

وعلى ذلك فإننا نطلق على هذه المحافظات بهذا التكوين المحافظات الريفية. وهى جميع محافظات الجمهورية عدا الأربع محافظات الحضرية السابق الإشارة إليها.

بعض المؤشرات الاحصائية المتصلة بالفروق الريفية الحضرية فى مصر[٢٥]:

سوف نعرض فيما يلى لعدد من المؤشرات الاحصائية المتصلة بموضوع الفروق الريفية - الحضرية فى مجتمعنا المصرى، وذلك على النحو التالى:

١- النوع بين الحضر والريف (ذكور - إناث)

ورد فى صفحة ٢٧ من المرجع المشار إليه، أن هناك اختلافاً فى نسبة النوع بين حضر وريف الجمهورية وذلك على النحو التالى:

فى الريف: يوجد ١٠٢ ذكر لكل مائة أنثى.

فى الحضر: يوجد ١٠٥ ذكر لكل مائة أنثى. «ويرجع هذا على الأرجح إلى اجتذاب المدينة (الحضر) للذكور للعمل بها».

٢- قطاعات العمر بين الحضر والريف:

الأطفال دون السادسة:

يبلغ عدد هذه الفئة من العمر ٦,٣ مليون بنسبة ١٧,٣ ٪ من جملة سكان الجمهوريةالمصريين.

وتختلف نسبة الأطفال أقل من ٦ سنوات بين حضر وريف الجمهورية: فهى

---

(٢٥) اعتمدنا فى ثبت بيانات هذه الفقرة على مجلد النتائج التفصيلية لتعداد السكان والاسكان ١٩٧٦، المرجع السابق.

١٨,٨ ٪ من سكان الريف، ١٥,٤ ٪ من سكان الحضر. الأمر الذى يعكس الخصوبة بين الريف والحضر.

ويتركز من هؤلاء فى الريف (القرى) حوالى ٣,٩ مليون بنسبة ٦١,١ ٪ من جملة هذه الفئة.

كما يتركز منهم فى الحضر (مدن الجمهورية) حوالى ٨,٧ مليون فرد بنسبة ٤٥,٤ ٪ من جملة من لايعمل من السكان المصريين.

وإذا حسبت نسبة الإعالة الاقتصادية والتى تأخذ الصورة:

$$\frac{\text{عدد المعولين}}{\text{عدد أفراد قوة العمل}} \times ١٠٠$$

فإننا نجد أن كل مائة فرد من أفراد قوة العمل ١٥ سنة فأكثر يعول إلى جانب نفسه ٢٩٧ فرداً فى الريف، ٢٦٠ فى الحضر، ٢٨٠ فرداً فى الجمهورية.

وهذا يشير إلى كبر نسبة الاعالة فى الريف عنه فى الحضر، وإلى كبر نسبة الإعالة على مستوى الجمهورية عموماً[٢٦].

٣- الحالة التعليمية بين الحضر والريف (١٠ سنوات فأكثر):

(أ) الأمية: يبلغ عدد الأميين فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٥ مليون فرد بنسبة ٥٦,٣ ٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٠ سنوات فأكثر.

١- فى الريف (قرى الجمهورية):

يتركز حوالى ٠,٣ مليون فرد أمرى بنسبة ٦٨,٥ ٪ من جملة الأميين فى الحضر والريف.

---

(٢٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، المرجع السابق، ص ص ٢٧ - ٢٨.

٢- فى الحضر (مدن الجمهورية):

يتركز حوالى ٤,٧ مليون فرد أمى بنسبة ٣١,٥٪ من جملة الأميين فى الحضر والريف.

(ب) **يقرأ ويكتب**: يبلغ عدد من يقرأ ويكتب فى حضر وريف الجمهورية حوالى ٥,٥ مليون فرد بنسبة ٢٠,٦٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٠ سنوات فأكثر.

١- فى الريف (قرى الجمهورية):

يتركز حوالى ٢,٥ مليون فرد بنسبة ٤٥,٤٪ من جملة من يقرأ ويكتب فى الحضر والريف.

٢- الحضر (مدن الجمهورية):

يتركز حوالى ٣ مليون فرد بنسبة ٥٤,٦٪ من جملة من يقرأ ويكتب فى الحضر والريف.

(جـ) **حملة المؤهلات**: يبلغ عدد حملة المؤهلات فى حضر وريف مصر حوالى ٥,٧ مليون فرد بنسبة ٢١,٣٪ من جملة سكان الجمهورية ١٠ سنوات فأكثر.

١- فى الريف (قرى الجمهورية):

يتركز حوالى ١,٦ مليون فرد بنسبة ٢٨٪ من جملة المؤهلات فى الحضر والريف.

٢- فى الحضر (مدن الجمهورية):

يتركز حوالى ٤,١ مليون فرد بنسبة ٧٢٪ من جملة المؤهلات فى الحضر

والريف. وعموماً كانت نسبة الحالات التعليمية فى حضر الجمهورية وريفها على النحو التالى منسوبة إلى جملة السكان المصريين فى الحضر والريف (١٠ سنوات فأكثر)[٢٧].

الحالة التعليمية	حضـــر	ريــف	الجمهورية
أمـــى	٣٩,٢٪	٧٠,٤٪	٥٦,٣٪
يقرأ ويكتب	٢٤,٩٪	١٧,١٪	٢٠,٦٪
حملة المؤهلات	٣٤,٣٪	١٠,٦٪	٢١,٣٪
غير مبين	١,٦٪	١,٩٪	١,٨٪
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ومن هذا يتضح أن نسبة الأمية فى الريف مازالت مرتفعة مقارنة بمثيلتها فى الحضر، كما أن الحضر يتميز عن الريف بارتفاع نسبة من يعرفون القراءة والكتابة، ومن يحملون مؤهلات.

٤- النشاط الاقتصادى بين الحضر والريف (٦ سنوات فأكثر):

(أ) عدد ذوى النشاط الاقتصادى فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٠,٢ مليون فرد بنسبة ٣٣,٩٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ٦ سنوات فأكثر.

١- فى الريف (قرى الجمهورية):

يتركز من هذا العدد ٥,٩ مليون فرد بنسبة ٥٧,٤٪ من جملة ذوى النشاط فى الحضر والريف.

---

(٢٧) المرجع السابق، ص ص ٢٩ - ٣٠.

٢- في الحضر (مدن الجمهورية):

يتركز من هذا العدد ٤,٣ مليون فرد بنسبة ٤٢,٦ ٪ من جملة ذوى النشاط في الحضر والريف. وعموماً فإن كل ١٠٠ من ذوى النشاط من السكان في الحضر يقابل ١٤٠ من ذوى النشاط في ريف الجمهورية.

(ب) يبلغ عدد من ليس لهم نشاط من السكان في حضر وريف الجمهورية الحالى ٢٠ مليون فرد بنسبة ٦٦,١ ٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ٦ سنوات فأكثر.

١- في الريف (قرى الجمهورية):

يتركز من هذا العدد حوالى ١١ مليون٥٤,٣ ٪ من جملة من ليس لهم نشاط في الريف والحضر.

٢- في الحضر (مدن الجمهورية):

يتركز من هذا العدد حوالى ٩ مليون بنسبة ٤٥,٧ ٪ من جملة من ليس لهم نشاط في الحضر والريف.

وعموما، فإن الجزء النشط من سكان الجمهورية في كل من الحضر والريف يتمشى مع النسبة ٣٢,٤ ٪ للحضر منسوباً إلى جملة حضر الجمهورية ٦ سنوات فأكثر، والنسبة ٣٥,١ ٪ للريف منسوباً إلى جملة ريف الجمهورية ٦ سنوات فأكثر[٢٨].

٥- المهن بين الحضر والريف (١٥ سنة فأكثر):

(أ) يبلغ عدد ذوى المهن من السكان في الحضر وريف الجمهورية حوالى ٩,٦ مليون فردة بنسبة ٤٣,٩ ٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٥ سنة فأكثر.

---

(٢٨) المرجع السابق، ص ص ٣٠ - ٣١.

١- فى الريف: يتركز من هذا العدد حوالى ٥,٢ مليون فرد بنسبة ٥٣,٩٪ من جملة ذوى المهن فى الحضر والريف.

٢- فى الحضر: يتركز من هذا العدد حوالى ٤,٤ مليون فرد بنسبة ٤٦,١٪ من جملة ذوى المهن فى الحضر والريف.

وعموما، فإن كل ١٠٠ فرد من ذوى المهن من السكان فى الحضر يقابله ١٢٠ فرداً فى الريف.

(ب) يبلغ عدد **من لا مهنة لهم** من السكان فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٢,٣ مليون فرد بنسبة ٥٦,١٪ من جملة سكان الجمهورية المصريين ١٥ سنة فأكثر.

(١) **فى الريف:** يتركز من هذا العدد حوالى ٦,٧ مليون فرد بنسبة ٥٤,٦ من جملة من لامهنة لهم فى الحضر والريف.

(٢) **فى الحضر:** يتركز من هذا العدد حوالى ٥,٦ مليون فرد بنسبة ٤٥,٤٪ من جملة من لامهنة لهم فى الحضر والريف[٢٩].

٦- الحالة الزواجية بين الحضر والريف:

(أ) يبلغ عدد **المتزوجين** من السكان فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٣,١ مليون متزوج بنسبة ٦٥,١٪ من جملة سكان الجمهورية الذين لهم حالات زواجية.

١- فى الريف: يتركز من هذا العدد ٧,٥ مليون متزوج بنسبة ٧٥,٠٪ من جملة المتزوجين فى الريف والحضر.

---

(٢٩) المرجع السابق، ص ٣١.

٢- **فى الحضر:** يتركز من هذا العدد ٥,٦ مليون متزوج بنسبة ٤٣,٠ ٪ من جملة المتزوجين فى الريف والحضر.

(ب) لم يتزوج أبداً :

بلغ عدد من لم يتزوج أبداً من السكان فى حضر وريف الجمهورية حوالى ٥,٢ مليون فرد بنسبة ٢٥,٧ ٪ من جملة سكان الجمهورية الذين لهم حالات زواجية.

١- **فى الريف:** يتركز من هذا النوع حوالى ٢,٣ مليون فرد بنسبة ٤٤,٤ ٪ من جملة هذه الفئة فى الريف والحضر.

٢- **فى الحضر:** يتركز من هذا النوع حوالى ٢,٩ مليون فرد بنسبة ٥٥,٦ ٪ من جملة هذه الفئة فى الريف والحضر.

(جـ) الطلاق:

يبلغ عدد المطلقين فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١٦٦ ألف فرد بنسبة ٠,٨ ٪ من جملة السكان ذوى الحالات الزواجية فى الحضر والريف.

١- **فى الريف:** يتركز حوالى ٨٢ ألف من هذا العدد بنسبة ٤٩,٣ ٪ من جملة هذه الفئة.

٢- **فى الحضر:** يتركز حوالى ٨٤ ألف من هذا العدد بنسبة ٥٠,٧ ٪ من جملة هذه الفئة فى الحضر والريف. أى أن أعداد المطلقين فى الحضر والريف تكاد تكون متقاربة.

(د) الترمل:

يبلغ عدد المترملين فى حضر وريف الجمهورية حوالى ١,٧ مليون بنسبة ٨,٤ ٪ من جملة الحالات الزواجية.

١- **في الريف:** يتركز من هذا العدد ١,١ مليون فرد بنسبة ٦٢,٧٪ من جملة هذه الفئة فى الحضر والريف.

٢- **في الحضر:** يتركز من هذا العدد ٠,٦ مليون فرد بنسبة ٣٧,٣٪ من جملة هذه الفئة فى الحضر والريف[٣٠].

وإذا نظرنا إلى البيانات العامة السابقة المتصلة بعدد من المتغيرات أو الخصائص السكانية، فسوف يستلفت نظرنا ما يلى:

١- ارتفاع نسبة الذكور عنها للإناث بوجه عام، وفى الحضر بشكل ملحوظ، وقد تفسر هذه الزيادة الملحوظة فى نسبة الذكور بالقطاع الحضرى من الجمهورية، كنتيجة من نتائج ظاهرة الاستقطاب الحضرى، حيث تزداد أعداد الذكور النازحين إلى المدن لأسباب متعددة.

٢- ارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية بوجه عام، مع زيادة هذه النسبة فى القطاع الريفى عنها فى القطاع الحضرى. ولايخفى علينا أن ارتفاع نسبة الاعالة يمثل عبئاً على كاهل القوى العاملة، مما قد يكون له أثر فى انخفاض المستويات المعيشية.

٣- زيادة الأمية فى القطاع الريفى، وانخفاض نصيب هذا القطاع من المستويات التعليمية الأخرى، ومن جهة أخرى، يلاحظ ارتفاع نسبة أصحاب المؤهلات بالقطاع الحضرى. وتتسق هذه النقطة مع ماذهب إليه جوبرج فى تناوله للأنماط الريفية - الحضرية فى المجتمعات الانتقالية أو النامية (وهى مرحلة يمر بها مجتمعنا المصرى)، حيث ذكر - جوبرج - أن المتعلمين فى هذا النمط من المجتمعات الانتقالية يميلون إلى التركز فى المدن. وسوف نوضح ذلك بالتفصيل فى موضع لاحق.

---

(٣٠) المرجع السابق، ص ص ٣١ - ٣٢.

٤- أن نسبة من لهم نشاط اقتصادى (٦ سنوات فأكثر) مرتفعة فى القطاع الريفى عنها فى القطاع الحضرى. وقد يفسر ذلك على النحو التالى:

(أ) الاعتماد على الأطفال فى مجال النشاط الاقتصادى وخاصة فى العمليات الزراعية.

(ب) تسرب الأطفال الريفيين فى هذه الفئة العمرية من مراحل التعليم الإلزامية نظراً لحاجة العمل الزراعى إليهم، وذلك على اعتبار أنهم يمثلون قيمة اقتصادية عاجلة من هذه الزاوية بالنسبة لمجتمعاتهم المحلية القروية.

(جـ) انتظام أقرانهم من الأطفال الحضريين - فى هذه السن - فى مراحل التعليم.

٥- أن نسبة أصحاب المهن فى القطاع الريفى مرتفعة عنها فى القطاع الحضرى. وقد يفسر ذلك على النحو التالى:

(أ) أن الأفراد الحضريين (١٥ سنة فأكثر) يكون من بينهم تلاميذ وطلاب فى مراحل التعليم المختلفة، ومن ثم يأتى تصنيفهم ضمن من لا مهن لهم.

(ب) أن هناك نسبة بطالة مرتفعة بين سكان القطاع الحضرى.

٦- يلاحظ أن نسبة الطلاق مرتفعة فى القطاع الحضرى عنها فى القطاع الريفى. فعلى الرغم من تقارب الأعداد، مع وجود زيادة فى عدد المطلقين فى القطاع الحضرى، إلا أن نسبة الطلاق فى هذا القطاع الأخير - الحضرى - تعتبر مرتفعة فى ضوء نسبة عدد السكان المقيمين فى الحضر إلى إجمالى عدد سكان الجمهورية - ولعل ذلك يكشف عن نمط من المشكلات الاجتماعية الحضرية.

٧- كما يلاحظ أيضاً - وبوضوح شديد - ارتفاع نسبة الترمل فى القطاع الريفى

عنها في القطاع الحضرى. وقد يكشف ذلك عن زيادة نسبة الوفيات بين المتزوجين من سكان هذا القطاع الريفى، نتيجة لانتشار بعض الأمراض المتوطنة من جهة، ونقص الخدمات الصحية والطبية أو العلاجية، والفقر، ... من جهة أخرى. وقد يكشف ذلك أيضاً عن شبكة من المشكلات التى يعانى منها القطاع الريفى فى مجتمعنا المصرى.

عاشراً: فى محاولة لتقييم الموقف النظرى الراهن لقضية الفروق الريفية - الحضرية

عرضنا لبعض الآراء والاتجاهات الفكرية المتصلة بقضية الفروق الريفية - الحضرية منذ ابن خلدون فى القرن الرابع عشر، ثم فى أوساط الفلاسفة ورواد علم الاجتماع الغربيين فى القرن التاسع عشر حيث النزعة التطورية فى النظر إلى المجتمعات الإنسانية. ورأينا كيف تطور البحث فى هذه القضية من الاستعانة بفكرة النموذج المثالى، ووضع ثنائيات للمقابلة بين نوعين من المجتمعات يفترض أن أحدهما يحمل خصائص مجتمع ريفى والآخر يحمل خصائص مجتمع حضرى، كما رأينا محاولات لدراسة القضية على أساس فكرة المحك الواحد، ثم الاستعانة بمحكات متعددة للتمييز بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية، حتى ظهرت فكرة المتصل الريفى - الحضرى كأداة منهجية لقياس الفروق الريفية - الحضرية.

والواقع أن كل من مراحل تطور البحث فى هذه القضية كانت تأتى لتكمل بعض القصور أو أوجه النقص فيما سبقها من مراحل. ولكن هل معنى ذلك أن أبعاد الصورة قد اتضحت وأنه لم يعد هناك ما يستأهل النظر والمناقشة؟

لقد شهدت قضية الفروق الريفية - الحضرية اهتماماً ملحوظاً من جانب علماء الاجتماع منذ مطلع الستينيات من هذا القرن، وبخاصة من جانب علماء الاجتماع الريفى فى الولايات المتحدة. ومما دفع بالكثيرين منهم إلى الاهتمام بهذه

القضية، أن علم الاجتماع الريفي، كميدان للدراسة، سوف يتأثر إلى حد بعيد بالنتائج التي يسفر عنها الجدل والنقاش المتصل بهذه القضية، وذلك على نحو ما يرى هارولد كوفمان Kaufman وآفتر سنج Singh(٣١).

ومن جهة أخرى، فإن القضية لاتزال حتى اليوم تمثل موضوعاً خلافياً لم يحظ بعد بدرجة من الاتفاق من جانب العلماء والباحثين. إذ أن المفاهيم المتصلة بها حتى الآن لازالت غامضة وينقصها الوضوح والتحديد، أو كما يطلق عليها البعض أنها - أى قضية الفروق أو العلاقات الريفية - الحضرية - مفهوم اسفنجى مرن، يكتنفه كثير من الغموض والخلط والاضطراب فمصطلح «ريفى» ومصطلح «حضرى» لم تستقر الآراء بعد حول مدلول كل منها. حتى أن هناك أربعين عنصراً من العناصر التى يعتقد الباحثون أنها تميز بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى. ويكفى مجرد النظر إلى قائمة بهذه العناصر ليرى الباحث للوهلة الأولى أنه لايوجد اتفاق حولها بين الباحثين، فيما عدا بضعة عناصر منها فقط كاللاتجانس، ومجهولية الأسماء، والعلاقات الثانوية(٣٢).

ولقد ترتب على التقدم الصناعى والتحضر، وتطور وسائل الاتصال بمختلف أشكالها، والتقدم التكنولوجى وخاصة فى ميدان الإنتاج الزراعى، وانتشار التعليم الرسمى، ... الخ. ترتب على ذلك كله أن اتخذت قضية الفروق الريفية - الحضرية وضعاً فى **الدول الصناعية المتقدمة** يختلف عنه فى دول العالم الثالث. فالباحثون الغربيون مختلفون فيما بينهم حول هذه القضية فى مجتمعاتهم الصناعية المتقدمة، ففريق منهم يرى - من خلال نتائج دراسات حول الموضوع - أن الفروق الريفية - الحضرية لم تعد تمثل قضية ذات بال، لأنها تتضاءل باستمرار،

---

(31) Harold Kaufman and Avter Singh, THe Rural-Urban Sialogue and Rural Sociology, Rural Sociology, 43. 1969, pp. 546 - 51.

(32) Richard Dewey, "The Rural-Urban Continuum: Real but relatively unimportant", American Journal of Sociology, 66, 1960, pp. 60 - 66.

وأنها فى سبيلها إلى الاختفاء والزوال. وذلك فى الوقت الذى يقرر فيه فريق آخر أن هذه الفروق لم تزل موجودة، وأنها سوف تظل باقية. وهناك فريق ثالث من الباحثين يصرح بوضوح أن هذه الفروق قد اختفت بالفعل من على مسرح الحياة فى المجتمع وأنه لم يعد لها وجود. حتى أن الفريق الأخير يسود بين أعضائه اتجاه مؤداه أنه لم يعد من الجائز اليوم القول بوجود مجتمعات ريفية ذوات ثقافة فرعية ريفية، وإنما يمكن القول بوجود تصنيفات مهنية فقط بين المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى. فالقرويون يتميزون عن الحضريين من خلال المهنة أو الاشتغال بالعمل الزراعى. أما عن الثقافة وأساليب الحياة، فإن الريفيين والحضريين قد أصبحوا متقاربين فيها إلى أبعد الحدود.

وأما عن وضع هذه القضية فى **بلدان العالم الثالث**، فإنه يتخذ شكلاً آخر، فالفروق الريفية – الحضرية فى هذه البلدان واضحة وملموسة كما أن العلاقات الريفية – الحضرية ذات طبيعة خاصة فى كل بلد منها تبعاً لخصوصية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. غير أن هناك اتجاها عاماً يميز هذه العلاقات الريفية – الحضرية فى تلك البلدان، وهو النمو الحضرى السريع الذى تشهده المدن الكبرى فى هذه البلدان بفعل التوسع فى التصنيع، والهجرة الريفية – الحضرية. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه البلدان تشهد تفاعلاً وتأثيراً متبادلاً بين المدينة والقرية. وفى الوقت الذى يحدث فيه تريف للمدينة، تشهد القرية على الجانب الآخر عملية تحضر.

ومما يميز الوضع فى بلدان العالم الثالث، أن الإسهامات المتعلقة بوضع قضية الفروق الريفية – الحضرية فيها اسهامات قليلة إذا قورنت بتلك الاسهامات الخاصة بوضع القضية فى الدول المتقدمة. ومن ثم فإنه يتعين على المشتغلين بعلم الاجتماع فى بلدان العالم النامى أن يولوا هذه القضية حقها من الاهتمام.

أهمية المدخل الثقافى فى تناول قضية الفروق الريفية - الحضرية: ان من أهم الانتقادات التى وجهت إلى أغلب الدراسات الاجتماعية الريفية - الحضرية - سواء منها ما استخدم المحكات المتعددة أو المحك الواحد، أن أصحاب هذه الدراسات لم يتنبهوا إلى أن أى شكل من الفروق الريفية - الحضرية إنما هو نتاج لنسق ثقافى معين. ومن ثم فإن الفروق الريفية - الحضرية يمكن أن تختلف اختلافاً واسعاً من ثقافة لأخرى[٣٣]. كما أنه يتعين على المشتغلين بهذه القضية التسليم بأن المجتمعات الريفية والحضرية انساق فرعية داخل كل أكبر كالدول والأمم. لأن التسليم بهذه القضية والإيمان بها يساعد على تحليل الأنماط الريفية والحضرية تحليلاً دقيقاً وصادقاً. وينبنى على الاعتراف بهذه القضية أن المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى المقابل له ليسا وحدات ميكروسكوبية ممثلة للمجتمع الأكثر شمولاً واتساعاً[٣٤].

فالتناول السليم لقضية الفروق الريفية - الحضرية يحتم - طبقا لهذا المنظور - أن يؤخذ المجتمع الأكبر فى الاعتبار عند تحليل هذه الفروق ومادام الأمر كذلك، فإنه يتعين عند تناول هذه القضية أيضاً الانتباه إلى الدور الخطير الذى أخذت تلعبه وسائل الاتصال الحديثة، والتى ترتب على انتشارها وتقدمها ما يعرف بالثقافة الجماهيرية (Massa Culture) التى تجعل أبناء المجتمع الكبير شركاء فى ثقافة كبرى واحدة وإن تعددت إنتماء تهم الإقليمية وثقافتهم الفرعية[٣٥].

---

(٣٣) جوبرج، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٣٤) المرجع السابق، ص ٦٦.

(35) J.M. Halpern and B. K. Halpern; A Serbian Village in Historical Persective, Holt, Rinehart and Winston, N. Y., 1972.

وانظر أيضاً لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة:

ريتشارد دروسون، نظريات الفولكلور المعاصرة، ترجمة وتقديم الدكتور محمد الجوهرى والدكتور حسن الشامى، دار الكتب الجامعية، القاهرة ١٩٧٢، خاصة ص ص ٢٤٨ وما بعدها.

ولقد فسر بعض المهتمين بقضية الفروق الريفية - الحضرية، ذلك الخلط والاضطراب الذى يقع فيه أغلب الباحثين عندما يتناولون هذا الموضوع فسره بأنه «يأتى كنتيجة للفشل فى التمييز بين تأثير حجم وكثافة السكان على أفعال الإنسان من جهة، وبين تأثير الثقافة من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن هاتين الفئتين من التأثيرات لايمكن الفصل بينهما، فإنه يجب التمييز بينهما إذا كان بالإمكان الوقوف على طبيعة المجتمعات المحلية وإدراكها بوضوح»[٣٦].

إذن فإن الأمر يقتضى الأخذ بالمدخل الثقافى فى دراسة هذه القضية. ومما يدعم من هذه الوجهة من النظر، أن كثيراً من الدراسات والبحوث الحديثة التى أجريت مؤخراً فى عدد من المجتمعات فى دول جنوب شرق آسيا، والهند، وعدد من دول أوروبا كألمانيا الغربية، وسويسرا، فضلاً عن بعض دول أوروبا الشرقية كيوغوسلافيا، هذه الدراسات قد كشفت عن أهمية الدور الذى تلعبه بحوث التغير الثقافى فى خدمة قضية الفروق الريفية - الحضرية. فقد كشفت هذه الدراسات عن كثيراً من الحقائق الواقعية التى يتعين أمامها مراجعة المقولات النظرية التى كثيراً ما رددها السوسيولوجيون وتوارثوها فيما يتعلق بقضية الفروق الريفية - الحضرية.

وأمام هذه الحقيقة، فإنه يصبح بوسعنا أن نقول أنه بالإمكان تناول هذه القضية من منظور جديد، يأخذ بهذا المدخل الثقافى كمنطلق للدراسة. ويقوم هذا المدخل على الإفادة من علم الفولكلور فى خدمة الدراسة السوسيولوجية، حيث يلتقى هذان العلمان الشقيقان من أسرة العلوم الاجتماعية على مسرح واحد يجمعهما معا. وهناك كثير من المجالات التى تحقق هذا الالتقاء. من ذلك مثلا، دراسة الفروق الريفية - الحضرية فى بعض عناصر التراث الشعبى. وهذه القضية هى

(36) Richard Dewey, Op. Cit., p. 63.

بالتحديد موضع رسالة الدكتوراه التى يعدها الأستاذ حسن الخولى مدرس علم الاجتماع المساعد بكلية البنات بجامعة عين شمس، والتى ستنقلنا نتائجها خطوة أبعد إلى الأمام على طريق فهم جوانب هذا الموضوع الهام من موضوعات علم الاجتماع.

* * *

الفصل السابع

النمو الرأسمالى وتغير الأنشطة الاقتصادية للمرأة الريفية

الفصل السابع

النمو الرأسمالي وتغير الأنشطة الاقتصادية للمرأة الريفية(*)

أولاً : المشكلة

تميل بعض الدراسات التى تهتم بعمل المرأة الريفية الى أبراز جانب واحد فحسب من هذا العمل ونعنى به ذلك الجانب الذى يمكن حسابة فى شكل نقدى أو يمكن أدراكه فى السجلات الاحصائية. وبناء على المدخل الذى تتبناه هذه الدراسات، فإذا ما أتجه باحث الى دراسة عمل المرأة فى الريف فسوف لا يهتم إلا بتلك الأعمال التى يمكن حصرها وتسجيلها احصائياً. أنه سوف يهتم بالعاملات فى الوظائف الحكومية أو المصانع من ذوى العائد الشهرى الدائم، أو بمعنى أكثر دقة سوف يهتم بدراسة القطاع المنظم (الرسمى) من سوق العمل الزراعى دون أن يلقى بالا الى القطاع غير المنظم (غير الرسمى) منه، والذى يمثل المجال الأساسى لانشطة المرأة فى الريف.

أن عمالة المرأة غير المأجورة فى الحقل أو المنزل تدخل فى نطاق هذا القطاع غير الرسمى الذى لم يحظ بدراسات مكثفة حتى الآن، ولعل السبب فى أهمال أنشطة المرأة العاملة فى الزراعة يرجع الى التصور الضيق للانتاج وللنشاط الانتاجى أو الاقتصادى والذى لا يدخل فى نطاق الأنشطة الاقتصادية إلا ما يرتبط بنسق التبادل بشكل نقدى. وهو بذلك يخرج من دائرة الانشطة الاقتصادية كثير من الانشطة غير المدفوعة الاجر وغير المحصاه بدقة. ولكن هذا التصور الضيق لمفهوم النشاط

(*) كتب هذا الفصل الدكتور / أحمد زايد، وقد سبق أن قدمه الى ندوة : الفلاحون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى، التى نظمها مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس فى الفترة من ٦ - ٨ مايو ١٩٨٦.

الاقتصادى قد بدأ فى الاندثار امام الفهم الجديد للنشاط الاقتصادى على أنه الاسهام فى العملية الأنتاجية بصرف النظر عن مستوى الانتاج، ودرجة تنظيمة، سواء كان انتاجا معيشيا أم انتاجا غير معيشى. ولقد فتح هذا الفهم للنشاط الاقتصادى افاقا جديدة أمام البحوث الاجتماعية والاقتصادية لدراسة العملية الانتاجية واشكال العمل المرتبط بها[1].

ولقد أدى هذا الفهم الجديد للنشاط الاقتصادى الذى تقوم به المرأة الريفية الى تغير كثير من المفهومات والتصورات النظرية التى شاعت فى دوائر البحث السوسيولوجى والانثروبولوجى حول أنشطة المرأة الريفية ومساهمتها فى قوة العمل. كما أدى من ناحية أخرى الى بلورة أفكار جديدة تربط بين الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية للمرأة الريفية والمستويات البنائية الأوسع نطاقاً. ولعل أهم الأفكار التى ظهرت فى هذا الصدد تلك الأفكار التى تحاول أن تربط بين الأنشطة الاقتصادية للمرأة والتوسع الرأسمالى سواء أكان مرتبطا بالتوسع فى الزراعة أو تغير تقنيات الانتاج الزراعى. هذا فضلا عن الأفكار التى ترتبط بين الأنشطة الاقتصادية للمرأة والتغيرات التى أحدثها الاستعمار، وعلى رأسها التوسع فى الزرعة وتكثيفها.

ويهدف هذا البحث الى عرض الآراء التى تبلورت فى هذه المناقشات والتأكيد على أهمية التغيرات التى تطرأ على عمل المرأة الريفية على أثر التوسعات الرأسمالية، وذلك بهدف اثارة الانتباه الى قضايا جديدة جديرة بالدراسة فى المجتمع العربى.

ولتحقيق هذا الهدف فأننا سوف نحاول أن نعرض لوجهة نظر نظرية التحديث فى فهم أنشطة المرأة الريفية متخذين منها موقفا نقديا، ثم نعرض لتطور البحوث حول أنشطة المرأة الريفية بهدف الكشف عن تطور الموقف المناهض لرؤية نظرية

التحديث، والذى أدى إلى ظهور الأفكار النظرية التى نود التأكيد عليها فى هذا البحث. ثم نعرض أخيراً لعلاقة أنشطة المرأة الريفية بالنمو الرأسمالى من خلال محورين أساسيين هما : التوسع فى الزراعة وتغير أنشطة المرأة الريفية، والاستعمار وتغير أنشطة المرأة الريفية. وسوف نحاول أن نسوق شواهد من الريف المصرى للتدليل على امكانية صحة الافتراضات التى نطرحها، أو على أقل تقدير بلورة هذه الافتراضات بشكل يمكننا من أن نتتبعها فى بحوث أخرى.

ثانياً : نظرية التحديث والدور السلبى للمرأة الريفية

يكشف تراث دراسات المرأة الريفية عن شيوع بعض المسلمات النظرية التى تحتاج الى مراجعة جذرية فى ضوء ما توفر فى السنوات الاخيرة من مادة بحثية حول أنشطة المرأة الريفية ودورها فى الحياة الاقتصادية. فلقد انبعثت معظم هذه المسلمات النظرية من النظرة الثنائية لقضايا التنمية والتحديث والتى سيطرت لفترة ليست قصيرة على الفكر السوسيولوجى المتصل بالعالم الثالث. لقد انطلق علماء الإجتماع والأنثروبولوجيا الذين وقعوا فى إسار هذه النظرة من مسلمتين نظريتين يثبت واقع المجتمعات الزراعية فى العالم الثالث أنهما لا يتمتعان بدرجة عالية من الصدق الامبيريقى :

أ - **تقرر المسلمة الأولى** : أن تقسيم العمل النوعى فى المجتمعات الزراعية فى الدول النامية يقوم على فصل بين الانتاج المعيشى وانتاج السوق. وتفترض هذه المسلمة النظرية أن الرجال يعملون خارج المنزل فى العمليات الانتاجية المرتبطة بقيمة التبادل، فى حين تقوم النساء بالأعمال المنزلية المرتبطة بقيمة الاستعمال.

ب- **وتقرر المسلمة الثانية** : وهى ترتبط بالأولى - فصلا فى الوظائف والأدوار التى يقوم بها كل من الرجل والمرأة فى المجتمعات التقليدية. فالمرأة تؤدى

الأدوار والوظائف المرتبطة بالحمل والولادة وتربية الأطفال، فضلاً عن الأدوار المرتبطة بأعداد الطعام والمحافظة على المنزل. أما الرجل فأدواره ووظائفة تتصل بالعملية الانتاجية. فهو المنتج الذى يتحمل العبء الأساسى فى دخل الأسرة. ان هذه المسلمة تفترض فصلا فى الأدوار والوظائف وفصلا فى مكان النشاط. فالمنزل هو مكان نشاط المرأة، وخارج المنزل هو مكان نشاط الزوج. وهى بذلك تؤكد على سلبية دور المرأة فى الجتمعات التقليدية فى العملية الانتاجية. وتتضمن هذه المسلمة القول بأن عمليات تحديث البنية التقليدية سوف تؤدى بالضرورية - وبشكل ميكانيكى - إلى خلق فرص عمل للمرأة خارج المنزل، وإلى تحريك جمود الثقافة التقليدية فيما يتصل بعمل المرأة ومشاركتها فى العملية الانتاجية.

ولقد نبعت هاتان المسلمتان من افتراض نظرى عام يرتبط بالنظرية التطورية الوظيفية التى ترى أن أحد مظاهر الاختلاف الرئيسية بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة يكمن فى أن المرأة استطاعت فى المجتمعات الحديثة أن تخرج الى العمل وأن تصبح قوة فاعلة فى قوة العمل فى المجتمع، فى حين أنها فى المجتمعات التقليدية ما تزال تقوم بالانشطة المنزلية وتربية الاطفال فقط. وتفترض هذه الرؤية أن عملية التحديث التى تشهدها مجتمعات العالم الثالث اليوم سوف تؤدى إلى أن تتحول المرأة التقليدية من الانشطة التقليدية إلى الأنشطة الحديثة، فتبدأ فى الدخول الى نطاق العمل الحكومى والعمل فى المصانع وفى الجهاز البيروقراطى بشكل عام، وذلك بعد أن تمكنها ظروف التحديث من أن تحصل على قسط من التعليم وعلى التدريب الكافى الذى يمكنها من أداء هذه الأدوار المعقدة[٢].

وتفترض بحوث عديدة نابعة من هذا الاتجاه أن المرأة الريفية تعتبر عبئاً على المجتمع أثناء عملية التنمية. فعدم مشاركتها فى النشاط الاقتصادى يعتبر عقبة أمام

عملية التنمية التى يجب أن تخلق تشهدها هذه المجتمعات. أن المرأة فى هذه الحالة تعتبر قوة غير منتجة ويجب أن تخلق لها عملية التنمية فرصا للعمل خارج المنزل بحيث تتحول الى طاقة منتجة. ولقد شاع هذا الرأى فى دوائر البحث السوسيولوجى وبين القائمين على شئون التنمية الى درجة أن البعض يعتبر أن أحد المداخل الأساسية لتحقيق التنمية فى المجتمعات الريفية ينحصر فى خلق الأساليب التى تمكن المرأة الريفية من الأشتغال بأعمال انتاجية خارج المنزل. فنجد روث ديكسون Ruth Dixon [٣]. على سبيل المثال – تذهب الى أن عدم مشاركة المرأة الريفية فى الأعمال الانتاجية خارج المنزل يزيد من حجم الأفراد العاملين فى الأسرة، خاصة وأن الأسرة الريفية تميل الى انجاب عدد كبير من الأولاد للأعتماد عليهم اقتصاديا فيما بعد. ويؤدى ذلك الى زيادة الفقر داخل الأسرة وبالتالى فى المجتمع ككل. وتقترح ديكسون أن أحد الأساليب الممكنة لكسر حلقة الفقر هذه أن يتم التدخل بواسطة برامج التنمية لكى تخلق الظروف التى تحول أنشطة المرأة إلى أنشطة الانتاجية خارج المنزل. وأحد الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك – فى نظر ديكسون – أن يتم أنشاء جمعيات تعاونية انتاجية فى القرى تديرها النساء ويعملن بها، ومن ثم يتحولن الى الانشطة الانتاجية وإلى قوة عمل فعالة تسهم فى خلق دخل يساعد على رفع مستوى حياة الأسرة. ويؤدى ذلك بطريق غير مباشر الى تقليل الأنجاب الأمر الذى يقلل من عدد الأفراد المعالين فى الأسرة ويحد من عدد السكان فى المجتمع الريفى.

وتحاول دراسات أخرى تنطلق من نفس الاتجاه أن تربط بين الدور المفقود للمرأة وبين مكانتها الاجتماعية المنخفضة. فقد ذهب يانغ Yang فى دراسة أجراها عن المرأة الصينية الى أن جهل المرأة وحرمانها من الفرص التعليمية وعدم قدرتها على اتخاذ قرار بشأن زواجها وخضوعها خضوعا تاما للرجل، كل هذه الأمور وغيرها ترجع الى التبعية الاقتصادية للمرأة فى المجتمع التقليدى[٤]. كما

أكدت دراسة أخرى أن التبعية الاقتصادية للمرأة تؤدى بالضرورة الى مكانتها المنخفضة، فكلما شاركت المرأة فى الحياة الاقتصادية كلما أرتفعت مكانتها فى مقابل مكانة الرجل. ولقد أكد باركز هذا الفرض من خلال بيانات عن الآناث الصغار فى ريف هونج كونج ممن استطعن الحصول على فرص عمل فى المصانع فى المدينة وحققن بذلك استقلالا اقتصاديا الأمر الذى أدى الى ارتفاع ملحوظ فى مكانتهن[٥].

ولقد ألقت هذه الرؤية بظلالها على الفرضيات الخاصة بدراسة المرأة العربية التقليدية. فهناك دراسات تربط ربطا مباشراً بين عدم مشاركة المرأة فى العملية الانتاجية أو خضوعها للرجل وبين التخلف الاجتماعى، وذلك بافتراض أن المرأة العربية التقليدية لا تشارك فى العملية الانتاجية مشاركة فعالة[٦]. كما تربط دراسات أخرى بين نشاط المرأة التقليدية وبين المنزل، فوظيفتها الأساسية تنحصر فى أنجاب الأطفال وفى الأشراف على المنزل بحيث «لا ينقصه شئ من المؤونه التى تحتاجها الأسرة على مر فصول السنة»[٧]. وينعكس هذا الوضع على أمور كثيرة تتعلق بالمرأة منها انخفاض مكانتها وتبعيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٨]. ومنها عدم القدرة على الاندماج فى الحياة الاجتماعية أو الحياة العامة[٩].

ولا شك أن هناك جانبا من الحقيقة فيما يتصل بالمكانة المنخفضة للمرأة وتبعيتها للرجل أو عدم مشاركتها فى الحياة الاجتماعية. ولكن هذه الفرضيات تهمل جانبا هاما من واقع المرأة التقليدية، ونعنى به مشاركة هذه المرأة فى العملية الانتاجية فى المجتمع التقليدى – الزراعى خاصة – فدراسة هذه المشاركة والتغيرات التى طرأت عليها تلقى أضواء تفسيرية على انخفاض مكانة المرأة وعدم مشاركتها فى الحياة الاجتماعية. بل أن هذه الدراسات تهمل دراسة المرأة فى حد ذاتها. وهى اذا ما تناولت المرأة الريفية بالدراسة تهمل دراسة المرأة فى فإن ذلك يقوم فى الغالب

على مقارنة بين المرأة الريفية التقليدى ونظيرتها الحضرية. وتصبح المرأة الحضرية - المتعلمة غالباً - هى بؤرة الأهتمام الرئيسى لدى هذا الاتجاه. والمنطق وراء ذلك واضح وجلى وهو أن المرأة الحضرية المتعلمة قد أكتسبت بعض مظاهر الثقافة الغربية. وإذا كانت المرأة التقليدية يجب أن تكتسب نفس المظاهر الثقافية لكى تصبح مرأة حديثة فأن مقارنتها بالمرأة الحضرية يكشف عن المدى الذى قطعته المرأة الريفية فى طريق التقدم والتحديث. والنتيجة المنطقية لمثل هذا التحليل لا تتعدى الرؤية الثنائية لنمطين من المجتمعات ونمطين من الثقافة ونمطين من البشر يفضل أحدهما على الآخر دائماً.

ويتضح من هذا العرض السريع إلى أن أى مدى كانت الدراسات التى انطلقت من نظرية التحديث الغربية - وما تزال - قاصرة عن فهم دور المرأة الريفية بعامة والعاملة فى الحقل بخاصة. والواقع أن البحوث قد اسهمت فى السنوات الاخيرة بدور كبير فى تفويض السيطرة التى حظيت بها رؤية نظرية التحديث لفترة طويلة. فقد أكدت هذه البحوث أن المرأة الريفية تشارك الرجل بنفس القدرة فى العملية الانتاجية وأن أدوارها والوظائف المرتبطة بهذه الأدوار يمكن أن تفهم من وجهة نظر مختلفة اذا ما درست فى ضوء ثقافة المجتمع وبناءه الاجتماعى دون أن نفرض عليه رؤية مغايره من الخارج.

ثالثاً : آفاق جديدة لبحوث المرأة

شهد العقدان الماضيان كثافة فى بحوث المرأة لم تشهدها العقود السابقة عليه. ولعل أعلان الأمم المتوحدة لعام ١٩٧٥ كعام للمرأة كان دافعا قويا لهذا التراكم الهائل فى بحوث المرأة فى العالم الغربى والعالم الثالث على حد سواء. على أن أهم ما يميز حركة دراسة المرأة خلال هذه الفترة ليس كثافة الدراسات وتنوعها فحسب وانما انتقال مجال الأهتمام من نطاق المرأة الحضرية الى المرأة الريفية والنظر الى تلك

الاخيرة لا على أنها قوة عاطلة بل على أنها قوة فعالة فى النشاط الاقتصادى الزراعى.

ومع ذلك فإن هذا الاهتمام الجديد بدراسات المرأة لا يعنى أن أنشطة المرأة قد أهملت فى المجتمعات الزراعية قبل ذلك، فالواقع أننا نجد هذا الاهتمام موجودا وان كان بشكل متناثر وغير منظم - فىَ كتابات الانثروبولوجين الأوائل. لقد بذل الانثروبولوجيون جهداً فى لفت الأنظار الى الانشطة التى تقوم بها المرأة فى المجتمعات البدائية سواء كانت مجتمعات صيد أم مجتمعات زراعية. غير أن هذا الاهتمام الانثروبولوجى المبكر قد انصب فى المحل الأول على ابراز الأهمية الاقتصادية لمثل هذه الممارسات التى تشترك فيها المرأة، ودون ابراز للأسهام الحقيقى الذى تقدمه المرأة فى الحياة الاقتصادية[١٠].

ولقد استمر الجهد الذى ظهر فى بحوث علماء الانثروبولوجيا الأوائل ليأخذ صورة أكثر تنظيماً واحكاما فى العصر الحديث ولعل ذلك يرجع الى تطوير مناهج البحث الانثروبولوجى خاصة فى مجال الدراسة المتعمقة للحالات. ويمكن أن نعتبر دراسات أوسكار لويس O. Lewis أحد العلامات البارزة فى تطوير هذا الاتجاه فى البحث الانثروبولوجى. لقد أكد لويس من خلال البيانات المستفيضه التى يجمعها من خلال حالة واحدة أو حالات قليلة على أهمية مشاركة المرأة الريفية فى الحياة الاقتصادية المعيشية للأسرة. وقد أتضح ذلك بجلاء فى دراسته المفصله والمتعمقه لحالة أسرة من أسر الهنود الحمر فى المكسيك عام ١٩٤٣، ١٩٤٨، ١٩٦٠[١١]. وأوضح لويس فى هذه الدراسة الى أى مدى يعيش الفلاح المكسيكى حياة صعبة. أنه يستيقظ فى الرابعة صباحا ويسير على قدميه ساعة أو ساعتين قبل أن يصل الى حقله. وهناك يقوم بعمل شاق وطويل. وتشاركه المرأة حياته. تعينة عليها وتساعده على تحمل اعبائها.انها تستيقظ من النوم فى الثالثة صباحا لتطحن القمح لاعداد

خبز الافطار على «رحاية» من الحجر، وهو عمل شاق ومرهق. ثم تقوم بعد ذلك بالأعمال المنزلية فتغسل الملابس وتجلب المياه ثم تقود الماشية الى الحقل. وبالرغم من أن هناك شكلا من أشكال تقسيم العمل النوعى بين الرجال والنساء، إلا أن النساء يشاركن فى الحياة الاقتصادية مشاركة فعالة حيث يقمن بالأعمال المساعدة فى الحقل ويقمن فى نفس الوقت ببعض الأنشطة التى يحققن منها دخلا فى المنزل. ويحدث ذلك عادة فى الاسرة الريفية الفقيرة التى تنتج انتاجا معيشياً وتعتمد على عمل الأسرة كمصدر أساسى للحياة.

ولقد تواصلت الدراسات بعد ذلك لتؤكد الدور الهام للمرأة الريفية فى العملية الانتاجية. ففى أحد الدراسات الحديثة التى اجريت على المرأة التقليدية[١٢]. رفض الباحث فكرة أن المرأة لم تعد تشارك فى العملية الانتاجية، فمثل هذه الفكرة أقرب الى الخيال منها الى الواقع. وأكد فى مقابل ذلك على أن المرأة الريفية تنخرط انخراطا كليا فى الاعمال الزراعية. وهناك ٥٦٪ من النساء العاملات يعملن فى الزراعة، وثلث هؤلاء تقريباً يعملن فى حقل الأسرة (أعمالا غير مأجورة). وليس هناك شكل ثابت لتقسيم العمل بين الرجل والمرأة. حقيقة أن المرأة مسئولة مسئولية تامة عن الاعمال المنزلية، ولكن الرجل قد يقوم بعملية الطهى أو التنظيف أو غسل الملابس أو آداء حاجيات الأطفال اذا تطلب الامر ذلك خاصة فى مواقف الطوارئ (كمرض الزوجة أو أرهاقها أو أثناء راحة الولادة) وتقوم المرأة بالمشاركة الفعالة فى زراعة حقول الارز. بل أن ساعات العمل التى تقضيها النساء فى هذه الزراعة اكثر من ساعات العمل التى يقضيها الرجال وذلك بسبب طبيعة المحصول وطبيعة الأدوات المستخدمة فى الزراعة. بل أن الأمر يصل فى بعض الأحيان الى أن يقوم الرجال بتسوية الأرض والقيام ببعض الاعمال الروتينية الخفيفة فقط، أما النساء فأنهن يقمن بكل شئ فى العملية الزراعية.

وتؤكد دراسة اخرى[١٣] أن غالبية النساء فى كمبوديا يعملن بالزراعة، حيث تقوم زراعة الأرز منذ زرع الشتلات وحتى الحصاد والتخزين على اكتاف النساء. حقيقة أن الرجل يقوم ببعض الاعمال الشاقة كالحرث مثلاً، ولكن ليس من الغريب اليوم أن نجد المرأة تقوم بالعملية بنفسها. ونجد فى القرى الواقعة على ضفاف نهر الميكونج أن النساء يقمن بزراعة الفاكهة والخضروات التى يقمن ببيعها فى السوق كل صباح ليحضرن بثمنها اللحوم والأسماك والملابس وحاجات الأسرة الأخرى، وتمتلك كل أسرة قطعة صغيرة من الأرض تزرعها بالفاكهة والخضروات والمحاصيل النقدية سريعة العائد كالقطن والجوت. وتربى كثير من الأسر الحيوانات كالماعز والجاموس والأبقار والخنازير فضلا عن الدواجن. ويقوم الأطفال عادة برعى الماشية كما أنهم يوردونها الماء، أما النساء فيقمن باطعام الخنازير فى الحظائر، وهى مهمة شاقة، حيث يتطلب الطعام الذى يقدم إلى الخنازير اعدادا خاصا (يتكون هذا الطعام من أوراق شجر الموز وبعض الحبوب والأرز المجروش التى تخلط جميعاً وتطهى وتقدم الى الخنازير بعد تبريدها)، ويحدث فى بعض الاحيان أن تذهب السيدات والفتيات لصيد الاسماك لأكل الأسرة، إلا أن هذا النشاط يعتبر نشاطا ثانويا بالنسبة للنساء. ولكن النساء يقمن بالدور الأساسى فى عملية تخزين الأسماك بعد تمليحها، كما يقمن بصناعة الأوعية التى تخزن بها.

وترتبط العملية الانتاجية بنظام اجتماعى للانتاج، حيث يتضامن عدد من الأسر يتراوح بين ٥ و ٢٠ أسرة ويشتركون فى العمل. ويعينون لهم رئيس يقوم بتحديد كمية العمل التى بذلها كل فرد فى المجموعة ويوزع العائد طبقاً له. وتقوم النساء بجهد كبير فى مجموعات العمل هذه. وكثير من هؤلاء النساء فقدن أزواجهن فى الحرب، ويقمن بعمل شاق من أجل رعاية أطفالهن. ونجد المرأة منهن تستيقظ مع شروق الشمس وتذهب الى الحقل بصحبة الأسرة وتعود فى المساء لتؤدى أنشطة أخرى كجلب المياه واعداد الطعام واطعام الماشية. وإلى جانب

العمل فى المجموعات الانتاجية التضامنية تشارك المرأة فى زراعة قطعة الأرض الخاصة بالأسرة وتقوم بتسويق منتجاتها على ما ذكرنا من قبل.

وقد تضطر بعض النساء تحت الظروف الاقتصادية الصعبة أن تذهب الى مدينة قريبة أو قرية قريبة بحثاً عن العمل. كما قد تقوم بعض النساء بالعمل فى تجارة الأسماك حيث يشترين الأسماك ويقمن بتجفيفها وبيعها للمسافرين على الطرق العامة المجاورة. ولقد علقت أحد هؤلاء النسوة على هذا الموقف بالقول «أننى لم أكن اضطر للقيام بهذا العمل فى وجود زوجى، فقد كان بامكان الاسرة أن تعيش من منتجات الزراعة فقط، ولقد كان العمل فى المزرعة هو العمل الذى نؤدية طوال العام» . ويدل ذلك على أن المرأة تتحمل عبئاً أكبر عندما يغيب الزوج وتتولى هى مسئولية الأسرة. وتوضح البيانات التى أوردناها فيما سبق بشكل عام الى أى مدى تشارك المرأة فى كمبوديا فى العملية الانتاجية الزراعية.

كما أكدت دراسة اجريت – باستخدام المقابلات المتعمقة – على أنماط مختلفة من الاسر الريفية والحضرية فى مصر، أن الأنشطة الاقتصادية للمرأة تتنوع تنوعا كبيراً، وتتجاوز بكثير الأرقام المعبرة عنها الاحصاءات الرسمية. فالمرأة تشارك مشاركة فعالة فى الانشطة الزراعية، وفى الأنشطة المولدة للدخل فى المنزل، وفى الاعمال المأجورة خارج المنزل وفقاً لظروف الأسرة ونمط العمل داخلها. هذا فضلا عن قيامها بكل الاعباء المنزلية. ولقد حاولت هذه الدراسة قياس حجم الوقت الذى تخصصه النساء لآداء مختلف الانشطة فاكتشفت أن وقت المرأة – خاصة المرأة الريفية – يزدحم بالنشاط وأنها لا تجد من الوقت ما تخصصه للعناية بنفسها إلا النذر اليسر[١٤] . ومن النتائج الهامة التى توصلت اليها هذه الدراسة، أنه بالرغم من هذه المساهمة الفعالة للمرأة الريفية فى النشاط الاقتصادى، إلا أنها تحتل مكانة منخفضة وتتبع الرجل تبعية كاملة، بل أن المرأة تدافع عن هذه التبعية وتعتبرها أمراً مقبولا وطبيعيا[١٥] .

وتفتح كل هذه الدراسات آفاقاً جديدة أمام دراسات المرأة التقليدية. فالقضية ليست قضية عدم مشاركة فى العمل، فقد أكدت هذه الدراسات وغيرها أن مشاركة المرأة التقليدية فى النشاط الاقتصادى أمر لا نزاع عليه. كما أن القضية ليست قضية مكانة منخفضة. فهذه الدراسات وغيرها أكدت أن المكانة المنخفضة للمرأة لا علاقة لها بالنشاط الاقتصادى، بل أن المرأة التقليدية تدافع عن هذه المكانة المنخفضة ويصبح دفاعها هذا اشكالا لا تستطيع نظرية التحديث أن تفسره. أن الاشكالات الحقيقية التى تتصل بحياة المرأة الريفية وانشطتها الاقتصادية لا تتضح من خلال منظورات فوق بنائية، وأنما تتكشف عندما نعرض لها فى سياقها التاريخى البنائى. ونحاول فيما تبقى من هذا البحث أن نلقى نظرة على طبيعة العلاقة بين النمو الرأسمالى وتغير الانشطة الاقتصادية للمرأة التقليدية ومكانتها، وذلك بأمل القاء الضوء على هذا المنظور البنائى التاريخى الذى ندعو اليه هنا.

رابعاً : المرأة فى المجتمع الزراعى والتحول الرأسمالى

كثيراً ما يبدو واقع المجتمعات الزراعية فى العالم الثالث مختلفا عن الشكل الذى صور به فى الدراسات النابعة من نظرية التحديث. ويبدو هذا الاختلاف جليا عندما يتم التعمق فى هذا الواقع وكشف الجوانب الاقتصادية والثقافية التى لا يمكن للنظرة السريعة - الثنائية - أن تصل اليها. ولقد نجحت الدراسات الانثروبولوجية والسوسيولوجية التى اتخذت موجهات نظرية تختلف عن نظرية التحديث الثنائية فى أن تكشف عن حقيقة جوهرية فيما يتصل بدور المرأة فى المجتمعات النامية. تنحصر هذه الحقيقية فى أن تقسيم العمل النوعى (بين الذكور والاناث) فى المجتمعات الزراعية فى العالم الثالث لا يقوم بالضرورة على ثنائية العمل فى المنزل (المرأة) فى مقابل العمل فى الحقل (الرجل) ولا يقوم بالضرورة على ثنائية انتاج قيمة الاستعمال (المرأة) وانتاج قيمة التبادل (الرجل). لقد

كشفت هذه الدراسات عن أن المرأة تشارك فى أعمال الحقل مع الرجل سواء فى السلع التى تستهلكها الأسرة أو تلك التى تبيعها فى السوق، وأن تقسيم العمل النوعى لا يتم وفقاً لتعارضات ثنائية بين المنزل وخارج المنزل أو بين انواع من المنتوجات، وأنما يتم وفقا للمتطلبات الاقتصادية للأسرة ومدى حاجتها الى العمالة التى يخضع لها كل من الرجل والمرأة فى المجتمع.

وفى ضوء هذا الافتراض العام فإن التغير فى البنية الاقتصادية فى المجتمع لا يؤدى بالضرورة الى تخفيف الاعباء الملقاه على عاتق المرأة. بل أنه يؤدى الى زيادتها ومضاعفتها. واذا كانت هذه الفرصية صادقة بوجه عام. فأنها تكتسب مزيدا من الصدق فى المجتمعات التى فرض عليها شكل الانتاج الرأسمالى فرضا، فاقتلع الناس من الأرض التى نبتوا فيها، وفرض عليهم أعباء جديدة وانماط استهلاك جديدة. وبناء على ذلك، فإن هذا البحث يفترض أن التوسع الرأسمالى من خلال الاستعمار وما يصاحبة من تحول فى أنماط الانتاج التقليدية (المعيشية) يؤدى ال تغير فى ظروف اعادة الانتاج، فوحدة المعيشة فى الموقف الرأسمالى المحيطى غير قادرة على اعادة انتاج نفسها واعادة انتاج قوة العمل فيها إلا من خلال مزيد من العمل المنجز من خلال كل عضو فى وحدة المعيشة. ويبدو هذا الموقف جليا فى الأسر الفقيرة التى لا تمتلك ارضا زراعية أو الاسر المتوسطة التى تمتلك مساحات محددة من الأرض. ففى هذه الأسر نجد أن الأسرة تتحول الى شئ أشبه «بحصالة النقود» يلقى فيها كل شخص عمل يومه. واؤكد هنا على كلمة «عمل» يومه بدلا من كلمة «أجر» يومه. وذلك لأن العمل قد لا يكون مأجورا، كالعمل فى حقل الاسرة، أو العمل فى الانشطة المنزلية. لا يوجد هنا نظام دقيق لتقسيم العمل، فالكل يعمل فى الحقل وفى المنزل قدر استطاعته، ولكن الأطر الثقافية كانت قد حددت للمرأة أعمالا منزلية. ولم يصاحب هذا التغير الاقتصادى الذى فرضته الرأسمالية تغير فى هذه الأطر، فأصبحت تقوم بالأنشطة المنزلية وتشارك فى

أعمال الحقل ورعاية الماشية، وقد تعمل فى أعمال مأجورة أو تشتغل بأنشطة تجارية أو بأنشطة أخرى ذات داخل. وهكذا فرضت الرأسمالية على المرأة الريفية أعباء كبيرة وجعلت دورها اساسيا فى اعادة انتاج القوة العاملة التى تطلبها التوسع الرأسمالى. لنحاول فيما يلى أن نستجلى هذا الموقف بشكل أكثر تفصيلا :

أ - تكثيف الزراعة وتغير أدوار المرأة :

أكدت كثير من الدراسات على أن التوسع فى الزراعة من خلال ادخال تكنولوجيا حديثة ومحاصيل جديدة يؤدى الى تغير فى تقسيم العمل النوعى المتصل بالزراعة. فهذا التوسع يؤدى الى أن يترك الرجال المهن التى كانوا يمارسونها من قبل كالصيد والحرب والتجارة ويعملون فى الأرض. وفى المقابل تترك النساء العمل فى الزراعة، حيث يحل محلها الرجال، وأكدت هذه الدراسات أيضاً على أن هذا الانحسار لنشاط المرأة فى الزراعة يرتبط بالتحول من نمط الاقتصاد الزراعى المعيشى إلى نمط الاقتصاد الزراعى التجارى. فمشاركة المرأة فى العملية الانتاجية ترتبط بالاقتصاد المعيشى، بل أن هذا الشكل من الاقتصاد الزراعى يقوم بصفة أساسية على أنشطة المرأة. أما اذا تغير هذا النمط وظهرت الحاصلات التجارية التى تحتاج الى أشكال جديدة من الأنشطة وتقدمت التكنولوجيا[١٦]. التى تحتاج الى نوع معين من العمالة، فإن المرأة تفسح المجال للرجل الذى يعتبر الآن العماد الأساسى فى العملية الزراعية. غير أن هذه الوجهة من النظر لم تلاق قبول عاما فى دوائر البحث. فهى أولاً تفترض انتقالا ميكانيكيا من حالة الى أخرى، أى من حالة الاقتصاد المعيشى الى حالة الاقتصاد التجارى، وهو انتقال لا يمكن تصوره على هذا المستوى من الميكانيكية اذا ما افترضنا - وكما يتضح لنا فيما بعد - أن التحول الى الاقتصاد التجارى لا يلغى تماماً الاشكال المعيشية من الاقتنصاد. وهى ثانياً تفترض تحولا ميكانيكيا مصاحبا فى تقسيم العمل النوعى (بين الرجل والمرأة) وهو أيضاً تحول لا

يمكن تصورة إلا على المستوى النظرى فقط، وهى ثالثا لا تقدم لنا بدائل الأنشطة التى تنخرط فيها المرأة بعد أن تترك الزراعة، بمعنى أنها لم تحدد بدقة أى أنشطة تناط بالمرأة فى تقسيم العمل النوعى الجديد[١٧].

وبناء على هذه الانتقادات ظهر تعديل جوهرى فى وجهة النظر التى تتبناها هذه الدراسات. وانحصر هذا التعديل فى الافتراض القائل بأن التوسع فى الزراعة يؤدى بالفعل الى تقلص دور المرأة فى العملية الانتاجية الزراعية، ولكن هذا التقلص هو تقلص نسبى فقط. كما أنه يؤدى من ناحية أخرى الى زيادة الاعباء الاخرى التى تتحملها المرأة فى مجالات أخرى من نشاط أهمها الانشطة المنزلية والانشطة المتصلة بالحمل والولادة وتربية الأطفال. وهى فى هذه الحالة تؤدى اعمالا فى الزراعة ولكنها ثانوية اذا ما قورنت بالأعمال التى تقوم بها فى المنزل.

ولقد تدعم هذا الافتراض فى دراسة حديثة نشرتها كارول أمبر Karol Amber عام ١٩٨٣[١٨]. لقد أكدت هذه الدراسة أن المرأة فى المجتمعات غير الصناعية التى ظهر فيها نمط الصناعة المكثف تقتضى وقتا أطول فى الاعمال المنزلية وفى رعاية الطفل. بل أن الوقت الذى يخصص لهذه الانشطة من الاتساع بحيث يمنع المرأة من المشاركة الفعالة فى العملية الزراعية. وللتأكد من صحة هذا الافتراض قامت الباحثة بتحليل بيانات النشاط والوقت التى قدمتها مينج كليفانا Minge Klevana فى دراساتها المسحية المقارنة للدراسات التى حاولت قياس الوقت المخصص للأنشطة المختلفة فى ثقافات مختلفة[١٩]. واتضح من تحليل هذه البيانات ما يلى :

١- أن الزراعة المكثفة تفرض على الرجل والمرأة على حد سواء أن يقضى فى النشاط الزراعى وقتا أطول من ذلك الذى يقضيه فى الزراعة البسيطة.

٢- أنه بمقارنة ساعات النشاط لدى الرجل والمرأة فى سياق الزراعة المكثفة فإن

الرجل يقضى وقتا أطول فى الزراعة ولكن المرأة تقضى وقتا أطول فى ممارسة أنشطتها ككل. بمعنى أن تناقض الوقت المخصص للزراعة من جانب المرأة لا يؤدى الى التقليل من أنشطتها بل يصاحبة زيادة ملحوظة فى أنشطتها بحيث تفوق انشطة الرجل اذا ما أخذتِ مجتمعة، ويرجع ذلك الى الأسباب التالية :

أ - طالما أن الزراعة الكثيفة تعتمد على انتاج الحبوب فإنها تؤدى الى زيادة الوقت المخصص فى تحضير المحاصيل واعداد الطعام، وهى مهام تقوم بها المرأة.

ب- زيادة الاعمال المتصلة بالمنزل بعد أدخال نظم الزراعة الحديثة. فالمحاصيل الجديدة تحتاج الى وقت أطول لاعدادها للاستهلاك. ويتطلب ذلك بدوره جهد ووقت أطول فى الحصول على الوقود والماء وهى أنشطة تقوم بها المرأة.

جـ- يؤدى الاستقرار المرتبط بالاستقرار الزراعى الى الرغبة فى انجاب مزيد من الاطفال، ومن ثم زيادة العبء الملقى على عاتق المرأة فى رعاية الاطفال.

د- ويترتب على ذلك أن تزداد الخصوبة لأن الأسرة تنظر الى الاطفال تحت ظروف الزراعة المكثفة على أنهم طاقة للعمل. وهى تعتمد اعتمادا اساسياً على عمالة الأطفال. ومما يساعد على زيادة الخصوبة تحسن صحة الأم فى الظروف الجديدة، وانخفاض فترة الرضاعة، الأمر الذى يزيد من قدرة الزوجة على الانجاب.

ويتضح من هذا التحليل والبيانات السابقة عليه أن التغيير فى نمط الزراعة لم يؤد بالضرورة الى اختفاء مشاركة المرأة فى العملية الزراعية. حقيقة أنها تركت

بعض الأنشطة ولكنها أخذت انشطة اكثر وفرضت عليها مسئوليات اكبر. أنها فى ضوء الظروف الجديدة تعمل ساعات عمل أطول من ذى قبل. وتعمل ساعات عمل أكبر من تلك التى يعملها الرجل. وبذلك يكون الاتجاه التاريخى الذى فرضة التغيير فى نمط الزراعة ليس هو الاتجاه المؤدى الى انتزاع المرأة من العملية الانتاجية، وأنما هو الاتجاه المؤدى الى مضاعفة العبء الذى تقوم به المرأة سواء فى المنزل أو الحقل.

غير أن هذا التحول فى نمط نشاط المرأة وفى أدوارها لم يصاحبة تحسن فى مكانتها، هذا هو التناقض الذى تعيشه المرأة فى معظم المجتمعات التقليدية فى عصرنا الحالى. «فأدخال النظام الرأسمالى فى الزراعة فى العالم الثالث وكذلك التصنيع والتحديث لم تجلب بالضرورة تحسينا وتقدما فى دور ومكانة المرأة فى هذه المجتمعات»[٢٠]. وتفسير هذا الوضع لا يرتبط بجمود الاطر الثقافية وعدم قدرتها على المواكبة قدر ما يرتبط بطبيعة التحول الرأسمالى نفسه. فالتحول الرأسمالى الذى ى،حدث فى هذا النمط من المجتمعات هو متطلب من متطلبات التحول الرأسمالى العالمى. فالنظم الرأسمالية عندما تدمج المجتمعات المحلية التقليدية، فإنها تخلق فيها الانشطة الرأسمالية اللازمة للتطور الرأسمالى وتحتفظ فى نفس الوقت بالثقافة المحلية التقليدية التى تسهم بدور فى اعادة انتاج الأدوار والعلاقات التى يفرضها التحول الرأسمالى. واذا كانت هذه الثقافة التقليدية تضفى على المرأة مكانة منخفضة فاننا لا نتوقع تغيراً ملحوظاً فى هذه المكانة على أثر التحول الرأسمالى، ولعلنا نعمق فى فهم هذا التناقض اذا القينا نظرة على بعض المناقشات التى دارت حول علاقة الاستعمار بتغير الانشطة الاقتصادية للمرأة.

ب- الاستعمار وتغير أدوار المرأة :

يذهب بعض الباحثين الى أن دور المرأة فى الانتاج الزراعى قد انحسر مع

دخول الاستعمار. فقد أدى التوسع الاستعمارى الى اخضاع المزارع التى كانت تزرع من خلال أفراد الاسرة وتتسم بالاقتصاد المعيشى الى مزارع رأسمالية. ولقد ترتبت على هذا التحول أن تم الاستغناء عن عمل النساء فى الحقل وأصبح الرجل هو عماد العملية الاقتصادية. ولقد توافق هذا التغير مع أهداف الاستعمار الرأسمالى الذى يسعى الى أستخدام قوة عمل محددة لا تتكلف اجواراً عالية لكى يحقق أعلى درجة من الفائدة الاقتصادية.

ولقد تدعم هذا الافتراض من خلال شواهد من مجتمعات العالم الثالث التى تعرضت للتوسع الاستعمارى. لقد كانت المرأة تعيش فى أسرة ممتدة وتتمتع بكثير من الحقول لعل أهمها حقوق الملكية وحقوق الاحتفاظ بالاطفال عند الطلاق. وكانت المرأة – خاصة فى المجتمعات الأمومية – أغنى من الرجل من حيث ملكية الارض .والماشية. ولكن المشروعات والبرامج التى ادخلها الاستعمار أعطت حقوقاً أكبر للرجال فى تملك الارض. وعندما تحولت نسبة كبيرة من السكان الى عمال اجراء اضطر الرجل بين الرجل والمرأة. بل أن تفوق أجور الرجال قد جعلها أكثر هيمنه داخل الأسرة وجعلها ينظرون إلى الاجر الذى تحصل علية النساء على أنه حق مكتسب لهم. بل أن ظهور الأسرة النووية قد جعل الرجل اكثر استغلالا من الناحية الاقتصادية وجعل المرأة أكثر اعتمادا عليه، اذا أن عليها الآن ان تنفصل عن شبكة العلاقات القرابية التى كانت تحقق فى ظلها امنا اقتصاديا من قبل. وأدت كل هذه التغيرات الى أن تنخفض مكانه المرأة من ناحية وينحسر دورها الاقتصادى من ناحية أخرى(٢١).

ولكن الرأى القائل بانحسار النشاط الاقتصادى للمرأة تحت وطأة الاستعمار لم يلاق قبولا عاما على ما يبدو. فقد ظهر اتجاه نظرى وامبيريقى يؤكد على أن التغير الذى طرأ على أنشطة المرأة بعد قدوم الاستعمار لم يؤد الى انحسار دورها تماما،

ولكنه أدى فقط الى تغير فى الادوار وتغير فى تقسيم العمل النوعى أى إلى انتقالها من مجال للنشاط الى مجال آخر، وهو انتقال لم يؤدى بدوره الى انحسار مشاركتها فى العملية الانتاجية، وانما أدى الى تكثيف جهودها وزيادة العبء الملقى على عاتقها.

ولقد طرحت القضية على هذا النحو فى الورقة التى تقدم بها Shinwaayi Muntemba إلى حلقة البحث التى عقدت فى داركار (السنغال) فى الفترة من ٢١ - ٢٥ يونية ١٩٨٢ تحت عنوان «تنمية أخرى للمرأة Another Development With Womwn . ركزت الباحثة على نشاط المرأة كمنتجة للطعام، واطرحت الافتراض القائل بأن الاستعمار قد تسبب فى تدهور نشاط المرأة كمنتيجة للطعام وحولها الى أنشطة أخرى ترتبط بطبيعة الاقتصاد التجارى الذى ادخله الاستعمار. بل أن التحولات الاقتصادية والسياسية التى شهدها القرن العشرين قد عجلت بحدوث هذا التدهور. لقد أدى التحول الرأسمالى فى البداية الى التوسع فى المحاصيل النقدية التى حقق الرجل فى انتاجها مكانة عالية ودورا متفوقا عن دور المرأة التى يركز نشاطها فى انتاج الطعام. ولكن هجرة الرجال الى المدن قد أدى الى ضرورة أن تحل النساء محل الرجال فى العملية الانتاجية الزراعية مع استمرار دورهن فى انتاج الطعام للأسرة. وقدمت الباحثة بعض البيانات الاحصائية من زامبيا للتدليل على هذه الحقيقة. فقد بلغت نسبة الرجال الى النساء فى عام ١٩٦٩ فى بعض المناطق الريفية فى زامبيا ٨٠ : ١٠٠ كما بلغت نسبة الأسر التى ترأسها النساء من ٣٥ : ٨٠٪ من مجموع الأسر. ولقد أثر عدم التوازن هذا على ان تضطلع المرأة بدور أساسى فى العملية الانتاجية الزراعية الأمر الذى أثر على دورها كمنتجة للطعام[٢٢].

وتفسر الباحثة وجود هذا الوضع تفسيراً ماديا حيث تذهب الى أن عناصر الانتاج كالأرض والعمل قد خلقت اشكالا من الصراع على مستويات عديدة (كالأسرة والقرية والمجتمع القومى والمجتمع العالمى). وقد قوى هذا الصراع بعد قدوم الاستعمار وتغلغل العلاقات الرأسمالية الأمر الذى اثر تأثيراً كبيراً على وضع المرأة. فقد سيطر المستعمر على الأرض (بالرغم من أنها ظلت مملوكة ملكية اسمية لزعماء القبائل) وانتزعت الأرض من مالكيها لتسيطر عليها شركات الأراضى والمستوطنين الاجانب. وتحولت الأرض الى انتاج المحصولات التجارية، وتحولت الزراعة بدورها الى زراعة تجارية، الأمر الذى أدى الى انخفاض مساحة الأرض المخصصة لانتاج المحصولات المعيشية اللازمة لطعام الأسرة.

وفرضت ظروف العمل مشكلة أخرى، فلقد اصبحت العمالة المأجورة هى محور الطلب على القوى العاملة تحت النظم الزراعية الرأسمالية. واضطر كثير من الرجال الى الهجرة بحثاً عن العمل، بل أن بعض النساء اضطررن الى الهجرة أيضاً تحت وطأة الظروف المعيشية فى المجتمعات الريفية. وظهرت مشكلة عمالة فى القرية ترتب عليها تغير جوهرى فى تقسيم العمل النوعى. لقد كان على النساء فى الظروف الجديدة أن يعملن فى المهن الزراعية التى يقوم بها الرجال. واذا ما نظرنا الى تأثير ذلك على الاسرة كقوة عاملة نجد أن هذه الظروف الجديدة قد فرضت على أعضاء الأسرة أن يوجهوا عملهم الى الانتاج الزراعى التجارى، وأصبحت الأسرة تعتمد اعتماداً كليا على العمالة المأجورة لاعضائها.

ويتضح من التحليل السابق أنه بالرغم من أن الاستعمار قد أدى بالفعل - مثله مثل تغير اسلوب الزراعة الذى ارتبط به بطبيعة الحال - الى تغير فى تقسيم العمل النوعى فى الريف. إلا أن هذا التغير لم يؤد بالضرورة إلى تناقص كمية الوقت الذى تنفقة المرأة فى النشاط، بل أنه لم يؤد حتى إلى خلق عدم توازن بين الرجل والمرأة

فى ممارسة الانشطة. واذا ما وجد أى شكل من أشكال عدم التوازن أو عدم التكافؤ فإنه يكون دائماً فى صالح الرجل وليس المرأة. وفى ضوء ذلك فإننا يمكن ان نستخلص بثقة أن العوامل التاريخية التى غيرت من أشكال النشاط لدى الرجل والمرأة قد فرضت على يالمرأة أن تحتل من ناحية مكانة أقل من الرجل، ولكنها تقوم فى نفس الوقت بأنشطة تفوق – من حيث كثافتها وجدواها الاقتصادية – ما يقوم به الرجل.

حقيقة أن هذه التغيرات قد أدت الى أن تتحول المرأة الى رمز للهيبة والمكانة بالنسبة للرجل، كما أنها تحولت الى رمز للفضائل الاسرية، إلا أن هذا الاعتبار الثقافى الذى ارتبط بالتباين الاجتماعى وظهور الطبقات فى المجتمعات الزراعية قد انطبق فقط على الفئة المتميزة اجتماعياً من حيث حجم ملكية الأرض. أما الغالبية العظمى من سكان الريف والذين لا يمتلكون إلا مساحات صغيرة من الأرض الزراعية ويعتمدون اعتماداً كليا على عمل الأسرة فى الحقل، هؤلاء لم يخضعوا إلا خضوعا كليا لهذا المعيار الثقافى الجديد، فتحت وطأة الظروف الاقتصادية للأسرة أصبح عمل المرأة فى الحقل ونجاحها فى مساعدة زوجها فى العملية الانتاجية هو المعيار الثقافى الذى فى ضوئه تقاس مكانة المرأة فى الأسرة وفى المجتمع.

أن البيانات المستقاه من المجتمعات الزراعية المعاصرة تؤكد أن نمط العمل السائد فى الريف فى العالم الثالث يفرض على المرأة القيام بجهد مضاعف، حيث تؤدى اعمال المنزل وأعمال الحقل فى آن واحد. فهى لا تقوم فقط بالاعمال المنزلية وانجاب الاطفال ورعايتهم وتنشئتهم فقط، وانما تساهم بدور ملحوظ فى الاعمال الانتاجية فى الحقل وفى المنزل.

مناقشة ختامية :

ماذا عسى أن نستخلص من هذه المناقشات؟ وما فائدتها بالنسبة لاشكاليات المرأة العربية المعاصرة؟ تتبدى الاجابة على السؤال الأول من تلخيص لبعض القضايا التى يثيرها التحليل الذى قدمناه فيما سبق :

* من أول الحقائق التى تظهر ظهور اليقين أن المرأة فى المجتمعات التقليدية الزراعية ليست كما متعطلا لا يشارك فى الحياة الاقتصادية، بل هذه المجتمعات لم تعرف لفترة طويلة نمطاً معيناً لتقسيم العمل بناء على النوع.

* أن الزحف الرأسمالى على هذه النجتمعات التقليدية - وهو زحف صاحب التدخل الاستعمارى من ناحية كاستجابة لتناقضات داخلية من ناحية أخرى - قد أدى الى زيادة أعباء العمل على جميع أفراد الأسرة بما فيهم المرأة. لقد أدى النمو الرأسمالى الى نمو شكل من تقسيم العمل النوعى وإلى نمو شكل من تقسيم العمل النوعى والعمرى لم يرتبط بتخفيف الاعباء الملقاه على عاتق الأسرة العاملة فى زراعة الأرض، بل كان نوعا من التنظيم للأعباء الكثيرة التى فرضها التوسع الرأسمالى.

* أن هذا التغيير فى نمط تقسيم العمل النوعى لم يصاحبه تغير يذكر فى مكانه المرأة. فقد ظلت خاضعة للرجل، تابعة له، لا تجد من سبيل لاستمرارها فى الحياة إلا الدفاع عن مكانتها المنخفضة، وعن سيطرة الرجل وسلطته.

* أن خروج المرأة من قوة العمل وفصلها عن العملية الانتاجية لا يرتبط بنمو وتطور عناصر الانتاج المادية، ولا يظهر فى كل الفئات الاجتماعية. ان تطور عناصر الانتاج وقواه لا يؤدى - كما رأينا - الى تقليل الأعباء عن المرأة، خاصة المرأة فى المجتمعات الزراعية، وانما يزيد من هذه الأعباء. فخروج المرأة من قوة العمل لا يرتبط بالعناصر المادية قدر ارتباطة بما يصاحب التطور

الرأسمالى فى محيطات النسق الرأسمالى العالمى من نشر لنمط خاص من الثقافة الحديثة التى تربط بين عدم الارتباط بعمل معين أو بين القعود فى المنزل والتفرغ لأعبائه وبين الريفية مكانه المرأة. وينتشر هذا النمط الثقافى فى المجتمعات الريفية خاصة وبين الفئات الاكثر استقرارا من الناحية الاقتصادية. فكثيراً ما يقلد هذا النمط من جانب بعض أفراد الفئات الاكثر فقراً اذا ما استطاعوا تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادى من خلال التعليم أو الهجرة أو أى مصدر آخر.

ولاشك أن الوعى بهذه القضايا له أهمية خاصة فيما يتصل بدراسات المرأة العربية. وتكمن هذه الاهمية فى امكانية اعادة النظر فى تفسير بعض التناقضات التى ترتبط بوضع المرأة من المجتمع وحركتها وتفاعلها داخلة، ونشير هنا الى تناقضين اثنين كانا أكثر بروزا فى تحليلنا السابق :

الأول : التناقض بين حجم النشاط الذى تساهم به المرأة التقليدية فى الحياة الاقتصادية وببين مكانتها المنخفضة، وقناعتها بهذه المكانة وعدم الرغبة الحقيقة فى تغييرها. أن هذا التناقض يمكن أن يفسر فى ضوء الدور الوظيفى الذى تؤدية الأبنية الثقافة التقليدية نمن اعادة انتاج الرأسمالية الزراعية التابعة فى محيطات النسق الرأسمالى العالمى. ومن عناصر هذه الأبنية الثقافية المكانة المنخفضة للمرأة وما يرتبط بها من عادات. أن استمرار هذه المكانة المنخفضة للمرأة فيه ضمان لاستمرار مشاركتها فى العملية الانتاجية ولانتاج قوة العمل اللازمة. فالتنوع فى مشاركة المرأة الريفية فى الحياة الاقتصادية يصاحبة دائماً زيادة فى الطلب على خصوبتها واجهاد مستمر لهذه الخصوبة.

الثانى : التناقض بين ارتفاع مكانة المرأة فى المجتمعات الزراعية وبين انسحابها من العملية الانتاجية وتحولها الى المنزل. أن هذا التناقض يمكن تفسيره فى ضوء

طبيعة الأطر الثقافية الحديثة التى تصاحب التوسع الرأسمالى فى محيطات النسق الرأسمالى العالمى. أن هذه الأطر الثقافية تزخر بمظاهر متنوعة من التضخم والتشوه. ومن أهم مظاهر التضخم والتشوه فيها تلك الأنماط الفكرية والتصورات الذهنية التى تربط بين المكانة المنخفضة وبين أداء الأعمال اليدوية. ولم تنشأ هذه التصورات من فراغ بل نشأت من تراكم تاريخى فى التعامل مع المستعمرين الطغاه، وتمثل شخصيات هؤلاء المستعمرين – من خلال وسطائهم المحليين – على أنهم لا يعملون ولكنهم يملكون كل شئ. وليس هناك من شك فى أن هذا التفسير لا ينحسب فقط على عمل المرأة بل ينسحب أيضاً على التصورات المرتبطة باحتقار العمل اليدوى بعامة.

* * *

المراجع والهوامش

١- أنظر :

- R. Anker et. al. (eds.) ***Women Roles and Population Trends in The Third World***, Groomm Helm, London, 1982.

٢- أنظر حول معالجة نظرية التحديث لقضايا المرأة :

- T. S. Jaquette, ***"Women and Madernization Theory"*** : World Politics. Vol. 34. No. 2.

٣- أنظر :

- R. B. Dixon, ***Rural Women at Work***, Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1978.

٤- أنظر :

- C. K. Yang, ***The Chinese Family in The Communist Revolution***, Technology Press, Combridge, 1959.

٥- أنظر :

- H. D. R. Bker, ***A Chinese Lineage Village : Sheung Shui***, CAss, London, 1968.

٦- رواية عبد الرحمن بياس، «دور المرأة وامكانية مساهمتها فى قوة العمل الوطنية»، **ندوة الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية**، مسقط، ٢٦ - ٢٩ نوفمبر ١٩٨٤، (مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية)، ص ص ٣٠٦ -٣٠٨.

٧- سامية الساعاتي، «ديناميات الأسرة الريفية والتنمية»، **الندوة الدولية عن المرأة الريفية والتنمية**، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ١ - ٤ ديسمبر، ص ص ١٤٣ - ١٤٤.

٨- سلوى الخماش، **المرأة العربية والمجتمع التقليدى المتخلف**، دار الحقيقة، بيروت، ص٢.

٩- مارى باسيلى أسعد، «دور المرأة فى التنمية الريفية فى مصر»، **الندوة الدولية عن المرأة الريفية**، مرجع سابق، ص ٤٩.

١٠- أنظر :

- A. Wiener, Women Of Value, Men Of Renown : New Perespectives in Trobriand Exchange, Uni Of Texas Press, 1976.

١١- أنظر :

- O. Lewis, ***Pedromatrinez : A Mexican Peasant and His Family***, Vintage Books, New York, 1964.

١٢- أنظر :

- Heather Strange, ***Rural Malay Women in Tradition and Transition***, Praeger, New York, 1981.

١٣- أنظر :

- Chanthou Boua, "Women in Today's Cambodia" New Left Review, No. 131. 1982. PP. 45 - 62.

١٤- علياء شكرى وحسن الخولى وأحمد زايد، **المرأة فى الريف والحضر : دراسة لحياتها فى العمل والأسرة**، دار المعرفة الجـامعية، الاسـكندرية، ١٩٨٧م.

١٥- أنظر الفصل الخاص بالمكانة والاستقلال الذاتى فى الدراسة السابقة.

١٦- أنظر :

- E. Boserup, ***The Conditions of Agricultural Growth : The Economics Of Agrarian Change Under Population Pressure***, Academic Press, Chicago, 1965. M. K. Martin and B. Voorhies, ***Female of Species***, Colombia University Press, N. Y. 1975. P. R. Sanday, Toward a Theory of The Status of Women, ***American Anthropologist***, Vol. 75, 1973. PP. 1682 - 1700.

١٧- ومع ذلك فإن هذه الفرضية تصدق فى ظروف خاصة عندما يكون التحول فى نمط الانتاج مرتبطا بتحول تكنولوجى واسع النطاق أو بتبدل نمط الانتاج بالجملة كما حدث فى المجتمعات الصحراوية البدوية التى ظهر فيها البترول. فقد أكدت الدراسات على أن المرأة فى هذه المجتمعات الخليجية كانت لها أنشطة اقتصادية واضحة فى المجتمع البدوى أو الزراعى فيما قبل النفط. أنظر : باقر النجار، «المرأة وعلاقات الانتاج فى مجتمعات الخليج التقليدية، فى : يحى الحداد (محرر) **المرأة والتنمية فى الثمانينيات**، المجلد الأول، الكويت، ١٩٨٢، ص ١٧٧. ولقد أدى التحول ذو النمط الفريد فى مجتمعات البترول الى انسحاب المرأة كلية من هذه الضروب من النشاط.

١٨- أنظر :

- C. R. Ember, "The RElative Decline in Women's Contribution to Agriculture With Intensification, *American Anthropologist*, Vol. 85. No. 2. 1983. PP. 285 - 304.

١٩- نشرت هذه الدراسة فى المقال التالى :

- W. M. Kelvana, "Does Labour Time Decrease With Industerialization : A Syrvey of Time Allocation Studies". *Current Anthropology*, Vol. 21, 1980.

٢٠- حيدر ابراهيم على، «ادماج المرأة فى خطط التنمية : مشاكل وامكانيات»، فى يحيى الحداد (محرر)، مرجع سابق، ص ٧٠.

٢١- أنظر :

- Sharon W. Tiffany (ed.) *Womwn and Society*. Eden Press Women's Publicationa, Montreal, 1979. Introduction by the Editor, PP. 10 - 11.

٢٢- نشرت هذه الدراسة وكل أعمال المؤتمر فى العدد الأول والثانى (مجلد واحد) لعام ١٩٨٢ من مجلة ***Development Dialogue*** أنظر :

- S. Mentemba, "Women as Food Poducers and Suppliers in the Twentirth Century : The Case of Zambia". Development Dialogue, No. 1 - 2, 1982.

*　　*　　*

الفصل الثامن

التكنولوجيا المستخدمة والملائمة للزراعة المصرية

وواقعها ومستقبلها

الفصل الثامن

التكنولوجيا المستخدمة والملائمة للزراعة المصرية واقعها ومستقبلها(*)

المقدمة

١ - مشكلة البحث:

يعد موضوع التكنولوجيا الملائمة فى الزراعة، موضوعا مطروقا فى عديد من التخصصات العلمية. حيث نجده موضع اهتمام من جانب المتخصصين فى الزراعة، وبين المهتمين بشئون التنمية الريفية والتخطيط الريفى. نجده متداولا بين المتخصصين فى الأقتصاد، وبين الاجتماعيين والأنثروبولوجين على حد سواء.

وقد اختلف تناول هذا الموضوع من باحث الى آخر باختلاف التخصص الذى ينتمى اليه. فقد عولج هذا الموضوع من وجهة نظر الدارسين فى كليات الزراعة وخاصة بأقسام الاجتماع الريفى والأرشاد الزراعى والهندسة الزراعية وكذلك الاقتصاد الزراعى من خلال التأكيد على كيفية نقل التكنولوجيا للريف المصرى، وآثار هذه التكنولوجيا المتطورة على القطاع الريفى والزراعة، والآثار الاجتماعية والأقتصادية لدخول التكنولوجيا على الزراعة المصرية. وقد جاءت نتائج معظم هذه الدراسات، لتؤكد على ضرورة وجود مراحل لأدخال التكنولوجيا فى الريف. حيث تبدأ هذه المراحل بمرحلة التطبيع والتطوير أى تقديم تكنولوجيا تنطبق ومفاهيم المجتمع وانطباعاته. ثم تأتى المرحلة الثانية بتقديم الفلاح للتكنولوجيا أى تعريفه بها وبأهميتها وكيفية الأستفادة منها ثم تأتى المرحلة الثالثة وهى تقديم التكنولوجيا للفلاح واستخدامه لها. (منير عزيز مرقص ، ١٩٨٢).

(*) كتبت هذا الفصل الدكتورة عالية حلمى حبيب.

كما جاءت نتائج بعض هذه الدراسات، لتقديم نظرة مستقبلية لما سوف تشهده القرية بعد دخول التكنولوجيا المتطورة وانتشارها، حيث اختفاء الطاقات غير المدربة، وزيادة الطلب على العمالة المدربة، مع زيادة التكثيف الزراعى، والتوسع فى تصدير الحاصلات، والتقليل من تكاليف الأنتاج، والاقلال من كمية الفاقد فى الانتاج، والتوسع فى استصلاح الأراضى. هذا فضلا عن وجود إدارة اكثر حداثة وتطور فى القطاع الزراعى تأتى متمشية مع التطور الجديد فى التكنولوجيا الزراعية. (منير عزيز مرقص، ١٩٨٢- حورية كامل الخطيب، ١٩٧٩).

أما المهتمون بتنمية الريف والتخطيط الريفى، فقد تبلورت نتائج دراساتهم فى فرضية أساسية يأخذون بها، وهى أن التكنولوجيا تعد أداة لتنمية المجتمع الريفى.

فقد اهتم القائمون بالمشرعات التنموية بالتأكيد على كيفية الأستفادة من وقت الفراغ الناجم عن استخدام التكنولوجيا بهدف العمل على زيادة الدخل واستيعاب الطاقة المعطلة مثال ذلك التوسع فى مشروعات الأسر المنتجة والانتاج الزراعى. وذلك من خلال دعم المشاركة التطوعية فى برامج تنمية المجتمع الريفى وتعميم وتنفيذ برامج الترويح الهادفة التى تدعم بناء الانسان. (أحمد مصطفى خاطر، ١٩٨٧).

كما أولى المهتمون بتنمية الريف أهمية لضرورة تطوير الريف عن طريق ادخال عناصر تكنولوجية - جديدة ومتميزة - على الثقافة القائمة، اما بالنقل من الخارج، أو بالتحسين والأبتكار المحلى، فتضيف إلى الموجود أو تحل محله. (عبد المنعم شوقى، ١٩٨٧) ومن الأمثلة على ذلك ضرورة التوسع فى استخدام الطاقة المتاحة، وتحديث استهلاكها كالتوسع فى استخدام البيوجاز والطاقة الشمسية.

وإذا كانت نتائج الدارسات التى اجريت بين المتخصصين الزراعيين، وبين المهتمين بتنمية الريف جاءت معبرة عن وجود نظرة متفاءلة بين المهتمين بنقل

وتطوير التكنولوجيا الزراعية، فإن بعض الدراسات الأقتصادية والاجتماعية جاءت لتؤكد على مشكلات وسلبيات نقل التكنولوجيا الزراعية.

فقد اكدت دراسة فينان طاهر على مشكلة نقل التكنولوجيا، واكدت على ضرورة دراسة هذا الموضوع من خلال بعض الأبعاد السياسية والاجتماعية. وقد جاءت نتائج هذه الدراسة لتشير الى أن التكنولوجيا الملائمة هى التى تستجيب لبعض الأعتبارات ومنها: الملائمة الهندسية أو الفنية، الملاءمة مع الظروف البيئية الطبيعية والحضارية، الندرة النسبية لعوامل الانتاج. حيث أن التكنولوجيا الملائمة لدول العالم الثالث الذى يتميز بصفة عامة بوفرة عنصر العمل وندرة عنصر رأس المال، يجب أن تقوم على تفضيل اساليب الأنتاج كثيفة العمالة، ولكن الواقع يسير عادة فى عكس هذا الاتجاه، مما يحدث خللا بالحسابات الأقتصادية. (فينان محمد طاهر، ١٩٨٦ ، ص ص ١٠٠ : ١١٥).

ويأتى دور المهتمين بعلم الاجتماع عندما يؤكدون فى دراستهم لموضوع التكنولوجيا الزراعية على أن التكنولوجيا كأداة للتبعية الأقتصادية التى يتأكد من خلالها اشكال الأستغلال واستمرار التبعية للدول المتقدمة. هذا فضلاً عن تأكيد بعض الدراسات على بعض الجوانب أو المظاهر السلبية التى نجمت هن دخول التكنولوجيا الزراعية فى الريف المصرى كانتشار البطالة، والهجرة من الريف للمدنية أو الى الدول العربية للبحث عن فرص جديدة للعمل. (احمد الشاذلى، ١٩٨٧).

أما الأنثروبولوجيون فغالبا ما يربطون التكنولوجيا فى دراستهم بالأدوات المادية كجزء من الثقافة المادية للحياة الريفية.

وبناء على ما سبق يتضح أن معظم النتائج التى جاءت حول موضوع التكنولوجيا الملائمة فى الريف، لم تستطع أن تضع أيدينا على حقائق واضحة حول هذا الموضوع. ولم تستطع أى منها أن تؤكد من خلال شواهد امبريقية على

وجود تكنولوجيا ملائمة فى الريف. ولم تخرج معظم النتائج عن كونها مقولات نظرية، وتطلعات مستقبلية. فهل زيادة الانتاج، وقلة التكاليف، وتوفر الوقت هى فقط المؤشرات التى يمكن من خلالها أن نؤكد على وجود تكنولوجيا ملائمة فى الريف المصرى؟ أم أن هناك مؤشرات أخرى ثقافية تكمن فى كيفية استخدام وتوظيف الوقت الناجم عن دخول التكلولوجيا الزراعية، يمكن أن تسهم فى فهم هذا الموضوع، والكشف عنه بصورة اكثر واقعية.

وبناء على ماسبق يمكن أن نبلور مشكلة البحث كالاتى:

«يتبع دخول التكنولوجيا الزراعية ، تحول فى كيفية استخدام الوقت، يظهره وتكشف عنه مناشط ايقاع الحياة الثقافية والاجتماعية، فى المجتمع. ونحن بصدد معرفة التكنولوجيا الملائمة من خلال التعرف على الاستخدامات الجديدة للوقت وما تمخض عنها من وجود نوعية جديدة للحياة فى القرية المصرى.

٢ – هدف البحث وتساؤلاته:

يهد ف هذا البحث الى الكشف عن التكنولوجيا الملائمة للزراعة المصرية من خلال التعرف على الاستخدام الجديد للوقت الناجم عن دخول التكنولوجيا الزراعية، وذلك فى الأنماط الانتاجية المختلفة فى المجتمع الريفى.

وثمة عدد من التساؤلات يمكن من خلالها الكشف عن هذا الموضوع وهى:

أ – ما هى اشكال التكنولوجيا المستخدمة فى الريف؟

ب – هل صاحب دخول التكنولوجيا توفير فى الوقت؟

جـ – هل هناك اختلاف فى كيفية استخدام الوقت بين نمط انتاجى وآخر داخل المجتمع الريفى؟

د - هل أظهرت الاستخدامات الجديدة للوقت نوعية جديدة للحياة تعيشها القرية المصرية اليوم؟.

٣ - الأجراءات المنهجية:

حتمت طبيعة الموضوع وهى الكشف عن التكنولوجيا الملائمة للزراعة المصرية عن طريق معرفة استخدام الوقت ، ضرورة الجمع بين مناهج وأدوات البحث الأنثروبولوجى الذى يهتم بالدراسة المتعمقة، والتحليل الكيفى للظواهر من ناحية، ومناهج وأدوات البحث السوسيولوجى الذى يهتم بجمع بيانات كمية وتحليلها بطرق احصائية من ناحية أخرى.

وقد استعانت الباحثة الى جانب هذا المنهج الأنثروبولوجى الذى تم من خلاله رصد الأنشطة اليومية للأسرة، وتحديد عدد الساعات التى يستغرقها آداء كل نشاط، وخاصة الأنشطة الحقلية التى يستخدم فى آدائها الآلات الميكانيكية كبديل عن الأدوات التقليدية. وكان هناك اهتمام من قبل الباحثة بمنهج دراسة المجتمع المحلى ومستوى تقدم التكنولوجيا الزراعية به، ومدى التوسع فى استخدامها ومصادر توفرها واقتنائها. هذا فضلا عن الاعتماد على طريقة دراسة الحالة لفهم سلوك الأفراد تجاه استخدام الوقت وفق التطورات التى طرأت على حياتهم نتيجة تطور التكنولوجيا وانتشار استخدامها فى الزراعة.

تشترك معظم المناهج السابقة فى عدة أنواع وأساليب لجمع المادة. منها أساليب كيفية كالأعتماد على الملاحظة، والمقابلة، والأخباريين، ومنها اساليب كمية كالأحصاءات، والبيانات الرسمية وجداول النشاط، هذا فضلا عن الاستعانة بدليل العمل الميدانى كموجه للملاحظة، وتطبيق طرق استخدام الوقت عند جمع البيانات الخاصة بتوزيع الوقت على الأنشطة.

٤ - مجتمع البحث

اختيرت قرية «زاوية الناعورة» التابعة لمركز «الشهداء» بمحافظة «المنوفية» مجتمعا للبحث لعدة اعتبارات اهمها:

أ - تتميز قرية زاوية الناعورة وهى قرية أم تتبعها خمس قرى صغيرة بوجود حيازات كبيرة سعى أصحابها منذ مايزيد عن أربعين عاما الى اتباع التكنولوجيا الزراعية المتطورة فيما يخص تطوير البذور وتنوع المحاصيل، والتوسع فى استخدام آلات الرى الحديثة، مما عمل على نقل التكنولوجيا فيما بعد الى متوسطى وصغار المزارعين. وهذا بالتالى أدى الى ثبات واستقرار هذه التكنولوجيا فى تلك القرية ويساهم فى احداث تغيرات جديدة على استخدام الوقت على مستوى مجتمع البحث.

ب - خبرة الباحثة بهذه القرية أثناء دراستها للماجستير والدكتوراه كما أنها الموطن الأصلى للباحثة. وقد أفادت هذه الصلة الطويلة بين الباحثة ومجتمع البحث التعمق فى سلوك أفراده ، ولمس مشاكله وقضاياه، والالمام بكافة التغيرات التى طرأت على أبنية هذه المجتمع وأفراده.

بلغ عدد سكان زاوية الناعورة وفق تعداد ١٩٨٦ ، ١٠٨٢١ نسمة، حيث بلغ اجمالى عدد الذكور ٥٨٨٣، والآناث ٥٢٣٨ . وبلغ الزمام الكلى للقرية وفق البيانات المتوفرة بالجمعية الزراعية بقرية زاوية الناعورة (١٠ط/٢١٧٥ف)، فى حين تبلغ مساحة الأرض المنزرعة منها (١٨١٨ف) تستغل فى زراعة محاصيل متنوعة. وتوزع فى ملكيات محدودة الحجم والمساحة. ويستحوذ النشاط الزراعى على جهود ما يقرب من ٥٤,٦٥ ٪ من اجمالى عدد الأفراد ٦ سنوات فأكثر من ذوى النشاط وفق تعداد ١٩٨٦ . (عالية حبيب، ١٩٩٣، ١٢٧).

٥ - محددات اختيار حالات الدراسة:

وقع اختيار الباحثة على اثنتى عشرة حالة، كانت هى محور الدراسة المتعمقة وقد اختيرت هذه الحالات فى ضوء بعض المؤشرات الأقتصادية ، والاجتماعية والثقافية. حيث روعى التنوع فى نمط الأنتاج، وحجم الحيازة ، ومستوى تطور قوى الانتاج ، وكيفية الحصول على خدمات وسائل الأنتاج، والمنتج الرئيسى ونوع المحصول . فضلا عن التنوع فى نمط الأسرة، وتنوع المهن والتعليم.

* * *

نتائج البحث

أولا : التكنولوجيا المستخدمة فى مجتمع البحث

تنقسم التكنولوجيا الزراعية المستخدمة فى مجتمع البحث الى قسمين: تكنولوجيا خاصة بمستلزمات الأنتاج من بذور واسمدة ومبيدات ، وتكنولوجيا خاصة بأدوات العمل.

١ - مستلزمات الانتاج:

أكد معظم المهتمين بدراسة أدوات الانتاج الزراعى، على أدوات العمل الزراعى دون الاهتمام بدراسة مستلزمات الانتاج وما طرأ عليها من تطور وتغير. وان كان استاذنا محمود عودة قد تناول هذه القضية فى دراسته لقرية «شمياطس» ولكن جاء تأكيده، فى عرض هذه القضية على دور الدولة ودور الجمعية الزراعية فى احتكار وتحديد أسعار الأسمدة والبذور والمواد الكيماوية، وما ترتب على ذلك من تطور شكل من أشكال السوق السوداء فى القرية يتأتى من استلام كبار الملاك موادا تفوق حاجاتهم، ثم يلجأون الى بيع الفائض بأسعار أعلى من ذلك. (عودة ، ١٩٨٣ : ١٩٢) ولم يتطرق عودة الى مدى تطور هذه المستلزمات فى القرية (وعى الفلاح ومواكبته لهذا التطور) وتأثير ذلك على انتاجية المحاصيل التى ساهمت بالتالى فى رفع مستوى معيشة الفلاح.

شهدت الحقبة الأخيرة تطورا هائلا فى نوعية البذور، والأسمدة والمبيدات اللازمة لعملية الانتاج الزراعى، حيث شهدت التخصص فى نوعية البذور واختيار السلالات ذات الصفات الانتاجية العالية، وكذلك التخصص فى نوعيات الأسمدة التى تتلاءم مع كل محصول. كما تطور أسلوب استخدام المبيدات وتميز أيضا بالتخصص الشديد.

بالنسبة للبذور، أقامت الدولة محطات لانتاج البذور (التقاوى) بالتعاون مع بعض الخبرات الأجنبية، وتنتج هذه المحطات أصنافا من البذور عالية النقاوة والتخصص. وقد أصبح الفلاح بمستوياته الانتاجية المختلفة يقبل بدوره على شراء هذه البذور لايمانه بجودتها وكثرة انتاجيتها. وقد كانت مصادر بيع البذور الى وقت قريب تابعة لبنك التنمية والائتمان الزراعى، ويتم الصرف بموجب معاينة من مدير الجمعية الزراعية، يتبعها الصرف من بنوك القرى ، ويقيد حسابها فى كشوف خاصة (فيشه) نظير فوائد محددة. ومنذ أكثر من عام أصبح سوق البذور سوقا حرا يدخل فيه الكثير من الوسطاء وتجار القطاع الخاص عدا بعض المحاصيل المستهدفة التى مازالت تورد لشئون بنك التنمية كالقطن. والى جانب منافذ بيع البذور عن طريق الجمعية الزراعية، وبعض الوسطاء وتجار القطاع الخاص، كان هناك منفذ آخر لبيع البذور عن طريق الآهالى أنفسهم، اذ أن هناك بعض المحاصيل التى يفضل البعض - وخاصة صغار الملاك - شراءها من الأهالى مباشر وليس من أى مصدر آخر كبذور الذرة والبرسيم التى يتناقل الأفراد زراعتها أبا عن جد.

أما بذور القمح فيفضل الفلاحون بالقرية بمختلف أنماطهم الانتاجية شراء تقاوى القمح المنتج بواسطة وزارة الزراعة لايمانهم بارتفاع انتاجيته. وتلك البذور متوفرة بالجمعية الزراعية. وبالنسبة لبذور الخضر فيفضل المزارعون شراءها عن طريق تجار القطاع الخاص لرخص ثمنها بالمقارنة بأسعار الجمعية الزراعية. وقد أدى التقدم فى نوعية البذور كما سبق الاشارة الى زيادة انتاجية الفدان. فعلى سبيل المثال زادت انتاجية فدان الذرة من أربعة إرادب الى عشرين اردبا بعد التطور الذى طرأ على نوعية التقاوى. وهذا يعنى بالضرورة ارتفاع مستوى المزارع الصغير الذى يعتمد على تخزين الذرة كغذاء له ولماشيته.

وكما حدث تحسن وتخصص فى نوعية البذور، أدى الى زيادة انتاجية بعضها

وجودته، فقد حدث كذلك تخصص فى نوعيات الأسمدة التى تتلاءم مع كل محصول، حيث تحتاج البساتين الى نوعيات من الأسمدة، قد لا تحتاجها محاصيل الخضر الحقلية. فبعد أن كان الفلاح فى العهد الماضى يستخدم نوعا واحدا من السماد لكافة أنواع المحاصيل، أصبح الان على دراية كبيرة ووعى بأنواع الأسمدة ومتطلبات كل محصول من هذه الأسمدة. ويرجع الفضل فى ذلك الى الدور الذى يقوم به المشرفون الزراعيون، الى جانب بعض الدعاية الاعلامية لأنواع محددة من الأسمدة انتشرت بين الفلاحين. فيؤكد أحد الفلاحين على أن بداية معرفته بسماد «النيترام» المنتشر اليوم استخدامه بين الفلاحين جاء عن طريق التلفزيون. وقد أثبت هذا السماد كفاءة عالية.

وكما رفعت الدولة يدها عن احتكار بيع البذور، فقد رفعت يدها ايضا عن احتكار بيع الأسمدة،. وقد أدى هذا الى ارتفاع أسعار الأسمدة بصورة كبيرة، نتيجة رفع الدعم وطرحها فى السوق الحر.

وكما حدث تطور وتخصيص فى البذور والأسمدة، فقد تطور أيضا أسلوب استخدام المبيدات الزراعية وتميز أيضا بالتخصص الشديد. فقد كان الفلاح قديما يستخدم مبيدا واحدا فى مقاومة الآفات الخاصة بالخضر، والمحاصيل الحقلية وأحيانا الفاكهة. أما اليوم فقد أصبح على وعى كبير بوجود مبيدات متنوعة ومتخصصة، حيث يخصص لكل نوع من المحاصيل مبيدا مختلفا عن الآخر.*

وقد ارتفعت أسعار المبيدات فى الفترة الأخيرة بعد أن رفعت الدولة الدعم عنها ولم تعد الجمعية الزراعية بالقرية تحتكر بيع هذه المبيدات، بل أصبحت هناك سوق

* وعلى الرغم من التأثير الايجابى لتطور هذه المبيدات على انتاجية المحاصيل من حيث تحسين نوعياتهم وزيادة انتاجيتها ، الا أنه كان لها بعض الاثار السلبية وخاصة تلك التى بدت تظهر على صحة الانسان وتسبب كثير من الأمراض أرجعتها كثير من الأبحاث والدراسات الى شدة تأثير هذه المبيدات وفاعليتها.

حرة يدخل فيها التجار والوسطاء، ويشترى منهم المزارعون مباشرة بالنقد، أو بموجب كمبيالات تسدد تباعا.

ومما سبق يتضح أن الدولة فى قرية التسعينيات لم تعد هى التاجر الوحيد فى مجال التسليف مستلزمات الانتاج أو مجال التسويق، كما كان الحال فى قرية السبعينيات. بل تعددت المصادر عن طريق تدخل الوسطاء وتجار القطاع الخاص، بل والأهالى أنفسهم، وكذلك مندوبو الشركات المنتجة الذين يتوجهون فى الغالب الى كبار الملاك لعرض منتجات شركاتهم وهم يتعرفون على كبار الملاك من واقع سجلات مديريات الزراعة.

وقد عمل تطور مستلزمات الانتاج من بذور وأسمدة ومبيدات، وتعدد مصادر البيع، على زيادة اقبال الفلاحين على الشراء، واختيار أكثر الأنواع جودة وتأثيرا فى زيادة الانتاج. وظاهرة اقبال الفلاحين على مستلزمات الانتاج الحديثة المتطورة يخالف بعض المقولات النظرية التى تؤكد على جمود الفلاح المصرى وعدم تقبله للتقنيات الزراعية. وان كان هذا الاقبال يكشف فى ذات الوقت عن انتشار الحصول على مسلتزمات الانتاج من خارج الروابط المباشرة غير النقدية مع الأسر والطبقات الأخرى. وهذا ما كان يتسم به النمط الزراعى اللارأسمالى. ولكن على الرغم من ذلك فزيادة الانتاج فى الأسر الفلاحية لا يهدف الى تحقيق الربح، ولكن يهدف الى تحقيق توازن بين منتجات الاعاشة وبين مشقة العمل داخل هذه الاسرة. وان كان تحقيق العائد المادى يعد مطلبا أساسيا لبعض الأنماط ، فان هذا لايعنى انتشارا للأنماط الرأسمالية فى القرية المصرية، نظرا لأنه مازالت هناك علاقات انتاج وعمل غير رأسمالى كما تم الاشارة الى ذلك فى فصل سابق وكما سيتضح بدقة أكبر خلال هذا الفصل.

٢ - أدوات العمل الزراعى:

تنقسم أدوات العمل الزراعى الى نوعين من الأدوات : أحدهما أدوات عمل تقليدية تعتمد فى تشغيلها على الجهد الحيوانى والجهد البشرى، وأدوات عمل ميكانيكية تعتمد فى المقام الأول على القدرة المحركة الميكانيكية وقليل من الجهد البشرى.*

وسوف تتناول الباحثة على هذه الصفحات أدوات العمل التقليدية بصورة موجزة، فى حين ستفصل الحديث عن أدوات العمل الميكانيكية، تلك التى أحدثت تأثيرا كبيرا على استخدام الوقت لدى الفلاح، وغيرت من شكل العمالة فى القرية. وقد قامت الباحثة بتسجيل معظم هذه الالات التقليدية والميكانيكية عن طريق التصوير الفوتوغرافى.

والباحثة هنا ليست بصدد تناول مكونات الآلة وأجزائها، ولكن سيكون اهتمامها منصبا على ما أدخلته الآلة من تغيرات على وقت الفلاح.

أ- أدوات العمل التقليدية:

ويقصد بها تلك الأدوات التى يستخدم فيها الجهد الحيوانى والجهد البشرى دون وجود أى مستوى للقوى الميكانيكية فى ادارة هذه الآداة. ومن هذه الأدوات المحراث البلدى، النورج ، الساقية، الشادوف، الطنبور. وكلها أدوات يستخدم فيها

---

* استخدم رجب عفيفى تقسيماً آخر لأدوات العمل الزراعى عند دراسته لموضوع الثقافة المادية الريفية فى احدى القرى المصرية، حيث قام بتقسيم الأدوات وفق العملية الزراعية التى تستخدم فيها. فهناك أدوات على سبيل المثال تستخدم للحرث وأدوات أخرى لتسوية الأرض. الى جانب وجود أدوات للرى، وأدوات للحصاد .. الخ.

رجب عبد المجيد عفيفى، محمد الجوهرى الدراسة العلمية للثقافة المادية الريفية، الجزء الخامس من دليل العمل الميدانى الجامعى التراث الشعبى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٣ .

الجهد الحيوانى والجهد البشرى، عدا الشادوف والطنبور الذى كان يعتمد فيهما على الجهد البشرى فقط.

وقد انقرضت بعض هذه الأدوات من قرية البحث، ومازال البعض الآخر مستمرا ومتواجدا يستخدمه الفلاحون. فقد انقرض من قرية البحث النورج والشادوف والطنبور، فى حين استمر استخدام المحراث البلدى والساقية*، اللتان مازالتا تعملان فى القرية على مستوى كل من الطبقة العليا والوسطى والدنيا بدرجات متفاوتة.

وقد حدثنا أحمد الشافعى عن اندثار أدوات المجهود الحيوانى من مجتمع بحثه، واتجاه كل الفلاحين فى القرية باختلاف مستوياتهم الطبقية الى استخدام الالات الحديثة. وهذا يخالف النتيجة التى توصلت اليها الباحثة. فما زال المحراث البلدى – الذى هو عبارة عن ساق خشبية طويلة يصل طولها الى حوالى ٣م، وتكون فى وضع أفقى. ويوضع طرفا هذه الساق الخشبية على رقبتى زوج من الماشية وتثبت بالأحبال. ويتوسط تلك الساق الخشبية متعامدا عليها ذراع خشبية أخرى يصل طولها الى حوالى ٢م فى نهايتها سلاح حديدى يشق الأرض هو المحراث، الذى

---

* تودالباحثة هنا أن تنوه الى أن الآلة المستخدمة فى رفع المياه والمنتشرة بين معظم قرانا المصرية والتى يطلق عليها اسم «ساقيه» ليست هى بمكونات الساقية التى وصفها «كلوت بك» فى كتابه «حياة المصريين» بأنها عبارة عن دولاب يدو حوله حبل ربطت فيه قدور من الفخار تسمى القواديس، ويحرك هذا الدولاب عجلة مسننة تدور حول محور تحركه ماشية من الجاموس أو الثيران. (كلوت بك، لمحة عامة الى مصر: ٤١٢).

أما مكونات الساقية اليوم كما وصفها رجب عفيفى فى دراسته السابق الاشارة اليها، والتى تنطبق صفاتها على شكل الساقية الموجود بمجتمع الدراسة الحالية، فهى عبارة عن صندوق كبير من الصاج مقسم الى عدد من العيون أو الغرافات المتساوية. وتسمى هذ ه العيون «دواليب الساقية». وهذا الصندوق الكبرى مركب على مجموعة تروس نقل الحركة التى تنتهى بناف فردى يوضع على رقبة الحيوان الذى يدير هذه الدواليب أو الساقية. (رجب عفيفى، ١٩٩٣ : ١٩١).

يرتفع فوقه عموديا عليه زراع خشبية أخرى تقوم بدور التوجيه. وينتشر استخدام المحراث بين صغار الملاك ذوى الحيازات القزمية، حيث يستخدمونه فى حرث الأرض وتخطيطها. وان كان كبار الملاك ومتوسطوهم مازالوا أيضا يستخدموه المحراث البلدى عند زراعة «وتقليع» محصول البطاطس، حيث يعد أكثر الالات ملاءمة لزراعة وجمع هذا المحصول دون غيره كما سبقت الاشارة.

والى جانب المحراث البلدى نجد «الساقية» أداة الرى التقليدية مازالت موجودة داخل الحقول بعض منها مهمل ولا يستخدم، كما نرى فى حقول كبار الملاك ومتوسطيهم، والبعض الآخر مازال يستخدم على نطاق ضيق بين صغار الملاك ذوى الحيازات القزمية. وملكية هذه الآلة تتم كما أشار محمود عوده مساهمة بين مجموعة غالبا ما تكون قرابية تتجاوز ملكيتها الفردية. وتحسب الأسهم فى القرية على أساس تقسيم الآلة الى أربع وعشرين سهما. وتوزيع الأسهم وفقا لمساحة الملكية القابلة للرى (عودة، ١٩٨٣ : ١٩٨).

ومما هو جدير بالذكر أن وجود هذه الالات كأدوات فى عملية الانتاج خلق أشكالا عديدة من العلاقات الاجتماعية بين الأفراد اتسم بعض منها بالتعاون والترابط، والبعض الآخر بالتنافر والصراع».

وقد أشار السيد حامد فى دراسته «للنوبة الجديدة» عن أشكال التعاون التى كانت قائمة بين الأفراد عند استخدامهم للساقية، حيث يتم تبادل الماشية باستعارتها مما كان يدعم من أشكال التعاون بين أهل النوبة بعضهم وبعض. (السيد حامد، ١٩٧٣ : ١٣٢).

أما فى دراستنا الراهنة فقد أكد الكثيرون على أن الرى عن طريق الساقية كان مصحوبا بالكثير من المشاحنات والخلافات نتيجة أن المياة كانت مدتها قليلة وكان الجميع يتكالبون على الساقية كى يستطيعوا رى أراضيهم (نظام الادوار أو مناوبات

الرى)، وكان تنظيم الأدوار غير ممكن، فكانت الاولوية للشخص الذى يستطيع أن يصل الى الساقية قبل الاخر ويربط ماشيته على المدار قبله. ولذا فقد كان الشجار يتولد حينما يصل أكثر من مزارع فى نفس الوقت الى مكان الساقية ويدب الخلاف فى أولوية كل منهما واحقيته فى الرى قبل الاخر. وعندما كان يصيب الساقية عطل، أو تكون فى حاجة الى اصلاح، كان يجد الشخص الموكل اليه الاشراف على شئونها الكثير من الصعاب فى جمع المال اللازم من المساهمين بشأن عملية الاصلاح. واذا أقدم أحد على اصلاحها نتيجة حاجته الشديدة الى تشغيلها، لايستطيع بعد ذلك أن يحصل ما أنفقه من تكاليف وتزداد المشاكل والخلافات. وقد اختلفت هذه الصوره بدخول آلات الرى الحديثة كما سنشير إلى ذلك بعد قليل.

وعلى أيه حال فدور الساقية لم يتقلص فى القرية نتيجة هذه الخلافات والمشكلات القائمة بين المساهمين فقط، ولكن يسبب آخر ذكره أحمد الشافعى فى دراسته وتؤكد عليه أيضا دراستنا الحالية وهو ارتفاع أسعار الماشية وارتفاع ثمن غذائها. وتقول فى ذلك احدى الزوجات: «مين هتهون عليه بهيمته يبهدلها والجاموسة عدت الألفين جنيه».

ونتبين من قول الاخبارية مدى أهمية الماشية بالنسبة للفلاح، فهى مصدر أساسى للحصول على الطعام متمثلا فى انتاج اللبن. وشراء الماشية يأتى تحقيقا لهذا الهدف فى المقام الأول، وهذا يخالف الهدف الذى من أجله كان الفلاح يحرص على اقتناء الماشية فى فترة الخمسينات والستينات وقبل انتشار استخدام الآلة آلا وهو القيام بالأعمال الزراعية فى المقام الأ ول من حرث وادارة للساقية، ثم تأتى أهمية الالبان ومنتجاتها فى المقام الثانى (محمود عبد الفضيل، ١٩٧٨ : ٦٦).

ومن هنا كان تقلص دور أدوات العمل التقليدية التى تعتمد أساسا على

المجهود الحيوانى – المحراث البلدى والساقية – بين صغار الفلاحين ناشئا عن الرغبة فى توفير طاقة الماشية وجهدها، نظر لارتفاع اسعارها. أما تقلص دور هذه الأدوات بين متوسطى وكبار الملاك، فقد جاء نتيجة كبر حجم المساحات المزروعة بالمقارنة بمساحات صغار الملاك، الى جانب توفير الوقت، نظرا لعدم تفرغ بعضهم للعمل الزراعى كمهنة اساسية، واشتغالهم فى مهن أخرى قد تكون بعيدة عن العمل الزراعى.

ويهمنا فى هذا المقام ونحن نحاول أن نتعرف على مجالات توظيف الطاقة المتوفرة سواء بالنسبة للانسان أو الحيوان من جراء توفير الالة أن نؤكد على أن طاقة الحيوان التى قامت الآلة بتوفيرها ثم توظيفها فى النشاط الخاص بمنتجات الالبان، حيث أكد الكثيرون على توفر الألبان ومنتجاتها بعد أن توفرت طاقة الماشية، وأصبح يعتمد على هذه المنتجات كمصادر أساسية للدخل الأسبوعى كما يحدث بالنسبة لمن يسوقون الالبان فى المعامل.

ب – آلات العمل الزراعى الميكانيكية:

وتعرف بين الفلاحين بالميكنة الزراعية. ويعرف جورج باسيلى الميكنة الزراعية بانها تأدية عملية أو أكثر من العمليات الزراعية بالاستعانة بأدوات أو معدات أو آلات يعتمد فى تشغيلها بقدر الامكان على القدرة المحركة الميكانيكية مع بذل أقل مجهود بشرى أو حيوانى (جورج باسيلى ، ١٩٧٩ : ١٠) كما تعرف الميكنة

* استخدم مصطلح الميكنة الزراعية بين الفلاحين فى مجتمع البحث فى أوائل الثمنينات بعد أن أنشأت مديرية الزراعة قسما للميكنة الزراعية بمركز الشهداء التابع له القرية أسوة بباقى مراكز المحافظات الاخرى، بهدف الحد من استغلال القائمين بالعمل فى الجمعيات الزراعية لنفوذهم واستخدام بعض الالات الزراعية الموجودة، داخل الجمعية فى تحقيق مصالحهم الشخصية مما كان يبعد المنفعة عن صغار المزارعين. وقد استطاع هذا المركز بالفعل أن يقضى على استغلال هذه الفئة ويحقق تكافؤ الفرص، بين كل من صغار ومتوسطى وكبار الملاك.

الزراعية أيضا بأنها «عملية احلال الآلات والأجهزة ، والأدوات المصنعة، محل العمل الانسانى أو العمل الحيوانى فى عملية الانتاج الزراعى، وهى تظهر فى صورة زيادة فى الأصول الزراعية لكل وحدة أرضية (فدان مثلا) على هيئة وحدات جر ميكانيكى أو بالحصان الميكانيكى. وكلما ارتفعت هذه النسبة، كلما دل ذلك على ارتفاع درجة الميكنة». (محمد عبد الرؤوف ، ١٩٧٤ : ٢).

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن أن نعرف الميكنة الزراعية بأنها وجود آلات ميكانيكية تحل محل الماشية وتستخدم معها الجهد الانسانى بقدر ضئيل فى أداء العمليات الزراعية. وتزداد درجة الميكنة بزيادة وارتفاع قوة الجر الميكانيكية.

وتعد الجرارات الزراعية، والعزاقات، وماكينات الرى، وماكينات الدراس والتذرية، وموتورات رش المبيدات من أكثر الآلات الميكانيكية انتشارا فى مجتمع البحث. وقد ظهرت أنواع من هذه الآلات فى وقت مبكر بالقرية فى أواخر الاربعينيات لدى كبار الملاك وذوى الحيازات الكبيرة. والجدول التالى يوضح أنواع الآلات الزراعية الميكانيكية بالقرية وعدد كل منها، وملاكها.

جدول رقم (٩)

يوضح أنواع الالات الزراعية الميكانيكية، وعددها وملاكها*

نوع الآلة	العدد	الملكية	
		أهالى	الجمعية
عزاقة	١٣	١٣	—
جرار زراعى	٢٦	٢٦	—
ماكينة رى	٨٠	٧٦	٤
ماكينات دراس وتذرية	٦	٦	—
مواتير رش	٢٠	١٦	٤

* بيان من الجمعية الزراعية ، ١٩٩٠.

يلاحظ على الجدول السابق ما يلي:

١ - ينفرد «الآهالى» وهم الفلاحون بلغة أهل القرية بملكية الغالبية العظمى من الالات المخصصة للعمل الزراعى الموجودة بالقرية. فى حين لا يخص الجمعية الزراعية سوى أربعة ماكينات للرى فضلا عن ٦ موتورات للرش. ويرجع العاملون بالجمعية الزراعية أسباب النقص فى عدد الالات وأنواعها بالجمعية، الى وجود قسم خاص بالميكنة.الزراعية تابع لمديرية الزراعة بمركز «الشهداء» هو المختص باقتناء هذه الالات وهو المتصرف فى تأجيرها للفلاحين. وبالرجوع الى البيانات الخاصة بعدد الالات وأنواعها الموجودة بقسم الميكنة الزراعية «بمركز الشهداء» تبين أن هناك بعض الآلات يمتلك الأهالى أكبر عدد منها بالمقارنة بالموجود فى قسم الميكنة الزراعية ومنها الجرار الزراعى. فى حين أن معظم الالات الموجودة فى هذا القسم، آلات لم ينتشر استخدامها بعد على نطاق واسع فى القرية (انظر جدول رقم) مثال ذلك المحشات الآلية، والمحاريث الحفارة نظرا لضخامتها من حيث الحجم واحتياجها للعمل فى مساحات كبيرة، فضلا عن ارتفاع أسعار ايجارها. ومن هنا نلاحظ أن هذه القسم لا يخدم سوى فئة معينة من كبار الملاك، فى حين أن الاعتماد الاساسى لصغار الفلاحين ومتوسطيهم يقع على الأهالى وما يملكونه من الات. فقد لاحظت الباحثة أثناء جولاتها الميدانية فى موسم ضم القمح استخدام شخص واحد فقط للضمامة الالية. بالسؤال عنه تبين أنه أحد الموظفين فى قسم الميكنة الزراعية فضلا عن أنه أحد كبار الملاك الذى يزرع مساحة كبيرة من القمح، ويمكن لهذه الالة أن تتحرك فى الأرض بسهولة.

جدول رقم ( )

عدد الالات الزراعية وأنواعها بقسم الميكنة* الزراعية بمركز الشهداء

نـوع الآلـــة	العـدد	نـوع الآلـــة	العـدد
جـرارات	٢٠	دراسـات	٦٠
محشـات	١٠	سطارات	١٠
محاريث حفارة	١٠	محاريث قلابة	٤
قصابيـات	٥	غرافـات	٤
آلات تنعيم	٢	آلات حفور جور	٢

٢ - ارتفاع عدد ماكينات الرى المقارنة بغيرها من الالات الزراعية الأخرى. ويرجع ذلك الى انتشار استخدامها، الى جانب تاريخها الطويل بالقرية، حيث تعد آلات الرى كما سبق وأشار محمود عوده من أكثر الالات تطورا فى العملية الزراعية. وتتنوع آلات الرى ما بين ثابتة ومتحركة، حيث ينتشر الشكل الأول منها بين كبار الملاك نظرا لارتفاع أسعارها. وكفاءة قوتها الميكانيكية. بينما ينتشر الشكل الثانى منها بين متوسطى وصغار الفلاحين، نظرا لرخص ثمنها وامكانية تأجيرها للغير.

٣ - يلاحظ على الجدول أيضا ارتفاع عدد الجرارات الزراعية فى مجتمع البحث نظرا لأهميتها أيضا وشيوع استخدامها بين الغالبية العظمى من الفلاحين وتعدد المهام التى يمكن أن تقوم بها. وقد أصبح امتلاك جرار زراعى يعد أحد المشاريع الاستثمارية التى يلجأ اليها البعض فى سبيل زيادة الدخل. وقد يكون صاحب الجرار بعيدا عن العمل بالزراعة ولكنه يقتنيه بهدف الاستثمار فقط. وقد حدث هذا بالنسبة لأحد الأشخاص فى القرية الذى سافر للعمل فى بلد

* بيانات من واقع السجلات الموجودة بقسم الميكنة الزراعية بمركز الشهداء محافظة المنوفية ١٩٩٢.

عربى وبعد عودته قام باستثمار نقوده فى شراء جرار، وتأجيره والعمل عليه.

٤ – يلاحظ على الجدول أيضا انخفاض عدد الغرافات فى مجتمع البحث، نظرا لأن عملها قاصر على خدمة الأرض المنزرعة حدائق، ولذا فملكيتها قاصرة على كبار الملاك الذين يقومون بتشجير أراضيهم. وقد زاد الاقبال على شراء العزاقات فى بداية السبعينيات مع انتشار وانشاء الحدائق ، يهدف توفير العمالة الزراعية، ولكن بعد ذلك فقدت أهميتها بعد أن أدرك ملاكها وجود بعض العيوب بها، ومنها عدم ملاءمتها للتربة الطينية (الطميية) التى تتميز بها أراضى الوادى، حيث لاتعمل على تفكيك التربة بطريقة تسمح بتهويتها، بالمقارنة باجراء هذه العملية بالفأس التقليدية. كما أنها تعمل على تقطيع جذور الاشجار أثناء عملها نتيجة غورها فى الأرض لمسافات بعيدة كما أنها تساعد على انتشار الحشائش. ومن هنا فقد اقتصر عملها عند البعض فى بداية خدمة الحدائق. ثم بعد ذلك يستأجرون العمالة التى تستخدم الفأس لاجراء عملية العزيق وخاصة تحت الأشجار التى يتعذر على العزاقة الآلية الوصول اليها.

٥ – يلاحظ على الجدول ايضا انخفاض عدد ماكينات الدراس والتذرية فى مجتمع البحث، على الرغم من تأكيد كفاءتها واقبال الفلاحين عليها بشدة فى السنوات الأخيرة نظرا لارتفاع اسعارها الى جانب حداثة ظهورها فى مجتمع البحث.

* * *

ثانيا: التكنولوجيا الزراعية وظاهرة وقت الفراغ

هناك مسلمة أساسية جاءت لتؤكد على ما صاحب دخول التكنولوجيا الزراعية وخاصة تطور أدوات العمل الزراعى. من احداث توفير كبير فى الوقت أدى بالتالى الى مزيد من وقت الفراغ على مستوى مجتمع البحث.

ويهمنا فى هذا المقام وبعد أن تناولنا أنواع الآلات الميكانيكية وأكثرها انتشارا فى مجتمع البحث، أن نبرز ونفصل الحديث حول أكثر هذه الالات تأثيرا على وقت وعمل الفلاح فى مجتمع البحث، وذلك فى سبيل الوصول الى مزيد من المعلومات حول استخدام الفلاح للوقت فى الرقية المصرية وتأثير هذا العنصر من عناصر قوى الانتاج – وهو أدوات العمل– على توفير الوقت والجهد بالنسبة للعنصر البشرى وكيف تم استثمار هذا الوقت وذلك الجهد.

وقد قامت الباحثة فى هذا المقام بالتركيز على ثلاث آلات زراعية ميكانيكية فقط من الالات السابق عرضها كان لها تأثيرها فى تغيير حياة الفلاح وطريقة استخدامه للوقت. وقد تم هذا الاختبار بناءا على مقولات جاءت على ألسنة الفلاحين أنفسهم، فضلا عن وجود شواهد أمبيريقية وقفت عليها الباحثة أثناء معايشتها لمجتمع وحالات الدراسة.

وتلك الالات الثلاثة هى : ماكينة الرى، الجرار الزراعى، ماكينة الدراس والتذرية.

وعند تعرضنا لهذه الالات سوف ينصب التركيز على التعرف على أكثرها انتشارا فى مجتمع البحث، وتاريخ دخول كل آلة، والعدد الموجود داخل القرية من كل آلة، وأول من أدخل هذه الالة الى القرية، ومن هم ملاك هذه الالات، وكيف يستطيع الفلاح أن يحصل على هذه الآلة سواء كان مشتريا أو مستأجرا، والعلاقات القائمة بين الأفراد عند استخدام هذه الآلة، والتأكيد على كيفية تأثير

كل من هذه الآلات على استخدام الفلاح للوقت، والوقوف على الاسهامات التى قدمتها هذه الآلات بهدف توفير الوقت والطاقة بالنسبة للفلاح، واذا كان هذا قد حدث فالى أين وجهت هذه الطاقة، وكيف تم استثمار الوقت الفائض؟

هذا ما سوف نحاول أن نلقى الضوء عليه، ونحلله من واقع معايشتنا لمجتمع البحث، وتعمقنا فى معايشة حالات الدراسة.

أ - ماكينة الرى:

ان تطور أدوات الرى، وظهور ماكينة المياه بشكلها الحالى جاء وليد ظروف تاريخية طويلة، عانت خلالها الأرض الزراعية من الجفاف الشديد أحيانا، والغرق بسبب الفيضان أحيانا أخرى. وقد استخوذت مشاريع تطوير طرق الرى على اهتمام الكثير من الولاة والحكام. وجاء محمد على ليحقق بعضا من هذه المشاريع واهتم بانشاء العديد من الترع، وتطهير المصارف وكانت أكبر انجازاته فى هذا المجال هى انشاء القناطر الخيرية كما هو معروف.

ويعد مشروع السد العالى أحد المشروعات الهامة التى يرجع اليها الفلاحون فى قريتنا كل الفضل فى تغلبهم على مشاكل الرى والمياه، واقبالهم على زراعة محاصيل متنوعة واكبها طفرة فى تغير حياتهم الزراعية كما لاحظنا ذلك فى الفصل السابق(*). وقد ظل الاهتمام بمشروعات الرى وبالتالى أدوات الرى التى تطورت من رى عن طريق الآبار فالسواقى فالشادوف والطنبور الى الرى بماكينات الرى الحديثة ذات القوى الميكانيكية المختلفة. ويشير كلوت بك فى كتابه «حياة المصريين» الى تطور ادوات الرى فى القطر المصرى فيقول «كان سكان القطر المصرى يولون اهتمامهم للانتفاع بما يحمله النيل من طمى أثناء الفيضان، فكانوا يقيمون السدود عند مآخذ الترع التى يؤخذ منها للرى، فاذا بدأ النيل بالارتفاع

(*) الاشارة إلى الفصل السابق من الرسالة التى ننقل عنها هذا الفصل.

تقطع تلك السدود لتجرى فيها المياه الى أن تلتقى بسد آخر، فتحتجز المياه فى السد الأول ويفتح الرى يليه . وهكذا ، حتى تروى الارض جميعها. وبعد معرفة هذه الطريقة، لاحظ الفلاحون أن ارتشاح المياه خلال الطبقات الرملية التى هى فى مصر قاعدة الأراض الصالحة للزراعة، كان من أقوى عوامل نجاح الزراعة المصرية لقيامه بتغذية النباتات أثناء السنة كلها. ومما لاحظ الأقدمون ترسب المياه وتركزها فى المنخفضات كانت فكرة الآبار المعروفة بالسواقى أو النواعير يتمكنوا من رفعها الى سطح الأرض لرى المزروعات، (كلوت بك، لمحة عامة الى مصر : ٤١٠ : ٤١٤).

وقد ظهرت ماكينات الرى بقواتها المختلفة لتغير من مجرى حياة الفلاح فى القرية وتخفف معاناته مع مشكلات المياه. وهناك نوعان من الماكينات كان ينتشر استخدمها بالقرية، أحداهما ماكينة مياه ارتوازى، وهى التى يعتمد عليها فى رفع المياه من باطن الأرض ويملكها فى الغالب كبار الملاك نظرا لارتفاع ثمنها من جانب ولضخامتها حيث تحتاج الى مكان مخصص لتثبت فيه من جانب آخر.

وهناك ماكينة المياه «البحارى» التى تعتمد على رفع المياه من النيل أو الترع ويمتلكها فى الغالب متوسطو وصغار الملاك. وكان عملها مرتبطا بمواعيد تواجد المياه وارتفاع منسوبها فى الترع. وماكينة المياه الارتوازى هى السابقة فى الوجود على ماكنية المياه البحارى. وقد دخلت القرية فى الأربعينيات على أيدى أحد الاقطاعيين الذى كانت تزيد ملكيته على الالف فدان وكانت تعمل بطاقة البخار وباستخدام الحطب ويطلق عليها «وابور». وكان يوجد القربة عدد ثلاث ماكينات من هذا النوع فى فترة الخمسينات يملكها كبار الملاك. ومازالت هذه والماكينة موجودة بالقرية، ولكن نظرا لضخامتها وضعف قوتها الميكانيكية الكبيرة، فقد اندثرت ولم تعد تعمل واستخدمت بدلا منها الالات الحديثة.

ومما هو جدير بالذكر أن ملكية ٩٥٪ من ماكينات الرى الموجودة فى القرية كما سبق وأشرنا هى ملك للأهالى. ومما يساعد على شراء هذه الالة. التسهيلات التى يقدمها بنك التنمية والائتمان والزراعى وتسهيلات القطاع الخاص بشأن شراء مثل هذه الالات بشروط ميسرة على الفلاحين ، ورغبة الكثيرين فى اقتنائها ابتغاء تحقيق عائد من تشغيلها وتأجيرها للغير.

هناك شكلان للملكية بالنسبة لماكينة المياه فى القرية، الشكل الأول الملكية الفردية الخاصة وهى قاصرة على كبار الملاك وبعض من متوسطيهم. ويقتصر العمل بها فى حقولهم الخاصة، وتعمل للغير فى حدود ضيقة بدون أجر ولكن تقدم كمساعدة للجار الذى يكون فى الغالب من داخل القرابة للشخص الذى يملك الآلة. أما الشكل الثانى للملكية فهو الملكية الجماعية عن طريق الاشتراك حسب الأسهم ومساحة الأرض المملوكة لكل منهم مثلها فى ذلك مثل نظام المشاركة فى ملكية الساقية التى سبق وأشرنا اليه. وهى أكثر انتشار بين صغار الملاك الذين لاتتعدى ملكية الواحد منهم الفدان. ولا يشترط فى المشتركين أن تجمعهم صلة قرابة، ولكنهم فى الغالب يكونون جيرانا فى الأرض، ويختارون فيما بينهم أحد الاشخاص المشهود له بالامانة وحسن الخلق للاشراف على ادارة الماكينة سواء من حيث اصلاحها، أو انتقالها من مكان لآخر، أو تأخيرها بالساعة. فالساعة هى وحدة القياس بالنسبة لرى فدان من الأرض، فقد بلغ أجر الساعة (حين اجراء البحث) جنيهين زادت الى جنيهين ونصف بعد أن زاد سعر الكيروسين. ويختلف هذا السعر بالنسبة للمالكين للماكينة حيث ينخفض السعر بمقدار جنيه عن كل ساعة وتحصيل العائد، ويأخذ مقابل ذلك حصة من المال من المستأجرين تخصص لصالحه.

يؤكد الفلاحون ماكينة للمياه سواء ملكية خاصة أو مشتركة أن هذه

الماكينات قد حدثت من المشاكل والخلافات الكثيرة التى كانت تنشب بينهم من قبل حول تشغيل الساقية واجراء عملية الرى، حيث أن المياه متوفرة الآن وتستطيع ماكينة المياه أداء عملها فى وقت قصير، مما يجعل الشخص لايتسابق على أولوية فى الرى، كما كان يفعل من قبل، لأن عملية الرى الآن لم تعد تستلزم وقتا طويلا، ولم يعد الفلاح يخشى نضوب المياه، وبات من الممكن لاكثر من شخص أن يروى أرضه فى ساعات قليلة.

وفى دراسة عن الآلات الزراعية رأى الباحثون عند مقارنتهم للزمن اللازم لأداء بعض العمليات الزراعية بالطرق التقليدية وبالالات الميكانيكة ان الرى عن طريق الساقية كان يسلتزم يوما كاملا لرى اربعة قراريط فقط من الأرض، فى حين كان الرى عن طريق ماكنية رى (٦ حصان) يتم بالنسبة لخمسة أفدنة فى اليوم الواحد (كليم فرج، وجورج باسيلى، ١٩٨٠ : ٣٩). وقد غفل الباحثون عن وجود الماشية واستنفاذ جهدها عند العمل بالطريقة التقليدية مما كان يزيد من تكاليف عملية الرى. حيث يذكر أحذ الفلاحين أنه كان يلزم فى اليوم وجود زوج من الماشية للقيام بهذا الجهد، لأن جاموسة واحدة أو بقرة واحدة لم تكن تكفى للقيام بهذا العمل ناهيك عما يفقده من ألبان فى هذا اليوم نتيجة للجهد الشاق الذى يقع على الحيوان من جراء هذا العمل. ولعل الفلاح كما سبق وأشرت يرى أن أكبر نصر حققته ماكينة الرى هى العمل على راحة ماشيته وحفظها من التعب وخاصة بعد ارتفاع ثمنها.

مما سبق يتضح الى أى مدى استطاعت ماكينة المياه أن توفر من وقت وجهد الفلاح والماشية معا، مثلها مثل ما قدمه الجرار الزراعى، وماكنية الدراس والتذرية كما سنفصل الحديث عن ذلك فى الفقرات التالية.

ب – الجرار الزراعى:

ظهر الجرار الزراعى الميكانيكى كى يؤدى الوظائف التى كان يقوم بها المحراث البلدى التقليدى الذى تجره الماشية من حرث، وتخطيط وتزحيف للأرض. وقد تطور شكل الجرار واستخداماته عبر المراحل التاريخية المختلفة ليصل الى شكله الحالى، حيث اختلف حجمه، وقواه المحركة الميكانيكية، وتنوع استخداماته.

ظهر أول جرار فى القرية فى الأربعينات من هذا القرن، حيث كان يمتلكه أحد الأقطاعيين. وكان الجرار يتميز بكبر الحجم، وضعف قوته الميكانيكية، الى جانب أن عجلاته كانت مصنوعة من قطع قوية من الحديد تسمى قباقيب تساعد على السير فى جميع أنواع الأراضى.

وقد انتشر استخدام الجرار على نطاق واسع داخل القرية بين كبار ومتوسطى الملاك والبعض من صغار الملاك، الذى مازال نتيجة صغر المساحة واعتماده على زراعة المحاصيل التقليدية يعتمد على المحراث البلدى الذى تجره الماشية، ويوجهه الرجل، وتتبعه الزوجه التى تساعده فى العمل. وغالبا ما يمتلك هذه الجرارات، نظرا لارتفاع أسعارها كبار الملاك وبعض متوسطيهم. وغالبا ما يؤجر هؤلاء الجرار للعمل بالساعة أو المساحة للغير مقابل أجر متفق عليه. ومن هنا فأصحاب الملكيات الكبيرة غالبا ما يولون سائقا شئون ادارة الجرار، وغالبا ما يكون هذا السائق غير مدرب، وليس لديه أدنى فكرة عن مكونات الجرار والأعطال التى تصيبه الاعن طريق الخبرة بالعمل عليه.

ومما هو جدير بالذكر أن الآهالى غالبا ما يجأون الى استئجار الجرارات من بعضهم البعض ممن يملكون جرارات زراعية، دون اللجوء اللجمعية على الرغم من انخفاض قيمة الايجار، لأن جرار الجمعية من وجهة نظرهم كثير الأعطال من جانب ، بالاضافة الى أن انتظار الدور الذى يحدده المسئول عن الجرار فى مواسم

شدة العمل، قد تتعارض مع مصالح الفلاح ورغبته فى انهاء عملياته الزراعية فى أسرع وقت ممكن.

ومما هو جدير بالذكر أن بنك التنمية والائتمان الزراعى – بما يقدمه من تسهيلات فى عملية شراء مثل هذه الالات كالأقساط، وعلى الرغم من وجود فوائد قد تكون مرتفعة الى حد ما – قد شجع الكثير من الفلاحين على شراء هذه الجرارات الجديدة، والبعض الآخر يقوم بشراء جرارات مستخدمة لتكون أقل سعرا. ومما لاشك فيه وكما أكد الكثير من الفلاحين، أن الجرار الزراعى هو أكثر الالات التى أسهمت فى توفير طاقة وجهد الانسان والحيوان، كما كان لها أكبر الأثر على توفير وقت الفلاح. وفى دراسة سبق الاشارة اليها وضح الباحث أن المحراث البلدى كان يقوم بعملية الحرث لفدان واحد من الإض فى حوالى يوم كامل، فى حين أن المحراث الميكانيكى يستطيع أن يقوم بعملية حرث من ٦ : ٨ أفدنة فى اليوم الواحد (فرج وباسيلى، ١٩٨٠ : ٣).

وكما كان للمحراث الميكانيكى تأثيره على وقت الفلاح وجهده، فقد كان له تأثيره أيضا على تقلص دورة المرأة وتهميشه فى العملية الزراعية. فقد أشارت دراسة «كارول أمبر» عن اسهامات المرأة فى العملية الزراعية إلى أن دخول الجرار يعمل على ابعاد المرأة عن المشاركة فى العمل الزراعى، نتيجة أن العمل على المحراث يتطلب ساعات طويلة تتعارض مع المرأة التى ترعى اطفالها، الى جانب ما يمثله من خطوره على حياة الاطفال الذين يلازمون أمهاتهم بصورة دائمة فى عمليها داخل الحقل.

وقد لاحظت الباحثة ذلك فى قرية زاوية الناعورة، حيث انها لم تشاهد أثناء عمل المحراث الميكانيكى فى الأرض وجود أى سيدة تقود جرارا، أو حتى تتولى الاشراف أو التوجيه للسائق أثناء عمله. ولكن بالفعل كان دور المرأة ظاهرا وموجودا

مع عمل المحراث البلدى حيث كانت ملازمة للزوج أثناء عمله فى الأرض.

جـ - ماكينة الدراس والتذرية:

تعد هذه الآلة هى محور اهتمام وأحاديث أهل القرية فى هذا الوقت، نظرا لحداثه ظهورها وانشارها بمجتمع البحث. وهى آلة لم يمض على تعرف أهل القرية عليها أكثر من خمس سنوات أى فى سنة ١٩٨٧، ولكنها فى تلك السنة الأخيرة سنة ١٩٩٢، كانت قد انتشرت وأصبحت مثار أحاديث معظم أهل القرية وخاصة متوسطى وصغار الملاك الذين يعتمدون على زراعة المحاصيل الحقلية وأهمها القمح. فقد أحدثت هذه الآلة ثورة فى مجال دراس القمح وتذريته. فبعد أن كان دراس القمح يتم عن طريق عمل النورج الذى تجره الماشية، ويلازمه عدد كبير من العمال وخاصة النساء الذين يتولون اعداد اربطة القمح وترتيبها فى طريق النورج، وبعد ذلك استخدم ماكينة الدراس الخشبية اليدوية التقليدية لدراسة، واستخدام المذراه الخشبية اليدوية وكذلك آلة التذرية الخشبية لتذريته، وما كانت تستلزمه هذه العلميات من وقت قد يصل الى أسابيع وشهور ومكان واسع يدور فيه العمل، ظهرت هذه الآلة كى تقوم بأداه كل هذه العمليات فى ساعات قليلة ولتحتاج الى مكان كبير لتؤدى عملها، فقد بينت احدى الدراسات التى أجريت بكلية الزراعة أن دراس فدان عن طريق النورج يحتاج الى يوم كامل، فى حين أن ماكينة الدراس والتذرية الحديثة تستطيع أن تقوم بدراس وتذرية ٥ أفدنة فى هذا اليوم الواحد (فرج ، بلبيلى، ١٩٨٠ : ٣).

ولعل الانبهار بهذه الآلة جاء نتيجة أن عملية الدراس والتذرية النسبة للمحاصيل التى تحتاج الى ذلك مثل القمح، فول الصويا، الفول هى من أشق الأعمال على الفلاح التى تتطلب منه وقتا وجهدا كبيرا، ناهيك عما يسبق ذلك من عملية حصاد تحتاج أيضا الى مشقة وجهد كبير. ولذا فقد كان موسم القمح

ومازال من أهم المواسم الزراعية فضلا عن القطن اللذان يعتبران من أهم المحاصيل التى يزدحم فيهما العمل، ويزداد الطلب على العمالة، وتزدهر بعض المهن والحرف ويصبحها الكثير من المناسبات كالزواج وغيره.

وقد وجه الى هذه الآلة فى بداية دخولها الى القرية الكثير من النقد ومنها أنها تعمل على فقد الكثير من الحب أثناء عملية التذرية واختلاطه بالتبن. ولكن بعد انتشار استخدامها بين الكثيرين واثبات كفاءتها فى توفير الوقت، برر الموجهون النقد ردا على ما سبق قوله الى أنه لا ضرر من فقدان الحب واختلاطه بالتبن ما دامت ماشيتهم هى التى ستأكل هذا التبن.

لا يوجد فرق بين مستخدمى هذه الآلة كبار ملاك أوصغار ملاك أو متوسطى ملاك فهذه الآلة هى الوحيدةِ التى اشترك فى استخدامها الجميع – على الرغم من ارتفاع سعر تأجيرها ٧ جنيهات فى الساعة – فالأقبال على هذه الآلة ادى الى اندثار النورج نهائيا من القرية.. ويتم استخدام هذه الآلة بين صغار المزارعين على الرغم من صغر المساحة التى يزرعونها وذلك عن طريق تجمع محاصيل جيران الحقل جميعهم فى مكان واحد، ثم تأتى الماكينة كى تجرى عملية الدراس والتذرية للجميع فى ساعات معدودة. وهنا تظهر صور التعاون والمشاركة بين الجيران، حيث يهرع الجميع لمساعدة العامل القائم على الآلة للانتهاء من دراس وتذرية محصول زميل لهم. ثم ينتقلون الى دراس وتذرية محصول زميلهم الاخر. وهكذا حتى ينتهى العمل. ويتخلل ذلك تناول الوجبات الغذائية والشاى مشاركة، وتبادل الأحاديث. وهنا لاتظهر الاجور المادية ولكن يظهر نظام المزاملة والعمل الجماعى.

وكما ساهم المحراث الميكانيكى فى تهميش دور المرأة فى العملية الزراعية، ساهمت أيضا هذه الآلة فى عملية التهميش، فقد كان دور المرأة متبلورا وظاهرا

بصورة كبيرة فى عملية دراس القمح وتذريته، حيث كن يقضين الكثير من وقتهن داخل الحقول بجوار أزواجهن أثناء هذا الموسم. أما الآن فقد تقلص دورهن وأصبح قاصرا الى جانب القيام بعملية الضم على نقل القمح على رؤوسهن الى المكان الذى توجد به الماكينة ليتولى الرجال وضعه فى الماكينة لاجراء عملية الدراس وتقول فى ذلك احدى الزوجات:

« أيام ما كنا بندرسوا بالنورج، كنا من صباحية ربنا نروح الجرن فى الوسية وتنينا فى الجرن لحد المغرب، ونقعد على الحال ده ييجى شهر» .

وكما كان لهذه الآلة أثرها فى تقلص دور المرأة فى العملية الزراعية، كان لها أثرها أيضا فى اندثار بعض الصناعات كصناعة النورج. وكذلك تعطل بعض الحرفيين المهتمين باصلاح هذه الالات والعاملين عليها. وفى أثناء المسح الذى قامت الباحثة باجرائه على مجتمع البحث تبين أن هناك أكثر من شخص كانوا يعملون على مثل هذه الالات التقليدية كآلة الدراس والتذرية الخشبية. ونتيجة لتطور هذا النوع من أنواع الالات اندثرت الآلة التقليدية وانتشرت آلة الدراس والتذرية الميكانيكية السابق الاشارة اليها بمميزاتها الكبيرة ومن هنا أصاب هؤلاء البطالة، واتجه بعض منهم لأعمال أخرى. وعلى سبيل المثال حالة أحد أفراد عينه المسح الذى يبلغ من العمر ستين عاما وكان يمتلك ماكينة تقليدية للدراس ويتخذ هذه المهنة ميراثا له عن آبائه وأجداده. ونتيجة لانتشار الآلة الحديثة اضطر هذا الرجل الى ترك مهنته المتوارثة واتجه للعمل فى تنظيف الحبوب بواسطة استخدام «الغرابيل» ومن الأمثلة على ذلك تنظيف البرسيم الذى يعد كتقاوى للزراعة وتسمى هذه

العملية «بالتعقيب» «تعقيب البرسيم» ويقول هذا الشخص فى ذلك:

«المكنة دى وقفت حالنا، دى كانت مهنة أبويا وسيدى (جدى) وكان نفسى اعلمها لابنى ويشتغل فيها. بس هو متعلم ومش عاوز الشغلة دى. والحمد لله أن الماكينة دى جت بعد ما كبرت ومبقتش قادر على الشغل عليها. ود لوقت أنا يسترزق من تعقيب شوية برسيم تقاوى بصل واهى ماشية».

ويتأكد لنا من خلال القول السابق ما نجم عن الآلة اندثار بعض الأدوات وبالتالى

اندثار مهنة الشخص الذى كان يعمل على هذه الآداة، وأن كانت هناك بدائل يلجأ اليها الفرد للتكيف مع الظروف المتغيرة كما لاحظنا فى الحالة السابقة.

وعلى أيه حال ان انشار هذه الآلات الميكانيكية وعلى الرغم مما نجم عن انتشارها من آثار سلبية تمثلت فى اندثار بعض الهن، ونضوب بعض الصناعات كصناعة النورج. وآلات الدراس الخشبية، الى جانب تدهور أحوال بعض الحرفيين الذين تخصصوا فى صيانة هذه الالات واصلاحها مما أحدث شكلا من البطالة بين

---

* تأتى كلمة تعقيب مشتقة من آداة تسمى «العقب» وهى نوع من أنواع الغرابيل التى تستخدم فى تنقية الحصى من المحصول، أو فصل الجذور عن الحبوب، أو فصل حبوب النبات المتطفل على المحصول . وهى تشبه كلا من الديارة والغربال فى الشكل حيث أنها عبارة عن شكل دائرى قطره متر، وتصنيع حافته من الخشب وبارتفاع ٨ سم ويملأ وسطه من الجلد ذات الفتحات الضيقة جدا. ويعنى «تعقيب البريسيم» تطهير حبات البرسيم بواسطة استخدام «التعقيب» من حبات النبات الطفيلى العالق به، وكذلك تطهيره وتنقيته من حبات البرسيم الفارغة أو الجافة التى لاتصلح للانبات مرة

هؤلاء، فضلا عن تقلص دور المرأة فى العملية الزراعية . الا أنهناك جانبا ايجابى صاحب انتشار هذه الالات الميكانيكية آلا وهو توفير الوقت والجهد بالنسبة للفلاح. فقد أصبحت العمليات الزراعية تتم بواسطة هذه الالات الميكانيكية تتم فى وقت أقل بكثير مما كانت تتم به بواسطة الأدوات التقليدية. والجدول التالى يبين لنا مقارنة بين الوقت اللازم لاجراء بعض العلميات الزراعية الخاصة ببعض المحاصيل باستخدام الطرق التقليدية والالات الميكانيكية.

جدول رقم (   )

مقارنة بين الوقت اللازم لاحجراء بعض العمليات الزراعية

بالطرق التقليدية وبالالات الميكانيكية الحديثة*

المحصول	الوقت اللازم لاتمام مختلف العمليات الزراعية بالالات التقليدية	الوقت اللازم لاتمام مختلف العمليات الزراعية بالالات الحديثة
القطن	٦٨ ساعة	١١,٤٥ ساعة
الذرة	٥١ ساعة	١٠,٣٠ ساعة
الأرز	٥٣ ساعة	٥,٣٠ ساعة
القمح	٤٩ ساعة	٤,٠ ساعة

وعلى الرغم من اتفاق الباحثة مع النتائج العامة لهذه الدراسة والتى أكدت على توفير الالات الحديثة للوقت بالمقارنة بالأدوات التقليدية فى اجراء العمليات الزراعية، الا أن الأرقام التى وردت فى هذا الجدول مخالفة كثيرا للواقع وللبيانات الامبيريقية التى تم ملاحظتها وتسجيلها بالاستعانة بطرق استخدام الوقت.

* سامى يونس، محاضرات فى الميكنة الزراعية، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، قسم الهندسة الزراعية، ١٩٨٠

فقد أشار الباحث على سبيل المثال الى أن الوقت اللازم لاجراء مختلف العمليات الزراعية الخاصة القمح بواسطة الآلات التقليدية، كانت تستغرق من الوقت ٤٩ ساعة، فى حين أصبح أداء مختلف هذه العمليات وبعد استخدام الالات الحديثة لا يستغرق من الوقت سوى ٤ ساعات فقط. وبالتحقق من ذلك امبيريقيا، ومن خلال متابعة بعض العمليات الزراعية الخاصة بمحصول القمح داخل الحقول، لاحظت الباحثة أن عملية الدراس والتذرية فقط كعملية نهائية تتم فى اخر مراحل انتاج القمح – عدا عمليات اعدادا الأرض ، والحرث، والزراعة والرى، والعزق، والرى، ومكافحة الآفات – يحتاج الفدان الواحد من ٤ : ٥ ساعات. هذا هو التقدير الكمى للوقت المستغرق ٥ يأداء هذه العملية. أما الوقت الفعلى لأداء هذا النشاط كما تبين من خلال معايشة مجتمع البحث وحالات الدراسة واستخدام الملاحظة – كأساليب كيفية فى جمع الماديه الميدانية – تبين أن هناك وقتا بنفق فى أداء هذا النشاط يفوق بكثير الوقت الذى تم تحديده بشكل كمى. ولنضرب مثلا على ذلك بالمهام التى يؤديها الفلاح فى يوم يكون قد خصص لدراس وتذرية محصول القمح، بذلك النشاط الذى من المتوقع أن تكون الآلة هى المنفذ الوحيد لهذا النشاط.

يحرص صاحب الأرض فى هذا اليوم على التوجه الى مكان الحقل فى وقت مبكر لاعداد المكان الذى سيتم فيه العمل، واعداد الجرار الذى يقوم بتشغيل الآلة، وتوزيع الآدوار على «الأنفار» الذين يشاركون فى العمل، الى جانب تحضير الأجوال التى سوف تستخدم فى تعبئة المحصول. هذا فضلا عن جلب بعض السلع التى يحتاج اليها العمل كتحضير مزيد من كميات البنزين أو الكيروسين – الوقود المستخدم فى تشغيل الآلة – لضمان عدم تعطل العمل اذا نفذ الوقود، شراء الشاى والسكر والدخان الذى يقدم للعمال طوال يوم العمل .. الخ.

وصول الآلة وأدائها لمهمة العمل مع مشاركة صاحب الأرض للعمل ومتابعة لكل كبيرة وصغيره بالحقل، وحتى تنتهى الماكينة من أداء دورها وتترك الحقل. يبدأ هذا الفلاح من جديد فيجمع أدواته واخلاء المكان من مخلفات الآلة ونقل المحصول الى مكان التخزين.. الخ. فاذا حسبنا الوقت المنفق فى أداء كل هذا لابد وأنه يفوق الوقت الذى تستغرقه الآلة.

مما سبق نلاحظ أن هناك اغفالا لتقدير قيمة الجهد المبذول فى أداء العمليات الزراعية وخاصة لدى المزارع المتوسط والصغير الذى يشارك فى العمل، وهذا خطأ كبير يتبعه وجود أرقام مضللة تخالف الواقع فى الريف المصرى.

وعلى أية حال فالباحثة تتفق مع كثير من الدراسات التى أكدت على أن دخول الآلات عمل على توفير الوقت اللازم لأداء مختلف العلميات الزراعية بالمقارنة بالوقت الذى كانت تستغرقه ادوات العمل التقليدية.

ويعد فائض الوقت الناجم من دخول الآلة أحد ايجابيات دخول الآلة وانشارها فى المجتمع الريفى المصرى، وان كان البعض يستغلون وجود هذا الانتشار بالتأكيد على تبلور مظاهر النمط الرأسمالى فى الريف المصرى. فخفض زمن الانتاج الذى تحقق بدخول الآلة يؤكد ركناهاما من أركان قيام النمط الرأسمالى. وفى هذا اغفال لوجود علاقات عمل رأسمالية تميز المجتمع الريفى المصرى نظرا لخصوصيته كما أكدت الدراسة الراهنة فى أكثر من موضع بها.

وهناك مزيد من النقاش الآن حول سلبيات دخول الآلة وما نجم من فائض فى الوقت. فقد اتفق الكثيرون على أن الوقت الفائض سيهدر فى أعمال غير انتاجية سوف تعمل على طمس ملامح المجتمع الريفى التقليدى. وسوف تحاول الباحثة خلال الفقرة التالية أن تظهر بعض الأشكال الجديدة لاستخدام الوقت الذى صاحب تغير التركيب المحصولى وأدوات العمل فى مجتمع البحث. وسوف تبرز

هذه الأشكال بصورة أكثر وضوحا، سيتكشف من خلالها وجود نوعية جديدة للحياة الريفية وأنماطا جديدة للسلوك.

ثالثا : التكنولوجيا الملائمة للزراعة المصرية لما كشف عنها استخدام الوقت فى القرية المصرية.

جاءت نتائج الدراسة الميدانية لتتفق مع نتائج الدراسات السابقة حول توفير الوقت بين اعضاء المجتمع الريفى نتيجة دخول التكنولوجيا الزراعية. وإن كانت نتائج الدراسة الميدانية اكدت على وجود اختلافات فى كيفية استخدام هذا الوقت الفائض بين الأنماط الانتاجية المختلفة وكذلك الفئات النوعية (ذكور – اناث) فى مجتمع البحث.

وقد افصحت جداو ل النشاط ومعايشة حالات الدراسة بمختلف انماطها الانتاجية عن زيادة وارتفاع وقت الفراغ بين الاسر التى تنتمى الى النمط التجارى النقدى وخاصة بين فئة البالغين والأطفال، عنه بين الأسر فى النمط السلعى البسيط والنمط المعيشى. فقد بلغ متوسط وقت الفراغ بين النساء فى النمط التجارى ٥ ساعات فى اليوم، فى حين بلغ متوسط وقت الفراغ بالنسبة للنساء فى النمط السلعى ٤ ساعات فى اليوم. أما فى النمط المعيشى فقد بلغ متوسط وقت الفراغ بالنسة للمرأة، ١,٣٠ ساعة. كذلك تبين أن الذكور فى النمط المعيشى اكثر تمتعا بوقت الفراغ من الذكور فى النمط السلعى والنمط التجارى. فقد بلغ متوسط وقت الفراغ ٣ ساعات. والجدول رقم ( ) يوضح المساحة التى يشغلها وقت الفراغ بين الذكور والآنات فى الأنماط الإنتاجية الثلاثة الى جانب باقى الأنشطة التى تمارس على مدار ٢٤ ساعة. وقد ارتبط بوجود الوقت الفائض والناجم عن تطور التكنولوجيا فى الزراعة المصرية، وما صاحب ذلك من زيادة أو انخفاض فى الدخل، بظهور أنماط وأساليب جديدة للحياة داخل المجتمع الريفى، منها ما

ارتبط بمزيد من الراحة والتكاسل وقد اختلف ذلك كما سبق الاشارة باختلاف الأنماط الأنتاجية، والمستويات الطبيعية فى مجتمع البحث، فضلا عن الاختلاف وفقا للنوع والسن بالنسبة لأعضاء المجتمع .

ففى نمط الأنتاج التجارى النقدى حيث الأعتماد على زراعة الفاكهة التى تتطلب عمالة قليلة وتكنولوجيا زراعية متطورة خاصة (المبيدات والأسمدة والأدوات) نجد أن اصحاب هذه الحدائق قد قاموا بإستثمار وقتهم فى التوسع فى إقامة بعض المشروعات التكميلية الإنتاجية (كمشروعات تسمين الماشية ، وتربية النحل والرواجن) ، وهذا فضلا عن تطور اسلوب الادارة بالنسبة لهذه المشروعات حيث الأشراف الدائم، وسرعة اتخاذ القرار، والأخذ بتقنيات العلم. كل هذا عمل على استغراق فائض الوقت بالنسبة لأبناء هذا النمط. وفى ذات الوقت ساعد ارتفاع الدخل مع توفر الوقت على البحث عن مزيد من وسائل الترفيه، فانتشر اقتناء التلفزيونات، وكذلك أجهزة الفيديو، وزاد وفقت مشاهدتهما، وخاصة بالنسبة للاناث والأطفال من أبناء هذا النمط. وقد أدى ازدياد عدد الساعات التى تنفق فى مشاهده التلفزيون، الى انخفاض عدد الساعات التى كانت تنفق فى الزيارات والمجالات الاجتماعية. كذلك ساعد ارتفاع الدخل على اقتناء الكثير من الأدوات المنزلية التى ساعدات المرأة على توفير المزيد من الوقت الذى وجه بعض منه الى زيادة الاهتمام بالاطفال ونظافتهم وتعليمهم، وكذلك العناية بالنفس، فى حين أى توفر الجهد الناجم عن سهولة استخدام هذه الأدوات، الى فقد المرأة لحيويتها ونشاطها، وصلابتها التى كانت تساعدها على اداء الأنشطة الصعبة والمرهقة بدنيا وعضليا. مثال ذلك النشاط الخاص بغسيل الملابس بالطريقة التقليدية وما كان يتطلبه هذا النشاط من قوة وطاقة و«عافية» كذلك جلب المياه من الترع بواسطة «الزلع» الفخارية ثقيلة الوزن – والتى كانت النساء تقوم بحملها فوق الرأس، تاركين أيديهن أثناء السير بسرعة ونشاط – وقد استبدلت هذه «الزلع» اليوم بأوانى مصنوعة من

الالومنيوم «طشت الحمام» لتكون حفيفية فى الحمل - فقد تقلص اداء هذه الأنشطة وبالتالى فقدت المرأة القدرة على القيام بأى عمل يحتاج الى جهد عضلى كبير.

أما عن، كيفية توظيف الوقت بين الأبناء الذين ينتمون الى النمط السلعى البسيط، فقد اتجه أبناء هذا النمط - بعد تطور التكنولوجيا الزراعية وانشارا استخدامها - الى تنويع المحاصيل المنزرعة وخاصة الخضر، التى يستغرق بقاؤها فترة قصيرة فى الأرض، مما يساعد على زراعة أكثر من نوع منها على مدار العام بما يحقق له عائدا ماديا ودخلا على مدار العام.

وقد ساعد استخدام الآلة على سهولة اخلاء الأرض وخدمتها واعدادها لزراعة محصول جديد وخاصة استخدام الجرار الزراعى الذى يعمل على عزاق وتخطيط وتسوية فدان من الأرض فى ساعات معدودة. يؤكد على ذلك ما جاء على لسان أحد الموظفين الزراعيين.

«الميكنة خلت اللى مايزرعش يزرع»

فقد ساهمت الميكنة الى جانب تسهيل أداء العمليات الزراعية الخاصة بزراعة محاصيل متتابعة، بتشجيع البعض وخاصة من أبناء الطبقة الوسطى على العمل بالزراعة التى جانب وظائفهم الحكومية التى أتيحت لهم بفضل اقبال هذه الطبقة على التعليم وما تبع ذلك من اتاحة فرص العمل خارج العملية الزراعية. وقد تبع تعدد المهن وتنوع المحاصيل بين أبناء هذا النمط ارتفاع طفيف فى الدخل نجم عن تعدد مصادر الدخل بالنسبة للأسرة، وان كان هذا الارتفاع واكبة ظهور متطلبات جديدة لأبناء هذا النمط، وخاصة الاهتمام بتعليم الأبناء كأحد القيم التى يحرص عليها المنتمون الى هذا المستوى الطبقى، فضلا عن الاهتمام المظاهر الخاصة باعداد مسكن ملائم، والحرص على اقتناء وسائل الترفيه وعلى رأسها التلفزيون، هذا الى

جانب الاهتمام بنظافة الأطفال ومظهرهم العام. وتلك السلوكيات لم تكن ذات أهمية فى الزمن الماضى، حيث كانت الأرض والماشية وزيادة انتاجيتها هى محور حياة الفلاح المتوسط والصغير أيضا.

أما عقلية الفلاح اليوم فقد أصبحت عقلية عملية حسابية تقدر الوقت، ولا يتم أداء أى عمل أو الاقدام على أى مشروع زراعى كان أو غير زراعى دون تنظيم واعداد مسبق، وتوقع للخسائر والمكاسب التى سوف يحققها. وتلك العقلية الجديدة التى تخالف العقلية الاتكالية القديمة هى التى أفرزت لنا هذه الأنماط المختلفة من السلوك السابق الاشارة اليه وبالتالى أفرزت أنماط جديدة فى الحياة الريفية المصرية. ولنضرب مثلا على العقلية الجديدة داخل القرية المصرية، فهذا فلاح مجبر على زراعة القطن تمشيا مع نظام الدورة الزراعية. فماذا فعل لمواجهة أعباء المعيشة وتحقيق عائد مادى خلال المدة الطويلة التى يقضيها محصول القطن فى الأرض وهى ثمانية أشهر. فنتيجة التدبير المنظم الذى أصبح الفلاح يتمتع به اليوم نجده اتجه الى زراعة محصول آخر وهو «الخيار» داخل الخطوط التى سيزرع فيها القطن، وذلك حتى يستطيع من خلال بيع هذا المحصول– الذى ينضج بسرعة قبل ظهور القطن ولا تتعارض عمليات خدمته مع عمليات خدمة القطن – أن يحصل على عائد يعتمد عليه الى أن يحين موعد جنى القطن وتصريفه.

وقد انتشر هذا السلوك بين مختلف الأنماط الانتاجية، فنجد كبار الملاك الذنى يتجهون الى تشجير الأرض يقومون «بتحميل» الحديقة بمحاصيل أخرى خلال فترة عدم وجود الأزهار أو الثمار. وغالبا ما تكون هذه و المحاصيل حبوب فول الصويا الذى يورد للجمعيات الزراعية، أو البرسيم الذى يباع بالقيراط لصغر الفلاحين الذين يقتنون ماشية ويحوزون مساحات قزمية لايكفى انتاجها طعامهم وطعام ماشيتهم. كذلك ينتشر هذا السلوك بين متوسطى الملاك الذى يزرعون أكثر

من نوع من الخضر فى مكان واحد وعلى خطوط واحدة وعلى مسافات متباعدة مراعين أنواع الخضر التى ترتفع والاخرى التى تحتاج الى مساحدة كبيرة وهكذا. كل هذا ناجم عن خبرة سابقة الى جانب عقل منظم ومرتب.

وكما سبق الاشارة فان هذه العقلية الجديدة لم تفرز لنا سلوكيات جديدة فى المجال الزراعى فقط بل كان لها تأثيرها على تحسين أسلوب الحياة فى مختلف المجالات داخل المجتمع الريفى. ويبدو ذلك فى صورة الريف اليوم الذى لم يعد يعانى من كثير من المظاهر السيئة التى كانت تشيع فى شوارعه وبين سكانه. فلم تعد الشوارع بالسؤ الذى كانت عليه من قبل حيث كثرة المياه والضيق، كذلك لم يعد المظهر الخارجى للناس ينم عن وجود فقر وبؤس. ويبدو ذلك جليا فى أشكال الملابس ونوعيات الأقمشة التى أصبح يرتديها أطفال الفلاحين ونساؤهم. كذلك تغير سلوك انسان الشارع فقد أصبح هناك تحرر فى الحديث بين الفئات المختلفة، نتيجة الانفتاح على العالم الخارجى والتقارب الذى حدث نتيجة التعليم والخروج للعمل كل هذا ساعد على وجود انتشار أنماط جديدة للحياة داخل الريف المصرى.

أما من نوعية الحياة وكيفية توظيف الوقت الفائض بين أصحاب النمط المعيشى الذين مازالوا يعانون من انخفاض الدخل وقزمية المساحة المنزرعة على الرغم من تحسن مستوى معيشتهم بالمقارنة بالماضى نتيجة ارتفاع انتاجية الفدان. فقد سبق الاشارة الى أن فدان الذرة الذى كان لاينتج سوى أربعة أرادب فقط تعيش عليهم الأسرة طوال العام، أصبح ينتج ٢٢ اردبا ليكفى نفس الأسرة. فما زال السعى وراء العمل هو الهدف المنشود عند أبناء هذه الفئة، الذين زاد انغماسهم فى سوق العمل المأجور ذكورا واناثا، سواء فى العمل داخل الحقول فى مواسم العمل، أو العمل فى المنازل كخدم، أو العمل بالتجارة الصغيرة. وهذا كله ليس لمجرد الحصول على

لقمة العيش فقط، ولكن لتحقيق أهداف أخرى لم تكن تشكل أهمية من قبل لدى هذه الفئة، ومنها أهداف خاصة بتعليم الأبناء، وأهداف خاصة بتحسين المظهر العام للأسرة عن طريق بناء مسكن جديدة به بعض الاثاث البسيط الذى يحسن من مظهر الاسرة وخاصة التى لديها بنات فى سن الزواج وتنشد عريسا مناسبا. ولذا فشكل المسكن الذى يقيم فيه أهل العروس يلعب دورا كبيرا فى تحديد نوعية الشباب المتقدم. فهذا الطموح لم يكن معروفاً بهذا الوضوح لدى الطبقات الدنيا منقبيل، وبالتالى فان السعى الى تحقيق هذا الطموح عمل على خلق انماط جديدة للسلوك، وبالتالى أحدث تغيرات فى نوعية الحياة الخاصة بهذه الفئة ومن ثم كان له تأثير على تحسن ظروف الحياة فى المجتمع الريفى المصرى ككل.

خاتمة : نظرة مستقبلية وتوصيات

على الرغم مما صاحب تطور التكنولوجيا الزراعية وخاصة أدوات العمل من تهميش لدور المرأة فى العملية الأنتاجية الزراعية، الا أنه من المتوقع أن يتدعم دور المرأة الثقافى والاجتماعى فى المستقبل. وذلك نظرا لأن الدور التاريخى للمرأة فى الريف المصرى يشهد على نشاطها الفعال فى العملية الانتاجية. فالمرأة لم تتعود الخنوع أو السلبية، ولذلك؛ يتوقع أن يكون لها دور اجتماعى ثقافى، لا يقل فاعليةعن دورها الانتاجى فى الأسرة. ويتأكد ذلك من حرص المرأة الريفية على التعليم والتواجد فى معظم مجالات العمل.

ان الرؤية المستقبلية للقرية المصرية تؤكد على أن هناك اتجاها متزايدا من قبل أعضاء المجتمع الريفى – ذكور أو اناثا – نحو توظيف الوقت توظيفا ايجابيا . فقد دلتنا الشواهد الامبريقية عن بعض ملامح هذه التوظيف الايجابى للوقت سواء بالنسبة للذكور حيث الاتجاه لتنوع المحاصيل واستئجار مزيد من الأرض لزراعتها، والعمل بأكثر من مهنة، واقامة مشروعات تكميلية انتاجية الى جانب أنشطة أخرى

رئيسية، بالنسيبة للاناث جاءت الشواهد لتؤكد على تنوع الأعمال كما هو الحال بالنسبة للنساء فى المستوى المعيشى، وزيادة الوقت المنفق فى رعاية الأطفال تعليما، وصحيا، وزيادة الوقت المخصص لعناية المرأة بنفسها مظهريا وجوهريا. هذا فضلا عن ارتفاع الأنشطة المزدوجة التى تؤكد على اقصى استفادة من الوقت المنفق فى أداء نشاط واحد. وهذا التوظيف الجديد للوقت ترى الباحثة أن اتجاهه الايجابى سوف يأخذ فى النمو، مع تزايد أعباء الحياة وظروف المعيشة المعقدة. وفى نفس الوقت سوف يكشف لنا عن وجود ملامح جديدة لنوعية الحياة فى الريف تتسم بزيادة فى تحسن الأحوال المعيشية للأسرة والقرية عموما. ويتبلور ذلك من خلال بعض المظاهر الاجتماعية التى بدأت تحرص عليها الأسرة كارتفاع قيمة المهر، وتطور أشكال الاحتفالات (الخطوبة – والزواج – والميلاد)، وتطور شكل المسكن والاثاث المستخدم فيه ... الخ.

وتتوقع الباحثة فى ضوء الدراسة المتعمقة التى أجرتها فى استخدام الوقت تقلص الوقت المستغرق فى أداء الأنشطة الزراعية بمزرعة الأسرة، وذلك نتيجة عدم التجانس المهنى الذى أصبح سمة تميز أعضاء الأسرة فى المجتمع الريفى، ووجود أعمال مهنية أخرى الى جانب العملى الزراعى – يطغى وقتها على الوقت المنفق فى العمل الزراعى – ولكن من المتوقع أيضا أن هذا التقلص فى الوقت لن يؤثر كثيرا على مستوى الانتاجية داخل المزرعة، نظرا لوجود بعض البدائل وتوفرها التى يمكن أن تؤدى العمليات الزراعية من خلالها، مثال ذلك توفر أدوات العمل الزراعى الحديثة، الى جانب توفر أشكال العمل المأجور بالنسبة للأنماط السلعية والتجارية بالقرية، وتوفير العمالة الأسرية فى الأنماط المعيشية.

* * *

أهم المراجع

١ – حمد كمال الشافعى ، دور التكنولوجيا فى تغيير البناء الاجتماعى للقرية المصرية، دراسة ميدانية فى قريتين مصريتين، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٨٢.

٢ – احمد مصطفى محمد خاطر، مزيد من التكنولوجيا مع مزيد من الحكم (مدخل لدراسة التحديات الاجتماعية لتكنولوجيا، الجمعية المصرية للبحوث الاجتماعية والتكنولوجية لتنمية المجتمع، الندوة العلمية الثانية حول القرية المصرية والتكنولوجيا الملائمة، القاهرة ص ١٩ – ٢٣ ديسمبر ١٩٨٧.

٣ – جورج باسيلى حنا، الميكنة والجرارات الزراعية ، مكتبة كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٧٩.

٤ – حورية كامل الخطيب، دراسة لأثر بعض المتغيرات على تجديديه الزراع فى مجال الميكنة الزراعية، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ١٩٧٩.

٥ – سامى يونس ،.محاضرات فى الميكنة الزراعية، دراسات عليا ، كلية الزراعة جامعة القاهرة، قسم الهندسة الزراعية، ١٩٨٠.

٦ – عالية حلمى حبيب، المصاحبات الاجتماعية والثقافية لتغير نمط الانتاج فى القرية المصرية، دراسة متعمقة لاستخدام الوقت فى القرية المصرية، ورسالة دكتوراه كلية البنات، ١٩٩٣.

.٧ – عبد المنعم شوقى، التنمية الريفية المتكاملة، الجمعية المصرية للبحوث الاجتماعية والتكنولوجيا لتنمية المجتمع، التدوة العلمية الثانية حول القرية المصرية والتكنولوجيا الملائمة، ١٩٨٧.

٨ - فينان محمد طاهر، مشكلة نقل التكنولوجيا دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

٩ - كليم فرج ، جورج باسيلى، النشرة العلمية الدورية للهندسة الزراعية، مج١ ، ع١ - ٢٥٦ ١٩٨١ - ١٩٨٣.

١٠ - - محمد محمود عبد الرؤف ، الميكنة الزراعية فى ج. م. ع، مكينة كلية الزراعة، جامعة القاهرة ١٩٧٤.

١١ - محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (١٩٥٢ - ١٩٧٠) دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

١٢ - محمود عوده، الفلاحون والدولة، دار النهضة العربية، ١٩٨٣.

١٣ - منير عزيز مرقص، النشرة العلمية الدورية للهندسة الزراعية، جامعة القاهرة، كلية الزراعة ، مج١ ، ع١ - ٥٢ ، ١٩٨٣.

الفصل التاسع
علم الاجتماع الصناعى

الفصل التاسع
علم الاجتماع الصناعى

ظهر علم الاجتماع الصناعى كميدان للبحث العلمى منذ أقل من عشرين عاماً . بحيث نستطيع أن نعتبر المرحلة الثانية عشرة من تجارب شركة ويسترن اليكتريك Western Electric Company ، نقطة بداية مميزة(١) وتمثل هذه التجارب دراسة اشترك فيها فريق من الباحثين يضم إلتون مايو E. Mayo ، وروثلسبرجر Roethlisberger ، ووليم ديكسون W. J. Dickson . وقد استهدفت الدراسة فى البداية قياس الآثار المترتبة على تغيير الظروف الفيزيقية فى العمل فى الإنتاجية . إلا أن اهتمامهم ما لبث أن تحول عن دراسة تلك الظروف الفيزيقية . بعد أن كشفت نتائج التجارب أن التغيرات التى أدخلت على هذه الظروف لم تؤد إلى ارتفاع ملحوظ فى الإنتاج . ولذلك لجأوا إلى إحداث تغييرات أخرى فى فترات الراحة ، والترفيه . وطول يوم العمل . وقد أجريت هذه التجارب الجديدة فى حجرة اختبار خاصة ، تمكن الباحثون فيها من عزل ست فتيات لكى يصبحن تحت الملاحظة المباشرة . بحيث يكون من اليسير عليهم تتبع التغيرات التى تطرأ على معدلات إنتاجيتهن ، نتيجة لتغير ظروف العمل ، وقد جاءت نتائج هذه المرحلة لتشير إلى ارتفاع ملحوظ فى معدلات إنتاجية الفتيات .

بيد أن إنتاجية الفتيات ظلت مرتفعة أيضاً ، حينما حاول الباحثون — فى المرحلة الثانية عشرة من التجربة — العودة إلى ظروف العمل السابقة ، حيث كانت الفتيات يعملن تسع ساعات كاملة ، دون وجود فترات للراحة ، أو وسائل للترفيه .

ولقد دفعت هذه التجارب الباحثين إلى التوصل إلى نتيجة مؤداها . أن هناك مجموعة أخرى من العوامل تفوق تأثير الظروف الفيزيقية للعمل ، تدخلت فى إحداث تلك النتائج . وأنه من اليسير أن نفسرها إذا نظرنا إلى حجرة الاختبار باعتبارها تمثل

• أعد هذا الفصل الدكتور محمد على محمد اعتماداً على المصدر التالى :

William. F. Whyte & Frank. B. Miller., „Industrial Sociology", In. Gittler. J. (ed.), Review of Sociology, Analysis of a decade, N.Y. John Wiley Sons. Inc. 1957). PP. 289 - 345.

موقفاً اجتماعيا ، فمن الواضح أن موقف الفتيات الست يختلف تماماً عن موقف بقية الفتيات فى أقسام المصنع الأخرى ، ذاك أنهن قد عزلن بمفردهن لأسباب ولم يطلب منهن أن يقلمن إنتاجية غير عادية ، بل أخبرن أنهن يقمن بدور أساسى فى برنامج تجريبى معين . بالإضافة إلى ذلك أمكن لهن أن يتخلصن من قنوات الإشراف الروتينية ، حيث كن يعملن تحت إشراف ومراقبة أحد الباحثين ، الذى حرص على إشراكهن فى اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل ، وعمل فى الوقت ذاته على تنمية روابط وعلاقات اجتماعية قوية معهن . وقد كان من نتيجة ذلك أن تغير موقف العمل تماماً، فقد نمت بين الفتيات مشاعر قوية بالاعتزاز نتيجة لموقفهن المتميز بين بقية عمال المصنع ، وتمكن كذلك من تأسيس جماعة اجتماعية على درجة عالية من التماسك ؛ يضاف إلى ذلك تغير جوهرى فى طبيعة العلاقة بينهن وبين الإدارة .

فى ضوء هذا الموقف الاجتماعى أمكن تفسير ارتفاع معدلات الإنتاجية ، ذلك أنه قد أصبح مؤكداً أن تغيير أنشطة الأفراد واتجاهاتهم ، يتطلب أولا تغييراً فى طبيعة العلاقات السائدة بينهم . وفضلا عن ذلك فقد انتهى الباحثون إلى أن الصناعة تشكل مجتمعاً قائماً بذاته ، تلعب فيه العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأفراد والجماعات دوراً بالغ الخطورة ، يفوق إلى حد بعيد تأثير الحوافز المادية ، أو الظروف الفيزيقية للعمل .

بيد أن هذه النتائج لم تسلم من النقد ؛ فقد ذهب البعض إلى أن تجارب وسترن إليكتريك لم تكشف لنا عن ظواهر جديدة ، ولكنها تؤكد أموراً ظاهرة واضحة . غير أن هذا الانتقاد،وإن كان ينطوى على قدر من الصحة، إلا أنه لم يأخذ فى اعتباره المعرفة التى كانت سائدة أثناء إجراء تلك التجارب حول السلوك الإنسانى فى الصناعة ؛ ذلك أن نتائج هذه الدراسات قد ظهرت فى وقت انشغل فيه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بدراسة المجتمعات البدائية والمجتمعات الصناعية الحديثة ، ولم يحاول أحدهم أن يخاطر بدراسة مصنع من داخله .

ومن ناحية أخرى اهتم علماء النفس بتطبيق بعض المقاييس السيكولوجية للكشف عن علاقة القدرات الفردية بالظروف الفيزيقية للعمل ؛ هذا بالإضافة إلى التصورات الاقتصادية للسلوك التى شاعت فى ذلك الوقت، والتى كانت تنظر إلى سلوك العامل الصناعى نظرة مادية ، وعقلية بحتة .

لذلك قدمت لنا نتائج هذه التجارب أساساً واقعياً قوياً ، يمكننا من رفض تلك التفسيرات الفردية والاقتصادية . لأنها أوضحت ولأول مرة أن المصنع يشكل نسقاً اجتماعياً Social System يعكس كثيراً من خصائص هذه الحياة الاجتماعية في المجتمعات المحلية . ولقد فتحت هذه النتائج أيضاً المجال لإجراء دراسات واسعة في ميدان علم الاجتماع الصناعي .

ومن ناحية أخرى أسهمت جهود عدد من الباحثين في تقدم دراسات علم الاجتماع الصناعي ، وذلك قبل أن ينشر التقرير الخاص بتجارب ويسترن إليكتريك عام ١٩٣٩ في مؤلف بعنوان « الإدارة والعوامل » Management and the Worker فقد أجرى لويد وارنر L. Warner دراسة تناول فيها النسق الاجتماعي للمصنع الحديث (٣٩) . بالإضافة إلى إسهامه في توجيه المرحلة التجريبية التي أعقبت تجارب حجرة الاختبار في دراسات هاوثورن ، وهي المرحلة التي اهتم فيها الباحثون بصفة خاصة بدراسة التنظيم الاجتماعي الشامل وأطلق عليها The Bank Wiring Room . كما تحول اهتمام علماء الأنثروبولوجيا نحو دراسة المجتمع الصناعي ، في محاولة لاستخدام الإجراءات المنهجية والأسس النظرية لعملهم في بحث ودراسة مشكلات المجتمع الصناعي بطريقة متعمقة. فقد صاغ اليوت شابل E. Chapple وكونارد أرنسبرج C. Arensberg (٩) اتجاههما التفاعلي في دراسة التنظيم الاجتماعي ، حيث قدم شابل أول نموذج لقياس التفاعل ، الذي يمثل أداة بحث لقياس العلاقات الشخصية المتبادلة . ولقد أدى اهتمام علماء الأنثروبولوجيا هذا بدراسة المجتمع الصناعي ، إلى تكوين جمعية الأنثروبولوجيا التطبيقية عام ١٩٤١ . والتي أصدرت بعد ذلك مجلة «التنظيم الإنساني » Human Organization . وأخذت منذ ذلك الوقت تنشر مجلدات ضخمة تضم بحوثاً عديدة في ميدان الصناعة والتنظيمات الاجتماعية عموماً .

أما وايت باك E. W. Bakke . فقد أخذ ينشر نتائج دراساته عن مشكلات الإنسان المتعطل بادئاً بإنجلترا (٤) ثم نيوهافن New Haven (٣ ، ٥) . ولقد وجهت نتائج هذه الدراسات أنظار الباحثين إلى أن للمهمة وظائف اجتماعية ونفسية هامة ، وليست وسيلة للكسب المادي فحسب . وهذا بدوره جعلهم يهتمون بدراسة معنى العمل وقيمته بين عمال الصناعة .

وقد أسهم كورت ليفين K. Lewin إسهاماً ملحوظاً فى نمو علم الاجتماع الصناعى ، من خلال دراساته العديدة حول الجماعات الصغيرة (٢٣) ، والتى حاول فيها أن يكشف عن كفاءة المناهج المستخدمة فى دراسة الجماعات ذات الاستقلال الذاتى، فى دراسة جماعات العمال فى التنظيمات الصناعية (٢٢) . وفى ضوء ذلك قام الكس بافيلاس A. Bavelas ، وجون فرنش J. French ، ولستر كوش (١٠) L. Coch ببرنامج تجريبى واسع فى شركة هاروود الصناعية Harwood Manufacturing Company

على أن دراسات علم الاجتماع الصناعى أخذت منذ عام ١٩٤٠ تسير بخطى ثابتة وسريعة ، وبخاصة بعد أن اتجه الباحثون إلى دراسة التنظيم الاجتماعى وتحليله فى أنماط مختلفة من التنظيمات . ولقد أسهم فى نمو وتطوير هذه الدراسات ، تأسيس لجنة العلاقات الإنسانية التى كانت تمثل هيئة دائمة للبحوث فى ميدان الصناعة بجامعة شيكاغو ، ضمت إلى عضويتها جاردنر B. Gardner وهافجهرست R. Havighurst وأويد وارنر ، ودافيز E. Davis ، وإيفريت هيوجز E. Hughes ، وهاربيسون F. H. Harbison وجورج براون G. Brown ، ووليم فوت وايت W. H. Whyte ، ثم أعقب ذلك إنشاء عدد من مراكز البحث هى مركز العمل والإدارة بجامعة ييل Yale ، ومعهد التكنولوجيا ومعهد البحث الاجتماعى بجامعة ميشجن ، والتى عملت على إجراء مجموعة متنوعة من البحوث الاجتماعية ، والنفسية ، والتنظيمية شملت عدداً هائلا من الصناعات .

وهكذا استطاع علم الاجتماع الصناعى أن يثبت أقدامه كميدان معترف به للدراسة والبحث . ولسوف نحاول فى الصفحات القليلة القادمة أن نقدم عرضاً لدراسات هذا الميدان ، فى محاولة لتنظيم الدراسات ، فى وحدة منطقية متكاملة .

الصناعة والمجتمع المحلى :

يهتم علماء الاجتماع الصناعى — فى الوقت الحاضر — بدراسة العلاقات المتبادلة بين الصناعة والمجتمع المحلى ، باعتبار أن التنظيم الصناعى لا يوجد فى فراغ ، وإنما يتوقف قدر كبير من فهمنا لديناميات البناء التنظيمى ، وطابع الحياة الاجتماعية داخل تنظيمات العمل ، على إدراكنا للإطار المجتمعى الذى يحيط بالتنظيم والقوى العديدة التى تربطه ببناء المجتمع . وفى ضوء ذلك اتجهت بعض البحوث نحو تفسير الظواهر الاجتماعية

فى المجتمع الصناعى ، من خلال وضعها فى السياق المجتمعى الأكثر شمولا . فقد حاول لويد وارنر فى دراسته لليانكى سيتى Yankee City أن يفسر ظاهرة اتحاد عمال الأحذية بالإشارة إلى التغيرات التى حدثت للبناء الاجتماعى للمصنع من ناحية ، وفى المجتمع المحلى من ناحية أخرى(٣٩)؛ حيث كان من نتائج التغيرات التكنولوجية التى أدخلت على نظام العمل فى المصنع ، انهيار التدرج المهنى القائم على المهارات الحرفية ؛ ومن ثم أصبح العمال المهرة الذين كانوا يشغلون مكانة أساسية فى تنظيم العمل ، عمالا شبه مهرة لا يتعدى الدور الذى يقومون به تشغيل الآلات ومراقبة إنتاجها . كما كشف أيضاً عن مدى التغير الذى أصاب بناء المجتمع المحلى ؛ فلم تعد للمدينة مكانة اقتصادية عمالية ، وهذا بدوره أدى إلى هبوط مكانة إدارة مصنع الأحذية فى المجتمع المحلى ، حيث كان رجال الإدارة فى المصنع يمثلون الطبقة العليا فى المجتمع المحلى. يضاف إلى ذلك ما أدى إليه إضراب العمال ، من ضعف لقوة الإدارة ، وتدعيم وتنظيم للنشاط النقابى ومنحه القدرة على تنظيم حركة العمال وتوجيه سلوكهم .

وفى دراسة أخرى لأنماط الصراع والتعاون داخل المصنع ، حاول هاربسون Harbison وديوبن Dubin البحث عن تفسير ملائم لتلك الظواهر ؛ وما يترتب عليها من نتائج فى ضوء طبيعة العلاقة بين المصنع والمجتمع المحلى ؛ وما يسود بينهما من تأثير متبادل . وقد أدى ذلك بهمـــا إلى أن يخلصا إلى نتيجة مؤداها : أن انسجام العلاقات وتوافقها بين إدارة شركة ستوديبيكر Studebaker Company وبين نقابة العمال يرجع إلى ظروف الإقامة التى جمعت بين إدارة الشركة وعمالها فى مجتمع محلى واحد ، واعتقادهم بأن رفاهية المجتمع تعتمد إلى حد بعيد على ما يحدث داخل المصنع (١٥) .

كما أشار كير Kerr وسيجل Siegel (٢٠) إلى أن هناك صناعات تتميز بميل واضح نحو الإضراب إذا ما قورنت بغيرها . وقد أكدا أن هذه الفروق بين الصناعات لا ترجع إلى مهارة الإدارة فى ممارسة العلاقات الإنسانية ، بل إلى العلاقة بين الصناعة والظروف المجتمعية المحيطة بها . ففى صناعة استخراج المعادن — مثلا — يقيم العمال فى مجتمعات محلية تعزلهم — نسبياً — عن عمال الصناعات الأخرى ، كما تفصلهم عن إدارة الشركة ؛ وهذه العزلة هى التى تؤدى إلى تغذية المشاعر الجماعية بينهم ، وتدعيم صلاتهم الاجتماعية وتوثيقها ، فيصبحون بذلك جماعة اجتماعية متماسكة ، تحكمها

مجموعة من القيم والمعايير التى توجه سلوك الأعضاء فى اتجاه يعارض أهداف الإدارة ويقاوم السلطة الرسمية .

ولقد تأكدت وجهة نظر كلارك وكير بعد أن نشر ألفن جولدنر A. Gouldner (١٤) نتائج دراسته المتعمقة على أحد مصانع الجبس gypsum Plant ، والتى قارن فيها بين الفروق فى استجابة قسمى التعدين والورق للإجراءات والقواعد البيروقراطية ، التى حولت العلاقات غير الرسمية بين الأعضاء إلى علاقات أكثر رسمية ، بعد أن غيرت إدارة الشركة مدير المصنع . فبينما كان قسم التعدين أكثر قدرة على مقاومة الاتجاه الرسمى البيروقراطى بطريقة فعالة ، خضع عمال قسم الورق للضغوط الرسمية بشكل واضح . ولقد حاول جولدنر أن يفسر الفروق فى الاستجابة للتحول البيروقراطى من زاويتين :

الأولى تمثل دراسة لتنظيم العمل وظروفه الاجتماعية داخل المصنع ، حيث كشفت هذه الدراسة عن أن عمال التعدين ينتظمون فى جماعات صغيرة متماسكة ، لا يتعدى حجمها ثلاثة أو أربعة أشخاص . وتمارس هذه الجماعات عملها بعيداً عن خطوط السلطة الرسمية ، وهذا بدوره هو الذى جعلها قادرة على تنمية مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بأداء العمل ، والتى تشكل اتجاهات الأعضاء نحو إدارة المصنع وتنظيمه الرسمى . أما موقف عمال قسم الورق فقد كان يختلف تماماً عن ذلك ، حيث تميزت علاقاتهم الاجتماعية بالتفكك والفردية ، مما جعلهم يفشلون فى تكوين تنظيم اجتماعى غير رسمى ، وهذا هو الذى أسهم فى خضوعهم للسلطة الرسمية ، وقبولهم للضغوط التى تمارسها الإدارة الجديدة للمصنع .

أما الزاوية الثانية التى فسر جولدنر من خلالها تلك الفروق ، فهى تمثل دراسة لظروف الحياة الاجتماعية لعمال القسمين فى المجتمع المحلى . فقد لوحظ أن عمال قسم التعدين تربطهم روابط اجتماعية وثيقة خارج نطاق العمل فى المصنع ، فهم يعيشون حياة أقرب إلى الجماعية التضامنية فى مجتمعهم المحلى ، ويقضون أوقات فراغهم معاً باستمرار ، وذلك على العكس من عمال قسم الورق الذين تكاد تنعدم بينهم العلاقات الاجتماعية خارج نطاق العمل .

ولقد أدت نتائج هذه الدراسة بجولدنر إلى الاعتقاد بأن بناء المجتمع المحلى ، يؤثر على نحو واضح فى اتجاهات الأفراد وعلاقاتهم وتوافقهم فى المجتمع الصناعى .

بيد أن فيليب سيلزنيك P. Selznick قد أوضح أن بناء المجتمع المحلى يمكن أن يمارس ضغوطاً من شأنها أن تعدل من أهداف التنظيم(٣٢). فقد كان الهدف الأساسى لمنظمة تنسى فالى (TVA) هو رفع مستوى المعيشة فى بعض المناطق القروية . وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات مثل : تنظيم الرى . وتدعيم القوة الكهربائية . وتوزيع المخصبات. وتطوير الممارسات الزراعية عن طريق الإرشاد الزراعى . غير أن الصفوة المتعلمة من الفلاحين فى تلك المناطق . قد مارست مجموعة من الضغوط على سياسة التنظيم . مما أدى فى نهاية الأمر إلى تعديل الأهداف الأساسية للمنظمة . لكى تتوافق مع ظروف تلك المجتمعات .

والواقع أنه قد تجمع لدينا فى الوقت الحاضر قدر هائل من الدراسات التى كشفت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن أن العلاقة بين الصناعة والمجتمع متنوعة ، وذات اتجاهات متعددة ، إلا أن معظم علماء الاجتماع الصناعى يرون أن نتائج تلك البحوث لاتزال فى حاجة إلى مزيد من الصياغة والتنظيم .

التكنولوجيا والعلاقات الإنسانية :

على الرغم من أن دراسة العلاقة بين التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية قد حظيت باهتمام علماء الاجتماع منذ فيبر ودوركيم حتى ريزمان Riesman وتوينبى Toynbee ؛ إلا أن الدراسات التى تناولت تحليل تلك العلاقة فى نطاق علم الاجتماع الصناعى : كانت تميل إلى الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية المصاحبة للتغير التكنولوجى فى نطاق محدود للغاية . ويمثل ذلك دراسات هاربسون وديوبين(١٥)ولويد وارنر وغيرهم ، والتى عنيت ببحث آثار التغير التكنولوجى فى مصنع معين بالذات . أو على نطاق المجتمع المحلى المحدود ، بدلا من الاهتمام بمناقشتها من منظور ثقافى أو مجتمعى أكثر شمولا .

وتمثل دراسة كوتريل Cottrell لإحدى المدن التى تعتمد فى نشاطاتها الاقتصادية على السكك الحديدية(١١). محاولة للكشف عن نتائج التغير التكنولوجى ومصاحباته فى المجتمع المحلى . فقد ترتب على تشغيل القطارات بالقوة الكهربائية بدلا من قوة البخار . تغيرات اجتماعية واسعة شملت النظام الاقتصادى . والمكانة الاجتماعية والتنظيم السياسى فى المجتمع . ويرجع ذلك إلى أن الحياة الاقتصادية فى المدينة كانت تعتمد فى المحل الأول على خدمات السكك الحديدية .

كما كشفت دراسات عديدة عن العلاقات الوثيقة بين خصائص العمل الفيزيقية التكنولوجيا) ، وبين المكانة الاجتماعية ، والتوافق لظروف العمل . والعلاقات الاجتماعية المتبادلة داخل الجماعات. وتعد دراسة تريست E. L. Trist و بامفورث K. W. Bamforth عن التغيرات التي طرأت على التنظيم الاجتماعي للعمل في مناجم الفحم البريطانية (٣٧) محاولة لقياس نتائج التغير التكنولوجي وآثاره على العلاقات الإنسانية ، فقد تغير نظام العمل التقليدي الذي كان متبعاً في استخراج الفحم ، نتيجة للتوسع في استخدام الآلات والأدوات الجديدة التي تسمح بإنتاج الفحم على نطاق واسع ، وبعد تطبيق الطريقة التي أطلق عليها Longwall miningn في ما بين عامى ١٩٢٠ — ١٩٣٠ . ولقد صاحب التغير التكنولوجي تفتيت في الأعمال ، بحيث أصبح كل عامل يقوم بأداء دور روتيني ومحدد ، لا يتطلب قدراً كبيراً من المهارة . ولقد أدى ذلك بدوره إلى تغيرات مصاحبة في التنظيم الاجتماعي للعمل ، حيث تفككت الجماعات الاجتماعية غير الرسمية التي كانت قائمة على أساس نظام العمل الجماعي التقليدي في استخراج الفحم ، وحلت محلها جماعات العمل الرسمية : التي تتميز بالتفكك والعلاقات الصورية ، والخضوع للسلطة الرسمية الإجراءات البيروقراطية . ونتيجة لذلك فقدت ظروف العمل ما كانت تتمتع به من قيمة اجتماعية عالية ، بل أصبح العمال يعانون قدراً كبيراً من القلق ، والضيق النفسي الذي ترتب على اغترابهم عن أعمالهم القديمة والتي كانت تتطلب مهارة عالية في الأداء ، مما كان يولد لديهم شعوراً بالفخر والاعتزاز . وقد أدى ذلك كله إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات الغياب ، ونقص في الإنتاجية ، وعدم استقرار في العمل .

بيد أن علماء الاجتماع الصناعي اهتموا بوجه خاص بدراسة العلاقة المتبادلة بين التكنولوجيا والأنساق الاجتماعية داخل تنظيمات العمل ، باعتبار أن نوع الآلات ، وعددها وحجمها ، ومواضعها تؤثر بطريقة مباشرة في حجم جماعات العمل الرسمية ، ومعاييرها وقيمها ، والمكانة الاجتماعية ، ومجرى الاتصال . ولقد تتبع شارلز ووكر C. Walker وروبرت جيست R. Guest الآثار الإنسانية التي ترتبت على العمل في خطوط التجميع الآلية Automative Assembly Line فخلصنا إلى أن نظام العمل وإن كان يسمح بوجود قدر محدود من التفاعل بين العمال ، إلا أنه لا يتيح الفرصة لتكوين جماعات أولية تتمتع بالاستقرار ، وهذا هو الذي يجعلنا نذهب إلى أن التقسيم الفني والوظيفي للعمل يؤثر في تحديد طبيعة التنظيم الاجتماعي ، ونمط العلاقات الاجتماعية .

والواقع أن لدينا الآن قدراً هائلا من الدراسات التى عنيت بكشف العلاقة بين التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى داخل التنظيمات الصناعية ، إلا أن ما يؤخذ على تلك الدراسات أنها لا تتعدى النطاق المحدود لجماعات العمل ، أو الديناميات الداخلية للتنظيم الصناعى . ومعنى ذلك أن الحاجة ما زالت ماسة إلى صياغة تعميمات وقضايا نظرية تفسر العلاقة بين التصنيع أو التكنولوجيا والحياة الاجتماعية والثقافية على نحو أكثر شمولا . وسوف يكون هذا العمل ركيزة أساسية فى عقد مقارنات واسعة فيما يتعلق بالعلاقة بين التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى فى أنماط مختلفة من التنظيمات الصناعية .

الروح المعنوية والإنتاجية :

يعنى كثير من الباحثين والعاملين فى التنظيمات الصناعية بدراسة وتحليل العلاقة بين الروح المعنوية Morale والإنتاج ، اعتقاداً منهم بوجود علاقة أو ارتباط موجب بين هذين المتغيرين ، بمعنى أن الروح المعنوية العالية يصاحبها ارتفاع فى معدلات الإنتاج والعكس صحيح .

غير أننا نعتقد أن صياغة تعميم على هذا النحو يتعين أن يأخذ فى اعتباره بداءة ، التعريف الذى نقبله للروح المعنوية . فإذا كنا نعرف الروح المعنوية فى ضوء الرضا عن العمل ، فليس من المتوقع إذن أن نجد علاقة ارتباطية بينها وبين الإنتاجية ، ذلك أن الأفراد قد يكونون على درجة عالية من الرضا عن أعمالهم ، ومع ذلك لا يتوفر لديهم الدافع لزيادة الإنتاج .

وفى ضوء تلك النظرة يرفض معظم الباحثين تعريف الروح المعنوية بالرجوع إلى فكرة الرضا عن العمل . وعلى الرغم من عدم وجود تعريف عام متفق عليه للروح المعنوية إلا أننا نجد عدداً من الباحثين فى ميدان التنظيم ينظرون إلى مفهوم الروح المعنوية من زاويتين : الأولى هى العواطف والمشاعر التى يكونها الأفراد نحو بعضهم . والزاوية الثانية ، تمثل عواطفهم ومشاعرهم نحو التنظيم ، والالتزام الجماعى لتحقيق الأهداف التنظيمية . فقد ذهب هربرت بلومر H. Blumer (٨) إلى أن الروح المعنوية للجماعة تعنى « وجود استعداد بين أعضائها للتحرك بطريقة جماعية نحو تحقيق هدف معين ، ومعنى ذلك أن الروح المعنوية مرتبطة بتوحد أعضاء الجماعة بهدف محدد ، تصبغ عليه الجماعة قيمة عالية . وتسعى لتحقيقه برغبة جامحة» . أما ألكسندر ليوتن A. Leighton (٢١)

فقد عرف الروح المعنوية بأنها « قدرة الجماعة على تحقيق قدر من التكامل والانتظام . والتنسيق الدائم من أجل إنجاز هدف مشترك » . كما أضاف ليوتن إلى ذلك خمسة عوامل أساسية تسهم فى تشكيل الروح المعنوية هى :
أولا : توحد كل عضو بالجماعة وإيمانه بالهدف المشترك . ثانيا : اعتقاد أعضاء الجماعة وإيمانهم بالقيادة . ثالثاً : ارتباط كل عضو ببقية الأعضاء . رابعاً : قدرة الجماعة وكفاءتها التنظيمية . خامساً : وأخيراً الاتزان العاطفى والانفعالى بين أعضاء الجماعة. ووفقاً لذلك يصبح من الممكن أن نذهب إلى أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين الروح المعنوية العالية وبين ارتفاع معدلات الإنتاج . ويرجع ذلك إلى أن رفع الإنتاج يمثل هدفاً للجماعة ، تسعى إلى تحقيقه بكفاءة عالية ، إذا ما قورنت تلك الجماعة بجماعة أخرى لم تجعل من رفع معدل إنتاجها هدفاً جماعياً .

على أننا نستطيع بعد ذلك أن نحلل العلاقة بين تماسك الجماعة . باعتباره مظهراً للروح المعنوية ،وبين الإنتاجية(٣١). فنستطيع أن نتوقع انخفاض معدل إنتاجية الجماعة إذا تفرق أعضاؤها ، أو سادت بينهم صراعات من شأنها أن تعمل على تفكك الجماعة ، وذلك على العكس من جماعة أخرى متماسكة تجعل من تحقيق إنتاجية عالية هدفاً أساسياً لها . ، ومع ذلك يتعين أن نلاحظ أنه ليس من الضرورى أن تسير العلاقة بين التماسك والإنتاجية على النحو السابق . فقد تكون الجماعة على درجة عالية من التماسك ،ومع ذلك تحتفظ بمستوى منخفض للإنتاج . ويرجع ذلك فى هذه الحالة إلى معايير الجماعة . وقيمها ، وتنظيمها الذى يوجه سلوك الأعضاء ويحدد تصرفاتهم . وبالتالى يصبح الفارق بين الجماعات ليس هو فقط درجة تماسكها . بل ما يسود بين أعضائها من قيم ومعايير متصلة بالإنتاج ، الأمر الذى نستطيع أن نقول معه إن التماسك أو التفكك هما مظهران يعكسان تنظيم الجماعة واتجاهات الأعضاء .

والواقع أن بحوث سايلز Sayles وستراوس G. Strauss قد أسهمت فى الكشف عن الظروف المصاحبة والمرتبطة بتماسك الجماعات(٣٠). فقد ذهبا إلى أن التجانس بين الأعمال التى يؤديها أعضاء الجماعة يمارس تأثير قوياً . فالتشابه بين العمال فى نوع العمل وقيمة الأجر يجعلهم أكثر ميلا نحو الترابط والاتصال الوثيق . إذا ماقورنوا بجماعات العمال غير المتجانسة فى هذين الظرفين.

ومع ذلك فإننا نعتقد أن هناك مجموعة أخرى من العوامل تتدخل في هذا الموقف، فإذا كان التماسك يعني وجود معيار جماعي يتصل بالإنتاج : فما الذي يوجه هذا المعيار نحو رفع الإنتاج أو خفضه ؟ لا شك أن الكشف عن تلك العوامل يقتضي دراسة العلاقات بين جماعة العمل وبين التنظيم الإداري ، أو بعبارة أخرى موقف التنظيم الاجتماعي غير الرسمي من التنظيم الرسمي البيروقراطي . ولعله من الأفضل في هذا الصدد أن نلقي بعض الضوء على سلوك المشرف باعتباره يمثل حلقة اتصال بين الجماعة من ناحية : والبناء الاجتماعي الشامل من ناحية أخرى . ولقد تجمعت لدينا دراسات عديدة وبخاصة تلك التي أجراها علماء النفس الاجتماعي : تقدم وصفاً لعملية الإشراف وتأثيرها في الإنتاج .

ومن أهم تلك الدراسات بحوث رنسيس ليكرت R. Likert وزملائه في معهد البحوث الاجتماعية بجامعة ميشجن ، والتي تناولت دراسة القيادة والإشراف في تنظيمات العمل ودورها في الإنتاج . وقد أسفرت نتائج هذه الدراسات عن تمييز بين نمطين للإشراف : الأول هو الإشراف الموجه للعمال Employee Centered ؛ أما النمط الثاني فهو الإشراف الموجه للإنتاج Production Centered (١٧ ، ٢٤ ؛ ٢٥ ، ٢٨) : فالمشرف الذي يركز اهتمامه على العمال هو الذي يحيطه مرءوسوه بنظرة إنسانية خالصة لأنه أكثر قدرة على الاهتمام بشئونهم ورعاية مصالحهم ؛ فالإشراف في نظره وظيفة اجتماعية ونفسية ، قبل أن يكون مهمة رسمية وإدارية ، وذلك على العكس تماماً من المشرف الذي يوجه إشرافه للإنتاج ، فهو في نظر مرءوسيه لا يعني بالجماعة بقدر ما يهتم بإنجاز العمل وأدائه . ولقد خلص ليكرت وزملاؤه من هذه البحوث إلى أن المشرف الذي يوجه إشرافه للعمال يستطيع أن يحقق إنتاجية عالية تفوق تلك التي يحصل عليها المشرف الذي يعني بالإنتاج في المحل الأول (١٨) .

بيد أن كارول شارتل C. Sharttle (٢٣) ، وجون همفل J. Hemphill(١٦) . ورالف ستوجدل R. Stogdill (٣٥ ، ٣٦) ؛ قد ذهبوا في دراساتهم للقيادة بجامعة أوهايو إلى أن الثنائية التي أسفرت عنها دراسات ليكرت وزملائه تبسط الوقائع بدرجة ملحوظة ؛ فقد تمكنت دراسات جامعة أوهايو من خلال استبارات كشفت عن إدراك العمال للمشرفين ، من عزل عاملين إحصائيين مستقلين هما التقدير Consideration والقدرة على المبادأة Initiating Structure . ويشير التقدير إلى اهتمام المشرف بمشاكل

مرءوسيه ورعايته لمصالحهم . أما القدرة على المبادأة ، فهى تعنى نشاط المشرف وإيجابيته فى تحقيق أهداف الجماعة . وتحديد موقفها . وربطها ببقية التنظيم. أو بعبارة أخرى تشير القدرة على المبادأة إلى قدرة المشرف على صياغة موقف الجماعة وتشكيله .

ولا شك أن هناك قدراً كبيراً من التشابه بين مفاهيم ليكرت وشارتل وهمفل . « فالإشراف الموجه للعمال » ، يكاد يتفق مع مفهوم التقدير . كما أن « القدرة على المبادأة » يمكن إدراجها تحت الإشراف الموجه للإنتاج . غير أن الفارق الأساسى بينهما يتمثل فى أن دراسات أوهايو تؤكد أهمية الاستقلال الإحصائى بين المتغيرين . ومعنى ذلك أن من الممكن أن يحصل المشرف على درجة عالية فيما يتعلق بعامل التقدير ، ويحصل كذلك على درجة مماثلة فى قدرته على المبادأة ، أو يحصل على درجة منخفضة فيهما معاً ، وقد يحصل على درجة عالية فى متغير معين ودرجة منخفضة فى المتغير الثانى . . وهكذا . إذن فنحن لا نستطيع التنبؤ بالدرجة التى سيحصل عليها فى عامل معين ، إذا علمنا سلفاً درجته فيما يتعلق بالعامل الثانى .

ومن ناحية أخرى يميل شارتل إلى الاعتقاد بأن أكثر المشرفين فعالية أولئك الذين يحصلون على درجة عالية فى « القدرة على المبادأة » و «التقدير» فى نفس الوقت . ومع ذلك فقد كشفت شواهد دراستهما عن أن ظروف العمل تؤثر إلى حد بعيد فى نوعية الإشراف . ففى بعض المواقف يكون من الأفضل أن تكون قدرة المشرف على المبادأة عالية لكى يمكن تحقيق مستوى عال للإنتاج ، بينما قد تتطلب مواقف أخرى مشرفاً يحظى بدرجة عالية من التقدير من مرءوسيه حتى يمكن أداء العمل ورفع مستوى الإنتاج .

والواقع أنه برغم ما يدعم نتائج دراسات ميشجن وأوهايو من بيانات مسحية ، وشواهد إحصائية ، إلا أن هذه الدراسات تعانى من نقطة ضعف أساسية . ذلك أن النتائج التى انتهت إليها تعتمد على إدراك المرءوسين لسلوك المشرف ، وهذا الإدراك هو فى حقيقته استجابة لذلك السلوك . ومعنى ذلك أنه مازالت تنقصنا الصورة الواقعية لأنماط السلوك التى يمارسها المشرفون . غير أن ذلك لا يعنى أن تلك البيانات عديمة القيمة ، فاستخدام استبيان دقيق قد يسمح لنا بالحصول على ثروة من البيانات ، إلا أن هذه البيانات تمثل جانباً فقط من الموقف الاجتماعى ، الذى لن تكتمل بقية جوانبه

إلا بعد ملاحظة السلوك الفعلى للقادة ، والذى نستطيع فى ضوئه فقط أن نفسر إدراك المرءوسين لرؤسائهم .

ولقد درس عدد من الباحثين فى جامعة ميشجن(١٨)العلاقة بين إحكام الإشراف وبين معدلات الإنتاج . ويبدو أنهم يتفقون عموماً على أن المشرف الذى يكتفى بإعطاء توجيهات عامة تاركاً لمرءوسيه قدراً من الحرية فى أداء العمل ، يحصل على نتائج أفضل فيما يتعلق بالروح المعنوية والإنتاجية ، إذا ما قورنت بالنتائج التى يحصل عليها المشرف الذى يراقب بإحكام سلوك العمال ، ويتولى وحدة اتخاذ القرارات ، وتحديد نظام العمل بدقة . كذلك كشفت البحوث التى بدأها كورت ليفين (٢٣) ، وتابعها إلكس بافيلاس(٦) A. Bavelas ولسبركوش Coch وجون فرنش J. French (١٠) ، كشفت عن أن إشراك العمال فى اتخاذ القرارات ، وفى المناقشات الجماعية فيما يتعلق بظروف عملهم ، يؤدى إلى رفع الروح المعنوية وزيادة معدلات الإنتاج ، وأخيراً أوضحت تجارب هاروود Harwood أن العمال كانوا أكثر استعداداً لقبول التغيرات التكنولوجية وبالتالى أكثر إنتاجية ، حينما كان يسمح لهم بقدر من المشاركة فى اتخاذ القرارات .

بيد أن هذه المناقشات الجماعية ، والمشاركة فى اتخاذ القرارات وإن كانت تمارس فى الواقع تأثيراً قوياً فى تشكيل اتجاهات الأفراد وتوجيه سلوكهم ، إلا أنها تثير مجموعة من الصعوبات . ذلك أن استخدام هذه المفاهيم قد يورطنا فى قبول تعميمات لا تنهض على شواهد كافية ، فقد نميل إلى استنتاج مؤداه : أن « الأساليب الديمقراطية الجماعية » تحقق نتائج أفضل من السلوك الأوتوقراطى ، فيما يتعلق بإنجاز الجماعة وروحها المعنوية ، فى الوقت الذى لا تتوافر لدينا بيانات كافية حول السلوك الفعلى للقادة خلال تلك المناقشات ، ذلك أن سلوك القائد يختلف وفقاً لعدد من المستويات ، فهو قد يساعد أعضاء الجماعة على الوصول إلى قرارات جماعية بأنفسهم . وقد يكتفى بأخذ مشورة الجماعة تاركاً لنفسه مهمة اتخاذ القرارات ، وهو أخيراً قد يستخدم هذه المناقشات الجماعية للتظاهر فقط دون أن يعطى وزناً للقرارات التى تسفر عنها . ومن ناحية أخرى فإن إمكانية استخدام هذه المناقشات الجماعية تعتمد — نسبيا — على طبيعة المشكلة ، والمستوى التنظيمى الذى تتعلق به تلك القرارات ، والسرعة اللازمة لتنفيذها وغير ذلك من العوامل والظروف التى لم نتمكن حتى الآن من الكشف عنها .

وبالإضافة إلى ذلك كله ، فإن هذه الدراسات تقوم على افتراض مسبق ، يذهب إلى أن المشرف يتمتع بدرجة عالية من التحرر فى أنماط سلوكه . وما يتخذه من قرارات فى موقف العمل ، بينما الأمر على العكس من ذلك تماماً . فالمشرفون المباشرون على العمال يشغلون مكانة دنيا فى التسلسل الإدارى للتنظيم . وهذا بدوره يجعل أنماط سلوكهم وعلاقاتهم مع العمال محكومة بسياسة الإدارة وتوجيهاتها من ناحية ، والضغوط التى تفرض عليهم من المستويات التنظيمية العليا من ناحية أخرى ، ومعنى ذلك أن الذوق فى أنماط الإشراف يتأثر إلى حد بعيد بالبناء التنظيمى القائم. وقد ميز جاردنر Gardner ومور Moore (١٣) بين شكلين أساسيين للبناء التنظيمى: الأول يمثل التسلسل الضيق الطويل ، أما الثانى فهو التسلسل الواسع العريض . ويعتمد الشكل الأول على نظرية نطاق الإشراف Span of Control والتى تذهب إلى أنه يتعين أن يكون هذا النطاق فى مستوى الإدارة العليا ضيقاً بقدر المستطاع ، بينما يمكن أن يتسع كلما هبطنا سلم التسلسل الإدارى . فإذا كان المدير التنفيذى لا يستطيع الإشراف إلا على جماعة صغيرة قد لا تتعدى تسعة أشخاص ، فإن رئيس العمال يمكنه أن يمارس إشرافه على جماعات تفوق ذلك بكثير ، طالما أن العمل الذى يقوم به العمال فى هذا المستوى الأدنى يكون عادة روتينياً ونمطياً. ومع ذلك فيجب ألا يزيد عدد هذه الجماعات إلى درجة كبيرة ، حتى يتمكن المشرف من ممارسة إشراف محكم ودقيق .

أما الشكل الثانى للبناء التنظيمى فهو يقوم على افتراض مؤداه « أنه يمكن أداء العمل على نحو أكثر كفاءة ، إذا ما منح العاملون قدراً أكبر من التحرر فى أداء العمل ، والمشاركة فى اتخاذ القرارات » . وهذا هو الذى يسمح بتوسيع نطاق الإشراف . والنتيجة التى يخلص إليها جاردنر ومور هى أن نمط الإشراف فى المستويات الدنيا لا يمكن تفسيره مستقلا عن البناء التنظيمى والفلسفة التى ينهض عليها شكل التسلسل الإدارى .

النظرية فى علم الاجتماع الصناعى :

المحك الأساسى لاختبار قوة النظرية السوسيولوجية ، هو قدرتها على التفسير والتنبؤ بالأحداث الإنسانية . ومعنى ذلك أن تقويم النظرية يتعين أن يتم فى ضوء البيانات العديدة

التى تنتهى إليها البحوث الإمبيريقية . والواقع أننا لا نستطيع أن نقوم فى هذا الصدد بتلك المحاولة لتقويم نظريات الاجتماع الصناعى ، ذلك أن الغرض المحدود لهذا الفصل لا يسمح بهذا العمل ، الأمر الذى يجعلنا نحصر نطاق مناقشتنا لتلك النظريات التى استخدمتها الاتجاهات الرئيسية فى هذا العلم ، مع محاولة لتقديم بعض الملاحظات حول كفاءة هذه الأدوات.

ويتمثل الاتجاه النظرى الأول فى الدراسات السوسيولوجية لماكس فيبر M. Weber والتى حلل فيها ظاهرة البيروقراطية ، وناقش عناصرها ونتائج نموها المتزايد فى المجتمع المعاصر ، بالإضافة إلى المساهمات التى قدمها بعض الباحثين الذين تأثروا بمفاهيم فيبر ، ومن بينهم رينهارد بندكس R. B. Bendix، وهير برت بلومر H. Blumer وروبرت ديوبن R. Dubin ، وألفن جولدنر A. Gouldner وسيمور ليبست S. Lipset ، وروبرت ميرتون R. Merton ، وولبرت مور W. Moore، وفيليب سيلزنيك P. Selznick وأهم ما يميز هذا الاتجاه أنه — يهتم بدراسة ظواهر أو مشكلات عامة ، فيعنى — مثلا — بتحليل البيروقراطية من حيث عناصرها وآثارها ، وعلاقات القوة ، والتحول نحو المهن الفنية العليا ، والنسق الاجتماعى الشامل للتنظيم . والهدف الأساسى لهذه الدراسة يتمثل فى تقديم صورة متكاملة للنمو التنظيمى والظروف المجتمعية بوجه عام ، من منظور ثقافى وحضارى شامل . ومعنى ذلك أن البحث فى هذا الاتجاه لا يعنى بدراسة العلاقات الشخصية المتبادلة من خلال التركيز على جماعات العمل الصغيرة ، أو ببحث ظواهر جزئية كالقيادة ، والروح المعنوية ، وديناميات الجماعات وغيرها ، بل يتجه منذ البداية صوب صورة البناء التنظيمى الكاملة من جهة ، والإطار المجتمعى المحيط بالتنظيمات من جهة أخرى .

ونستطيع أن نشير فى هذا المجال إلى الدراسة التى أجراها ألفن جولدنر بهدف اختبار نظرية فيبر عن البيروقراطية [١٤] ، وبعض التصورات السيكولوجية الأخرى فى مصنع معين بالذات ؛ حيث إن هذه الدراسة قد حاولت أن تقرب المسافة بين المستويات التصورية للاتجاه السابق ، وبين الصورة الواقعية للتنظيم الاجتماعى ، وذلك فى ضوء دراسة متعمقة للعلاقات الإنسانية فى تنظيم صناعى معين . ولذلك تعد هذه الدراسة

محاولة رائدة لتطوير نظرية التنظيم وتطويعها لدراسة ديناميات الحياة الاجتماعية فى تنظيمات العمل .

أما الاتجاه النظرى الثانى فهو يجمع بين عدد من الأطر النظرية التى ظهرت كرد فعل للاتجاه السابق ، حيث صيغت لكى تلائم دراسة العلاقات الشخصية المتبادلة داخل الجماعات ، والسلوك التنظيمى فى نطاق الصناعة أو خارج نطاقها .

فى بداية عام ١٩٤٥ عرض وايت باك W. Bakke نظريته عن « توافق السلوك الإنسانى » (١ ، ٢ ، ٣) . وتقوم هذه النظرية على مفهوم محورى هو « بناء الحياة Structure of Living ، الذى يعبر عن النزعة الدائمة لدى الأفراد نحو تشييد التنظيمات وتطويرها ، لذلك فهو يعنى أنماط السلوك التى يتبعها الأفراد لنقل الموارد البشرية والاجتماعية والطبيعية المتاحة لديهم ، واستخدامها فى تحقيق الأهداف ، بالإضافة إلى صياغة الدعائم الأساسية لإنجاز تلك الأهداف وتشمل القواعد ، والرموز ، والطقوس ، التى تحدد ملامح البناء ، وتجعله حقيقة مستقرة » .

وقد حلل باك سبع عمليات أساسية أطلق عليها روابط التنظيم Bond of Organization باعتبارها أدوات صالحة لتفسير السلوك الجمعى . فالنسق الاجتماعى يتكون — فى رأيه — من سبعة أجزاء أساسية ، تشمل الأنشطة والعمليات الآتية : (ا) مجرى العمل Workflow و (ب) السلطة و (حـ) المكافأة والعقاب و (د) حشد الموارد اللازمة للتنظيم و (هـ) الاتصال و (و) المكانة و (ز) التكامل ويعبر عن النشاطات التى تحدد التنظيم وترمز إليه وتميزه كصيغة كلية . وعلى هذا النحو يتوافق الأفراد مع روابط التنظيم من خلال تعاقدات تضمن تحقيق الأهداف التنظيمية .

ولقد شاع هذا النموذج فى دراسة التنظيم الاجتماعى وتحليله . باعتباره يتضمن معظم المفاهيم الضرورية لدراسة الجوانب الأساسية للسلوك التنظيمى . غير أننا نعتقد أن هذا الإطار بما ينطوى عليه من مفاهيم شاملة ، يتسم بقدر كبير من التعقيد ، ذلك أن وايت باك لم يراع عند صياغته مبدأ أساسياً للنظريات العلمية وهو قانون الاقتصاد العلمى Law of Parsimony ، والذى يذهب إلى أن تحقيق التقدم العلمى يتطلب صياغة قضايا نظرية تضم أقل عدد ممكن من المفاهيم .

وتمثل نظرية المجال عند كورت ليفين الإطار النظرى الثانى ، الذى يسعى إلى كشف وتصوير إدراك الفرد للعالم الخارجى . ولقد عرض ليفين نسقه النظرى فى رسوم وأشكال توضيحية تصور حركة الفرد فى مجاله الحيوى ، حيث يشغل قطاعاً من حيز الحياة «Life Space» . أما بقية هذا الحيز فهى تشكل البيئة المحيطة بالفرد والتى تجذبه وتتفاعل معه فى توازن إيجابى . ويتحرك الفرد حركة مستمرة خلال قطاعات الحياة لكى يستطيع أن يحقق أهدافه . وهذه الحركة هى التى تؤدى إلى اختلال التوازن الإيجابى بينه وبين البيئة ، نتيجة للعوائق التى تعترض تحركات الفرد والتى يتعين أن يجتازها ليصل إلى منطقة الهدف ، والوسيلة الأساسية لتحقيق التوافق بين الذات والبيئة الخارجية تتمثل فى التفاعل الدائم بينهما الذى يحدث عن طريق عملية الإدراك ؛ ذلك أن الإدراك هو نقطة البدء فى التفاعل بين الفرد والمجال السلوكى . وإذن فلكى يمكننا أن نتنبأ بسلوك الأفراد يتعين أن نتعرف بداءة على إدراكه للقوى السلبية والإيجابية التى تحكم تحركاته فى حيز الحياة ، أو بعبارة أخرى المناطق التى يتحرك خلالها والعوائق التى تعترض تحركاته لبلوغ منطقة الهدف .

وتكمن أهمية هذه النظرية فى أنها توجه الانتباه إلى ضرورة فهم نظرة الفرد للعالم الخارجى ، والكيفية التى ينظر بها إليه ؛ إلا أن اعتماد النظرية على إدراك الفرد للعالم الخارجى يثير مجموعة من التساؤلات . فكيف نستطيع أن نستخدم إطاراً بنى أساساً على إدراك الفرد فى فهمنا للسلوك الواقعى الملاحظ فى التنظيمات ؟ أو بعبارة أخرى كيف نستطيع أن نستخدم إطاراً يعتمد على إدراك الفرد فى كشف وتحليل مشكلات تتعلق بالبناء التنظيمى ؟ .

يبقى بعد ذلك الاتجاه النظرى الثالث وهو ما يطلق عليه نظرية التفاعل . والذى أسهم فى صياغته عدد من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية وبخاصة اليوت شابل E. Chaple ، وكونارد أرنسبرج C. Arensberg اللذان استخدماه فى دراسة الصناعة ، وكذلك دراسات ريتشاردسون F. L.W. Richardson ؛ وجورج هومانز G. Homans ووليم فوت وايت W. F. Whyte وعلى الرغم من أن هناك اختلافات ضئيلة بين تصورات هؤلاء الباحثين . إلا أننا نستطيع أن نعرض الأفكار الأساسية لهذا الاتجاه ، من خلال دراسة جورج هومانز « للجماعة الإنسانية » .

فقد حلل هومانز السلوك الاجتماعى فى ضوء ثلاثة مفاهيم أساسية هى : التفاعل ،

والعواطف ، والأنشطة ، باعتبارها تشير إلى التساند المتبادل بين مظاهر السلوك :
أما التفاعل فهو يشير إلى الاتصالات الشخصية المتبادلة ، التى يمكن ملاحظتها موضوعياً والتعبير عنها فى صيغ كمية ، كالمبادأة والاستجابة أثناء تفاعل شخصين . أما العواطف فترتبط بضروب التفاعل العديدة ، وهى بدورها تشير إلى تلك الحالات السيكولوجية الانفعالية حول الموضوعات ، أو الأشخاص ، والتى اكتسبت قدراً من الثبات والاستقرار ، خلال الزمن ، وهى على عكس التفاعل لايمكن إخضاعها للملاحظة المباشرة أو قياسها كمياً ، بل إن الباحث يستنتجها من عبارات الأشخاص وأفعالهم . أما العنصر الثالث لتحليل السلوك فهو : الأنشطة والتى تعنى الأفعال الفيزيقية أو تحركات الأفراد فى العالم الخارجى ، وهى ظواهر يمكن إخضاعها للملاحظة والقياس الكمى الدقيق سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وتعتمد النشاطات على التفاعل والعواطف . كما تؤثر فيهما بدورها . فكمية الإنتاج — مثلا — يمكن اعتبارها سبباً ونتيجة فى الوقت ذاته للتفاعل بين العامل وزملائه، ورئيسه ، وكذلك للعواطف التى تكونت لديهم نحو تضامن الجماعة وكمية العمل اليومى .

ولما كان هذا الاتجاه قد استخدم فى دراسة العلاقات الإنسانية كإطار للبحث فى علم الاجتماع الصناعى ، لذلك فسوف نحاول أن نناقش الانتقادات التى وجهت إليه فى الفقرة التالية .

تلك صورة موجزة للاتجاهات النظرية الأساسية فى علم الاجتماع الصناعى ، وهى تعكس لنا مدى الاختلاف والتباين بينها : وهو اختلاف لا يقتصر فقط على استخدام مفاهيم أو مصطلحات متنوعة بقدر ما يمثل اختلافاً فى نوعية التفسيرات ، ونطاق البحث ، والبعد الأساسى الذى يدور حوله . ومع ذلك فإن هذه الأطر النظرية متفقة جميعاً حول موضوع الملاحظة ، والذى يتمثل فى السلوك الإنسانى والعلاقات الاجتماعية التى تنشأ داخل تنظيمات العمل . وهذا القدر من الاتفاق هو الذى سيمكننا من الإفادة من البيانات التى تقدمها الدراسات العديدة فى هذا الميدان بغض النظر عن الاتجاه النظرى للباحث ، بل إن هذه البيانات سوف يمكن تحليلها من وجهات نظر متعددة .

العلاقات الإنسانية وانتقاداتها الأساسية :

فى حين استطاع علم الاجتماع الصناعى أن يحرز تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة إلا أن بعض علماء الاجتماع ورجال الاقتصاد أثاروا عدداً من الانتقادات والتحفظات حول نمو هذا العلم وتطوره . والواقع أنهم لم يناقشوا شرعية البحث السوسيولوجى فى الميادين والموضوعات التى عرضنا لها فيما سبق ، بقدر ما تركزت انتقاداتهم حول ما يسمى « باتجاه العلاقات الإنسانية » والذى تمثله أعمال التون ما يو ، وهوايت هيد ، وروثلسبرجر ، وهوايتهد، وجاردنر ، وجورج هومانز . ووليم فوت وايت . وكان أظهر من وجه تلك الانتقادات هيربرت بلومر[8] ولبرت مور (٢٦ ، ٢٧) ، ورايت ملز ، ودنيال بل D. Bell[7] وهارولد شيبرد[34] . وجون دنلوب[12] . وكلارك كيرولويد فيشر[19]

وقد يتعذر فى هذا الصدد أن نعرض بالتفصيل لتلك الانتقادات ، إلا أننا نستطيع تحديد الانتقادات الأساسية التى تحظى بموافقة عامة على النحو التالى : يرجع فشل بعض الباحثين فى العلاقات الإنسانية فى التوصل إلى تفسيرات ملائمة إلى العوامل التالية :

١ — التحيز ضد الفردية : فقد أنكر اتجاه العلاقات الإنسانية إمكانية الحياة السعيدة للفرد بعيداً عن الجماعة ، وأخذ يلح على ضرورة استغراق الذات الفردية تماماً فى الجماعة الاجتماعية .

٢ — التحيز ضد المعقولية Antirationality Bias : لا تمنح العلاقات الإنسانية للمعقولية فى السلوك والتفكير أى اهتمام ، بل تكتفى بتصوير الجانب العاطفى للسلوك ، باعتبار أن العواطف هى المحرك الأساسى للسلوك ، ومن ثم لا يمكن أن يستجيب العامل لظروف العمل استجابة عقلية . (وقد تزعم هذا الانتقاد على وجه الخصوص عالم الاقتصاد كلارك كير) .

٣ — الاستقرار والانسجام هما الأهداف النهائية للعلاقات الإنسانية فى الصناعة : فقد كانت الصورة المستقرة لمجتمع العصور الوسطى ، أملا يصبو إلى تحقيقه الباحثون ابتداء من إلتون مايو . لذلك حاولوا أن يبحثوا عن الوسائل والأساليب التى يمكن أن تحقق للمجتمع الصناعى الحديث هذا الاستقرار والتوازن . ولقد وجدوا أن السبيل إلى ذلك هو

منح الإدارة العليا فى التنظيمات الصناعية مزيداً من القدرات والمعلومات فى ممارسة العلاقات الإنسانية ، على نحو يجعل العمال على صلة كاملة بأهداف التنظيم .

٤ – خضوع النقابة لأهداف الإدارة : أهملت العلاقات الإنسانية فى البداية دراسة النقابات والدور الذى تقوم به ، ثم اتجهت الدراسات بعد ذلك إلى اعتبار النقابة جهازاً أو تنظيماً تابعاً للإدارة العليا . ومعنى ذلك أن اتجاه العلاقات الإنسانية يؤكد ضرورة توافق النقابة ، وقبولها لأهداف الإدارة ، حتى يسمح ذلك بتحقيق الاستقرار والانسجام ، ومن ثم ترتفع معدلات الإنتاج ، وتتناقص نفقاته . . . إلخ .

٥ – النظر إلى كافة مشكلات التنظيم باعتبارها مشكلات فى الاتصال : لم تعترف حركة العلاقات الإنسانية بوجود أى نوع من الصراع فى المصالح بين الإدارة والعمال ، وهم يرجعون المشكلات التى تنشأ بينهما إلى ضعف الاتصالات . وعلى ذلك يكون تدعيم قنوات الاتصال بين الإدارة والعمل هو الوسيلة الأساسية للتغلب على مشكلات التنظيم الصناعى .

٦ – إغفال مشكلة القوة Power : ترتب على نظرة الباحثين إلى ظواهر المجتمع الصناعى من منظور العلاقات الإنسانية ، إغفال الحقيقة الأساسية والتى مؤداها : « أن من بيده القوة يستطيع أن يحدد مجرى الأحداث » .

٧ – أدى اهتمام الباحثين بدراسة الجماعات الصغيرة : وعلاقات المواجهة ، والظواهر الاجتماعية النفسية والجزئية ، إلى إهمال السياق الاجتماعى الذى يعتبر التنظيم جزءاً منه ، وبذلك أهملوا دراسة الآثار والعلاقات المتبادلة بين النسق الاجتماعى لتنظيم العمل والظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع بوجه عام .

والواقع أن بعض هذه الانتقادات قد ينطوى على قدر من الصحة ، ومع ذلك فإننا نلحظ أنها تثير بعض الصعوبات فيما يتعلق بمدى استيعابها للتراث السائد فى اتجاه العلاقات الإنسانية من ناحية ، إلى جانب موقفها من منهجية البحث من ناحية أخرى .

ففيما يتعلق بالتحيز ضد الفردية والمعقولية ، نجد أن تأكيد العلاقات الإنسانية لأهمية الجماعة ، والعواطف ، والاتجاهات ، كان استجابة للنظريات الاقتصادية والإدارية التى سادت أثناء التجارب الأولى للعلاقات الإنسانية والتى كانت تنظر إلى

العامل الصناعي باعتباره فرداً منعزلا ، لا يعنيه من العمل شيء غير ما سيحصل عليه من أجر وفوائد اقتصادية . ولذلك أخذت دراسات العلاقات الإنسانية فى البداية تقدم شواهد واقعية لتدلل بها على خطأ النظرة الاقتصادية العقلية للسلوك الإنسانى ، وهذا بدوره هو الذى أدى إلى شيوع انطباع يوحى بأن العلاقات الإنسانية تتجاهل أهمية الاعتبارات الاقتصادية والسلوك العقلى . ومما يؤكد عدم صحة هذا الانطباع ما أسفرت عنه الدراسات الحديثة عن الحوافز والعلاقات الإنسانية من اهتمام العمال بالأجور والحوافز المادية . ومعنى ذلك أن الهدف الأساسى لهذه الحركة كان يتمثل فى التوصل إلى صياغة إطار متكامل يستطيع أن يقدم تفسيرات ملائمة لاستجابات السلوك الاجتماعى المنطقية وغير المنطقية ، على نحو يجعلنا نتمكن من تفسير السلوك الفردى والجماعى فى وقت واحد ، بدلا من الدخول فى مناقشات فلسفية حول الأهمية النسبية للفرد أو للجماعة .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الانتقادات السابقة تنظر إلى دراسات العلاقات الإنسانية حول التعاون بين الإدارة من جهة والعمال والنقابة من جهة أخرى ، نظرة محدودة للغاية . ذلك أن ما تهتم به العلاقات الإنسانية ليس هو تحقيق التوازن الاستاتيكى الذى يعنى أن النسق يميل إلى استعادة توازنه باستمرار كلما طرأ عليه تغير ، بل إنها تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن الديناميكى وهو مفهوم يشير إلى حتمية التغير ، مما يجعلنا نهتم بقياس معدلاته واتجاهاته ونتائجه . وهذا هو ما اتجهت نحو دراسته بحوث العلاقات الإنسانية ، بل إن لدينا الآن قدراً هائلا من البيانات التى تكشف عن نتائج التغيرات التكنولوجية ، أو التنظيمية ، واستجابات الأفراد لها داخل تنظيمات العمل . ويبدو أن ذلك هو الذى لا يجعل العلاقات الإنسانية تفسر التعاون بين الإدارة والعمال والنقابة على أنه يعنى خضوعاً لأهداف الإدارة من أجل تحقيق الانسجام ، بل هى تدرس الظروف المصاحبة للتعاون باعتباره صورة لتعاقد مشترك من جانب الإدارة من جهة والعمال والنقابة من جهة أخرى ، ويتضمن هذا التعاقد تحديداً لواجبات والتزامات كل منهما نحو الآخر .

أما فيما يتعلق بالاتصال والقوة ، فقد سبق أن أوضحنا كيف يستخدم بعض الباحثين فى اتجاه العلاقات الإنسانية نظرية التفاعل كإطار نظرى لدراسة التنظيمات .

ومعنى ذلك أن التركيز الأساسي ليس فقط على الاتصال ، بقدر ما يتجه نحو أنماط التفاعل واتجاهاته ومدى المبادأة فيه خلال مستويات التنظيم المتعددة ، وبين التنظيمات الداخلية كالإدارة والنقابة . وهذا هو الذى يجعلنا نتعرض بالضرورة لدراسة بناء القوة فى التنظيم ودوره فى تشكيل مجرى التفاعل ومعدلاته .

وأخيراً إذا كانت العلاقات الإنسانية تهتم بدراسة الديناميات الداخلية للتنظيم الاجتماعى ، فهى لا تتجاهل الظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة ، ذلك أننا نستطيع أن نكشف عن آثار تلك الظروف ونتائجها كما تتبدى فى السلوك الاجتماعى للأفراد والجماعات داخل تنظيمات العمل . على أننا نعتقد أن هذه الدراسة ليست كافية ، فمن الضرورى أن نوسع من نطاق البحث ليكشف على نحو أكثر وضوحاً وتفصيلا العلاقة المتبادلة بين المصنع والمجتمع المحلى ، إلا أن ذلك يتوقف على تطوير المناهج والأدوات التى اعتادت دراسات التنظيم اتباعها فى البحوث لتلائم طبيعة هذه الدراسة . ومعنى ذلك أنه برغم ما تجمع لدينا الآن من بحوث ودراسات عديدة حول السلوك التنظيمى وارتباطاته المختلفة ، إلا أننا يتعين أن نعترف بأوجه النقص التى تعانى منها مناهجنا ونظرياتنا ، بحيث نستطيع أن نوجه جهودنا نحو صياغة مشكلات جديدة ودقيقة للبحوث ، مما يحقق مزيداً من التقدم العلمى .

المراجع

1. Bakke, E. W.; Adaptive Human Behavior, N. Y., Yale University, Labor and Managemetn Center, 1954; 1948, 1951.
2. Bakke; E. W., Bondes of Organization, N. Y., Harper & Brothers, 1950.
3. Bakke, E. W., Citizens without Work, New Haven, Yale, University Press, 1940.
4. Bakke, E. W.; The Unemployed Man, London, Nesbet and Company, 1933.
5. Bakke, E. W., The Unemployed Worker, New Haven, Yale University Press, 1940.
6. Bavelas, A; "Some Problems of Organizational Change," Journal of Social Assues, Vol. 4, (1948) pp. 48-52.
7. Bell, D. "Adjusting Men to Machines", Commentary, Vol. 3 (1947) pp. 79-88.
8. Blumer, H. "Morale", In W. F. Ogburn (ed.) American Society in Wartime, Chicago, University Press, 1945; Relations" Genetic Psychology Monographs, Vol. 22 (1940), pp. 3-147.
9. Chapple, E. D. and Conard Arensberg, Measuring Relations", Genetic Psychology Monographs, Vol. I. 22 (1940), pp. 3-147.
10. Coch, L., and John R. P. French, Jr., "Overcoming Resistance to Change", Human Relations, Vol. 1, (1948), pp. 512-532.
11. Cottrell, W. Fred, "Death by Dieselization", Amer. Soc. Rev., Vol. 16 (1951), pp. 358-365.
12. Dunlop. J., and William F. Whyte, "A Framework For The Analysis of Industrial Relations : Two Views", Industrial and Labor Relations Review, Vol. 3, (1950) pp. 388-412.
13. Gardner, B. and David Moore, Human Relations in Industry, Homewood, III, Richard D. Irwin, 1951.
14. Gouidner, A; Patterns of Industrial Bureaucracy, Glencoe, III., The Free Press, 1954.

15. Haribson. Frederick, and Robert Dubin, Patterns of Union-Management Relations, State University Presonnel Research Board, 1950.
16. Hemphill, Johader Behavior Desciption, Columbs, Ohio State Uiversity, Personnel Research Board, 1950.
17. "Human Relations Research In Large organizations". entire Issue of Journal of Social Issues, Vol. 7, No. 3 (1954), eds. Eugene Jacobson, Robert Kahn, Floyd Mann ,and Nancy Morse.
18. Katz, D., Nathan Maccoby, and Nancy Morse, Productivity, Supervision and Morale in an office Situation, Survey Research Center, Institute For social Research, Ann Arbor, University of Michigan, 1950.
19. Kerr, Clark, and Loyd Fisher, "Plant Sociology; The Elite and The Aborigines", In Mirra Komarovsky (ed.), Common Frontiers of Social Science (in Press), Glencoe, III., The Free Press.
20. Kerr, Clark, and Abraham Siegel, "The interindustry Propensity to Strike" In Kornhanser et. al, Industrial Conflict, N. Y., McGraw-Hill Book, Co., 1954.
21. Leighton, A, Human Relations in a Changing World, N. Y., E. P. Dutton and Co., 1949.
22. Lewin, Kurt, "Group Decision and Social Change" In T. Newcomb and E. Hartbeg (eds.), Readings in Social Psychology, N. Y., Henry Holt and Co., 1949.
23. Lewin, K., Ronald Lippitt, and R. K. White, "Patterns of Aggressive Behavior in Experimetally Granded Social Climates", Journal of Social Psychology, Vol. 10, (1939), pp. 211-299.
24. Likert, R. "Motivational Dimensions of Administration", American Man Power Crisis, Chicago, Public Administration Service (n. d.).
25. Likert, R. Floyd Mann, and Nancy Morse, Employee Attitudes and out pnt, Survey Research Center, Institute For Social Research, Ann Arbor, University of Michigan, 1952.
26. Moore, Wilbert, "Current Issues in Industrial Sociology", Amer. Soc. Rev. Vol. 12 (1947), pp. 651-657.
27. Moore, W. "Industrial Sociology. Status and Prospects", Amer. Soc. Rev., Vol. 13 (1948), pp. 382-391.

28. Morse, N. Satisfactions in The White Collar Job, Survey Research Center, Institute For Social Research, Ann Arbor, University of Michigan, 1953.

29. Roethlisberger, F. and W. J. Dickson, Management and The Worker, Cambridge, Harvard University Press, 1939.

30. Sayles, Leonard, and George Strauss, The Local Union, N. Y., Harper and Brothers, 1959.

31. Seashore, Stanley, Group Cohesiveness in Industrial Work Groups, Survey Research Center, Institute for Social Research, Ann Arbor, University of Michigan, 1954.

32. Selznick, Philip, TVA and The Grass Roots, Berkeley, University of California press, 1949.

33. Shartle, Carroll. L., "Leadership and Executive Performance", Personnel, Vol. 25 (1949), pp. 370-380.

34. Sheppard, H., The Treatment of Unionism in Managerial Sociology", Amer, Soc. Rev., Vol 14, (1949), pp. 310 - 313.

35. Stogdill, R., and Associates, Aspects of Leadership and Organization, Columbus, Ohio State University Research Foundation, 1953.

36. Stogdill, R., and Shartle, Carroll, Methods For Determining Patterns of Leadership Behavior in Relation to Organization Structure and Objectives, Journal of Applied Psychology, Vol. 32. (1948), pp. 286-291.

37. Trist, E. L., and K. W. Bamforth, "Some Social and Psychological Consequences of The Longwall Method of Coal-Getting" Human Relations, Vol. 4. (1951), pp. 8-38.

38. Walker, Charles, and Robert Guest, The Man on The Assembly Line, Cambridge, Harvard University Press, 1952.

39. Warner W. L., The Social System of The Modern Factory, New Haven, Yale University Press, 1947.